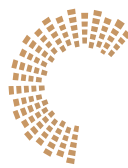


المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي 2024

صعود تطبيقات الذكاء الاصطناعي

في الاقتصاد العربي



الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي
ARAB FEDERATION FOR DIGITAL ECONOMY



المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي

2024

صعود تطبيقات الذكاء الاصطناعي في
الاقتصاد العربي



شكر وتقدير

يتقدم الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي بالشكر والامتنان لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة لرعايته الكريمة، وعلى إيمانه العميق بأهمية إحداث تنمية عربية شاملة في كل الدول العربية، ولا سيما بالموضوعات التنموية المرتبطة بالابتكارات الرقمية.

كما يتقدم الاتحاد بالشكر والتقدير للفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية بدولة الإمارات والرئيس الأعلى للاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي لدعمه ومتابعته الحثيثة ودفعه للجهود المبذولة وتشجيعه المستمر لفرق العمل لتقديم عمل يتناسب والطموحات التنموية في المنطقة العربية.

والشكر موصول لأصحاب المعالي والسعادة أعضاء الاتحاد ولجان وفرق العمل على جهودهم المستمرة في دفع عجلة تقدم الاقتصاد الرقمي العربي، وإذ نثمن مساهمتهم في دعم إعداد هذا التقرير، والذي يُعد أحد أهم وأحدث مبادرات "الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي"، المُعتمدة في قمة القادة العرب بالجزائر لعام 2022.

حقوق الطبع والنشر © 2024 المركز العربي للتعليم ودراسات المستقبل- الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والمكتب التنفيذي لملتقى الاتحادات العربية النوعية المتخصصة في جامعة الدول العربية.

حقوق الطبع والنشر محفوظة. يحظر إعادة إنتاج أي جزء من هذا الكتيب أو توزيعه دون الحصول على إذن كتابي مسبق من الناشر، ويستثنى من ذلك الاقتباسات الموجزة التي يتم تضمينها في البحوث والدراسات والمراجعات وبعض الاستخدامات غير التجارية الأخرى المسموح بها بموجب قوانين حقوق النشر.

المركز العربي للتعليم ودراسات المستقبل
الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

الموقع الإلكتروني: www.arabfde.org
البريد الإلكتروني: info@arabfde.org

عنوان الكتيب: المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي 2024
صعود تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الاقتصاد العربي
المؤلف أ.د. علي محمد الخوري

تمت الطباعة بدولة الإمارات العربية المتحدة بموافقة مكتب تنظيم الإعلام – وزارة الثقافة والشباب (MC-03-01-0363755).

الفصل الثالث: الفرص والتحديات

96	الذكاء الاصطناعي
98	3.1 التقنيات الرقمية وتحول الأعمال التقليدية
	3.2 الفرص ومجالات التنفيذ للاستفادة من
107	الذكاء الاصطناعي في الاقتصاد الرقمي
	3.3 تقييم الجاهزية لاستخدام الذكاء
113	الاصطناعي بالدول العربية
121	3.4 التحديات في تبني الذكاء الاصطناعي
130	3.5 التوصيات الاستراتيجية
138	الفصل الرابع: أداء الدول العربية وفق الركائز
139	4.1 المؤسسات
146	4.2 البنية التحتية
153	4.3 القوى العاملة
160	4.4 الحكومة الرقمية
166	4.5 الابتكار
172	6.4 الجاهزية التكنولوجية وتقنيات المستقبل
178	4.7 تطور السوق وتعقيده (نضج السوق)
184	4.8 نمو الأسواق المالية
190	4.9 أهداف التنمية المستدامة

5	شكر وتقدير
14	كلمة الأمين العام للجامعة العربية
20	تقديم
32	الملخص التنفيذي

الفصل الأول: المنهجية والمحاور

52	العامية للمؤشر
54	1.1 أسس تطوير المؤشر
62	1.2 هيكل المؤشر

الفصل الثاني: نتائج التقرير الرئيسية لعام 2024

82	2.1 الترتيب العام للدول في المؤشر
86	2.2 الأداء النسبي للدول العربية
	2.3 مقارنة أداء الدول العربية مع المعيار
92	القياسي (ماليزيا- سنغافورة)

الفصل الخامس: التحليل التفصيلي للأداء الرقمي

196	للدول العربية
198	الإمارات العربية المتحدة
210	السعودية
224	قطر
236	البحرين
248	عُمان
260	الكويت
272	الأردن
284	تونس
296	مصر
308	المغرب
320	الجزائر
332	لبنان
344	موريتانيا
356	العراق
368	القمر المتحدة

380	جيبوتي
392	سوريا
404	ليبيا
416	السودان
428	اليمن
440	الصومال
452	فلسطين
465	الملاحق
	الملحق رقم (1): منهجية التعامل مع القيم المفقودة.
466	
	الملحق رقم (2): آلية احتساب نقاط كل دولة في مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي.
468	
	الملحق رقم (3): أداء دولة سنغافورة.
470	
	الملحق رقم (4): أداء دولة ماليزيا.
478	
	الملحق رقم (5): الذكاء الاصطناعي - أهم المبادرات.
486	

قائمة الأشكال البيانية

الشكل رقم (1): التقارير والمراجع الدولية التي تم

الاستناد عليها في إعداد التقرير. 60

الشكل رقم (2): الأبعاد الاستراتيجية

للاقتصاد الرقمي. 63

الشكل رقم (3): خريطة ترتيب الدول العربية

وفقاً لمؤشر الاقتصاد

العربي الرقمي. 83

الشكل رقم (4): مقارنة أداء الدول العربية

بالمؤشر المرجعي لماليزيا

وسنغافورة. 92

الشكل رقم (5): درجة استعداد الحكومات

العربية للذكاء الاصطناعي. 114

الشكل رقم (6): ترتيب الدول العربية مقارنةً

بالدول المرجعية في

الركيزة المؤسسية. 144

الشكل رقم (7): ترتيب أداء الدول العربية مقارنةً

بالدول المرجعية في ركيزة

البنية التحتية. 150

الشكل رقم (8): ترتيب أداء الدول العربية

مقارنةً بالدول المرجعية في

ركيزة القوى العاملة. 158

الشكل رقم (9): ترتيب أداء الدول العربية

مقارنةً بالدول المرجعية في

ركيزة الحكومة الإلكترونية. 164

الشكل رقم (10): ترتيب أداء الدول العربية

مقارنةً بالدول المرجعية في

ركيزة الابتكار. 170

الشكل رقم (11): ترتيب أداء الدول العربية

مقارنةً بالدول المرجعية في

ركيزة الجاهزية التكنولوجية

وتقنيات المستقبل. 176

الشكل رقم (12): ترتيب أداء الدول العربية

مقارنةً بالدول المرجعية

في ركيزة قوة تطور

السوق وتعقيده. 182

الشكل رقم (13): ترتيب أداء الدول العربية

مقارنةً بالدول المرجعية في

ركيزة نمو السوق المالي. 188

الشكل رقم (14): ترتيب أداء الدول العربية مقارنةً

بالدول المرجعية في ركيزة

أهداف التنمية المستدامة. 194

قائمة الجداول

الجدول رقم (1): ترتيب الدول العربية وفقاً

لمؤشر الاقتصاد الرقمي

العربي 2022. 38

الجدول رقم (2): نتائج المحاور والركائز للدول

العربية ومع دول المقارنة

المرجعية. 39

الجدول رقم (3): هيكل مؤشر الاقتصاد

الرقمي العربي. 64

الجدول رقم (4): ركائز المؤشر التسع

والمؤشرات. 68

الجدول رقم (5): مصادر معلومات ركائز مؤشر

الاقتصاد العربي الرقمي. 72

الجدول رقم (6): الأوزان المختلفة

لركائز المؤشر. 75

الجدول رقم (7): مقارنة الأداء ما بين

الإصدارات المختلفة للمؤشر

منذ إصداره (2018-2024). 86

مع دخولنا العقد الثالث من الألفية الثالثة، ومع تزايد التأكيد على دور الاقتصاد كمحدد أساسي لمستقبل الأمم والذي غدى أكثر وضوحاً من أي وقت مضى، فإن الإجابة السريعة عن كيفية تنمية اقتصاداتنا العربية ستكون مباشرة يدور حول "التقدم التكنولوجي"، والذي لم يعد مجرد محرك للنمو الاقتصادي، بل أصبح العمود الفقري الذي يمكن من خلاله تحقيق قفزات وتحولات جذرية في كافة جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

المُسلم به، أن تبني ودمج التقنيات الحديثة والرقمية، من شأنها أن تفتح آفاقاً جديدة للدول العربية لتعزيز قدراتها الاقتصادية وتحسين مستوى معيشة شعوبها، مما يجعل الاستثمار في التنمية المعرفية والتكنولوجيا الرقمية على وجه الأخص ضرورة اقتصادية، واستراتيجية أساسية للأمن القومي والاستقرار الإقليمي.

اليوم، يلعب التحول الرقمي دوراً محورياً وأساسياً في تعزيز الاقتصاد العربي، حيث تتجلى أهميته في قدرته على رقمنة الأسواق المالية والتجارية، وتحسين الكفاءة الإنتاجية، وهو ما سيمكّن الدول العربية من مواجهة التحديات الاقتصادية بفعالية أكبر، من خلال تحسين طرق جمع البيانات وتحليلها، وصولاً إلى اتخاذ قرارات استشرافية أكثر دقة. هذه العوامل مجتمعة تفتح الباب أمام إمكانيات لا حدود لها للابتكار وخلق فرص جديدة للأعمال والوظائف، تُسهم بشكل مباشر في تنمية الاقتصادات ومكانة الدول العربية في الاقتصاد العالمي.

تمثل الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي خارطة طريق استراتيجية شاملة تهدف إلى تسريع وتيرة التحول الرقمي في العالم العربي. وقد تم تبني هذه الرؤية في القمة العربية بالجزائر عام 2022، وهي تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي والتنافسية العالمية للدول العربية من خلال استغلال التكنولوجيا الرقمية بشكل فعال في إطار يعتمد على التعاون الإقليمي المستدام والشامل بين الدول الأعضاء.

ويأتي دور المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي ليكون أداة قياس محورية توفر بيانات دقيقة، وتحليلات مُعمقة حول حالة وتقدم التحول الرقمي في المنطقة، وتخدم صُنّاع القرار والمشاركين في الساحة الاقتصادية العربية، حيث يُعطي هذا المؤشر صورة دقيقة وتقييم فعال للأداء الرقمي عبر الدول العربية، ويحدد المجالات التي تُحقق تقدماً ملموساً وتلك التي تتطلب المزيد من التحسين.

ونود هنا الإشارة لتسليط المؤشر الضوء على الممارسات العالمية والعربية المتميزة ليعطي الفرصة لمقارنة التقدم بين الدول العربية وأفضل الممارسات العالمية، مما يحفز على التعلم المؤسسي والابتكار، فضلاً عن المساعدة في التعرف على التحديات التي تواجه الاقتصاد الرقمي وتحديد الفرص المستقبلية لتعزيز النمو والتطور الرقمي في العالم العربي.

لو ذهبنا لميدان التطبيق العملي للتحول الرقمي، سنجد أنه في الأعوام الأخيرة، قامت الدول العربية بضخ المزيد من الاستثمارات المتزايدة بصورة مُطردة وملحوظة في البنية التحتية التكنولوجية والرقمية وهو ما ساهم بشكل كبير في تعزيز الخدمات الرقمية والابتكارات التكنولوجية عبر القطاعات المختلفة من التعليم والصحة إلى الخدمات المالية والحكومية.

وقد أدت هذه الجهود إلى تحسينات ملحوظة في طبيعة وقدرات الخدمات الحكومية الإلكترونية، وزيادة الشمول المالي والرقمي، مما يعزز من قدرة الدول العربية على المنافسة على المستوى العالمي. ولكن، وبالرغم من نرصده من تقدم إلا أنه مازال في مراحله الأولية بالنسبة للعديد من الدول العربية، حيث مازال هناك تحديات تتطلب التعامل معها، بما في ذلك تحسين الوصول إلى الإنترنت في المناطق النائية وتعزيز المهارات الرقمية للسكان لضمان استفادة أكبر عدد ممكن من التقنيات الجديدة. ومع ذلك، يظل المسار الذي تسلكه الدول العربية واعداءً، وتشير الأدلة المستمدة من الإصدارات المتعاقبة لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي إلى استمرارية النمو والتحسين في هذا القطاع الحيوي.

إلى جانب ذلك، تبرز مسألة الأمن السيبراني كتحدٍ رئيسي يهدد البيانات والخصوصية على الفردي وعلى مستوى الدولة أيضاً، وهو ما يتطلب تعزيز الأطر التنظيمية وتطوير المعايير الأمنية. كما أن محو الأمية الرقمية يمثل عقبة كبرى أخرى تعوق استفادة شرائح واسعة من المجتمع من التكنولوجيا الجديدة.

ويمثل التأثير المتزايد للذكاء الاصطناعي أيضاً تحدياً، حيث يجب على الدول العربية التعامل مع قضايا مثل الأخلاقيات في استخدام الذكاء الاصطناعي وحماية البيانات الشخصية. ومع ذلك، تظل الفرص التي يوفرها هذا المجال كبيرة، خصوصاً في تعزيز الابتكار وخلق فرص في عصر يتسم بالتقدم التكنولوجي السريع وتزايد الترابط العالمي، ويزر معه التعاون العربي كعامل حاسم لتحقيق النجاح والازدهار في الاقتصاد الرقمي. بالتأكيد، العمل الجماعي بين الدول العربية يساهم في توحيد الجهود، وتبادل الخبرات، وتعزيز القدرات الرقمية في المنطقة. فمن خلال توحيد الموارد والمعرفة، يمكن للدول العربية تسريع عمليات التحول الرقمي وتعظيم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لتقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة.

إذا نظرنا إلى الفرص، سنجد أن التكنولوجيا الرقمية تقدم إمكانيات هائلة لتحويل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وتمكين الحكومات من تقديم خدمات أكثر فعالية وشفافية. وهو ما يحدونا لتأكيد أهمية الاستثمار في البنية التحتية الرقمية والتدريب على المهارات الرقمية من أجل تحقيق التحول الرقمي المطلوب.

وهنا نصل لأهمية الاستثمار وتوفير رؤوس الأموال الضرورية لتطوير الأسس الرقمية والبنى التحتية، وما نعتقده بالجامعة العربية بهذا المجال أن الفرص متوفرة من خلال تعزيز الشراكات الإقليمية والدولية واعتماد سياسات تشجع الاستثمار في التكنولوجيا. ويزر هنا دور المجالس الوزارية العربية والمنظمات العربية العاملة تحت مظلة الجامعة العربية المتخصصة بالتحول والاقتصاد الرقمي والتنمية الاقتصادية بوجه عام

وأخيراً، ندعو جميع الأطراف المعنية، من حكومات ومؤسسات بحثية وقطاع خاص، للمشاركة الفعالة والمساهمة في رسم ملامح المستقبل الرقمي للعالم العربي. فبالعزم والتعاون، يمكننا تحقيق الأهداف الطموحة التي نسعى جميعاً لتحقيقها.



أحمد أبو الغيث
.....
الأمين العام - جامعة الدول العربية

لإيجاد وتهيئة الأرضية والظروف الموضوعية لتفعيل مبدأ الاستثمار المشترك وتأمين التفاهات مع جميع الأطراف لغايات تمكين إحداث نقلة نوعية استثمارية عربية في مجالات الاقتصاد الرقمي وبهدف واضح يستهدف تحقيق طفرة وقفزة واسعة في هذا المجال لم تكن لتحقق إلا بهذا التعاون السامي والاستراتيجي للاستفادة من السوق العربي الكبير والذي يتجه قريباً ليقرب من النصف مليار نسمة.

إن تعزيز التعاون بين جميع الأطراف المعنية سيمكننا من مواكبة الابتكارات الرقمية وضمان تقدم اقتصادنا العربي نحو مستقبل مزدهر في عالم متغير بسرعة. هذه دعوة للعمل المشترك، للاستثمار في المستقبل الرقمي، ولتحقيق النجاح الذي نطمح إليه جميعاً.

كما نعيد التأكيد على ما بدأنا منه ونحث بشكل خاص الاقتصاديين والمحللين والسياسيين على دراسة هذا التقرير واستخلاص العبر منه لتشكيل سياسات قادرة على مواجهة التحديات الرقمية واستغلال الفرص المتاحة. كما ندعو المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث لتعميق البحث والدراسة في هذا المجال، لتعزيز البنية التحتية للمعرفة وتوفير الأدوات اللازمة لصناع القرار.

في ختام هذه المقدمة، نود التأكيد على الالتزام الثابت للجامعة العربية بدعم التحول الرقمي الشامل في جميع الدول الأعضاء من خلال أمانتها العامة ومجالسها الوزارية ومنظماتها حيث تقف الجامعة العربية كداعم أساسي للمبادرات الرقمية، مؤكدة على الحاجة إلى تعزيز الشراكات الإقليمية والدولية لمواجهة التحديات المستقبلية التي يحملها هذا العصر الجديد.

التكنولوجيا كركيزة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي

لم تعد التكنولوجيا مجرد أداة للقيام أو تسهيل بعض المهام، بل أصبحت العمود الفقري الذي يحمل على عاتقه إمكانية تحقيق قفزات هائلة في كل جانب من جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

الفيلسوف الاقتصادي آدم سميث، مع أنه من عصر سابق للثورة الرقمية، تحدث منذ قرنين عن أهمية الابتكار للنمو الاقتصادي بقوله: « يجب على كل شخص أن يدرك مقدار العمل الذي يتم اختصاره وتسهيله من خلال استخدام الآلات المناسبة»، «ليس من الثراء أن يمتلك الإنسان الكثير، إنما الثراء الحقيقي لأي أمة هو ما يمكنها من إنتاجه». تكتسب هذه الحنكة الاقتصادية زخماً جديداً في عصر الثورة الرقمية حيث يمكن للابتكارات التكنولوجية أن تعيد تعريف الإنتاجية والكفاءة، وتفتح آفاقاً جديدة للاقتصادات التي تعاني من الركود أو الانكماش.

من خلال هذا التقرير، نسعى لإلقاء الضوء على كيف يمكن للتكنولوجيا أن تكون جسراً للتقدم ليس فقط في الأسواق المتقدمة، بل في قلب العالم العربي، حيث تشكل الفرصة لتحقيق قفزة نوعية في مستوى الحياة والنمو الاقتصادي.

منذ بداية الثورة الصناعية، شهد العالم تحولات تكنولوجية كبرى أعادت تشكيل الاقتصادات العالمية وأساليب الحياة. كل مرحلة من مراحل التقدم التكنولوجي لم تكن مجرد تحسين للأدوات المستخدمة، بل كانت قفزات حقيقية نحو فهم أعمق واستغلال أكثر فعالية للموارد المتاحة.

• دور التكنولوجيا في الابتكار والنمو الاقتصادي الحديث

في العقود الأخيرة، أصبحت التكنولوجيا الرقمية القوة الدافعة وراء الابتكار والنمو الاقتصادي، وذلك بفضل تسريعها للعمليات، وتقليلها للتكاليف، وتمكينها للإبداع في مختلف القطاعات. لذا لم يعد الانتقال من الصناعة إلى المعلوماتية خياراً، بل ضرورة حتمية للبقاء في مقدمة الاقتصاد العالمي.

تلعب التكنولوجيا اليوم دوراً لا يقل عن دور أي قطاع اقتصادي كبير في تشكيل مستقبل الاقتصادات، حيث أن تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي وغيرها من التقنيات الرقمية أصبحت أدوات أساسية لاتخاذ القرارات الاقتصادية الفعالة. لا تعزز هذه التقنيات فقط الإنتاجية، بل تخلق أسواقاً جديدة وفرص عمل لم تكن موجودة من قبل، وتفتح آفاقاً جديدة للدول "للاندماج فيما بينها" ومع الاقتصاد العالمي بشكل أكثر فعالية.

عبر هذه العدسة التاريخية، نستطيع أن نرى بوضوح أن التكنولوجيا ليست فقط محركاً للنمو الاقتصادي، بل هي الأساس الذي يمكن أن تبني عليه الاقتصادات المستقبلية، مما يضمن للدول العربية موقعاً في مقدمة الركب العالمي للابتكار والتقدم الاقتصادي.

استراتيجيات ورؤى لتعزيز الاقتصاد الرقمي العربي

مثلت الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي خطة استراتيجية طموحة تهدف إلى تحقيق تحول جذري في الهيكل الاقتصادي للدول العربية من خلال استثمار التقنيات الحديثة. وقد تم تبني هذه الرؤية خلال القمة العربية في الجزائر عام 2022، وهي تركز على تعزيز الكفاءة، الإنتاجية، والابتكار وتبرز دور الدولة والقطاع الخاص في خدمة المجتمع ومواطنيه لمزيد من المعلومات عن الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي يرجى الرجوع للمنشورات البحثية والدراسات بموقع الاتحاد.

وقد نتج عن تلك الرؤية زخماً كبيراً لإنتاج المزيد من الرؤى الاستراتيجية مثل الأجندة الرقمية العربية والتي تتكامل إلى حد كبير مع الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي وتضم محوراً كاملاً عن الاقتصاد الرقمي بمشاركة الاتحاد مع ممثلي الدول العربية والجامعة العربية والأمم المتحدة، وكذلك فقد تم الإعلان عن رؤية استراتيجية متخصصة بالأمن السيبراني إضافة لما يتم إعداده حالياً حول الذكاء الاصطناعي وأخلاقياته، وهي جهود عربية تكاملية تضع أسساً وخططاً تمهد الأرض العربية لمزيد من التكامل المتوازن بين تحقيق الإنجازات ومواجهة التحديات. ويحضرني هنا مقولة الفيلسوف والاقتصادي الشهير البريطاني جون ماينارد كينز صاحب نظرية الاقتصاد الكنزي، الذي أشار إلى أن «الأفكار الجيدة والقوية قادرة على تشكيل مسار الأمم». فالرؤية العربية للاقتصاد الرقمي تمثل تلك الأفكار الراسخة التي نستند إليها لتشكيل مستقبل الاقتصاد العربي في عصر الرقمنة.

يعتبر المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي أداة علمية ومنطقية لقياس مدى تحقق أهداف الإستراتيجيات الرقمية للعالم العربي فضلاً عن الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي، والذي تم هيكلته لتتوافق مع المحاور الخمسة لهذه الرؤية، حيث يوفر قياسات موضوعية ومحددة تساعد في تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية للرؤية العربية للاقتصاد الرقمي. كما يُمكن هذا المؤشر الدول العربية من توجيه سياساتها وتعديل مساراتها التنموية بناءً على بيانات دقيقة ومفصلة، مما يعزز من فعالية القرارات الاقتصادية والتنموية.

لا يقتصر المؤشر على تقديم صورة للوضع الراهن فحسب، بل يشكل أيضاً دليلاً للتنمية المستمرة. كما يتيح تحليل البيانات التي يجمعها المؤشر فرصة للحكومات وصناع القرار لتحديد نفاط القوة ومجالات التحسين في سياساتهم الرقمية ومن ثم بناء استراتيجيات مستقبلية تستند إلى أسس معرفية واضحة.

يذكرنا ميلتون فريدمان، الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل، بأهمية البيانات في الاقتصاد من خلال قوله: «إن البيانات الجيدة هي المكون الأساسي الذي يعتمد عليه كل قرار اقتصادي جيد». تماماً كما يعمل مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي على توفير تلك البيانات اللازمة لصياغة قرارات مستنيرة وفعالة تعزز من قدرة الدول العربية على المنافسة في الساحة العالمية.

التحديات والفرص في التحول الرقمي بالعالم العربي

عند دراستنا لرحلة التحول الرقمي بالدول العربية، سنجد أننا نواجه مجموعة من التحديات التي تتطلب تدخلات استراتيجية ومبتكرة لتجاوزها. أبرز هذه التحديات تشمل الفجوة التكنولوجية بين الدول العربية بعضه البعض، وداخل الدولة نفسها بين المدن والمناطق النائية، أضف أيضاً نقص المهارات الرقمية اللازمة بين القوى العاملة، والحاجة إلى تحديث البنية التحتية التكنولوجية، وتمتد هذه التحديات أيضاً للبيئة التنظيمية والتشريعية.

ويمكننا القول أن هذه التحديات بديهية ومعلومة لكل الأجهزة المعنية ومتفق عليها بين الخبراء والمختصين، حيث يسعى صناع القرار بالدول العربية على تعزيز البنية التحتية الرقمية لضمان توفر الإنترنت عالي السرعة في جميع المناطق، ولكن هذا يتطلب استثمارات كبيرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتسريع هذا النمو، وهنا يكمن التحدي الحقيقي حول القدرة على الفعل والقدرة على توفير وجلب الاستثمارات، وهذا ما يتطرق له التقرير بهذا العام حيث يقدم رؤية تشاركية عربية تدعم تشجيع ضخ تلك الاستثمارات لتغطي رقعة جغرافية عربية أكبر.

ثانياً، لمواكبة التغيرات التكنولوجية السريعة، بين التقرير أهمية أن تعمل الحكومات على تطوير برامج تعليمية وتدريبية تركز على تحسين المهارات الرقمية للقوى العاملة لتشمل تحديث المناهج الدراسية وتقديم دورات تدريبية مستمرة لتعزيز قدرات الموظفين والطلاب في

مجالات مثل البرمجة، وتحليل البيانات، والأمن السيبراني، ومن الأهمية هنا أن ننوه لمبادرة الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي الخاصة بإطلاق منصة رقمية للتعليم والتدريب.²

كما أكد التقرير على حاجة الدول إلى تطوير أطر تنظيمية تدعم الابتكار مع ضمان الأمان والخصوصية. يشمل هذا تشريعات تحمي البيانات الشخصية وتعزز الثقة في الخدمات الرقمية، وكذلك سياسات تحفز الاستثمار في التكنولوجيا الجديدة والشركات الناشئة.

في ضوء هذه التحديات، يبرز الذكاء الاصطناعي كأداة نتوقع حالياً ومستقبلاً أن تلعب دوراً كبيراً للتغلب على بعض هذه العقبات، خاصة في تحسين الخدمات الحكومية وتعزيز الشمول المالي والرقمي. إلا أن توظيف هذه التكنولوجيا يتطلب أيضاً توجيهاً ورقابةً مُحكمةً لتجنب المخاطر المحتملة المرتبطة بالأخلاقيات والأمان.

يقف الذكاء الاصطناعي في طليعة التكنولوجيات التي تعيد تشكيل الاقتصاد العالمي والعربي على حد سواء، مما يعزز الفرص الاقتصادية ويعالج التحديات البنيوية المعقدة. في العالم العربي، حيث يتيح الذكاء الاصطناعي على سبيل المثال حلول غير مسبقة لتحسين الكفاءة في مجالات متعددة مثل الرعاية الصحية، والإدارة الحكومية، والخدمات المالية والتصنيع، والتعليم وإنتاج المحتوى الرقمي.

على المستوى العالمي سنجد أن الكثير من الشخصيات المؤثرة بعالم التكنولوجيا ينتظرون الكثير من هذه الطفرة التكنولوجية، ومنهم إيلون ماسك، الذي توقع عن الذكاء الاصطناعي بقوله: «الذكاء الاصطناعي

1-www.edu4arab.org

ليس فقط تكنولوجيا متطورة، إنها الثورة التي ستعيد تعريف كيفية عمل الاقتصادات وإدارة الموارد.» حديثه هذا يشدد على الأهمية الاستراتيجية للذكاء الاصطناعي كمحور للابتكار وتحسين الاقتصاد.

بالعودة للدول العربية، وما ينبغي أن تفعله لمواجهة التحديات والتي أشرنا لأهمها وهو توافر القدرات على الفعل والتغيير وكذلك لاستغلال الفرص الهامة التي تلوح في عصر التقدم التكنولوجي المتسارع والتحول الرقمي العميق، وهنا يكمن السؤال: كيف نخطو للأمام؟

يكشف هذا السؤال عن أهمية التعاون الإقليمي والدولي كعنصر حيوي لتحقيق النجاح في الاقتصاد الرقمي. لا يعزز التعاون بين الدول العربية فقط القدرات الفردية لكل دولة، بل يخلق شبكة عمل اقتصادي متينة تسهم في تسريع عمليات التحول الرقمي وتعظيم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية من التكنولوجيا الحديثة. فقد أظهرت التجارب الدولية والإقليمية أن التعاون يمكن أن يعالج التحديات الكبيرة بشكل أكثر فعالية، من خلال تبادل الخبرات، وتوحيد الجهود، وتحسين القدرات الرقمية عبر الدول. من خلال الجمع بين الموارد والمعرفة، يمكن للدول العربية تحقيق تقدم سريع في مجالات مثل الأمن السيبراني، والبنية التحتية للبيانات، وتطوير التطبيقات الذكية التي تستفيد من الذكاء الاصطناعي والبيانات الكبيرة.

قال إرنست همنغواي، أحد الكتاب البارزين، ذات مرة: «الطريقة الوحيدة للنجاة هي أن تكون مُتحدًا.» هذه الكلمات تصدق بشكل خاص في سياق العمل الإقليمي والدولي، حيث يمكن للتعاون أن يفتح الأبواب لحلول مبتكرة وفعالة تعود بالنفع على جميع الأطراف المعنية. التحالفات الكبيرة هي البديل الحضاري المعاصر لفكرة الامبراطوريات الكبيرة بالماضي وهي ضرورة اقتصادية وسياسية وأمنية أيضاً، فإذا كان التحالف العربي بظل اتفاقية الجامعة العربية التي يلتزم بها القادة العرب متوفرة ومفعلة، فعلام ننتظر؟ سؤال آخر.

دعوة للتعاون والتكامل

في ختام هذه المقدمة نؤكد ما أجمعت عليه الرؤى والتحليلات التي سبق توثيقها في الإصدارات السابقة للمؤشر العربي للاقتصاد الرقمي، ونؤكد من جديد على التزامنا المشترك نحو تحقيق عالم عربي رقمي متقدم ومزدهر، حيث يستمر هذا التقرير في تقديم المشورة والمقترحات الملائمة والمفصلة لكل دولة على حدة بعمق أكبر من التقارير السابقة، ويسلط الضوء على الحاجة الماسة للاستفادة من كل فرصة وتجاوز كل تحدٍ بفضل التعاون والتكامل بين الدول العربية.

آمل أن تتحقق الفائدة من المعلومات والنتائج التي يقدمها هذا المؤشر لإعادة النظر في استراتيجيات الحالية والمستقبلية وأن يكون التقرير مساهم وداعم لتطوير الاقتصاد الرقمي العربي ومعززا من قدرته التنافسية عالمياً.

ندعو جميع الأطراف المعنية من حكومات، ومؤسسات تعليمية، وشركات خاصة، والمجتمع المدني، للعمل سوياً بروح الشراكة والتعاون. فمن خلال الجهود المشتركة يمكن تحويل التحديات إلى فرص، وجعل الابتكار الرقمي قوة دافعة للنمو والازدهار في منطقتنا.

فلنستمر في بذل الجهد والعزيمة لتحقيق هذه الأهداف الطموحة ولنضمن أن يكون مستقبل العالم العربي مشرقاً ومزدهراً في العصر الرقمي، معتمدين على البصيرة والحكمة في كل خطوة نتقدم بها نحو هذا الأفق الواعد.



أ.د. علي محمد الخوري

.....
مستشار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
رئيس الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي

تُعد الثورة الرقمية العالمية قوة دافعة لا مثيل لها نحو تحقيق تطور تنموي مستدام، حيث تبرز أهمية الاقتصاد الرقمي كعنصر رئيسي في تعزيز القدرة على التكيف والاستجابة للتحديات المعاصرة. وأصبحت التقنيات المتقدمة وخاصة الذكاء الاصطناعي تلعب دوراً حيوياً في تسريع وتيرة هذه التحولات، متجاوزةً بذلك المقاربات التدريجية التقليدية التي لم تعد كافية للقفز بقفزات هائلة نحو استغلال الفرص الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن التطورات التكنولوجية السريعة.

إن الانفتاح العالمي على التكنولوجيا أصبح يمهد لتغيير جذري في أنماط الحياة المعتادة، من العمل والتعليم عن بُعد إلى ظهور منصات التجارة الإلكترونية والتطبيقات الذكية، والابتكارات في مجال السيارات الكهربائية وذاتية القيادة، وتزايد استخدام الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية والمائية، وكذلك الاعتماد المتزايد على تقنيات إنترنت الأشياء.

في ضوء هذه التحولات العميقة، تزداد الحاجة إلى أدوات فعّالة لقياس الأداء الاقتصادي الرقمي. في هذا الإصدار الرابع من المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي، يقدم التقرير رؤية شاملة للتقدم الذي أحرزته الدول العربية في تبني الابتكارات الرقمية والتكنولوجيا المالية، ويظهر مدى استعدادها للعب دور ريادي في الاقتصاد العالمي المستقبلي. كما وتُظهر نتائج التحليل، فرص استثمار التقنيات الحديثة في تعزيز المرونة وتخفيف تبعات الأزمات الاقتصادية المتتالية التي تلقي بظلالها الثقيلة على العالم بأسره.

يُعتبر هذا المؤشر أداة استراتيجية تجمع بيانات مُتعددة من المؤشرات الدولية، ويوفر رؤية شاملة للوضع الرقمي في الدول العربية. يعمل المؤشر لمساعدة الحكومات وصانعي السياسات والمستثمرين على تكوين فهم دقيق للتحديات والفرص في الساحة الرقمية العربية، وتمكينهم من رسم استراتيجيات فعالة استناداً إلى الأبعاد المتعددة التي تغطيها التقارير الدولية، تشمل الجوانب التالية:

- **تحديد الفجوات:** يسلط الضوء على الفجوات بين الدول العربية وداخل الأبعاد المختلفة لكل دولة، مما يسمح بتحديد المناطق التي تحتاج إلى تحسينات.
- **تقييم نقاط القوة والضعف:** يساعد في تحديد نقاط القوة والضعف، مما يؤدي إلى تطوير سياسات موجهة نحو تعزيز الجوانب القوية ودعم الجوانب الأضعف.
- **قياس التأثير التكنولوجي:** يقيم كيفية تأثير التكنولوجيا على الاقتصاد وأهداف التنمية المستدامة، ويحدد مدى الاستفادة من التقنيات الحديثة.
- **شمولية التطور التكنولوجي:** يتحرى مدى توزيع التقدم التكنولوجي عبر مختلف المناطق والفئات داخل الدول وبين الدول العربية.
- **حوكمة التكنولوجيا:** يفحص كفاءة الإدارة والتحكم في التكنولوجيا لزيادة الثقة العامة في استخدامها.
- **توافر الموارد:** يقيم توافر المواهب والموارد البشرية اللازمة للنهوض التكنولوجي، ومدى توفر التمويل اللازم لدعم الابتكار والمشروعات الناشئة.

هيكلة المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي

يستند هذا المؤشر إلى خمس ركائز استراتيجية تم تصميمها لتعزيز النظام الإلكتروني الحكومي، وتحقيق الاستعداد الرقمي الشامل للمواطنين، والنهوض بالابتكار والأعمال التجارية الرقمية.

أولاً، الحكومة الرقمية: تهدف إلى تحسين جودة الحياة للأفراد بتوفير خدمات حكومية فعّالة وشفافة، تسهم في رفع كفاءة القطاع العام.

ثانياً، الأسس الرقمية: تشمل البنية التحتية اللازمة والسياسات التي تدعم نظاماً رقمياً قوياً، بما يشمل تطوير المهارات الرقمية وتوفير التمويل اللازم لذلك.

ثالثاً، الاستعداد الرقمي للمواطن: يسلط الضوء على أهمية تمكين المواطن من الاستفادة الكاملة من التكنولوجيا لتحسين معيشته وتعزيز المشاركة المجتمعية.

رابعاً، الابتكار الرقمي: يعتمد على التكنولوجيا كمحرك أساسي للنمو، حيث تؤدي التقنيات مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد والذكاء الاصطناعي إلى إحداث تحولات جذرية في الصناعة.

خامساً، الأعمال الرقمية: تفتح آفاق جديدة للشركات بتوسيع الأسواق وتعزيز الكفاءة التشغيلية، مما يحفز النمو الاقتصادي.

يستخدم المؤشر تسع ركائز أساسية تضم 48 مؤشراً فرعياً لتحليل الأداء الرقمي، بما يشمل الابتكار، الحكومة الإلكترونية، والبنية التحتية، والتنمية المستدامة، وغيرها.

بإمكان تحديد وتقييم هذه الأبعاد المختلفة أن تساهم في رسم الخريطة الاستثمارية داخل الدولة وبين الدول العربية، والتي تساعد أيضاً في جذب الاستثمارات الدولية والاستفادة من الصناديق والمؤسسات الدولية التي تدعم التطور التكنولوجي وتحديد وسائل الدعم المناسبة بما يساعد على النهوض التكنولوجي بالمنطقة العربية وسد الفجوات المختلفة.

النتائج الرئيسية

جاءت نتائج المؤشر لعام 2024 كما هو موضح بالجدول التالي، حيث أظهرت استمرار دول الخليج العربي بالمقدمة، تراوحت نتائجها ما بين 59 نقطة لعمان إلى 75 نقطة للإمارات مقارنةً بمعدل 83 نقطة لسنغافورة و73 نقطة لماليزيا كدول المقارنة المرجعية حيث استمرت دولة الإمارات بالمقدمة بنتيجة 75 نقطة. ما زالت تلك المجموعة من الدول مستمرة في قيادتها للمؤشر بصفتها «قادة النمو الرقمي».

جاء بالمجموعة التالية بصفتها «الدول النشطة في التحول الرقمي» وتضم كل من الأردن، والمغرب، وتونس، ومصر، والجزائر، ولبنان، وقد حققت كل تلك الدول نتائج فوق 44 نقطة للبنان ودون 53 نقطة للأردن.

ثم جاءت المجموعة الثالثة «الدول الساعية للتنمية» والتي ضمت كل من: العراق، وسوريا، وجيبوتي، وموريتانيا، والسودان، وليبيا، والقمر المتحدة، والصومال، واليمن وفلسطين، وحققت هذه المجموعة نتائج ما بين 17 نقطة لفلسطين إلى 29 نقطة لموريتانيا على مقياس المؤشر.

لأغراض المقارنة، يواصل التقرير استخدام نفس المعيار بالإشارة إلى الدولتين المرجعيتين: سنغافورة وماليزيا. يعود الاختيار لهاتين الدولتين إلى عدة أسباب أهمها يكمن في أنهما يمثلان نماذج لاقتصادات نامية تحاكي في تركيبها وتحدياتها العديد من الدول العربية.

الجدول رقم (1): ترتيب الدول العربية وفقاً لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022

الترتيب	الدولة	قيمة المؤشر
1	الإمارات	75
2	السعودية	72
3	قطر	66
4	البحرين	60
5	الكويت	60
6	عُمان	59
7	الأردن	53
8	تونس	50
9	مصر	50
10	المغرب	50
11	الجزائر	45
12	لبنان	44
13	موريتانيا	29
14	العراق	28
15	القمر المتحدة	24
16	جيبوتي	24
17	سوريا	24
18	ليبيا	21
19	السودان	21
20	اليمن	21
21	الصومال	20
22	فلسطين	17

وجاءت نتيجة المحاور والركائز كالتالي:

الجدول رقم (2): نتائج المحاور والركائز للدول العربية ومع دول المقارنة المرجعية

المحاور	الركائز	متوسط الدول العربية	متوسط المقارنة المرجعية	التباين بين الدول العربية
الحكومة الرقمية	الركيزة الاولى: المؤسسات	31	77.5	61
	الركيزة الرابعة: الحكومة الإلكترونية	50.5	84.5	86
الأسس الرقمية	الركيزة الثانية: البنية التحتية	46.54	87.5	62
الاستعداد الرقمي للمواطن	الركيزة الثالثة: القوى العاملة	30.13	53.5	57.4
الابتكار الرقمي	الركيزة الخامسة: الابتكار	22.31	48.9	50.7
	الركيزة السادسة: الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	52.68	86.5	65

بناءً على قيم مؤشر الاقتصاد العربي الرقمي، خلص التقرير إلى مجموعة من النتائج المهمة:

أولاً، بلغ متوسط أداء الدول المرجعية 75.5 نقطة، بينما سجلت الدول العربية متوسطاً قدره 40 نقطة، ما يُظهر فجوة تقدر بـ 35.5 نقطة. تصدرت دول الخليج القائمة بحيازتها على المراكز الستة الأولى. وحافظت دولة الإمارات العربية المتحدة على ريادتها ضمن الدول العربية بأعلى معدل وصل إلى 75 نقطة من 100، متفوقة حتى على ماليزيا وهي إحدى الدول المرجعية.

ثانياً، جاءت المملكة العربية السعودية في المركز الثاني بفارق ثلاث نقاط عن الإمارات، في حين حافظ الأردن على المركز السابع. أظهرت جمهورية مصر العربية تحسناً ملحوظاً بصعودها إلى المركز التاسع من المركز الثاني عشر في إصدار عام 2018، تليها المغرب والجزائر في الترتيب.

ثالثاً، يواجه لبنان تدهور في الأداء بسبب الصراعات السياسية والتوترات الإقليمية، وقد احتل المركز الثاني عشر. بالنسبة للدول التي تعاني من صراعات سياسية ونزاعات في الداخل الوطني، مثل اليمن والسودان، فقد ظل أداؤها ضعيفاً وشهدت تراجع في العديد من المؤشرات. في الوقت نفسه، استقرت الصومال وفلسطين في المركزين الحادي والعشرين والثاني والعشرين على التوالي.

في المجمل العام، تدعو هذه النتائج صانعي السياسات إلى مراجعة الاستراتيجيات الحالية واعتماد تدابير مُبتكرة لتسريع عملية التحول الرقمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الأعمال الرقمية	الرؤية السابعة: تطور وتعقد السوق	40.55	76	44
	الرؤية الثامنة: تطوير السوق المالية	26.36	86	75
التنمية المستدامة	الرؤية التاسعة: أهداف التنمية المستدامة	57.31	79.5	59

أداء الدول العربية وفقاً للركائز التسع للمؤشر

البعد المؤسسي

في البعد المؤسسي، تميزت دولة قطر بتفوقها على بقية الدول العربية وكذلك على ماليزيا، إحدى الدول المرجعية. على مستوى الدول العربية، توجد هناك فجوة كبيرة بين أداء الدول فيما بينها، حيث تصل إلى 61 نقطة. من ناحية أخرى، بلغ المتوسط العام لأداء الدول العربية 31 نقطة، في حين وصل متوسط الدول المرجعية إلى 77.6 نقطة، وهو ما يعني وجود فجوة تقدر بحوالي 46 نقطة.

هذه الإحصائيات تُظهر التحديات الكبيرة التي تواجه الدول العربية في مجال تطوير المؤسسات وتعزيز الأداء المؤسسي، ويتحتم على هذه الدول ضرورة اتخاذ خطوات فعالة لسد هذه الفجوات وتحسين مستويات الأداء بما يتماشى مع المعايير الدولية.

البنية التحتية

تفوقت الإمارات والمملكة العربية السعودية على ماليزيا من حيث التطور في البنية التحتية، مما يعكس مستوى التقدم الذي أحرزته هذه الدول. ومع ذلك، لا يزال هناك فارق كبير بينهم وبين سنغافورة، التي تتمتع بمستوى أعلى بكثير في هذا المجال.

على مستوى الدول العربية، أظهرت الدول تبايناً كبيراً في الأداء؛ حيث وصلت الفجوة بين أفضل دولة عربية وأقلها إلى حوالي 63 نقطة. هذا التباين يسلط الضوء على الحاجة إلى جهود مكثفة لتحسين البنية التحتية في الدول الأقل أداءً.

بالنسبة للأداء العام، بلغ متوسط النقاط للدول العربية 47 نقطة، في حين أن المتوسط المعياري الدولي يبلغ 87.14 نقطة، وهو ما يُظهر فجوة تقدر بحوالي 43 نقطة. هذا الفارق يعتبر دليلاً على أن الدول العربية بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز تطورها الرقمي والتكنولوجي للوصول إلى المعايير الدولية.

القوى العاملة

تبرز المملكة العربية السعودية كواحدة من الدول الرائدة في العالم العربي في مجال الإنفاق على التعليم، حيث تفوقت على الدول المرجعية سنغافورة وماليزيا. بالإضافة إلى ذلك، تجاوزت الإمارات وتونس والأردن وعمان أيضاً ماليزيا والدول العربية الأخرى في هذا المجال. من جهة أخرى، تُظهر تونس والأردن ومصر أداءً متقدماً، ولتحتل مراكز الصدارة بين الدول العربية.

وفيما يخص الفجوات في الأداء، فقد بلغت الفجوة بين أفضل أداء عربي وأقل أداء حوالي 58 نقطة. أما الفجوة بين متوسط الأداء للدول العربية، الذي كان 26 نقطة، والدول المرجعية التي سجلت متوسطاً قدره 53 نقطة، فقد كانت حوالي 27 نقطة.

الحكومة الرقمية

أداء الدول العربية في مجال الحكومة الرقمية كان جيداً مقارنةً بالدول المرجعية، حيث تمكنت الإمارات والسعودية وقطر من التفوق على ماليزيا في هذا القطاع. مع ذلك، يُلاحظ وجود فجوة واضحة في الأداء بين

الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)

تمكنت الإمارات من التفوق على ماليزيا بفارق ضئيل في النقاط، والذي يُظهر التزام الإمارات بالتوجه نحو اعتماد التقنيات المستقبلية الحديثة. كما يشير ذلك إلى مدى جدية الإمارات في تحديث بنيتها التكنولوجية والاستفادة من الابتكارات العالمية.

من جانب آخر، أظهرت النتائج أن مصر والمغرب وتونس قد تفوقت على بعض دول الخليج في المؤشرات العامة، مما يشير إلى تقدم هذه الدول في مجالات مختلفة من الابتكار والتحول الرقمي، وتبرز معها الجهود المبذولة في تلك الدول لتحسين موقعها الرقمي على الخارطة العالمية.

وكشفت النتائج أيضاً عن وجود فجوة كبيرة بين الدول العربية تقدر بـ 66 نقطة، مما يعني أن هناك تفاوتاً ملحوظاً في مستوى التقدم التكنولوجي والرقمي بين الدول العربية. هذا الاختلاف يستلزم تكثيف الجهود لرفع مستوى الدول الأقل تقدماً وتحسين مؤشراتها الرقمية.

أخيراً، بلغ متوسط أداء الدول العربية 37 نقطة مقابل 87 نقطة للدول المرجعية، وهو ما يؤكد وجود فجوة تقدر بـ 50 نقطة بين الدول العربية والدول المرجعية في الإصدار الأخير من المؤشر. يحتم ذلك على الدول العربية ضرورة إعادة النظر في سياساتها التكنولوجية وتكثيف استثماراتها في هذا المجال لتقليص هذه الفجوة وتحقيق تقدم ملموس في السنوات القادمة.

الدول العربية، حيث يصل الفارق إلى 86 نقطة بين أفضل دولة وأقل دولة أداءً، وهو ما يشير إلى أن بعض الدول ما زالت متأخرة في مسيرتها. بالنسبة للدول المرجعية، بلغ متوسط الأداء 86 نقطة، بينما سجلت الدول العربية متوسطاً يقدر بـ 50 نقطة، مع فجوة تقدر بـ 36 نقطة، والذي يعكس الحاجة إلى تعزيز الجهود لتقليص هذه الفجوات وتحسين الأداء العام في مجال الحكومة الرقمية.

الابتكار

تمكنت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية من التفوق على ماليزيا وتقايرت في الأداء مع سنغافورة، لكن يظل هناك فارق كبير بين الإمارات وبقية الدول العربية. هذا الفارق يُقدّر بحوالي 50 نقطة بين الدولة العربية الأعلى أداءً والأقل أداءً. من ناحية أخرى، بلغ متوسط أداء الدول العربية حوالي 22 نقطة، في حين أن متوسط الدول المرجعية وصل إلى 53 نقطة، مما يُظهر فجوة تقدر بـ 31 نقطة.

في سياق متصل، جاءت موريثانيا في المرتبة السابعة وفقاً لتقرير الابتكار العالمي، والذي أشار إلى أن موريثانيا تفوقت على نظيراتها العربية خاصة في مؤشر التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير، مما ساهم في رفع قيمة مؤشرها الخاص.

تطور وتعقد السوق

أظهرت النتائج تفوق ماليزيا على جميع الدول العربية وسنغافورة كذلك، وكان السبب الرئيسي وراء هذا التفوق هو درجة تنوع الصناعة المحلية، حيث حصلت ماليزيا على 94 نقطة في هذا المجال. وبتقدير الفجوة في الأداء بين الدول العربية بحوالي 44 نقطة. هذا يشير إلى تباين ملحوظ في مستويات الأداء بين الدول العربية نفسها.

بالنسبة للمتوسط العام، بلغ متوسط أداء الدول العربية 41 نقطة، في حين أن متوسط أداء الدول المرجعية كان 76 نقطة، مما يعني وجود فجوة تقدر بـ 35 نقطة بين الدول العربية والدول المرجعية.

تطوير السوق المالية

في نتائج تحليل الدول المعيارية، تفوقت ماليزيا على سنغافورة في درجة نمو السوق المالي، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى كبر حجم سوق المال في ماليزيا حيث بلغ 93 % من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة 69 % لسنغافورة أما باقي مؤشرات التكنولوجيا المالية والشمول المالي حققت سنغافورة أداءً أعلى بفارق 10 نقاط تقريباً.

وجاء أداء المملكة العربية السعودية متميزاً نتيجة كبر حجم سوق المال. وتُظهر البيانات وجود فجوة عربية بينية في الشمول المالي والتكنولوجيا المالية حيث قدرت هذه الفجوة بحوالي 75 نقطة. الأداء العربي العام يُظهر متوسطاً يصل إلى 26 نقطة، في مقابل متوسط 86 نقطة للدول المرجعية، وهو ما يعكس فجوة كبيرة تُقدر بـ 60 نقطة.

التنمية المستدامة

أظهرت النتائج أن أداء كل من المملكة العربية السعودية والإمارات قد تفوق على ماليزيا. وجاءت دول المغرب العربي في مقدمة الدول العربية من حيث الأداء.

تم تقدير الفجوة العربية بحوالي 59 نقطة. وعند المقارنة بالدول المرجعية التي حققت متوسطاً يبلغ 80 نقطة، بلغ متوسط الأداء العربي حوالي 57 نقطة، مما يوضح أن حجم الفجوة يقدر بـ 23 نقطة. هذه النتائج تعكس التحسن المستمر في الأداء نحو تحقيق الأهداف المنشودة.

الجدير ذكره أن هذا المتوسط يمثل أكبر متوسط عربي من بين كافة الركائز التسعة ونرجع الأسباب لذلك لأمرين هامين، الأول هو توافر تلك المؤشرات الدولية واهتمام الحكومات بتلك المؤشرات التي يتم مراجعتها من قبل منظمة الأمم المتحدة، والثاني يبرز من اهتمام الحكومات الموضوعي بمتطلبات وتحديات الاستدامة والتي تشكل الحد الأدنى لمفهوم البقاء والاستمرار للإنسان. وهو ما يعني أن التدهور بهذا المؤشر لا يعني أنه سيتخطى تحدي التحول الرقمي فقط، بل سيكون جرس إنذار للدخول بحيز التهديد الوجودي.

وجاء أداء المملكة العربية السعودية متميزاً نتيجة كبر حجم سوق المال. وتُظهر البيانات وجود فجوة عربية بينية في الشمول المالي والتكنولوجيا المالية حيث قدرت هذه الفجوة بحوالي 75 نقطة. الأداء العربي العام يُظهر متوسطاً يصل إلى 26 نقطة، في مقابل متوسط 86 نقطة للدول المرجعية، وهو ما يعكس فجوة كبيرة تُقدر بـ 60 نقطة.

التوصيات الرئيسية: التكامل والابتكار في التحول الرقمي والتنمية المستدامة بالمنطقة العربية

تؤكد نتائج التقرير، الحاجة الملحة لبنى الدول العربية استراتيجيات فعالة تعتمد على التكنولوجيا والابتكار لتحقيق مستهدفات التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي. والتوصيات التالية تشكل الإطار العام للمحاور التي ينبغي تضمينها في الخطط الوطنية للتنمية الرقمية والاقتصادية في ضوء تحليل النتائج العامة للدول.

التطوير المؤسسي والبنية التحتية الرقمية

يجب أن يُنظر إلى تعزيز البنية التحتية وتطوير الأطر التنظيمية الرقمية كحجر أساس للتقدم التكنولوجي في المنطقة. يتطلب ذلك توجيه الاستثمارات نحو تطوير البنى التحتية للبيانات وتحديث البنى التحتية الرقمية للخدمات الحكومية. ومن الأهمية أن يتزامن هذا الاتجاه مع تطوير الأطر التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضمان الأمن السيبراني وأن تلبى تلك الأنظمة متطلبات الخصوصية والشفافية والمساءلة وتعزيز الثقة في استخدام التقنيات الجديدة.

تنمية القوى العاملة

يجب أن يكون الاستثمار في تنمية المواهب وتطوير القدرات وتنمية القوى العاملة المتخصصة في التقنيات الحديثة في قلب السياسات التنموية وكضرورة للحفاظ على التنافسية العالمية. ويشمل ذلك تطوير البرامج التدريبية لرفع كفاءة استخدام الحلول التكنولوجية إلى جانب دمج التكنولوجيات الحديثة في مناهج التعليم وتشجيع الشراكات العربية والدولية لتعزيز الجاهزية التكنولوجية لدى الأجيال القادمة.

الابتكار وتقنيات المستقبل

الابتكار يجب أن يكون أيضاً في صميم الاستراتيجيات التنموية، خاصةً بالقطاعات التكنولوجية والصناعية. ومن الضروري تشجيع الشراكات بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية لتحويل البحوث العلمية إلى منتجات وخدمات مبتكرة. كما يتطلب ذلك تطوير برامج وسياسات داعمة للابتكار وزيادة الإنفاق على البحوث والتطوير، خاصةً في مجالات التقنيات الناشئة والتكنولوجيا المالية، لتمكين المشاركة الجماعية في تطوير الحلول وبناء بيئات مساعدة للمبتكرين عبر حاضنات التكنولوجيا والمختبرات المفتوحة وحماية الملكية الفكرية.

الأسواق المالية وتحفيز الاستثمار

يعتبر تحسين الأسواق المالية وتطوير منتجات مالية مبتكرة ركيزة للنمو الاقتصادي المستدام. يجب تعزيز الشفافية والإفصاح في الأسواق المالية لبناء ثقة المستثمرين وجذب استثمارات أكبر. يمكن لتسهيل التداول العابر للحدود والتجارة الدولية وتطوير البيئات الوطنية للأعمال أن يفتح أسواقاً جديدة ويشجع على التنوع الاقتصادي. كما أن دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر توفير الحوافز والتسهيلات اللازمة يمكن أن يدعم قدرتها على التوسع والنمو. يتطلب ذلك توفر الدراسات السوقية والصناديق المحلية الداعمة للأعمال الناشئة وتسهيل وصولها إلى المصادر التمويلية التي تركز على خلق فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي المحلي.

دمج التكنولوجيا في مبادرات الاستدامة يجب أن يكون ضمن الأولويات الوطنية. من الأهمية تحفيز الاستثمار في مشروعات الاقتصاد الأخضر وتطوير السياسات والمنتجات والخدمات المالية التي تدعم الابتكار في مجالات الطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة. إن التعليم والوعي البيئي يجب أن يكونا جزءاً من مناهج التعليم الأساسي والعالي، لترسيخ مفاهيم الاستدامة والتكنولوجيا البيئية. كما ينبغي تفعيل المنصات الرقمية لتمكين المجتمعات المحلية من المشاركة في المبادرات البيئية، وتوفير الموارد والدعم لرواد الأعمال الذين يعملون في مجال الاقتصاد الأخضر. كما أن استخدام البيانات الكبيرة والذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات يمكن أن يوفر رؤية قيمة لتحسين السياسات والممارسات الخاصة بإدارة البيئة ولا سيما فيما يختص موضوع التغير المناخي الذي أضحى ضمن أولويات الأجندات الدولية، علاوة على المزايا التي تقدمها أنظمة البيانات الكبيرة من ضبط وحوكمة إجراءات الدعم والحماية للطبقات الشعبية الأولى بالرعاية.

يسهم تفعيل الشراكات العربية-العربية والدولية في حل مشاكل التمويل، خاصةً في الدول الأقل دخلاً. ويجب تشجيع الحكومات والمؤسسات المالية على إنشاء صناديق تنمية تستهدف دعم الأعمال الناشئة والصغيرة في القطاعات الاستراتيجية، وتطوير برامج التمويل الصغيرة والمتناهية الصغر لدعم المشروعات الرقمية التي تسهم في النمو الاقتصادي المحلي.

وينبغي في هذا السياق تشجيع التعاون الإقليمي والدولي لتطوير الاستراتيجيات المشتركة وتبادل الخبرات والمعارف بين الدول العربية وتعزيز التكتلات الاقتصادية والشراكات الدولية. يمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير استراتيجيات مشتركة وتبادل أفضل الممارسات، خاصةً في مجالات التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي والروبوتات وإنترنت الأشياء.

ولتعزيز هذا الاتجاه وتشجيع التمويل، ينبغي أن تتعزز المبادرات الممولة بدراسات رصينة وحوكمة جيدة لإدارتها لتشجيع الممولين على المضي قدماً بقدوم راسخة وثقة في العملية التمويلية لتأكيد المنافع المتبادلة لجميع الأطراف.



أسس تطوير المؤشر

1.1

هيكل المؤشر

1.2

الفصل الأول

1

المنهجية والمحاور العامة للمؤشر

1.1 أسس تطوير المؤشر

يولي الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي اهتماماً بالغاً برصد ومتابعة التقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحول الرقمي بصفة عامة، حيث يقع ذلك ضمن صميم تخصص الاتحاد. وبالضرورة فإن هذه التطورات ينبغي عكسها بشكل ملائم ضمن هيكل مؤشر الاقتصاد الرقمي بهدف تطوير المؤشر ليتماشى مع التغيرات المتسارعة في هذا القطاع.

تتم عملية تطوير المؤشر وفقاً لثلاث مبادئ رئيسية تتمثل في:

- الحفاظ على الأبعاد الاستراتيجية (الخمسة)² للرؤية العربية للاقتصاد الرقمي كمرجعية أساسية.
- الحفاظ على الركائز التسعة المنبثقة عن الأبعاد الاستراتيجية كما هو موضح بهذا التقرير، وهي نفس الهيكلية التي تم الالتزام بها خلال الإصدارات الثلاثة السابقة للمؤشر
- ضمان أن تعكس المؤشرات المدرجة القضايا الحالية فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- التأكيد على تأثير التكنولوجيا وانعكاسها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2- محاور الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي هي (البنية التحتية – الابتكار – الحكومة الرقمية – الأعمال الرقمية – المواطن المتمكن رقمياً) ولمزيد من المعلومات يرجى مراجعة موقع الاتحاد <https://arab-digital-economy.org/wp-content/uploads/2023/12/2023-1.pdf>

1.1.1 مراحل إعداد هيكل مؤشر 2024



1.1.2 مراجعة المؤشرات

• تم التثبت من استمرارية وصلاحية وتحديث مكونات المؤشر السابق استخدامها بالإصدارات الثلاث السابقة والتي ترتبط بشكل وثيق مع الأبعاد الإستراتيجية الخاصة بالرؤية العربية للاقتصاد الرقمي وركائز المؤشر، وأنها ما زالت تعبر بشكل دقيق عن الأبعاد والركائز الأساسية للتحوّل الرقمي في كافة التقارير والمؤشرات الدولية. وبناءً عليه تقرر استمرار الاستعانة بنفس المصادر الدولية للمؤشرات الفرعية السابقة وبما يفيد باستمرارية المقارنة بين النتائج الحالية والسابقة وفق مفهوم السلسلة الزمنية (Time Series) ولتمكين الدول والباحثين لرصد التقدم المحقق وفقاً للأبعاد و/أو الركائز التي تم بناء المؤشر عليها في إصدارته السابقة.

• تم استبعاد مؤشرين أساسيين تم الاعتماد عليهم في الإصدارات السابقة وهما:

- مؤشر بيئة أداء الأعمال 2020 - (EODB) The Ease of Doing Business حيث توقفت مجموعة البنك الدولي عن إصداره.
- مؤشر التنافسية الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي، حيث جاء آخر إصدار عام 2020 وهو عدد خاص بعد كورونا ومن ثم فإن الإصدار الخاص بـ 2019 يعتبر أحدث إصدار، ولم يتم تحديثه منذ ذلك الحين.

1.1.3 مراجعة المؤشرات الدولية

يستند الإطار المنهجي لتجميع وتقييم بيانات مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي إلى مجموعة من التقارير الدولية والمصادر المعتمدة، وذلك نظراً للتطور والنمو المتسارع في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتوسع في مبادرات التحول الرقمي. وتم الأخذ بالاعتبار أن المؤشرات الجديدة التي أطلقتها المؤسسات العالمية الرائدة والتي تضم متغيرات تفصيلية تقيس مستويات الجاهزية والقدرة لدى الدول لمواجهة التغيرات المتسارعة والتطور المستقبلي للتكنولوجيا، ومدى مرونة وتكيف الدول لتوظيف تطبيقات التكنولوجيات المتقدمة والباذعة. من هذا المنطلق، تم الاعتماد على المؤشرات ذات المرجعية الدولية التالية في بناء مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، والتي تم الاعتماد عليها في الإصدارات السابقة، وهي:

• مؤشرات تم الاعتماد عليها في الإصدارات السابقة:

1. مؤشر الابتكار العالمي (The Global Innovation Index GII)
2. مؤشر الجاهزية الشبكية (Network Readiness Index)
3. مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية (The E-Government Development Index EGDI)
4. مؤشر أداء الدول في التنمية المستدامة (Sustainable Development Index & Dashboard Report)



1.1.4 المؤشرات المستحدثة

تم إدراج عدد من المؤشرات الجديدة نتيجة الحاجة الملحة لأخذ التطورات السريعة التي يشهدها الاقتصاد الرقمي في الاعتبار مثل حوكمة التكنولوجيا والشمول التكنولوجي ومدى تطور الأمن السيبراني، ومؤشر التكنولوجيا المالية «FinTech» والشمول المالي، وتقنيات المستقبل ومدى توافر إستراتيجيات للذكاء الاصطناعي. تعكس هذه الإضافات التطور الجديد في الإصدار الرابع من المؤشر ومواكبته للتغيرات على المستوى الدولي. يوضح الشكل التالي التقارير والمراجع الدولية التي تم الاستناد عليها في إعداد المؤشر.

الشكل رقم (1): التقارير والمراجع الدولية التي تم الاستناد عليها في إعداد التقرير

المرجع: المواقع المختلفة للتقارير³

بناءً على هذه المراجعات والتقارير الحديثة استمر هيكل المؤشر قائماً على ذات الركائز الخمس للاستراتيجية والأبعاد التسع لكن جاء التطوير في هيكل كل بُعد من حيث المؤشرات الفرعية التي تم حذفها أو إضافتها، حيث بلغت في إصدار 2024 عدد 48 مؤشر فرعي مقارنةً بـ 42 مؤشر فرعي في الإصدار السابق، بما يخدم هدف التقرير، وهو ما سوف نوضحه فيما يلي في هيكل المؤشر ومستحدثاته.

3- Daniel Kaufmann and Aart Kraay, Worldwide Governance Indicators, 2023 Update <https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators>, Accessed on 4/17/2024.

Network Readiness Index 2023, Portulans Institute, <https://networkreadinessindex.org>, Accessed on 4/17/2024.

UN E-Government Survey 2022, United Nations, <https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey-2022>, Accessed on 4/17/2024.

Global Innovation Index, The World Intellectual Property Organization (WIPO), https://www.wipo.int/global_innovation_index/en, Accessed on 4 /17/ 2024.

National AI policies & strategies, The Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), <https://oecd.ai/en/dashboards/overview>, Accessed on 4/17/2024.

The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19, World Bank, <https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex>, Accessed on 4 /17/ 2024.

Sustainable Development Report 2023, <https://dashboards.sdindex.org>, Accessed on 4/17/2024.



1.2.1 الأبعاد الاستراتيجية والركائز

يستند المؤشر على الأبعاد الاستراتيجية الخمسة للرؤية العربية للاقتصاد الرقمي، ويجب النظر إليها بمثابة الدعائم التي يقوم عليها مفهوم الاقتصاد الرقمي بصورته الكلية التي تنظر بعين الاعتبار لمكونات البيئة الإيكولوجية لدعائم الاقتصاد الرقمي، ولتحقيق مستهدفات التنمية المستدامة، وتطوير قدرات الاستجابة لاحتياجات ومطالب المواطنين، والاهتمام والتفاعل المستمر معهم، من أجل تعزيز مسيرة التحول والمستقبل الرقمي في الدول العربية. والشكل التالي يوضح هذه الأبعاد⁴:



المصدر: الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي 2018

استناداً إلى الأبعاد الاستراتيجية الخمسة، تم تطوير المؤشر ليشمل تسع ركائز واثني عشر مؤشراً رئيسياً، بإجمالي 48 مؤشراً فرعياً. هذه المؤشرات تعكس مدى جاهزية الدول العربية لمواجهة التحديات المتعلقة بالتقنيات الحديثة والتحول الرقمي بشكل عام. الجدول التالي يقدم نظرة عامة على هيكل المؤشر.

4- الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي العربي - https://arab-digital-economy.org/ar_arab-vision

الجدول رقم (3): هيكل مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي

الأبعاد الاستراتيجية	الركائز	مؤشرات رئيسية	عدد المؤشرات الفرعية
الحكومة الرقمية	المؤسسات	البيئة السياسية	3
		البيئة التنظيمية	3
		حوكمة التكنولوجيا	7
	البنية التحتية	الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	1
		استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	1
		الشمول التكنولوجي	5
		الاداء اللوجستي	1
	القوى العاملة		3
		الحكومة الرقمية	3
	الابتكار		4
الأعمال الرقمية	الجاهزية التكنولوجية والمستقبل التقني		3
		تطور وتعقد السوق	3
	نمو سوق المال	التكنولوجيا المالية والشمول المالي	3
		القيمة السوقية لسوق رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	1

7	الاقتصاد الرقمي المستدام	التنمية المستدامة (أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة)	
48	12	9	5

كما أشرنا سابقاً، فقد تم إدراج مجموعة من المؤشرات الجديدة لتحل محل المؤشرات التي لم يتم تحديثها بالتقارير الدولية، وتم توزيعها على الركائز الأساسية على النحو التالي:

ركيزة المؤسسات: أكدت كافة الدراسات والتقارير الدولية على أهمية حوكمة التكنولوجيا وخاصةً الذكاء الاصطناعي وذلك لتعزيز الاستفادة الآمنة من هذه التقنيات، لذا تم إضافة مؤشر رئيسي خاص بحوكمة التكنولوجيا يتضمن 7 مؤشرات فرعية تعكس مدى توافر خوادم الإنترنت الآمنة والأمن السيبراني والبيئة التنظيمية للتكنولوجيا والمعلومات والاتصالات وتنظيم التقنيات الناشئة وحماية خصوصية المحتوى.

ركيزة البنية التحتية: تم إضافة مؤشر الشمول التكنولوجي لقياس حجم الفجوات الرقمية في الدولة لتعزيز الاستفادة من البنية التحتية لكافة أفراد وأقاليم الدولة، ويضم 5 مؤشرات فرعية تعكس الفجوة بين الجنسين وبين الريف والحضر في استخدام التكنولوجيا الرقمية وأيضاً المشاركة الإلكترونية. بالإضافة إلى المؤشرات الرئيسية في هذه الركيزة من حيث سهولة الوصول والاستخدام.

ركيزة القوى العاملة: تم إعادة هيكلة بُعد القوى العاملة وأصبحت المؤشرات أكثر ارتباطاً بالجانب التقني في التعليم من خلال مؤشرات فرعية تعكس نسبة العمالة كثيفة المعرفة من إجمالي العمالة، ومدى توافر مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظم التعليم.

الابتكار: تم تغيير هيكل المؤشر ليضم عدد من المؤشرات الفرعية أكثر دلالة على الابتكار مثل مدى اهتمام قطاع الأعمال بالإنفاق على البحوث والتطوير، والتعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث العلمي بالإضافة إلى مدى تأثير المعرفة واستيعابها.

ركيزة الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل): تم تضمين ثلاث مؤشرات فرعية تعكس اعتماد التقنيات الناشئة والإنفاق والاستثمار في التكنولوجيا الصاعدة وتحديثها، كما تم إضافة مؤشر هام يعكس مدى اهتمام الدول بالذكاء الاصطناعي من حيث يرصد المؤشر مدى نضج وعمق الممارسات بالدولة التي تختص بالذكاء الاصطناعي، من حيث وجود: استراتيجية شاملة أو مبادرات تعكس رؤية الدول وخطواتها الفعلية تجاه تحفيز ودعم الابتكارات في مجال الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته.

ركيزة تطور وتعقد السوق: تم إعادة هيكلة المؤشر الرئيسي «تطور السوق» ليضم مؤشرات جديدة تعكس مدى سهولة حصول الشركات الناشئة على التمويل، ودرجة تنوع الاقتصاد والسوق، وحجم السوق.

ركيزة تطور السوق المالية: تم إضافة مؤشر رئيسي هام وهو الشمول المالي والتكنولوجيا المالية مقاسة من خلال ثلاث مؤشرات فرعية هي، نسبة من يمتلكون حسابات بنكية من السكان (% من العمر +15)، نسبة من يمتلكون بطاقة خصم أو ائتمان (% من العمر +15)، نسبة من قاموا بإجراء أو تلقي دفعة رقمية (% 15 عاماً+)، ونضج وحجم أسواق المال.

1.2.3 الركائز والمؤشرات الفرعية لبناء المؤشر

يعتمد المؤشر على تسع ركائز وثمان وأربعون مؤشر فرعي. يوضح الجدول التالي ركائز المؤشر التسع والمؤشرات الرئيسية والفرعية لكل ركيزة.

الجدول رقم (4): ركائز المؤشر التسع والمؤشرات

الركيزة الأولى	المؤسسات
1.1	البيئة السياسية
1.1.1	الاستقرار السياسي والأمن
1.1.2	فاعلية الحكومة
1.1.3	الصوت والمساءلة
1.2	البيئة التنظيمية
1.2.1	جودة التنظيم
1.2.2	سيادة القانون
1.2.3	مكافحة الفساد
1.3	حوكمة التكنولوجيا
1.3.1	خوادم الإنترنت الآمنة
1.3.2	الأمن الإلكتروني
1.3.3	التسوق عبر الإنترنت
1.3.4	البيئة التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
1.3.5	تنظيم التقنيات الناشئة
1.3.6	تشريعات التجارة الإلكترونية
1.3.7	حماية خصوصية المحتوى بموجب القانون

الركيزة الثانية	البنية التحتية
2.1	الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
2.2	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
2.3	الشمول التكنولوجي
2.3.1	المشاركة الإلكترونية
2.3.2	الفجوة الاجتماعية والاقتصادية في استخدام المدفوعات الرقمية
2.3.3	توافر المحتوى المحلي عبر الإنترنت
2.3.4	الفجوة بين الجنسين في استخدام الإنترنت
2.3.5	الفجوة الريفية في استخدام المدفوعات الرقمية
2.4	الأداء اللوجستي

الركيزة الثالثة	القوى العاملة
3.1	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %
3.2	العمالة كثيفة المعرفة %
3.3	مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظام التعليم

الركيزة الرابعة	الحكومة الإلكترونية
4.1	الخدمات الحكومية عبر الإنترنت
4.2	البنية التحتية للاتصالات
4.3	مكون رأس المال البشري

الركيزة الثامنة	تطور السوق المالية
8.1	التكنولوجيا المالية والشمول المالي
8.1.1	نسبة من يمتلكون حسابات بنكية من السكان (% من العمر +15)
8.1.2	نسبة من يمتلكون بطاقة خصم أو ائتمان (%15+)
8.1.3	نسبة من قاموا بإجراء أو تلقي دفعة رقمية (%15+ عاماً)
8.2	القيمة السوقية لسوق رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

الركيزة التاسعة	الأثر الاقتصادي والتنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكبر الأثر عليها)
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر
9.2	الهدف 2: القضاء على الجوع
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد
9.5	الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق والنمو الاقتصادي
9.6	الهدف 9: الابتكار في الصناعة والبنية التحتية
9.7	الهدف 17: الشراكة من أجل تحقيق الأهداف

الركيزة الخامسة	الابتكار
5.1	نسبة إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير بتمويل من قطاع الأعمال
5.2	التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير
5.3	تأثير المعرفة
5.4	استيعاب المعرفة

الركيزة السادسة	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)
6.1	اعتماد التقنيات الناشئة
6.2	الاستثمار في التقنيات الناشئة
6.3	استراتيجية الذكاء الاصطناعي

الركيزة السابعة	تطور وتعقد السوق
7.1	تمويل الشركات الناشئة وسهولة الحصول عليه
7.2	الانتماء المحلي للقطاع الخاص، % من الناتج المحلي الإجمالي
7.3	تنوع الصناعة المحلية

1.2.4 ركائز المؤشر حسب المصدر

يوضح الجدول التالي مصادر معلومات ركائز مؤشر الاقتصاد العربي الرقمي.

الجدول رقم (5): مصادر معلومات ركائز مؤشر الاقتصاد العربي الرقمي

الركائز	المصدر الأصلي للبيانات
الركيزة الأولى: المؤسسات	World Governance Indicators (WB)
الركيزة الثانية: البنية التحتية	The Network Readiness Index 2023
الركيزة الثالثة: القوى العاملة	The Network Readiness Index 2023
الركيزة الرابعة: الحكومة الإلكترونية	Global Innovation Index
الركيزة الخامسة: الابتكار	The Network Readiness Index 2023
الركيزة السادسة: الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	The E-Government Development Index (EGDI), 2022
الركيزة السابعة: تطور وتعدد السوق	The Global Innovation Index (GII), 2023
الركيزة الثامنة: تطوير السوق المالية	The Network Readiness Index 2023
الركيزة التاسعة: التنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكبر تأثير علمي)	OECD AI Strategy Dashboard, Feb 2024
	مواقع الدول الرسمية على الإنترنت.
	The Global Innovation Index (GII), 2021
	Findex Index 2021
	The Global Innovation Index (GII), 2023
	Sustainable Development Index & Dashboard Report, 2020
	The Network Readiness Index 2023

المصدر: المواقع المختلفة للتقارير

1.2.5 منهجية التعامل مع البيانات المفقودة

نظراً لأن عدد من بيانات مؤشرات الدول العربية الـ 22 كانت غير متوفرة أو غير مكتملة لبعض الدول، حيث يوجد حوالي عشر دول عربية لم تتوفر عنهم بيانات كافية أو حديثة بسبب التوترات السياسية والأوضاع الاقتصادية المتعثرة وغياب المؤسسات. فدولة فلسطين على سبيل المثال، افترقت إلى البيانات في جميع مؤشرات التقرير، وثمان دول أخرى لديها بيانات عن 20 مؤشر فقط في المتوسط من أصل 48 مؤشر. وتمثل السبب الأساسي في افتقاد بعض الدول للكثير من البيانات في:

- الأزمات السياسية والاقتصادية، وهو ما انعكس على ظهور أدائها المتواضع جداً مقارنةً بالدول الأخرى.

- بعض الدول لديها بيانات محلية لكن لم يتم إرسالها للمنظمات الدولية التي تُعدّ المؤشرات وهو ما يؤدي لانخفاض قيم المؤشر ظاهرياً. باقي الدول لديها بيانات لأكثر من 97 % من المؤشرات والبعض تتوفر البيانات عن جميع المؤشرات الـ 48.

ولإجراء مقارنة بين جميع الدول، قام فريق الإعداد بتطبيق منهجية لتقدير البيانات المفقودة لحساب قيمة المؤشرات التي تفتقد إلى البيانات. ولمزيد من التفاصيل عن الدول التي لديها بيانات مفقودة والمنهجية التي تم استخدامها لاحتسابها أنظر الملحق رقم (1).

1.2.6 التعامل مع القيم المتطرفة

القيم المتطرفة هي قيم شديدة الاختلاف عن بقية القيم الأخرى. والقيم المتطرفة قد تكون ناتجة عن التباين الشديد في اختلاف طرق قياس أو تسجيل البيانات. وفي حالة وجود خطأ في تسجيل البيانات، يتم استبعاد القيمة المتطرفة الناتجة عن ذلك.

تم تعريف القيم المتطرفة في مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي بأنها القيم التي تزيد قيمتها عن حاصل جمع متوسط القيم مُضافاً له ضعف قيمة الانحراف المعياري. وبتطبيق هذه الاختبار لم يتم تسجيل أي قيم متطرفة تحتاج لأي تصويب. لذا تم الاعتداد بكافة البيانات المرصودة بالمؤشرات وفقاً لمصادرها الدولية على النحو المشار إليه آنفاً..

1.2.7 حساب نقاط كل دولة في مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي

تم تصميم درجة المؤشر لتكون بين (0) إلى (100) (تمثل 100 أفضل أداء و0 الأقل أداء). ولمزيد من التفاصيل عن حساب نقاط كل دولة، أنظر الملحق رقم (2).

1.2.8 آلية حساب القيمة النهائية لكل دولة

النتيجة النهائية بالنسبة لكل لدولة (قيمة المؤشر النهائي) هي متوسط درجة الركائز التسع بمؤشرات الفرعية باستخدام أوزان نسبية يوضحها الجدول التالي حيث تم زيادة الوزن الخاص ببعض الركائز التي تُعدّ بالنسبة للدول العربية ذات أولوية قصوى في هذه المرحلة، وبدونها لن تستطيع أن تتواكب مع هذا التسارع التكنولوجي والدخول في المرحلة الأكثر تقدماً، وهي الابتكار. تمثلت هذه الركائز في: (المؤسسات- البنية التحتية -الجاهزية التكنولوجية) حيث تعد أسس وجوهر التحول والاقتصاد الرقمي.

الجدول رقم (6): الأوزان المختلفة لركائز المؤشر

الركيزة	الوزن %
المؤسسات	15%
البنية التحتية	15%
القوى العاملة	10%
الحكومة الإلكترونية	10%
الابتكار	5%
الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	15%
تطور وتعقد السوق	10%
تطوير الأسواق المالية	10%
التنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكبر تأثير عليها).	10%

1.2.9 تحديد المقياس المعياري الدولي

تم اختيار سنغافورة وماليزيا كدول مرجعية في الإصدارات السابقة وتقرر الاستمرار بنفس النهج في النسخة الحالية لتمييزهما في مجال التحول الرقمي الناجح؛ حيث تحتل كلتا الدولتين مراكز متقدمة في التقارير الدولية المتعلقة بهذا المجال. بالإضافة إلى ذلك تقارب الوضع الاقتصادي في سنغافورة - خاصةً من حيث معدل دخل الفرد مع دول مجلس التعاون الخليجي. من جهة أخرى، تصنف ماليزيا ضمن الدول ذات الدخل فوق المتوسط والصاعدة وفقاً لتصنيفات البنك الدولي، وهو ما يشابه الوضع في العديد من الدول العربية.

ملاحظة:

واجه فريق إعداد تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي تحدياً هاماً بسبب عدم دقة بعض المؤشرات الدولية أو لعدم حداثتها، وهي التي تم الحصول عليها من المصادر الدولية.⁵ على سبيل المثال، يُظهر مؤشر الإنفاق على التعليم عدم توفر البيانات في الحالات التي يتوافر بها هذا المؤشر بالفعل، كما هو الحال في حالة المملكة العربية السعودية، التي تُعد من بين الدول ذات أعلى نسب الإنفاق على التعليم عالمياً. هذا الأمر ينطبق أيضاً على بيانات الشمول المالي والتكنولوجيا المالية لبعض الدول.

ولمعالجة هذه الفجوات وعدم الدقة في البيانات، أجرى الفريق مراجعة دقيقة ومقارنة لتلك البيانات مع البيانات المنشورة من المصادر الرسمية الوطنية بالدول العربية لاستكمال تلك النواقص بالتقارير الدولية قدر ما هو منشور ومتاح.

للتخفيف من هذه التحديات في التقارير المستقبلية، أوصى فريق العمل بـ:

- التواصل مع الجهات الرسمية والمعنية بالتعاون العربي المشترك، بنتائج مؤشرات الدولة كما وردت بالجهات الدولية، ومنحها فترة زمنية معقولة للتعقيب والتصحيح لو استلزم الأمر ووفق المعمول به بالمؤشرات الدولية في هذا المجال.

5- وفي كثير من الأحيان، لا تمثل هذه البيانات بدقة الوضع الحالي للبلدان أو تكون قديمة، حيث يعود تاريخ بعض الإحصاءات إلى سنوات سابقة أو مجرد تقديرات



- وكإجراء بعيد المدى واستراتيجي، يمكن وضع نهج موحد ومنسق للتحقق من البيانات ونشر التقارير. الإحصائية، ويتضمن ذلك العمل التنسيق بشكل وثيق مع المنظمات الدولية والإقليمية، وعلى رأسها جامعة الدول العربية، لإنشاء نظام موحد لمراجعة وإقرار نتائج التحول الرقمي والمؤشرات الاقتصادية. بوجه عام. يهدف هذا التعاون الاستراتيجي إلى ضمان أن تعكس الإصدارات المستقبلية لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي بيانات أكثر دقة، وفي الوقت المناسب، وبالتالي تعزيز موثوقيتها ومرجعيتها كأداة تطوير عربية استراتيجية تدخل ضمن معطيات صناع القرار بالدول العربية..



الترتيب العام للدول في المؤشر

2.1

الأداء النسبي للدول العربية

2.2

مقارنة أداء الدول العربية مع المعيار

2.3

القياسي (ماليزيا- سنغافورة)

الفصل الثاني:

2

نتائج التقرير الرئيسية
لعام 2024

2.1 الترتيب العام للدول في المؤشر

الشكل رقم (3): خريطة ترتيب الدول العربية وفقاً لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي



حافظت دولة الامارات العربية المتحدة على تصدر الدول العربية في أدائها حيث حققت أعلى معدل بقيمة 75 من 100. جاءت السعودية في المركز الثاني بفارق ثلاث نقاط. وبصفة عامة تصدرت دول الخليج المراكز الست الأولى.

استمر الأردن في شغل المركز السابع، فيما شهدت جمهورية مصر العربية تحسناً ملحوظاً في ترتيبها، حيث قفزت إلى المركز التاسع من المركز الثاني عشر الذي كانت عليه في تصنيف عام 2018. وجاء المغرب والجزائر في المراكز التالية.

الخريطة التالية توضح لنا أداء الدول العربية وفقاً للقيمة الإجمالية لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي.

المصدر: محسوب من قبل معدي المؤشر

تعكس النتائج أداء متباين للدول العربية، وقد وتم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات على النحو التالي.

المجموعة الأولى - قادة النمو الرقمي في المنطقة:

تضم هذه المجموعة الدول الرائدة في الاقتصاد الرقمي التي حققت نتائج متقدمة وملحوظة، والتي تعد مراكز جذب للاستثمارات الدولية. هذه الدول، التي تحتل المراتب من الأولى إلى السادسة، تشمل: الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وقطر، والبحرين، والكويت وعمان.

المجموعة الثانية - الدول النشطة في التحول الرقمي:

هذه الدول لديها البنية التحتية والسياسات التي تسمح لها بتحقيق تقدم كبير في المستقبل، وهي تعمل بفعالية لتعزيز قدراتها الرقمية. وتحتل هذه الدول المراتب من السابعة إلى الثانية عشرة وتضم: الأردن، والمغرب، وتونس، ومصر، والجزائر ولبنان.

المجموعة الثالثة - الدول الساعية للتنمية:

تندرج في هذه المجموعة الدول التي تتعامل مع مجموعة متنوعة من الأولويات وتواجه أكبر وأشمل من مجرد التحول الرقمي وتشمل العمل على التعافي من الأزمات والتنمية الشاملة. تركيز هذه الدول تتجه أكثر حول قضايا أساسية مثل الأمن، والاستقرار السياسي، والصحة،

والتعليم قبل أن تتمكن من تخصيص الموارد والطاقة اللازمة للتحول الرقمي. تحتل هذه الدول المراتب من الثالثة عشرة إلى الثانية والعشرين، وتشمل: موريتانيا، والعراق، وجزر القمر، وجيبوتي، وسوريا، وليبيا، والسودان، واليمن، والصومال، وفلسطين.

2.2 الأداء النسبي للدول العربية

فيما يلي أداء الدول العربية مقارنةً بالإصدارات السابقة للمؤشر وبين الدول المرجعية. ويوضح الجدول التالي مقارنة الأداء ما بين الإصدارات المختلفة للمؤشر منذ إصداره (2018-2024).

الجدول رقم (7): مقارنة الأداء ما بين الإصدارات المختلفة للمؤشر منذ إصداره (2018-2024)

19	القمر المتحدة	31.4	19	جيبوتي	17.16
20	ليبيا	30.0	20	القمر المتحدة	16.32
21	الصومال	29.1	21	الصومال	14.60
22	فلسطين	26.2	22	فلسطين	13.14
	المتوسط	45.7			35.6

2024			2022		
الترتيب	الدولة	الدرجة	الترتيب	الدولة	الدرجة
1	الإمارات	71.4	1	الإمارات	75
2	السعودية	66.1	2	السعودية	72
3	قطر	65.1	3	قطر	66
4	بحرين	64.9	4	بحرين	60
5	عمان	61.6	5	الكويت	60
6	الكويت	61.3	6	عمان	59
7	الأردن	57.7	7	الأردن	53
8	المغرب	54.9	8	تونس	50
9	تونس	54.0	9	مصر	50
10	مصر	52.4	10	المغرب	50
11	لبنان	51.9	11	الجزائر	45
12	الجزائر	46.5	12	لبنان	44
13	العراق	33.6	13	موريتانيا	29
14	موريتانيا	29.9	14	العراق	28
15	اليمن	28.9	15	القمر المتحدة	24
16	جيبوتي	28.1	16	جيبوتي	24
17	سوريا	26.1	17	سوريا	24
18	السودان	25.5	18	ليبيا	21

2020			2018		
الترتيب	الدولة	الدرجة	الترتيب	الدولة	الدرجة
1	الإمارات	75.5	1	الإمارات	70.60
2	قطر	69.3	2	قطر	63.97
3	بحرين	66.1	3	السعودية	59.00
4	السعودية	63.5	4	بحرين	58.01
5	عمان	58.2	5	عمان	56.88
6	الكويت	57.2	6	الكويت	50.24
7	الأردن	56.2	7	الأردن	47.41
8	لبنان	54.3	8	المغرب	45.20
9	المغرب	53.0	9	تونس	44.24
10	تونس	51.9	10	مصر	42.60
11	مصر	47.2	11	لبنان	39.16
12	الجزائر	41.4	12	الجزائر	35.46
13	العراق	33.4	13	العراق	20.23
14	جيبوتي	33.0	14	سوريا	20.07
15	موريتانيا	32.3	15	موريتانيا	18.41
16	سوريا	31.9	16	اليمن	17.68
17	اليمن	31.9	17	السودان	17.44
18	السودان	31.7	18	ليبيا	17.41

توفر البيانات الموضحة في الجدول قياساً كمياً منهجياً للتقدم والموقع النسبي للدول العربية من حيث قدرات الاقتصاد الرقمي، كما يعكس ذلك مؤشر الاقتصاد الرقمي للدول العربية عبر الأعوام 2018 و2020 و2022 و2024.

في المستوى الأول من المؤشر، والذي يشمل المراكز من الأول إلى السادس، تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة الحفاظ على الصدارة، وهو ما يعكس المستوى المستدام من الاندماج في الاقتصاد الرقمي ضمن خططها الوطنية. هذه الفئة، التي تضم أيضاً دولاً مثل قطر، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، وعمان، والكويت، تعبر عن مجموعة من البلدان التي استطاعت أن تحقق تقدماً ملحوظاً والحفاظ على ريادتها في المنطقة بفضل تركيزها على تطوير الاقتصاد الرقمي. ونوه هنا أن المملكة العربية السعودية تمكنت من إبراز تسارع نمو نتائجها كدليل على أهمية المبادرات الاستراتيجية التي تنتهجها المملكة في ظل رؤية المملكة 2030.

وتتألف مجموعة الدول التي تقع ضمن المستوى المتوسط من الترتيب، الذي يشمل المراكز من السابعة إلى الثانية عشرة، من بلدان تُبدي التزاماً كبيراً بالتنمية الاقتصادية الرقمية. هذا المستوى يضم الأردن، ولبنان، وتونس، والمغرب، ومصر، والجزائر. موقع هذه الدول ضمن المؤشر يدل على مستوى تفاعلها مع السياسات الاقتصادية الرقمية والاستثمارات في البنية التحتية، والتي تتراوح بين المتوسطة والمتقدمة.

19	القمر المتحدة	24.3	19	السودان	21
20	ليبيا	23.7	20	اليمن	21
21	الصومال	23.6	21	الصومال	20
22	فلسطين	23.1	22	فلسطين	17
		44.3			42

المصدر: محسوب من قبل معدي المؤشر

هذه الدول تبرز كدول تمتلك القدرة على التطور السريع إذا ما تبنت تعديلات استراتيجية في خططها وأولوياتها لضمان تكامل مبادراتها مع النظام البيئي للاقتصاد الرقمي، وهو ما سيتم توضيحه هنا بهذا التقرير بشكل تفصيلي لكل دولة.

أما المستوى الثالث من المؤشر فيشمل الدول التي تقع في المرتبة الثالثة عشر فأدنى، وهذا يضم دولاً مثل العراق، وموريتانيا، وجيبوتي، وسوريا، والقمر المتحدة، واليمن، والسودان، وليبيا، والصومال وفلسطين. تعكس هذه التصنيفات وجود فرص وإمكانات كبيرة للنمو والتطور في مجال تكامل الاقتصاد الرقمي ضمن هذه الدول. تُظهر مواقع هذه الدول في المؤشر أن هناك حافزاً لها للعمل وبذل جهود متجددة لتحقيق الاستقرار وتطوير وتنفيذ استراتيجيات شاملة تهدف إلى تعزيز قدراتها الرقمية والاقتصادية، وتحسين ترتيبها الدولي، وتفعيل مشاركتها في الاقتصاد العالمي.

في المجمل، يُبين التطور في التصنيفات والنتائج من عام 2018 إلى عام 2024 قراءة عملية للرحلة الاقتصادية الرقمية لكل دولة، حيث أنه من الممكن أن تعكس التغيرات في القيم التحديثات التي أجريت في هيكلية المؤشر، ولكن يظل الفارق الأساسي هو الارتباط الوثيق والمباشر بأداء الاقتصاد الرقمي للدولة. الجدير بالذكر أن المؤشر يخضع لتعديلات ضرورية كل عامين لمواكبة التحولات السريعة والمستمرة داخل قطاع التكنولوجيا العالمي والتأكد من أن المؤشر يُصور بدقة الحالة الراهنة للاقتصاد الرقمي لكل دولة.

ويكشف مؤشر 2024، بأن الدول الرائدة واصلت تعزيز ترتيبها في الاقتصاد الرقمي. وفي المقابل، تظهر دول المستوى المتوسط والثالث درجات متفاوتة من التقدم، مع احتفاظ بعضها بمواقعها بينما تواجه أخرى تحديات للارتقاء في المرتبة.

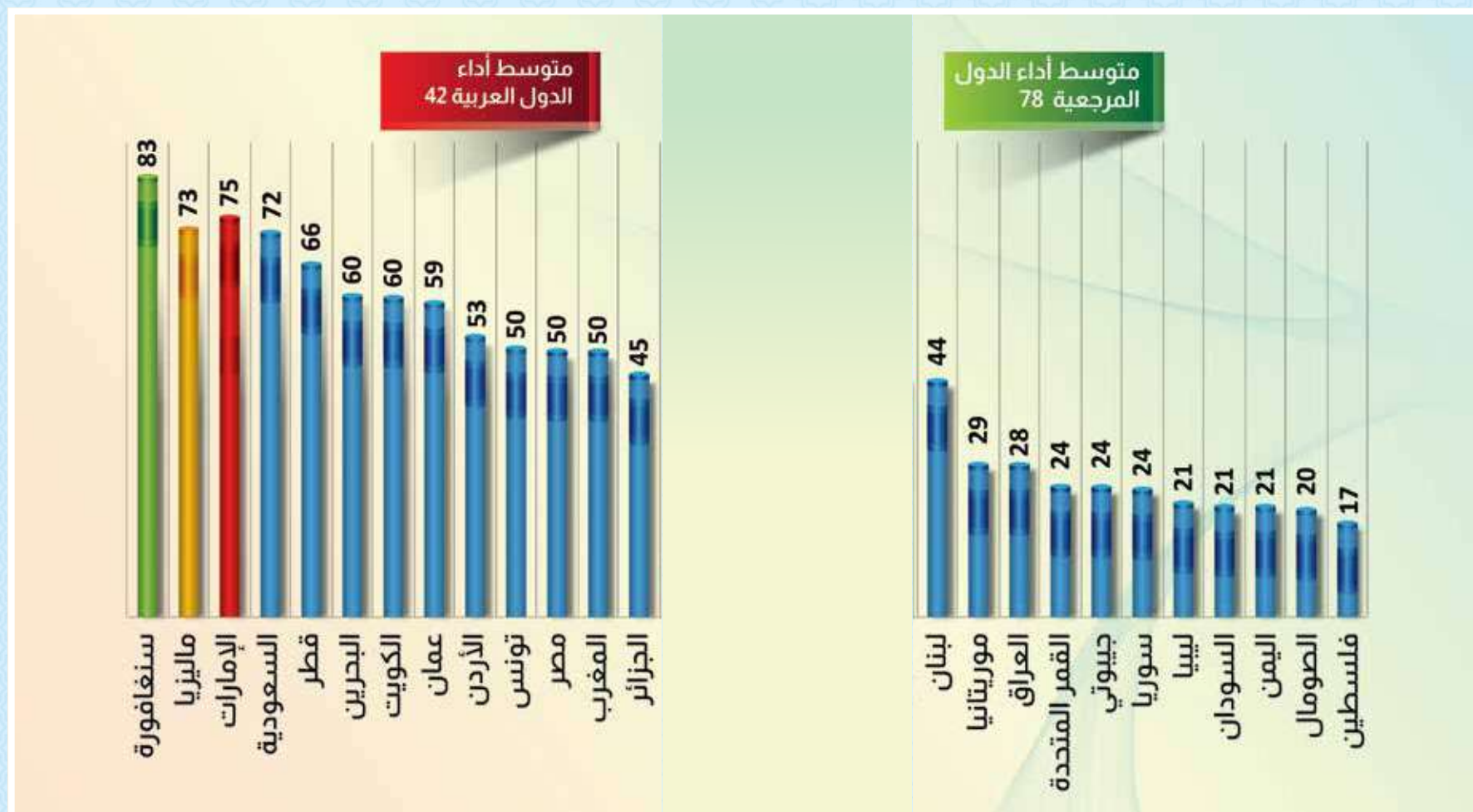
يُعد الجدول، مع تحديده الواضح لتصنيفات الدول مع مرور الوقت، بمثابة تمثيل واقعي لترتيب الاقتصاد الرقمي في الدول العربية، إذ يقدم نظرة تحليلية واقعية للمشهد الاقتصادي الرقمي في المنطقة، وتحليلات قيّمة لمساعدة راسمي السياسات ومتخذي القرار في تقييم مواقع الدول وتطورها ضمن المجال الاقتصادي الرقمي بشكل موضوعي..

2.3 مقارنة أداء الدول العربية مع المعيار القياسي

(ماليزيا- سنغافورة)

الشكل رقم (4): مقارنة أداء الدول العربية بالمؤشر

المرجعي لماليزيا وسنغافورة



المصدر: محسوب من قبل معدي المؤشر

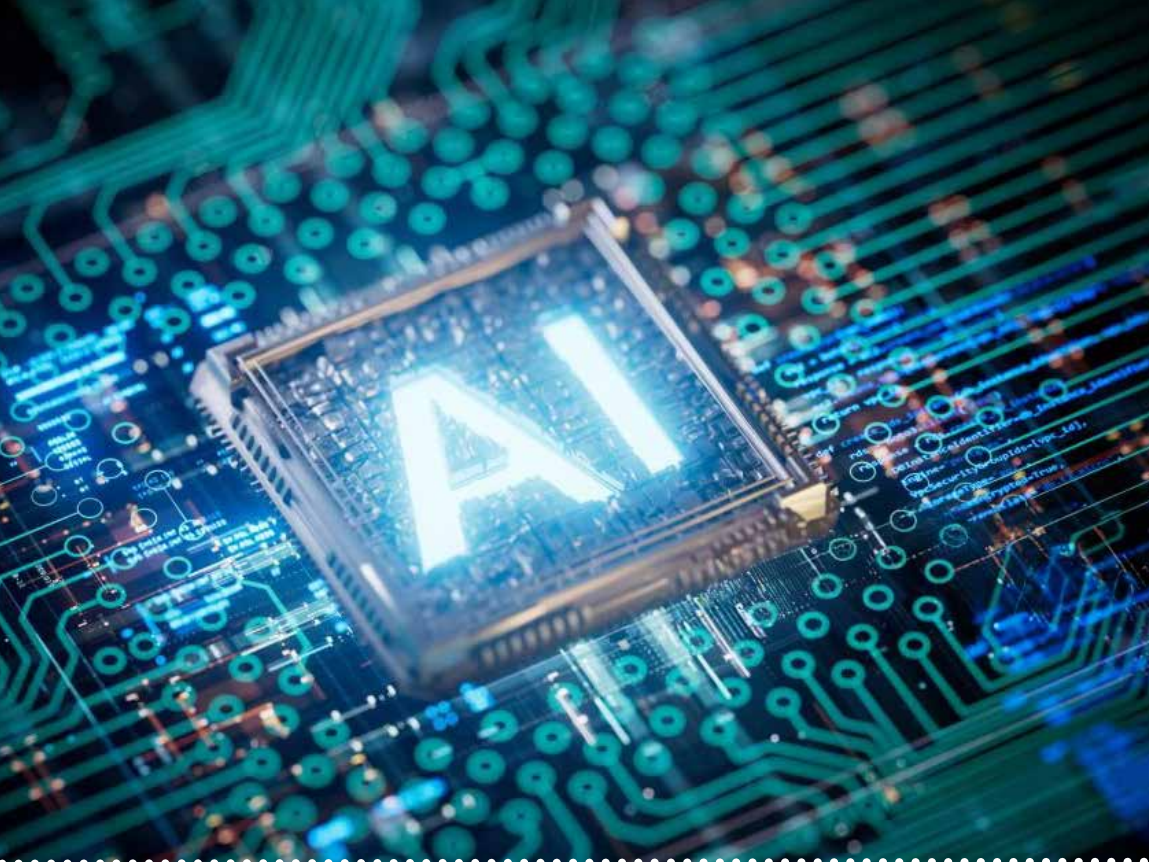
في إصدار عام 2024 من مؤشر الاقتصاد الرقمي للدول العربية، تبرز دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل لافت، حيث تفوقت لأول مرة على إحدى الدول المعيارية. هذا الإنجاز يعكس التقدم التكنولوجي المستمر الذي تشهده الإمارات ويؤكد على التزامها الكامل بدعم جميع أشكال التحول الرقمي. كما ونجحت الإمارات في تقليص الفجوة التي تفصلها عن سنغافورة، الرائدة عالمياً في الاستعداد الرقمي، إلى مجرد ثماني نقاط، ما يمثل تحقيقاً هاماً يدل على الاستراتيجية الواعدة للإمارات نحو تحقيق مكانة رائدة في الاقتصاد الرقمي العالمي.

وعلى الرغم من الخطوات التي قطعتها دولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية في هذا الإصدار 2024، إلا أنه لا تزال هناك فجوة واضحة بين متوسط الأداء الجماعي للدول العربية والمعيار الذي حددته الدول الرائدة، والذي يبلغ حوالي 35 نقطة. وتؤكد هذه الفجوة وجود فرصة للنمو على مستوى المنطقة والحاجة إلى تبني مبادرات مماثلة على نطاق واسع والتي ساهمت في دفع التطورات الأخيرة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويعكس التفاوت في الأداء في المنطقة العربية مستويات مختلفة من النضج الرقمي، ويشير أيضاً إلى اختلاف الأولويات الاستراتيجية وتخصيص الموارد لجهود التحول الرقمي. ومن الواضح أن الدول الواقعة ضمن المستوى الأول من المؤشر قامت بدمج السياسات الرقمية في جوهر استراتيجياتها الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى تقدم جوهري. وعلى العكس من ذلك، يكشف المستويان الثاني والثالث عن مشهد يدعو لبذل المزيد من الجهود وإطلاق العديد من المبادرات

والحوافز لتمكين القطاع الخاص على وجه الخصوص لمده بالتعاون مع الدولة وإسناد جهودها حيث لا تخلو الصورة من فرص فريدة في مجال التنمية الاقتصادية الرقمية.

بالنسبة لصانعي السياسات وأصحاب المصلحة، من الأهمية اعتبار المؤشر بمثابة معيار ومخطط استرشادي. ويؤكد التقرير على أن هناك فوائد كبيرة يمكن حصدتها من الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، وتعزيز الابتكار، ومتابعة أجندة التحول الرقمي الشاملة التي تستجيب للتغيرات التكنولوجية السريعة التي تشكل الاقتصاد العالمي. ومن خلال اتباع الأمثلة الرائدة داخل المنطقة، مثل دولة الإمارات العربية المتحدة، والاستفادة من الجهود التعاونية العربية-العربية، يمكن للمنطقة العربية الأوسع أن تعمل على تضيق الفجوة مع الدول المرجعية. الهدف النهائي هو تحقيق تقدم مستدام ومتناسق نحو الازدهار الرقمي في جميع الدول العربية.



الذكاء الاصطناعي

3.



3 الفصل الثالث:

الفرص والتحديات

3.1 التقنيات الرقمية وتحول الأعمال التقليدية

يمثل الاقتصاد الرقمي مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية التي تستفيد من التقنيات الرقمية لدفع الإنتاجية والابتكار والنمو. يستخدم الاقتصاد الرقمي في جوهره الإنترنت والحوسبة السحابية والبيانات الضخمة والتكنولوجيا المالية والتقنيات الذكية الأخرى كبديل أو وسط تشغيلي لنماذج الأعمال التقليدية وخلق فرص وقدرات جديدة في السوق. يمتد هذا الاقتصاد إلى ما هو أبعد من مجرد المعاملات عبر الإنترنت ليشمل مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية التي يتم تمكينها من خلال العمود الفقري الرقمي، مما يؤثر على كل مظاهر العمل البشري ويشمل التجارة والتصنيع والتنمية الحضرية إلى الخدمات والزراعة والصحة والتعليم والأمن على سبيل المثال لا الحصر.

تُمكن التكنولوجيات الرقمية الأفراد والشركات والحكومات من العمل بكفاءة أكبر من خلال تعزيز الإنتاجية وأتمتة العمليات والوصول لمستويات من الدقة والجودة يصعب تحقيقها بالعامل اليدوي والقدرات البشرية، بالإضافة لمساهمتها في تحسين سلاسل التوريد وخفض التكاليف التشغيلية. فهي تدعم الوصول إلى الأسواق العالمية، وتسهل تخصيص المنتجات، وتعزز استراتيجيات التسعير التنافسية التي تفيد المستهلكين. علاوة على ذلك، يدعم الاقتصاد الرقمي ظهور صناعات ومنتجات جديدة ويلعب دوراً محورياً في تطور القطاعات التقليدية من خلال استيعاب ودمج التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، مما يرفع القدرات المؤسسية لمعالجة البيانات واتخاذ القرارات المستنيرة. وبهذه الطريقة، تدعم التكنولوجيا الرقمية الهياكل الاقتصادية القائمة

وتمهد الطريق أيضاً لأشكال جديدة من خلق القيمة والتوسع الاقتصادي. وبناءً على هذه المقدمة وما هو مُسلم به كون كافة أنواع المعارف المتطورة والتقنيات الحديثة تساهم في التنمية الاقتصادية وتدفعها لأبعاد جديدة لم يكن ممكناً الوصول إليها من قبل ما لم يتم تسخير تلك التكنولوجيات لغايات إنتاج القيمة الاقتصادية على مستوى:

- الكيف بإيجاد خدمات ومنتجات جديدة.
- أو الكم وحجم الإنتاج.
- أو الجودة في مستوى الدقة والمطابقة مع المعايير الخاصة بالمنتج المادي أو الخدمة المعنوية.

من هذا المنطلق نتعرض بهذا الفصل للتحديات والفرص المتمثلة باستيعاب أحد أفرع الاقتصاد الرقمي وأهمها بالمرحلة الحالية وهو الذكاء الاصطناعي.

3.1.1 الذكاء الاصطناعي تقنية محورية ومؤثرة وفعالة للتحول الرقمي والاقتصادي.

شهد القرن الحادي والعشرين نمواً هائلاً وتطوراً في تقنيات الذكاء الاصطناعي، ولا سيما خلال العامين الأخيرين أو أقل قليلاً. يمثل (الذكاء الاصطناعي) تقنية محورية بازغة سريعة التطور وشديدة التأثير في المشهد الرقمي والاقتصادي نظراً لقدرة هذه التقنية العميقة على تحليل كميات هائلة من البيانات بسرعة وبدقة عالية، مما يتيح اتخاذ قرارات أكثر استنارة وابتكاراً بوتيرة ونطاق لم يكن من الممكن تحقيقهما من قبل. تتعدد أوجه التأثير للذكاء الاصطناعي، فهو يُعظم من الكفاءة ويخفض التكاليف من خلال أتمتة المهام الروتينية وتحسين أداء العمليات المعقدة، والتي تتطلب في الترتيبات التقليدية المزيد من الوقت والموارد. تعزز هذه التقنية القدرة على تخصيص الخدمات المُقدمة للمتفاعلين، مما يسمح للشركات بتقديم حلول مخصصة على مستوى العالم بأقل تكلفة إضافية. علاوة على ذلك، تمكن القدرات التنبؤية لشركة الذكاء الاصطناعي الصناعات من توقع اتجاهات السوق وإدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية وتقديم رؤى تدفع التخطيط الاستراتيجي وتخصيص الموارد. وبالتالي، فإن الذكاء الاصطناعي يعمل على دعم الهياكل الاقتصادية القائمة ويخلق بفعالية فرص جديدة للنمو، مما يجعله استثماراً فعالاً من حيث التكلفة لدفع التحول الاقتصادي المستدام في العصر الرقمي.

3.1.2 الأثر الاقتصادي للذكاء الاصطناعي.

يعيد الذكاء الاصطناعي تشكيل الاقتصادات في جميع أنحاء العالم، مع تأثيرات كبيرة قابلة للقياس. ووفقاً لتقرير صادر عن شركة برايس ووترهاوس كوبرز، يمكن أن يساهم الذكاء الاصطناعي بما يصل إلى 15.7 تريليون دولار في الاقتصاد العالمي بحلول عام 2030، مع 6.6 تريليون دولار من المرجح أن تأتي من زيادة الإنتاجية بشكل مباشر، و9.1 تريليون دولار من الآثار الغير مباشرة لمثل تلك التطبيقات. وهذا يعكس تأثير الذكاء الاصطناعي العميق على كل من جانب العرض (من خلال الأتمتة والمهام المعززة للذكاء الاصطناعي) وجانب الطلب (من خلال تحسينات المنتج المخصصة).

علاوة على ذلك، تتوقع دراسة أجرتها أكسنشر أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يضاعف معدلات النمو الاقتصادي السنوي بحلول عام 2035 في 12 اقتصاداً متقدماً من خلال تغيير طبيعة العمل وخلق علاقة جديدة بين الإنسان والآلة. ويسلط التقرير الضوء على أنه من المتوقع أن يؤدي تأثير التقنيات الذكاء الاصطناعي على الأعمال إلى زيادة إنتاجية العمل بنسبة تصل إلى 40 % من خلال تمكين الناس من الاستفادة من وقتهم بشكل أكثر كفاءة.

وتؤكد هذه الإحصاءات على إمكانات الذكاء الاصطناعي كقوة تحويلية في الاقتصاد الرقمي، وتقدم دليلاً واضحاً على دورها كمحرك قوي للتوسع الاقتصادي والابتكار في مختلف القطاعات في جميع أنحاء العالم.

3.1.3 استكشاف أهمية الذكاء الاصطناعي للتحول الرقمي في الدول العربية

يتمتع الذكاء الاصطناعي بأولوية كبيرة ضمن مبادرات التحول الرقمي في البلدان العربية، حيث يعمل كعامل تمكين رئيسي لمبادرات التحديث والتنويع الاقتصادي في جميع أنحاء المنطقة. في الدول التي يهيمن فيها النفط، وأيضاً تلك الدول التي يقود القطاع العام تقليدياً قاطرة الأنشطة الاقتصادية، سيمثل الذكاء الاصطناعي فرصة لتحفيز التنمية في مختلف القطاعات غير النفطية مثل التمويل والرعاية الصحية والتعليم وتجارة التجزئة من خلال تعزيز الإنتاجية والابتكار.

وبالنسبة للاقتصادات العربية، يمكن أن يؤدي دمج الذكاء الاصطناعي في هذه القطاعات إلى تسهيل خدمات حكومية أكثر كفاءة، وتحسين نتائج الرعاية الصحية من خلال التحليلات التنبؤية، ودمج تجارب التعلم الشخصية في التعليم، وتقديم الخدمات المالية الأكثر تطوراً. على سبيل المثال، يمكن أن يساعد الذكاء الاصطناعي في تبسيط العمليات البيروقراطية والحد من الفساد من خلال أتمتة المهام الإدارية وزيادة الشفافية في العمليات الحكومية. في مجال الرعاية الصحية، يمكن أن تساعد أدوات الذكاء الاصطناعي في التشخيص المبكر وإدارة شؤون المرضى، مما يحسن بشكل كبير من جودة الرعاية ونتائج التعافي مع تقليل التكاليف.

وبالنظر إلى العقد المقبل، من المتوقع أن يكون تأثير الذكاء الاصطناعي على الاقتصاد العربي عميقاً. ومن المتوقع أن يساهم الذكاء الاصطناعي بما يصل إلى 320 مليار دولار في اقتصاد الشرق الأوسط بحلول عام 2030، وهو ما يمثل 11% من الناتج المحلي الإجمالي، وفقاً لتقرير صادر عن شركة برايس ووترهاوس كوبرز. وسيكون هذا النمو مدفوعاً في المقام الأول بالمكاسب في الإنتاجية، وإنشاء نماذج أعمال جديدة معززة بالذكاء الاصطناعي، والابتكار الذي سيفتح أسواق وتدفقات إيرادات جديدة.

علاوة على ذلك، ومع تسارع التحول الرقمي، سيلعب الذكاء الاصطناعي دوراً محورياً في تعزيز القدرة التنافسية والمرونة الاقتصادية، ومساعدة الدول العربية على تقليل اعتمادها على عائدات النفط وبناء اقتصادات أكثر استدامة قائمة على المعرفة. وغني عن الذكر أن النجاح في تبني الذكاء الاصطناعي في المنطقة لن يتطلب فقط استثمارات كبيرة في البنية التحتية للتكنولوجيا ولكن أيضاً في رأس المال البشري لتطوير المهارات اللازمة لعصر رقمي جديد.

3.1.4 نظرة عامة على إمكانات الذكاء الاصطناعي التحويلية في الاقتصاد الرقمي

أصبح الذكاء الاصطناعي بسرعة حجر الزاوية في الاقتصاد الرقمي، حيث يوفر إمكانات تحويلية تمتد عبر جميع القطاعات والصناعات. إن قدرة الذكاء الاصطناعي على معالجة البيانات وتحليلها على نطاقات وسرعات غير مسبوقة تمكن عمليات أكثر كفاءة، وتعزز عملية صنع القرار، وتعزز الابتكار، وتغير بشكل جذري الطريقة التي تعمل بها الشركات وتقدم المنتجات والخدمات.

تتجلى إمكانات الذكاء الاصطناعي التحويلية في الاقتصاد الرقمي في العديد من المجالات الرئيسية:

- 1. أتمتة المهام الروتينية:** يعمل الذكاء الاصطناعي على أتمتة المهام المعقدة التي تعتمد على البيانات والتي تتطلب التدخل البشري التقليدي، مثل إدخال البيانات ودعم المتعاملين من خلال روبوتات المحادثة وحتى الوظائف الأكثر تقدماً مثل التحليل المالي. بإمكان ذلك أن يسرع العمليات ويقلل أيضاً من التكاليف واحتمالات الخطأ البشري، مما يسمح للموظفين بالتركيز على مهام أكثر استراتيجية.
- 2. تحليلات البيانات المحسنة:** بفضل قدرته على القراءة الدقيقة لمجموعات البيانات الضخمة لتحديد الأنماط والاتجاهات، يعزز الذكاء الاصطناعي بشكل كبير قدرات تحليل البيانات. يمكن للشركات استخدام هذه القدرة لتحسين استراتيجياتها والتنبؤ باتجاهات السوق وتحسين خطط التسويق وتحسين خدمة المتعاملين من خلال توقع الاحتياجات والتفضيلات.

3. تحسين سلسلة التوريد: تعمل خوارزميات الذكاء الاصطناعي على تحسين إدارة سلسلة التوريد من خلال التنبؤ بتقلبات الطلب وتحسين طرق التسليم وإدارة المخزون بشكل أكثر كفاءة. وهذا يؤدي إلى انخفاض التكاليف التشغيلية وتقليل النفايات وتعزيز رضا المتعاملين.

4. الابتكار في المنتجات والخدمات: يدفع الذكاء الاصطناعي الابتكار، من خلال تمكين تطوير منتجات وخدمات جديدة لم تكن ممكنة من قبل. على سبيل المثال، تطبيقات التشخيص الطبي التي تعمل بقوة الذكاء الاصطناعي والتي توفر قراءات أسرع وأكثر دقة أو الخدمات المالية القائمة على الذكاء الاصطناعي التي تقدم نصائح استثمارية مخصصة.

5. التوسع في السوق: يساعد الذكاء الاصطناعي الشركات على التوسع في أسواق جديدة والوصول إلى المزيد من المتعاملين ككسر حواجز اللغة من خلال خدمات الترجمة في الوقت الفعلي، وتكييف المنتجات مع التفضيلات المحلية باستخدام التحليلات التنبؤية، وتحديد شرائح المستهلكين الجديدة من خلال التحليلات السوقية المتطورة.

6. إدارة المخاطر: من خلال التحليلات التنبؤية والتعرف على الأنماط، يعزز الذكاء الاصطناعي قدرة المؤسسات على إدارة المخاطر وتخفيفها، كالتنبؤ بالاضطرابات المحتملة في العمليات، وتحديد الاحتيال في المعاملات، وتعزيز تدابير الأمن السيبراني.

3.2 الفرص ومجالات التنفيذ للاستفادة من الذكاء الاصطناعي في الاقتصاد الرقمي

3.2.1 الابتكار ونماذج الأعمال الجديدة

أحدث الذكاء الاصطناعي ثورة في مشهد الأعمال من خلال تعزيز الابتكار وتمكين إنشاء خدمات ومنتجات رقمية جديدة، لا سيما داخل الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا والشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs). تمتد قدرات الذكاء الاصطناعي إلى ما هو أبعد من نماذج الأعمال التقليدية، مما يوفر فرص فريدة للنمو والتحول.

• الابتكار القائم على الذكاء الاصطناعي في الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا والشركات الصغيرة والمتوسطة

1. المنتجات والخدمات المخصصة: يسمح الذكاء الاصطناعي للشركات بتخصيص عروضها وفقاً لتفضيلات المتعاملين الفردية وسلوكياتهم، والتي يتم تحليلها من خلال البيانات التي تم جمعها من تفاعلات المستخدم. يمكن رؤية هذا التخصيص في قطاعات مثل التجارة الإلكترونية ومنصات عرض الوسائط المسموعة والمرئية، حيث تقترح خوارزميات الذكاء الاصطناعي منتجات أو محتوى بناءً على سلوك المستخدم وتفضيلاته السابقة. بالنسبة للشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة، فهذا يعني القدرة على التنافس مع الشركات الكبيرة من خلال تقديم حلول تتمحور حول المتعاملين وتعزيز مشاركة المستخدمين ورضاهم.

ومع استمرار تطور تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، يعد دمجها في الاقتصاد الرقمي بفتح المزيد من الفرص، ودفع النمو والكفاءة والابتكار. وبالنسبة للبلدان العربية وخارجها، يمكن أن يؤدي تبني الذكاء الاصطناعي إلى مكاسب اقتصادية كبيرة، مما يجعله مكوناً هاماً في الاستراتيجيات الاقتصادية المستقبلية في العصر الرقمي.

2. تعزيز عملية صنع القرار: يعزز الذكاء الاصطناعي عمليات

صنع القرار من خلال توفير رؤى مستمدة من تحليل مجموعات البيانات الكبيرة، بالوقت الفعلي، التي قد لا يستوعبها المحللون البشريون بسهولة. وهذا يشمل اتجاهات السوق وتفضيلات المتعاملين والكفاءة التشغيلية. يمكن للشركات الناشئة الاستفادة من هذه الأفكار لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تطوير المنتجات واستراتيجيات التسويق وغير ذلك، مما قد يقلل من مخاطر الأخطاء المكلفة.

3. الكفاءة التشغيلية: تعمل العديد من الشركات الناشئة والشركات

الصغيرة والمتوسطة بموارد محدودة. يساعد الذكاء الاصطناعي هذه الشركات على زيادة مواردها إلى أقصى حد من خلال أتمتة المهام الروتينية مثل الجدولة والمحاسبة وإدارة خدمات المتعاملين، وبالتالي تقليل التكاليف التشغيلية والسماح للقوى العاملة البشرية بالتركيز على المزيد من المهام الاستراتيجية التي تتطلب الرؤية البشرية.

4. نماذج الأعمال الجديدة: يتيح الذكاء الاصطناعي نماذج أعمال

جديدة تماماً مثل الخدمات القائمة على النظام الأساسي الذي يستخدم الذكاء الاصطناعي، وهو ما بدأ بالظهور الآن بطلب مشغلين ومبرمجين لأنظمة تعمل وفق الذكاء الاصطناعي فعلياً.

5. التحليلات التنبؤية: غالباً ما تواجه الشركات الناشئة حالة من

عدم اليقين في جوانب مختلفة من أعمالها. يمكن للتحليلات التنبؤية من الذكاء الاصطناعي التنبؤ بسلوك المتعاملين وظروف

السوق والاختناقات التشغيلية المحتملة. تمكن هذه القوة التنبؤية الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة من تعديل استراتيجياتها بشكل استباقي وإدارة المخزون بشكل أكثر كفاءة وتكييف جهودها التسويقية وفقاً للاتجاهات المستقبلية.

6. الذكاء الاصطناعي كخدمة (AIaaS): نظراً لارتفاع تكلفة تطوير

أنظمة الذكاء الاصطناعي، برزت تطبيقات الذكاء الاصطناعي كخدمة، وهو نموذج أعمال يمكن للشركات الناشئة من خلاله الاستفادة من منصات الذكاء الاصطناعي التابعة لجهات خارجية لدمج قدرات الذكاء الاصطناعي المتقدمة دون الحاجة إلى استثمارات رأسمالية كبيرة. يسمح هذا النموذج حتى للشركات الصغيرة باستخدام أحدث أدوات الذكاء الاصطناعي لمهام مثل التعرف على الكلام ومعالجة اللغة وصولاً لعمليات صنع القرار المعقدة.

3.2.2 دور الذكاء الاصطناعي في النظم البيئية الاقتصادية

توظيف الذكاء الاصطناعي يساعد الشركات الناشئة الفردية والشركات الصغيرة والمتوسطة على النمو، ويساهم أيضاً في النظام البيئي الاقتصادي الأوسع من خلال تعزيز ثقافة الابتكار واعتماد التكنولوجيا. ومع اندماج المزيد من الشركات في استخدام الذكاء الاصطناعي، أصبح هناك تأثير مضاعف للتكنولوجيا يفيد القطاعات المختلفة، بما في ذلك التصنيع والزراعة والخدمات، ويدعم التنمية الاقتصادية الشاملة والتحول الرقمي في البلدان العربية.

من خلال الاستفادة من الذكاء الاصطناعي، سيتمكن للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا والشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية تحسين نماذجها التشغيلية، بل علاوة على ذلك سيتمكنها أيضاً من وضع نفسها كدول رائدة في الاقتصاد الرقمي العالمي، وجذب الاستثمار ودفع جهود التنويع الاقتصادي.

تدعم مثل هذه النماذج من الأعمال المتكاملة المعززة بالذكاء الاصطناعي في البيئات الاقتصادية الناشئة، التواصل بشكل أفضل وأسرع، وأن تحدث ترابط أكثر يُسرّاً بين شبكات التوريد والتصنيع لتعمل المؤسسات المتكاملة كأنها مؤسسة واحدة بشكل آني وبكفاءة عالية وبدون الحاجة لتبني أنظمة رقمية أخرى تحتاج إعدادات وتجهيزات مُعقدة لتحديث نفس الأثر، ومثال لذلك أنظمة التصنيع المتكاملة (just-in-time).

ويعد الذكاء الاصطناعي بتحويل خدمات القطاع العام بسرعة من خلال تعزيز الكفاءة وخفض التكاليف وتحسين جودة الخدمات المقدمة للجمهور وإمكانية الوصول إليها. فيما يلي دراسات حالة تسلط الضوء على التحسينات التي يحركها الذكاء الاصطناعي في الرعاية الصحية والتعليم والإدارة العامة:

• الخدمات الصحية

دراسة حالة - الذكاء الاصطناعي في تشخيص الأمراض والعلاج: قامت المملكة العربية السعودية بدمج أنظمة الذكاء الاصطناعي في قطاع الرعاية الصحية، لا سيما في عمليات تشخيص الأمراض وعلاجها. أحد الأمثلة على ذلك هو استخدام الذكاء الاصطناعي لتشخيص اعتلال الشبكية السكري بين المرضى، والتي كانت في السابق عملية تستغرق وقتاً طويلاً وتتطلب أطباء متخصصين. أدى تنفيذ أدوات التصوير والتشخيص التي تعمل بالذكاء الاصطناعي إلى تسريع عملية التشخيص بشكل كبير، وتحسين الدقة، والسماح بالتدخل المبكر.⁶

• التعليم

دراسة حالة - التعلم الشخصي: طبقت دولة الإمارات العربية المتحدة الذكاء الاصطناعي في نظامها التعليمي من خلال منصة «مدرسة» للتعليم الإلكتروني، لتوفير تجارب تعليمية مخصصة للطلاب. تعمل خوارزمية الذكاء الاصطناعي على تكييف المحتوى التعليمي بناءً على وتيرة التعلم الفردية وأسلوب كل طالب، مما يضمن استغلال جميع الطلاب لأقصى إمكاناتهم.⁷

6- <https://www.kkesh.med.sa/ar-sa/Media-Center/In-News/KKESH-News/ArticleID/4931>

7- <https://madrassa.org/who>

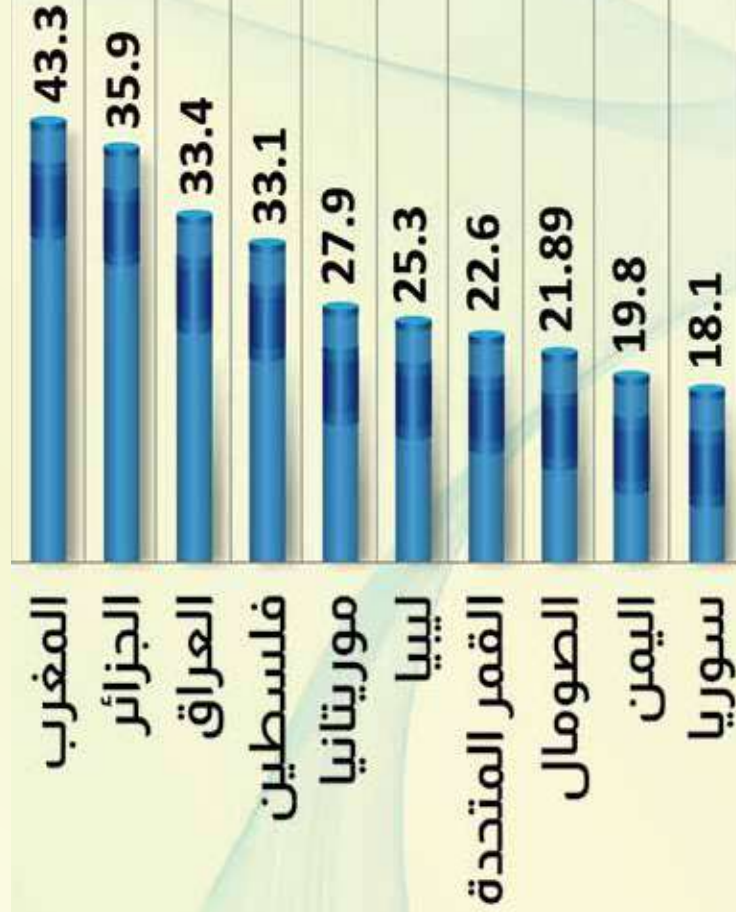
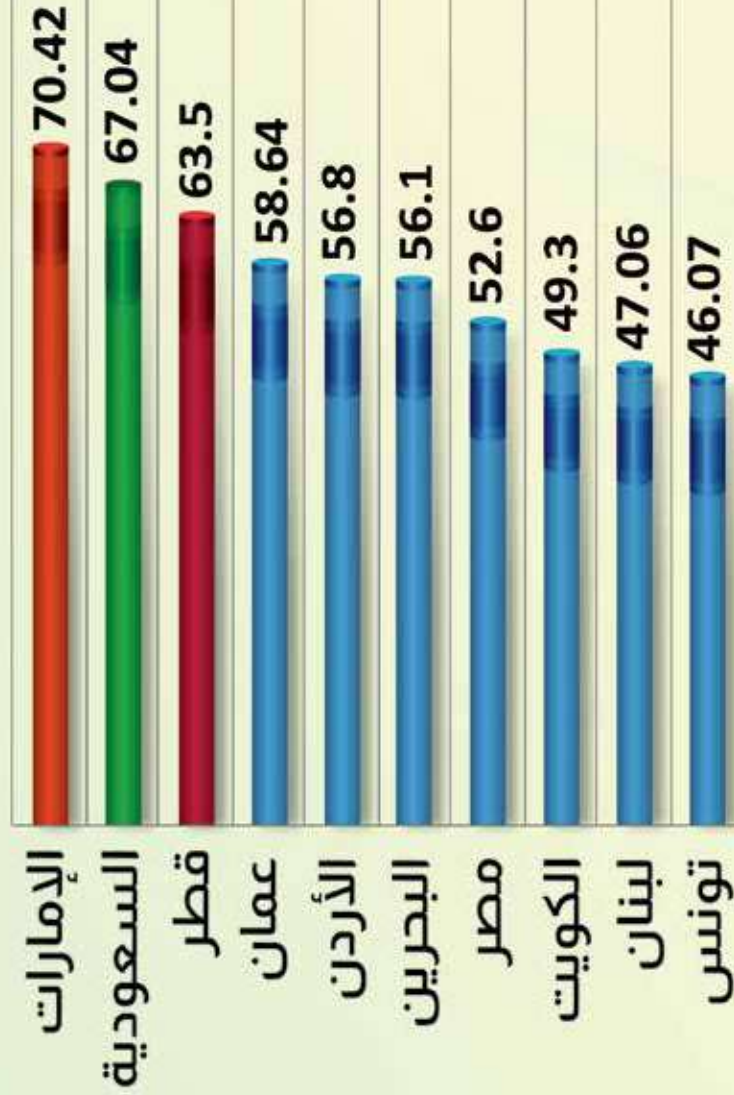
3.3 تقييم الجاهزية لاستخدام الذكاء الاصطناعي بالدول العربية

أظهرت دراسة أعدها موقع “oxford insights”⁹ تنوعاً كبيراً في نتائج جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي على مستوى العالم ومنها المنطقة العربية التي أظهرت تبايناً كبيراً في نتائجها وفقاً لذلك التقرير. يقيس هذا التقرير ويرتب الدول وفقاً لركائز ثلاث، وهي (الركيزة الحكومية، وركيزة قطاع التكنولوجيا، وركيزة البيانات والبنية التحتية). جاءت نتائج الدول العربية وفقاً لهذا التقرير كما يلي:

دراسة حالة - تبسيط الخدمات الحكومية: استخدمت مصر الذكاء الاصطناعي لتبسيط الخدمات الحكومية من خلال مبادرة «مصر الرقمية». كان أحد تطبيقات الذكاء الاصطناعي هو أتمتة معالجة الوثائق الحكومية، حيث يتم استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لرقمنة السجلات العامة وتخزينها وإدارتها. وقد أدى ذلك إلى تقليل أوقات المعالجة وتقليل الخطأ البشري وتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات الحكومية للجمهور.⁸

9- <https://oxfordinsights.com/ai-readiness/ai-readiness-index/>

8- <https://shorturl.at/yVXZ5>



3.3.1 أهم ملاحظات التقرير حول التطورات الأخيرة في حوكمة أنظمة الذكاء الاصطناعي:

في عام 2023، تم تحقيق خطوات كبيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيما يتعلق بالحوكمة وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي. وطورت مصر إطاراً وطنياً من خلال تقديم الميثاق المصري للذكاء الاصطناعي المسؤول، والذي يدمج المبادئ التوجيهية الدولية من منظمات مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، واليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، ومعهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات (IEEE)، والاتحاد الأوروبي. يهدف هذا الميثاق إلى توجيه عملية التطوير والنشر والإدارة المسؤولة لأنظمة الذكاء الاصطناعي، وتعزيز الوعي الأخلاقي بين جميع أصحاب المصلحة في النظام البيئي للذكاء الاصطناعي.

كما حققت المملكة العربية السعودية تقدماً في هذا السياق من خلال نشرها لمبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي. تركز هذه المجموعة من الإرشادات على التخفيف من الآثار السلبية المحتملة للذكاء الاصطناعي، وتعزيز خصوصية البيانات، وضمان حماية البيانات الشخصية. يتضمن إطار أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية نظاماً لتصنيف المخاطر لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، مشابه في بعضه لقانون الذكاء الاصطناعي المقترح من الاتحاد الأوروبي. تهدف هذه الأطر إلى ضمان العدالة والإنصاف في عمليات صنع القرار المتعلقة بالذكاء الاصطناعي داخل الحكومة.

يظهر الشكل تباين واضح بين دول المنطقة فهناك فجوة في مستوى الجاهزية تصل إلى 52.3 نقطة بين أداء أفضل دولة وهي دولة الامارات العربية المتحدة، وأقل دولة، حيث تكرر نتائج هذا التقرير تسليط الضوء على نفس الفجوة التي يظهرها تقرير المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي.

وتحتل دولة الإمارات العربية المتحدة، المرتبة 18 على مستوى العالم، مدعومة بنتائج عالية في جميع الركائز الثلاث، وبذلك تتصدر قائمة الدول العربية.

3.3.2 تحسينات في البيانات والبنية التحتية

وعلى صعيد البنية التحتية، أطلقت البحرين خطتها الوطنية السادسة للاتصالات، والتي تحدد استراتيجية شاملة لقطاع الاتصالات، مع التركيز على الحاجة إلى بنية تحتية قوية لدعم تكامل الذكاء الاصطناعي. تُعد هذه الخطة جزءاً من مبادرة البحرين الأوسع لتطوير استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي، مع الاعتراف بالأثر التحويلي للتقدم التكنولوجي السريع على مشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وشهدت المنطقة أيضاً طفرة في استثمارات مراكز البيانات، لا سيما مع إطلاق هواوي لمنطقة سحابية جديدة في الرياض¹⁰ وسلطنة عمان بالتعاون مع SAP لتقديم مركز بيانات سحابي خاص¹¹. بالإضافة إلى ذلك، من المقرر أن تؤسس مصر لمركز بيانات عريض النطاق باستثمار قدره 250 مليون دولار¹²، مما يعزز بشكل كبير قدرات البيانات والبنية التحتية في المنطقة، والتي تتراجع حالياً بأربع نقاط عن المتوسط العالمي البالغ 60.09.

10- Andrea Benito, Huawei opens new cloud data center in Saudi Arabia, 5 Sep 2023. <https://www.cio.com/article/651207/huawei-opens-new-cloud-data-center-in-saudi-arabia.html>

11- SAP MENA Press Room, SAP Announces Launch of Oman's First Data Center for Private Cloud, Empowering the Sultanate's Vision 2040, 21 June 2023. <https://news.sap.com/mena/2023/06/sap-launch-omans-first-data-center-for-private-cloud>

12- Anthon Garcia, Generative AI in MENA to hit \$23.5 billion by 2030, 13 Oct 2023. <https://economymiddleeast.com/news/generative-ai-in-mena-to-hit-23-5-billion-by-2030>

3.3.3 التوقعات المستقبلية: مبادرات استراتيجية رأس المال البشري والذكاء الاصطناعي

وبالنظر إلى المستقبل، فإن تركيز منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على تنمية رأس المال البشري، حيث يسجل متوسط 44.70، أمر بالغ الأهمية. ويرصد التقرير بعض التطبيقات مثل برنامج المبرمجين (hq)¹³ في دولة الإمارات العربية المتحدة الجهود الإقليمية لتعزيز المهارات التقنية من خلال فعاليات بناء المجتمع مثل الهاكاثون والمؤتمرات.

علاوة على ذلك، تستعد دول مثل العراق وتونس والبحرين لإطلاق سياسات وطنية لاستراتيجيات الذكاء الاصطناعي. وتمثل هذه المبادرات المقبلة خطوات محورية نحو تحسين ترتيب هذه الدول في جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي وربما مواءمة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع مناطق مثل أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، حيث يوجد لدى أكثر من نصف الدول استراتيجيات رسمية للذكاء الاصطناعي¹⁴.

ويظهر تقرير تحليلي لمنظمة الإيسيسكو (منظمة الدول الإسلامية للعلوم والتعليم والثقافة)¹⁵ رصداً للتوقعات المستقبلية ملخصه يتضمن:

الذكاء الاصطناعي متوقع أن يسهم بمبلغ قدره 320 مليار دولار في اقتصادات الشرق الأوسط بحلول العام 2030، ما يمثل حوالي 11% من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة. الإمارات العربية المتحدة

13- Ministry of Artificial Intelligence, Digital Economy and Remote Work Applications Office, Coders (hq). <https://ai.gov.ae/codershq>

14- لمزيد من التفاصيل والبيانات، يمكن الوصول إلى التحليل الكامل من خلال Oxford Insights: AI Readiness Index

15- Opportunities and challenges of AI to the Arab world (icescocreative.com)

3.4 التحديات في تبني الذكاء الاصطناعي

3.4.1 البنية التحتية والجاهزية التكنولوجية

تقييم البنية التحتية الرقمية الحالية اللازمة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي

يتطلب النشر الناجح لتقنيات الذكاء الاصطناعي بنية تحتية رقمية متطورة يمكنها دعم المتطلبات العالية لمعالجة البيانات وتخزينها واتصالاتها التي تستلزمها أنظمة الذكاء الاصطناعي. تواجه العديد من الدول العربية تحديات في هذا المجال بسبب اختلاف مستويات التطور التكنولوجي في جميع أنحاء المنطقة. لكي تعمل تطبيقات الذكاء الاصطناعي بفعالية، من الضروري وجود بنية تحتية رقمية شاملة، تتضمن الاتصال بالإنترنت عالي السرعة وقدرات تخزين البيانات الكبيرة، وقوة الحوسبة المتقدمة الفائقة السرعة.

في المناطق التي لا تتوفر بها مثل تلك البنية التحتية، لن يكون من الممكن إتاحة قدرات تبادل ووصول البيانات لأنظمة الذكاء الاصطناعي في الوقت الفعلي، لا سيما في التطبيقات الهامة مثل أنظمة النقل الآلية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي الافتقار إلى الوصول إلى الإنترنت الموثوق به في المناطق النائية أو الريفية إلى إعاقة اعتماد التقنيات الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع، مما يقصر استخدامها على المناطق الحضرية والأكثر ثراءً اقتصادياً، وهو ما لا يتناسب مع متطلبات التنمية المستدامة.

ستستفيد بأقصى حد من هذه التكنولوجيات، حيث يتوقع أن تسهم بنحو 14% من ناتجها المحلي الإجمالي بحلول عام 2030. المملكة العربية السعودية تأتي في المرتبة الثانية مع مساهمة متوقعة تصل إلى 12.4%، بينما من المتوقع أن تسهم في بقية دول مجلس التعاون الخليجي بما نسبته 8.2% في اقتصاداتها. في مصر، يتوقع أن تصل مساهمة الذكاء الاصطناعي إلى 7.7% بحلول عام 2030.

يتراوح معدل النمو السنوي في مساهمة الذكاء الاصطناعي بالمنطقة العربية بين 20% و34% خلال الفترة من 2018 حتى 2030، حيث يصل في الإمارات العربية المتحدة إلى حوالي 33.5%، وفي المملكة العربية السعودية إلى 31.3%، وفي باقي دول مجلس التعاون الخليجي إلى 28.8%، وفي جمهورية مصر العربية إلى 25.5%.¹⁶

16- لمزيد من المعلومات عن بعض المبادرات والإنجازات عن مجموعة من الدول العربية الفعالة بمؤشر الجاهزية للذكاء الاصطناعي، فقد تم رصد بعض تلك المبادرات للإمارات والسعودية وقطر والبحرين والأردن ومصر وتونس والمغرب بالملحق حيث يرصد التقرير أهم مشاريع البنية التحتية، ورفع المهارات التقنية بالذكاء الاصطناعي، والشراكات الدولية.

• أهمية الاستثمار في مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي المتخصصة

يعد الاستثمار في مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي المتخصصة أمراً بالغ الأهمية لتطوير وتوسيع نطاق القدرات الذكاء الاصطناعي داخل أي اقتصاد. تتميز مراكز البيانات المختصة بالذكاء الاصطناعي بمعالجتها لأحجام كبيرة من البيانات بكفاءة عالية واستهلاك أقل للطاقة، وهو أمر بالغ الأهمية نظراً للطبيعة كثيفة الاستهلاك للطاقة لتدريب نماذج الذكاء الاصطناعي وتشغيلها.

توفر مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي المتخصصة البنية التحتية اللازمة لمعالجة البيانات وتحليلها محلياً، مما يقلل من زمن الوصول ويحسن سرعة التطبيقات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي. وهو مكون مهم بشكل خاص للتطبيقات التي تتطلب معالجة فورية للبيانات، مثل أنظمة القيادة الذاتية أو منصات التداول المالي في الوقت الفعلي أو أنظمة الاستجابة للطوارئ في مجال الرعاية الصحية والسلامة العامة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن لمراكز البيانات المحلية أن تعالج المخاوف المتعلقة بسيادة البيانات والخصوصية، وهي قضايا تكتسب أهمية متزايدة في المعاملات الدولية وعند التعامل مع المعلومات الحساسة. الاستثمار في هذه المرافق من شأنه أن يعزز استعداد البلدان لاستخدام التقنيات الذكية مثل الذكاء الاصطناعي، وكذلك جاذبيتها كوجهات لشركات التكنولوجيا الدولية التي تسعى للحصول على حلول آمنة وموثوقة لإدارة البيانات.

ويتطلب تطوير مثل هذه البنية التحتية استثمارات رأسمالية كبيرة، وتخطيطاً استراتيجياً، ودعماً تنظيمياً من الحكومات. كما يتطلب بناء الشراكات مع مزودي التكنولوجيا والتركيز على تدابير الأمن السيبراني لحماية سلامة البيانات والخصوصية. وفي الوقت الذي تهدف فيه الدول العربية إلى أن تصبح رائدة في الاقتصاد الرقمي، سيكون إنشاء مراكز بيانات خاصة بالذكاء الاصطناعي حجر الزاوية في بنيتها التحتية التكنولوجية، وداعماً لتبني الذكاء الاصطناعي على نطاق أوسع وتوفير ميزة تنافسية في السوق الرقمية العالمية.

• تحليل الحاجة إلى تحسين مهارات القوى العاملة وإعادة تأهيلها (التحديات)

يؤدي دمج الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات إلى تحويل الأدوار الوظيفية ومتطلبات المهارات بسرعة، مما يستلزم تحولاً كبيراً في قدرات القوى العاملة. يعتبر هذا التحول حاداً بشكل خاص في البلدان العربية، حيث توجد حاجة ماسة لسد فجوة المهارات الحالية لتسخير الإمكانيات الكاملة لتقنيات الذكاء الاصطناعي.

• صقل المهارات وإعادة المهارات: الأساسيات

يشير تحسين المهارات إلى عملية تعلم الأفراد لمهارات جديدة لتعزيز خبراتهم في أدوارهم الحالية، في حين أن إعادة التأهيل تتعلق بتدريب الأفراد على مهارات جديدة لتولي أدوار وظيفية مختلفة تماماً. كلاهما أمر بالغ الأهمية للقوى العاملة التي تواجه بيئة يعمل فيها الذكاء الاصطناعي والأتمتة على تغيير الطبيعة الأساسية للعمل.

• الطلب على مجموعات مهارات جديدة

يتطلب الذكاء الاصطناعي تطوير مجموعة من المهارات الجديدة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تحليلات البيانات والتعلم الآلي والأمن السيبراني وإدارة أخلاقيات الذكاء الاصطناعي. تظل المهارات التقنية مثل البرمجة وتصميم النظام أساسية، ولكن مع انتشار أنظمة الذكاء الاصطناعي، تزداد أهمية المهارات الشخصية والسلوكية مثل التفكير

النقدي وحل المشكلات والقدرة على التكيف. تساعد هذه المهارات الموظفين على التفاعل بفعالية مع أنظمة الذكاء الاصطناعي واتخاذ قرارات استراتيجية بناءً على نصائح الذكاء الاصطناعي.

• الوضع الراهن للتعليم والتدريب في الدول العربية

لدى العديد من الدول العربية أنظمة تعليمية تركز تقليدياً على التعلم بأسلوب الحفظ والمفاهيم النظرية لا العملية والتطبيقية. قد لا يكون هذا النهج التعليمي كافياً في عصر الذكاء الاصطناعي، حيث يعد حل المشكلات بطريقة ديناميكية مرنة والتعلم المستمر أمراً أساسياً. علاوة على ذلك، غالباً ما يكون هناك عدم تطابق بين المهارات التي يتم تدريسها في المؤسسات التعليمية والمهارات التي يطلبها أصحاب العمل، لا سيما في قطاعات التكنولوجيا سريعة التطور.

• الآثار الاستراتيجية على أنظمة التعليم (الحلول)

ولمواجهة هذه التحديات، تحتاج البلدان العربية إلى إصلاحات تعليمية شاملة ومبادرات استراتيجية تركز على:

• تحديث المناهج الدراسية: دمج الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات

في المناهج الدراسية في جميع مستويات التعليم، مما يضمن أن الطلاب يطورون أساساً قوياً في هذه المجالات الحرجة منذ سن مبكرة.

• التعليم المستمر والتدريب المهني: إنشاء منصات التعلم مدى

الحياة ومراكز التدريب المهني التي تقدم دورات في الذكاء الاصطناعي المجالات ذات الصلة، وتلبية احتياجات المهنيين العاملين الذين

3.4.3 الأطر التنظيمية

• النظر في الحاجة إلى تطوير اللوائح التي تضمن الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي وحماية البيانات والأمن

نظراً لأن تقنيات الذكاء الاصطناعي أصبحت جزءاً لا يتجزأ بشكل متزايد من مختلف القطاعات في الاقتصاد الرقمي، يصبح إنشاء الأطر التنظيمية القوية أمراً ضرورياً. هذه اللوائح ضرورية ليس فقط لضمان الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي، ولكن أيضاً لحماية البيانات وتعزيز تدابير الأمن السيبراني. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة للبلدان العربية وهي تبهر في تعقيدات دمج الذكاء الاصطناعي في نسيجها الاجتماعي والاقتصادي.

• الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي

تشمل الاعتبارات الأخلاقية في الذكاء الاصطناعي ضمان أن تعمل نظم الذكاء الاصطناعي بطريقة تحترم حقوق الإنسان وقيمه. وهذا يشمل قضايا مثل العدالة والشفافية والمساءلة وتجنب الخوارزميات المتحيزة في الذكاء الاصطناعي. وتحتاج اللوائح إلى معالجة هذه الشواغل الأخلاقية من خلال وضع مبادئ توجيهية واضحة بشأن تطوير ونشر نظم الذكاء الاصطناعي. على سبيل المثال، من المهم ضمان أن تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي قابلة للتدقيق وأن تكون قراراتها قابلة للتفسير، خاصةً عند استخدام هذه الأنظمة في مجالات حرجية مثل الرعاية الصحية والعدالة الجنائية والتوظيف.

- يحتاجون إلى جداول تعليمية مرنة. وقد أطلق الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي منصبه الخاصة بذلك، يرجى مراجعة موقعها الإلكتروني.¹⁷
- **الشركات بين الصناعة والأوساط الأكاديمية:** تعزيز التعاون بين المؤسسات التعليمية وقادة الصناعة لضمان توافق برامج التعليم مع متطلبات العالم الحقيقي. ويمكن لهذه الشركات أيضاً أن توفر فرص التدريب العملي من خلال التدريب الداخلي والتدريب أثناء العمل. نريد أن نرى على أرض الواقع اتفاقيات تعاونية فعالة بين الجامعات والمصانع والشركات بالمنطقة العربية.
 - **التوعية العامة والحوافز:** زيادة الوعي بأهمية مهارات الذكاء الاصطناعي وتوفير حوافز للأفراد والشركات للاستثمار في برامج التدريب، مثل الإعفاءات الضريبية أو الإعانات.

تعتمد القدرة التنافسية المستقبلية للبلدان العربية في الاقتصاد الرقمي العالمي بشكل كبير على قدرتها على تحسين مهارات القوى العاملة وإعادة صقلها بشكل فعال. من خلال المعالجة الاستباقية للاحتياجات التعليمية وفجوات المهارات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، يمكن لهذه الدول إطلاق العنان لفرص اقتصادية كبيرة وضمان النمو المستدام في مستقبل يحركه الذكاء الاصطناعي.

17- www.edu4arab.org

• حماية البيانات

البيانات هي شريان حياة الذكاء الاصطناعي. تعتمد فعالية الذكاء الاصطناعي التقنيات اعتماداً كبيراً على توافر البيانات وجودتها. ومع ذلك، فإن جمع البيانات وتخزينها ومعالجتها يثير مخاوف كبيرة تتعلق بالخصوصية. يجب على الدول العربية تطوير قوانين حماية البيانات التي تحدد وتنفذ حقوق الأفراد فيما يتعلق ببياناتهم الشخصية. يجب أن تتوافق هذه القوانين مع المعايير العالمية، مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي، والتي توفر حماية قوية للخصوصية وتمنح الأفراد التحكم في معلوماتهم الشخصية.

• الأمن السيبراني

أنظمة الذكاء الاصطناعي، بطبيعتها، مترابطة للغاية وتعتمد على البيانات، مما يجعلها عرضة لتسلل تهديدات الهجوم السيبراني. ولذلك ينبغي أن تتضمن اللوائح أحكاماً لأمن النظم الذكاء الاصطناعي. يتضمن ذلك ضمان تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي بميزات أمان مدمجة للحماية من كل من الهجمات الخارجية والتهديدات الداخلية. بالإضافة إلى ذلك، يجب التنبني المستدام للقيام بعمليات تدقيق أمنية منتظمة وفحوصات الامتثال لضمان الحماية المستمرة.

• تحديات التنفيذ

يطرح تنفيذ هذه الأطر التنظيمية في البلدان العربية العديد من التحديات، بما في ذلك الحاجة إلى الخبرة التكنولوجية، ومواءمة اللوائح مع المعايير الدولية، وتحقيق التوازن بين الابتكار والتنظيم. للتغلب على هذه التحديات، يمكن للحكومات العربية:

- التعاون مع الهيئات الدولية لمواءمة اللوائح المحلية مع المعايير العالمية.
- الاستثمار في بناء الخبرات المحلية في أخلاقيات الذكاء الاصطناعي وحماية البيانات والأمن السيبراني.
- إنشاء صناديق حماية تنظيمية للسماح باختبار تقنيات الذكاء الاصطناعي الجديدة تحت إشراف تنظيمي، وبالتالي تعزيز الابتكار مع ضمان الامتثال.

• التطوير الاستراتيجي

بالنسبة للبلدان العربية، فإن وضع اللوائح التي تضمن الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي، وحماية البيانات، وتأمين أنظمة الذكاء الاصطناعي لا يتعلق فقط بالامتثال. يتعلق الأمر أيضاً ببناء الثقة. ومن خلال إنشاء أطر تنظيمية قوية، يمكن لهذه البلدان طمأنة المواطنين والشركات بشأن سلامة وعدالة تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وهو أمر بالغ الأهمية لتشجيع اعتماد هذه التكنولوجيات، وفي نهاية المطاف، لتحقيق اقتصاد رقمي مُزدهر.

على الرغم من أن المهمة مُعقدة، فإن تطوير لوائح الذكاء الاصطناعي مدروسة وشاملة أمر ضروري لتعزيز بيئة رقمية آمنة وجديرة بالثقة ومبتكرة في المنطقة العربية.

3.5.1 تطوير استراتيجيات الذكاء الاصطناعي الوطنية

- تحديد المكونات الرئيسية لاستراتيجية الذكاء الاصطناعي لتتماشى مع أهداف الاقتصاد الرقمي

من الأفضل أن تعمل استراتيجية الذكاء الاصطناعي الوطنية كخارطة طريق لدمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في إطار الاقتصاد الرقمي للبلد. وينبغي أن تشمل المكونات الرئيسية لاستراتيجية الذكاء الاصطناعي الفعالة ما يلي:

1. **الرؤية والأهداف:** تحديد أهداف واضحة وقابلة للقياس تتماشى مع موازنة الذكاء الاصطناعي مع الطموحات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية الوطنية.
2. **إطار الحوكمة:** إنشاء هيكل حوكمة للإشراف على تطوير الذكاء الاصطناعي ونشرها، وضمان المساءلة والمعايير الأخلاقية والامتثال للمعايير الدولية.
3. **الاستثمار في البحث والتطوير:** إعطاء الأولوية لتمويل البحث والابتكار في الذكاء الاصطناعي، لا سيما في القطاعات التي يمكن أن تدفع النمو الاقتصادي وتحسن الرفاهية العامة.
4. **تطوير البنية التحتية:** الاستثمار في البنية التحتية الرقمية الضرورية لنشر الذكاء الاصطناعي، مثل الإنترنت عالي السرعة ومراكز البيانات والخدمات السحابية.
5. **تنمية رأس المال البشري:** التركيز على برامج التعليم والتدريب لتنمية قوة عاملة ماهرة قادرة على دعم الصناعات التي يقودها الذكاء الاصطناعي.

6. **الأطر التنظيمية والقانونية:** تطوير القوانين واللوائح التي تشجع تنمية تطبيقات الذكاء الاصطناعي مع مراعاة متطلبات حماية حقوق المواطنين وتعزيز المعايير الأخلاقية.
7. **الوعي العام والمشاركة:** تنفيذ المبادرات التثقيفية لزيادة فهم الجمهور وقبوله لتقنيات الذكاء الاصطناعي، ومعالجة المخاوف والتوقعات.
8. **الحوافز الاقتصادية:** تقديم حوافز للشركات لتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي، مثل الإعفاءات الضريبية والإعانات والمنح.

3.5.2 تعزيز النظم الإيكولوجية للذكاء الاصطناعي

- التعاون بين الحكومة والأوساط الأكاديمية والصناعة لتعزيز بيئة مواتية للذكاء الاصطناعي

يعد التعاون بين الحكومة والأوساط الأكاديمية والصناعة أمراً بالغ الأهمية لإنشاء نظام بيئي للذكاء الاصطناعي. يمكن لهذه الشراكة أن:

1. **دفع الابتكار:** تؤدي المشاريع المشتركة إلى اكتشافات جديدة وتسريع ترجمة البحوث الأكاديمية إلى منتجات وخدمات جاهزة للسوق.
2. **تعزيز التعليم والتدريب:** يمكن للمؤسسات الأكاديمية تصميم المناهج الدراسية لتلبية احتياجات الصناعة، بينما توفر الشركات الخبرة العملية من خلال التدريب الداخلي والتلمذة الصناعية.
3. **تطوير السياسات:** يمكن لرؤى الصناعة أن تفيد صانعي السياسات الحكومية، ويساعد على تشكيل اللوائح التي تدعم تطوير الذكاء الاصطناعي مع حماية المعايير الأخلاقية والمصالح العامة.
4. **مشاركة الموارد:** يمكن أن يؤدي التعاون إلى الاستخدام المشترك للموارد مثل مجموعات البيانات وقوة الحوسبة، ويقلل التكاليف ويزيل التكرار عبر القطاعات.

3.5.3 الشراكات الدولية

- الاستفادة من الشراكات العالمية للوصول إلى التقنيات وخبرات الذكاء الاصطناعي المتقدمة

يمكن للشراكات الدولية أن تعزز بشكل كبير قدرات الذكاء الاصطناعي للدولة من خلال:

1. **نقل التكنولوجيا:** يمكن للشراكات مع الدول الرائدة بالذكاء الاصطناعي أن تسهل نقل التقنيات والمنهجيات المتقدمة. ونخص بالذكر التعاون العربي-العربي.
2. **المشاريع المشتركة:** يمكن أن تسمح المشاريع التعاونية بتقاسم المخاطر والمكافآت في تطوير ونشر تطبيقات الذكاء الاصطناعي الجديدة.
3. **برامج تبادل المواهب:** يمكن أن تساعد هذه البرامج البلدان على الوصول إلى مجموعات المواهب العالمية، ويجلب مهارات ووجهات نظر جديدة.
4. **وضع المعايير:** يمكن أن يساعد التعاون في المنتديات الدولية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي في التأثير على المعايير والقواعد العالمية، ويضمن التوافق وقابلية التشغيل البيئي لأنظمة الذكاء الاصطناعي في جميع أنحاء العالم.
5. **الحصول على التمويل:** يمكن أن يوفر التعاون المالي الدولي مصادر تمويل إضافية لمشاريع الذكاء الاصطناعي، لا سيما في مجال البحث والتطوير.

الخلاصة

كيف يمكن للذكاء الاصطناعي تسريع وصقل الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية؟

يملك الذكاء الاصطناعي إمكانيات تحويلية لتسريع وصقل الاقتصاد الرقمي في جميع أنحاء البلدان العربية، وتعزيز الكفاءة، وتشجيع الابتكار، وخلق سبل جديدة للنمو الاقتصادي. من خلال أتمتة المهام الروتينية، يحرر الذكاء الاصطناعي رأس المال البشري للمشاركة في أنشطة أكثر تعقيداً وإبداعاً، ويعزز الإنتاجية عبر مختلف القطاعات بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والتمويل والإدارة العامة. بالإضافة إلى ذلك، تتيح قدرات الذكاء الاصطناعي في تحليلات البيانات اتخاذ قرارات دقيقة، وعمليات محسنة، وخدمات مُخصصة، وتصميم المنتجات لتلبية احتياجات المستهلكين والشركات بشكل أكثر فعالية.

تلعب تقنيات الذكاء الاصطناعي أيضاً دوراً مهماً في تطوير نماذج الأعمال الجديدة، لا سيما في النظام البيئي للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا، من خلال توفير الأدوات التي تمكن الصناعات والشركات من الابتكار والتوسع بسرعة، وتمهد الطريق للقطاعات الناشئة، مثل المدن الذكية والتكنولوجيا المالية، والمساهمة في تنويع المشهد الاقتصادي وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية مثل النفط والغاز.

تهدف هذه التوصيات الاستراتيجية إلى بناء قدرات وطنية قوية في مجال الذكاء الاصطناعي تتماشى مع أهداف الاقتصاد الرقمي الأوسع نطاقاً، وتعزيز النظام الإيكولوجي للذكاء الاصطناعي من خلال التعاون، والاستفادة من الشركات الدولية لضمان الميزة التنافسية في مشهد الذكاء الاصطناعي العالمي.

التركيز على الإجراءات الاستراتيجية اللازمة للتغلب على التحديات والاستفادة من فرص الذكاء الاصطناعي

وللاستفادة الكاملة من الفرص التي يتيحها الذكاء الاصطناعي، يجب على البلدان العربية اتخاذ إجراءات استراتيجية تتصدى للتحديات القائمة وتضع أساساً قوياً لإدماج الذكاء الاصطناعي في الخطط الوطنية للاقتصاد الرقمي. وتشمل الإجراءات الرئيسية ما يلي:

- 1. الاستثمار في البنية التحتية:** بناء البنية التحتية الرقمية وتحديثها لضمان أن الشبكات ومراكز البيانات والاتصال يمكن أن تدعم تطبيقات الذكاء الاصطناعي المتقدمة.
- 2. تعزيز التعليم والمهارات:** إصلاح النظم التعليمية للتركيز على تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والتفكير النقدي، مع توفير فرص التعلم المستمر وإعادة المهارات لضمان ازدهار القوى العاملة في اقتصاد يحركه الذكاء الاصطناعي.
- 3. وضع أطر تنظيمية واضحة:** تطوير اللوائح التي تعزز الابتكار في الذكاء الاصطناعي مع ضمان الاستخدام الأخلاقي وحماية البيانات والأمن لبناء ثقة الجمهور وتسهيل التكامل السلس.
- 4. تعزيز التعاون:** تعزيز الشراكات بين الحكومة والصناعة والأوساط الأكاديمية لإنشاء نظام بيئي موات للبحث والتطوير والتسويق للذكاء الاصطناعي.
- 5. الاستفادة من الشراكات الدولية:** الانخراط في تحالفات عالمية للوصول إلى أحدث التقنيات وخبرات الذكاء الاصطناعي، وضمان بقاء الدول العربية قادرة على المنافسة على الساحة الدولية.

يمثل الذكاء الاصطناعي فرصة كبيرة للبلدان العربية لتعزيز اقتصاداتها الرقمية، وتحسين كفاءات القطاعين العام والخاص، ودفع التحولات الاقتصادية على نطاق أوسع. من خلال معالجة التحديات بشكل استراتيجي واحتضان إمكانات الذكاء الاصطناعي، يمكن لهذه الدول تحقيق فوائد اقتصادية كبيرة، وضمان النمو المستدام وزيادة القدرة التنافسية في الاقتصاد الرقمي العالمي.



4.1 المؤسسات

4 الفصل الرابع:

أداء الدول العربية وفق الركائز

تجسد الركيزة الأولى (المؤسسات) الاستقرار والبيئة التنظيمية والحوكمة وحوكمة التكنولوجيا داخل البلد. ودور الحكومات محوري في هذا الجانب، حيث تتمثل مسؤوليتها الأساسية في إنشاء إطار مؤسسي سليم يعزز قيادة الأعمال والنمو الاقتصادي وسيادة القانون وتحسين نوعية حياة المواطنين ومستويات معيشتهم.

هذه الركيزة حاسمة لأنها تشكل الأساس الذي تبنى عليه التطورات الاقتصادية والرقمية الأخرى. وتخلق المؤسسات القوية بيئة مواتية للأعمال والابتكار وتضمن أيضاً أن تكون فوائد التقدم التكنولوجي واسعة النطاق ومستدامة.

ويكشف فحص البيانات أن قطر خطت خطوات ملحوظة في البعد المؤسسي، متفوقة على الدول العربية الأخرى، بل وتجاوزت بعض الدول المرجعية مثل ماليزيا. وتتابع دولة الإمارات العربية المتحدة عن كثب، وتظهر فعالية جهودها لبناء أطر مؤسسية قوية.

وتتضح فجوة الأداء الكبيرة في المنطقة العربية نفسها، حيث تفصل أكثر من 60 نقطة بين البلدان الأعلى والأقل أداءً. وتسلط هذه الفجوة الضوء على تنوع الحوكمة والجودة المؤسسية في جميع أنحاء العالم العربي، وتشير إلى أن بعض البلدان لا تزال تواجه تحديات كبيرة في إنشاء مؤسسات مستقرة وفعالة.

وعلاوة على ذلك، فإن المقارنة بين متوسط أداء البلدان العربية عند 31 نقطة والمتوسط القياسي البالغ 78 نقطة تكشف عن فجوة كبيرة أخرى، تصل تقريباً إلى 47 نقطة. ويشير هذا التفاوت الكبير إلى أن هناك حاجة ملحة للعديد من البلدان العربية لتعزيز أطرها المؤسسية لتتناسب مع مستوى البلدان المعيارية.

ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة لصناع القرار على المستوى القطري، حيث أن القوة المؤسسية هي محدد رئيسي لقدرة البلد على جذب الاستثمار، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز اقتصاد رقمي سليم وتنافسي. من الأهمية تشجيع الدول العربية على التركيز على الإصلاحات التي من شأنها أن تؤدي إلى مؤسسات أكثر شفافية وكفاءة وخضوعاً للمساءلة.

ويمكن أن تشمل هذه الإصلاحات ما يلي:

1. **تعزيز سيادة القانون:** ضمان أن تكون الأطر القانونية عادلة وشفافة وتطبق باستمرار لبناء الثقة وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.
2. **تحسين الجودة التنظيمية:** تبسيط اللوائح لإزالة الحواجز البيروقراطية ودعم سهولة ممارسة الأعمال التجارية.
3. **تعزيز الاستقرار السياسي:** العمل من أجل تحقيق قدر أكبر من الاستقرار السياسي لتوفير بيئة يمكن التنبؤ بها للأنشطة الاقتصادية والتخطيط طويل الأجل.
4. **تعزيز فعالية الحكومة:** الاستثمار في الإدارة العامة لتعزيز تقديم الخدمات والاستجابة لاحتياجات المواطنين.

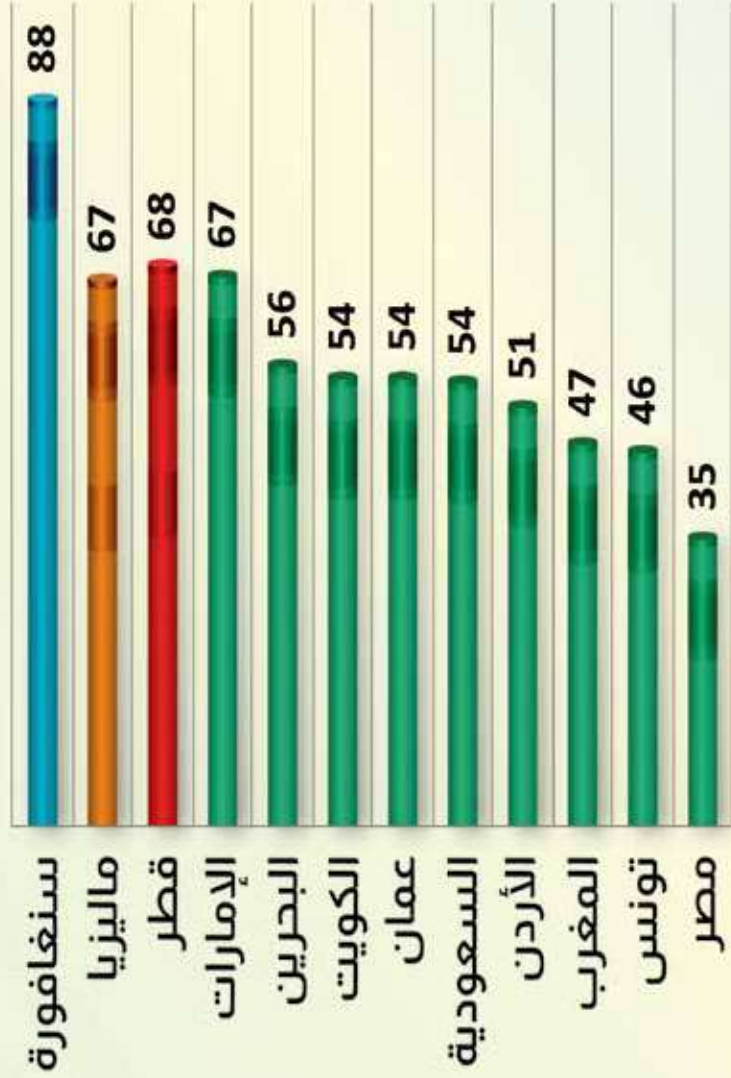


5. **تعزيز القدرة على المساءلة:** تشجيع المشاركة العامة في عمليات صنع القرار لزيادة المساءلة الحكومية والاستجابة.

6. **النهوض بحوكمة التكنولوجيا:** اعتماد سياسات تدعم اعتماد التقنيات الرقمية في الحوكمة، وبالتالي تحسين الشفافية وتقديم الخدمات.

ويُمثل الشكل الذي يوضح ترتيب الدول العربية مقارنةً بالدول المرجعية ضمن الركيزة المؤسسية بمثابة أداة تُساعد واضعي السياسات لمقارنة وقياس موقف بلدانهم. وتدعو النتائج ضرورة العمل على تحسين الأطر المؤسسية، وهو أمر حيوي للقدرة التنافسية الاقتصادية والتحول الرقمي. ومن خلال الجهود المتضافرة لتعزيز أسسها المؤسسية، يمكن للدول العربية أن تُمهّد الطريق لنمو اقتصادي أكثر قوة وتحول رقمي ناجح.

الشكل رقم (6): ترتيب الدول العربية مقارنةً بالدول المرجعية في الركيزة المؤسسية.



الركيزة الثانية - البنية التحتية:

وتجسد ركيزة البنية التحتية، باعتبارها الجانب الثاني الحاسم في مؤشر الاقتصاد الرقمي للدول العربية، قدرة الدولة على إنشاء وصيانة الهياكل المادية والرقمية اللازمة لازدهار الاقتصاد الرقمي. ويشمل ذلك إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجودتها، وشمولية التكنولوجيا عبر مختلف شرائح المجتمع، وكفاءة الأنظمة اللوجستية - وكلها ضرورية لتسهيل التقدم الرقمي.

إن توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها على نطاق واسع أمر بالغ الأهمية بالنسبة للدول التي تطمح إلى المشاركة في الثورة الرقمية. وتعمل البنية التحتية كأساس للتجارة الرقمية والاتصالات وتدعم أيضاً تطوير المدن الذكية وخدمات الحكومة الإلكترونية وغيرها من الخدمات المبتكرة التي تساهم في التنويع الاقتصادي والنمو.

في تحليل ركيزة البنية التحتية، تبرز الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، بعد أن تجاوزتا ماليزيا في تطويرهما للبنية التحتية التكنولوجية. وهذا يدل على مستوى عالٍ من الالتزام والاستثمار في خلق مشهد رقمي يمكن أن يدعم الأنشطة الاقتصادية المتنوعة ويوفر ميزة تنافسية في السوق العالمية. وعلى الرغم من هذه الإنجازات، لا تزال هناك فجوة ملحوظة عند مقارنتها بسنغافورة، وهي دولة رائدة في تطوير البنية التحتية.



البنية التحتية

4.2

عامّة، يوجد تباين كبير داخل المنطقة العربية، مع وجود فجوة في الأداء تبلغ حوالي 63 نقطة تفصل بين الدول الأكثر تقدماً والأقل تقدماً. ويعكس هذا التباين المراحل المتنوعة للتنمية الرقمية وأولويات الاستثمار في البلدان العربية.

وبالمقارنة، يبلغ متوسط نقاط الدول العربية 31 نقطة، في تناقض واضح مع متوسط الدول المعيارية البالغ 78 نقطة، مما يكشف عن فجوة كبيرة تبلغ حوالي 47 نقطة. وتحدد هذه الفجوة التأخر في تطوير البنية التحتية الرقمية وتسلسل الضوء أيضاً على الفرص التي تنتظر الدول العربية للنمو والتحسين.

وبالنسبة لصناع القرار، تؤكد هذه الركيزة على الحاجة الماسة إلى التركيز الاستراتيجي على تطوير البنية التحتية، وضرورة العمل على:

1. توسيع نطاق النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

ضمان الوصول على نطاق واسع إلى الإنترنت عالي السرعة، لا سيما في المناطق الريفية والنائية المحرومة.

2. تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تشجيع

استخدام التكنولوجيات الرقمية عبر الشركات والأسر لتعزيز محو الأمية الرقمية ودفع الأنشطة الاقتصادية.

3. تعزيز الشمول التكنولوجي: وضع سياسات تعزز إدماج مختلف

شرائح المجتمع، مثل كبار السن والأفراد في المناطق الريفية، في الاقتصاد الرقمي.

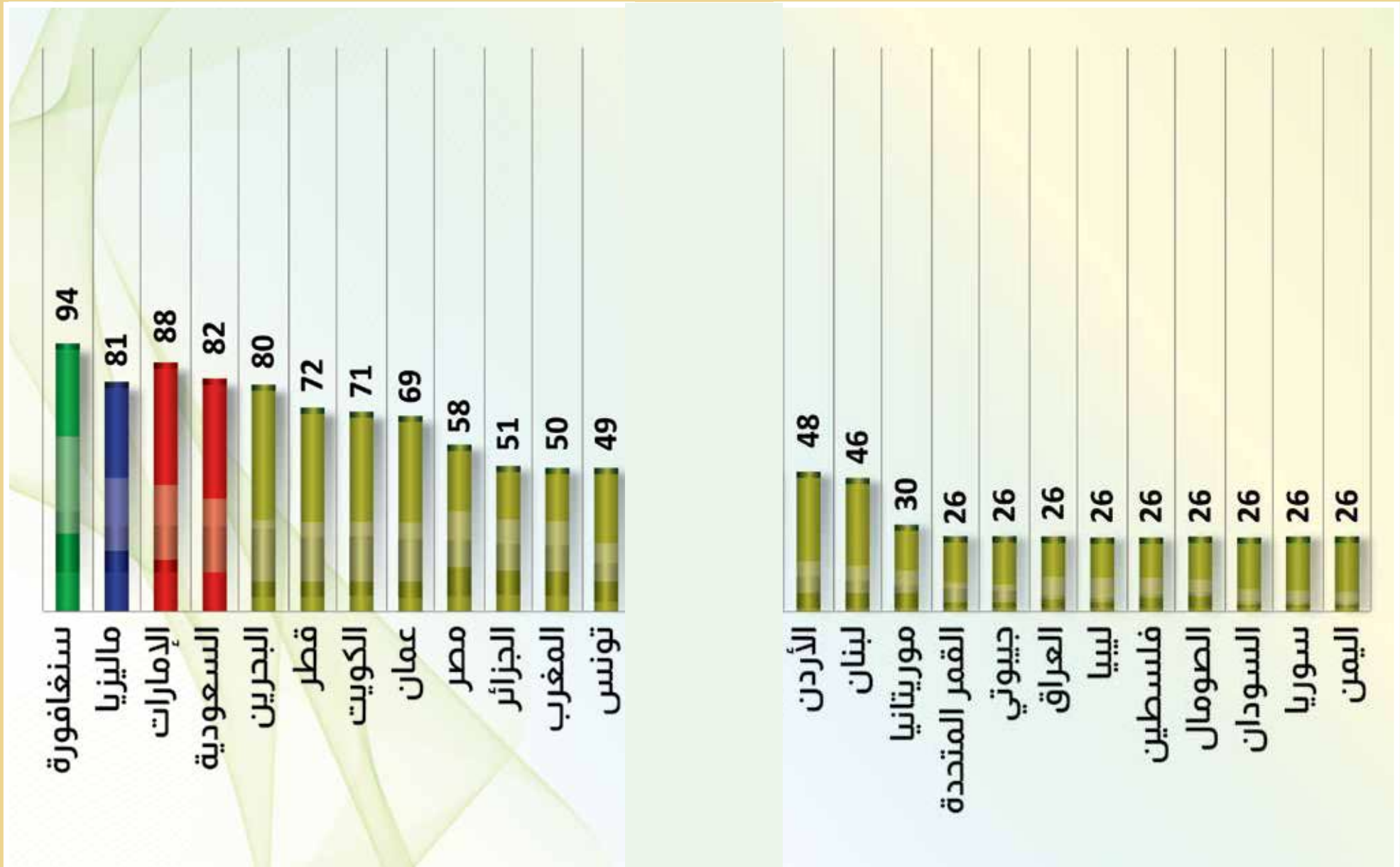
4. الاستثمار في المشاركة الإلكترونية: تعزيز مبادرات المشاركة الإلكترونية لتحسين الخدمات العامة وتسهيل مشاركة المواطنين في الحوكمة من خلال المنصات الرقمية.

5. معالجة فجوات الدفع الرقمي: العمل على سد الفجوات في استخدام المدفوعات الرقمية لدعم نمو التجارة الإلكترونية سواء مع الأفراد أو بين المؤسسات محلياً أو دولياً.

6. تحسين الأداء اللوجستي: الاستثمار في البنية التحتية اللوجستية لدعم الاقتصاد الرقمي، وضمان كفاءة حركة السلع والخدمات وموثوقيتها.

ويقدم الشكل التالي، تحليلاً مقارناً للبلدان العربية مقارنةً بالدول المعيارية، وتوضح النتائج الحاجة الملحة للاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتحديد أولوياتها لتمكين البلدان العربية من اللحاق بالمعايير العالمية والاستفادة من التقدم الرقمي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. تتمتع البلدان العربية بالقدرة على تحويل مشهد البنية التحتية لديها من خلال الاستثمارات الاستراتيجية وإصلاحات السياسات، وبالتالي إرساء الأساس لمستقبل أكثر ترابطاً وازدهاراً.

الشكل رقم (7): ترتيب أداء الدول العربية مقارنةً بالدول المرجعية في ركيزة البنية التحتية.





4.3 القوى العاملة

تعد ركيزة القوى العاملة مكوناً محورياً في مؤشر الاقتصاد الرقمي للدول العربية، مما يدل على أهمية رأس المال البشري كقوة دافعة وراء الابتكار الاقتصادي الرقمي. وتشمل هذه الركيزة تقييم التميز التعليمي، ووجود مهارات متنوعة داخل القوى العاملة، وانتشار الإبداع والقدرة على التكيف - وكلها أمور حاسمة في رحلة بناء المنظومة الإيكولوجية للاقتصاد الرقمي.

وتستخدم لقياس هذه الركيزة عدة مؤشرات، مثل النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي المخصصة للتعليم، ونسبة العمالة في الوظائف التي تتطلب مهارات عالية، وانتشار مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظام التعليم. تقدم هذه المقاييس مجتمعة رؤى حول التزام البلد بتطوير الموارد البشرية اللازمة للتنقل والتفوق في سوق عالمية مدفوعة بالتكنولوجيا.

إن استثمار المملكة العربية السعودية الملحوظ في التعليم، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، يتجاوز استثمار الدول السابقة والمُعترف بهم في هذا المجال، بما في ذلك سنغافورة وماليزيا. ويشير هذا الإنجاز إلى التزام المملكة العربية السعودية بتعزيز بيئة تعليمية مواتية لتطوير قوة عاملة ماهرة ومتعددة القدرات. علاوة على ذلك، خطت دول مثل تونس والأردن ومصر خطوات جديرة بالثناء في رعاية القوى العاملة الماهرة، وحققت تصنيفات تفوقت بها على العديد من نظرائها العرب، بل وتفوقت أيضاً على ماليزيا.

ويكشف التحليل عن تفاوت داخل المنطقة العربية، مع فارق قدره 58 نقطة بين البلدان الأعلى والأدنى أداء من حيث جودة القوى العاملة. وبالمقارنة، يبلغ متوسط نقاط الدول العربية 30 نقطة، متخلفة عن متوسط الدول المرجعية البالغ 53 نقطة بهامش يبلغ حوالي 23 نقطة. وتسلط هذه الفجوة الضوء على وجود تفاوت في مستوى الاستثمار في النظم التعليمية ومبادرات تنمية المهارات.

تنقل هذه الأرقام رسالة واضحة حول الاختلافات في تحديد الأولويات والاستثمار في الجوانب الأساسية للتعليم وتنمية المهارات بين الدول العربية ونظيراتها العالمية. وتؤكد البيانات على ضرورة أن تضاعف الدول العربية جهودها في تعزيز أنظمة التعليم والتدريب، التي تعد جزءاً لا يتجزأ من تحسين جودة رأس المال البشري لديها.

يقدم الشكل التالي تصوراً لكيفية أداء الدول العربية مقابل الدول القياسية في مجال تنمية القوى العاملة. وبالنسبة لصناع القرار، تشكل هذه المعلومات أساساً تجريبياً لتوجيه الاستراتيجيات التي تُركز على تعزيز رأس المال البشري. كما أنه وللتنافس بفعالية في الاقتصاد الرقمي سريع التطور، يجب على البلدان العربية اعتماد سياسات تعطي الأولوية للتعليم المستمر، وتدعم تطوير الوظائف التي تتطلب مهارات عالية، وتضمن كفاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مستويات التعليم.

وهذه النتائج محورية بالنسبة لصناع القرار، لأنها تسلط الضوء على الحاجة إلى زيادة الاستثمار في رأس المال البشري. فتحسين جودة التعليم، وتعزيز ثقافة تقدر التعلم مدى الحياة، ودمج مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع المستويات التعليمية هي ضرورات استراتيجية يمكن أن ترفع بشكل كبير من جودة رأس المال البشري في العالم العربي.

وسعيًا لتحقيق هذه الأهداف، يمكن للبلدان العربية أن تنظر في المبادرات الاستراتيجية التالية:

1. **تعزيز تمويل التعليم:** تخصيص موارد أكبر لقطاع التعليم، مع التركيز على جودة وشمولية البرامج التعليمية.

2. **تطوير المهارات للمستقبل:** التركيز على تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وغيرها من المجالات الحيوية لاقتصاد المستقبل، مثل الذكاء الاصطناعي والروبوتات والتقنيات الخضراء.

3. **الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم:** دمج كفاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناهج الدراسية، وإعداد الطلاب لمتطلبات الاقتصاد الرقمي.

4. **تعزيز منصات الخدمات الإلكترونية عبر الإنترنت:** يجب على الحكومات التركيز على تطوير وتوسيع منصات الخدمات الإلكترونية لتقديم مجموعة أوسع من الخدمات بكفاءة وشفافية للمواطنين والشركات. ونود هنا الإشارة للمبادرة التي يريها الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية والمنظمة العربية للتنمية الإدارية لإطلاق مشروع المنصة العربية للتعليم والتدريب الرقمي.

5. **بناء القدرات الرقمية في القطاع العام:** الاستثمار في برامج تدريبية لموظفي القطاع العام لضمان حصولهم على المهارات الرقمية اللازمة لإدارة وتقديم الخدمات الرقمية بفعالية.

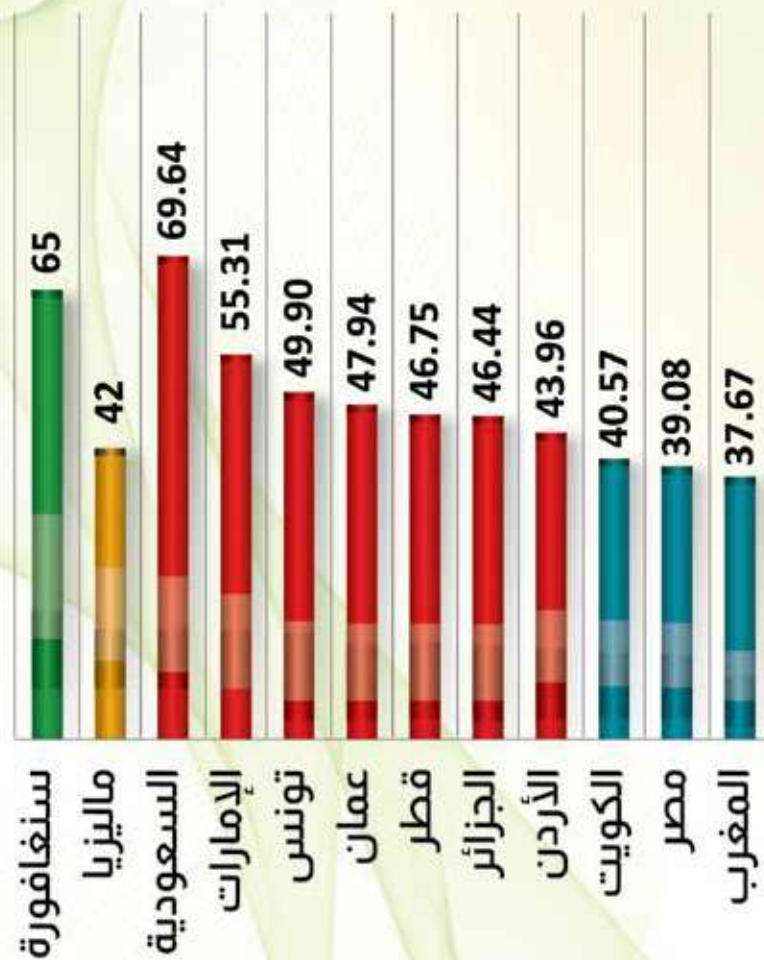
6. **تعزيز العمالة ذات المهارات العالية:** تشجيع خلق وظائف تتطلب مهارات عالية من خلال السياسات الاقتصادية التي تحفز الصناعات على الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

7. **دعم التعلم مدى الحياة:** إنشاء برامج التطوير المهني المستمر لضمان قدرة القوى العاملة الحالية على التكيف مع التقدم التكنولوجي.

8. **تحفيز البحث والتطوير:** تقديم حوافز لكل من القطاعين العام والخاص للمشاركة في الأنشطة البحثية، وتعزيز ثقافة الابتكار.

يصنف الشكل التالي الدول العربية مقارنةً بالبلدان المرجعية في ركيزة القوى العاملة. يجب أن تكون هذه الأداة المرئية بمثابة بطاقة تقرير وخارطة طريق للدول العربية، والتي توضح أين تقف حالياً وأين يجب تركيز الجهود الاستراتيجية لتعزيز قوتها العاملة، وبالتالي تعزيز اقتصاداتها في المشهد الرقمي العالمي.

الشكل رقم (8): ترتيب أداء الدول العربية مقارنةً بالدول المرجعية في ركيزة القوى العاملة.



الركيزة الرابعة - الحكومة الرقمية:

يقيم محور الحكومة الرقمية، وهو جزء محوري في مؤشر الاقتصاد الرقمي للدول العربية، مدى تسخير المؤسسات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات العامة. يضع هذا المحور الفرد في صميم عملية التنمية، مع التركيز على توفير الخدمات المرتكزة على المستخدم، بطريقة فعالة يمكن الوصول إليها من قنوات مختلفة. وتشمل هذه الركيزة تطور الخدمات الإلكترونية عبر الإنترنت، والبنية التحتية الأساسية للاتصالات، وعنصر رأس المال البشري اللازم لدعم الحكومة الرقمية.

ويكشف تحليل البيانات المتاحة أن العديد من الدول العربية، ولا سيما الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر، قد حققت إنجازات مهمة في مجال الحكومة الإلكترونية، متجاوزة الدول المرجعية مثل ماليزيا. وهذا يدل على استثماراتها الكبيرة في المنصات الرقمية والبنية التحتية وإعطاء الأولوية الاستراتيجية لمحو الأمية الرقمية والخدمات الحكومية، بما يتماشى مع رؤاها الأوسع للتحول الرقمي والتحديث الاقتصادي.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، هناك تباين واضح في أداء البلدان العربية في مجال الحكومة الرقمية، مع وجود فجوة كبيرة تبلغ 86 نقطة بين البلدان الأعلى أداءً والبلدان ذات الأداء الأدنى. ويسلط هذا الاختلاف الضوء على أنه في حين أن بعض الدول تتبنى بسرعة أطر الحكومة الرقمية، إلا أنه لا تزال دول أخرى بحاجة إلى تعزيز كبير في قدراتها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات العامة.



4.4 الحكومة الرقمية

وقد بلغ متوسط أداء البلدان المرجعية 86 نقطة، إلى جانب المتوسط العربي البالغ 50 نقطة، مما يمثل فجوة تبلغ حوالي 36 نقطة. ويشير هذا التفاوت إلى أن البلدان العربية، كمجموعة، لديها مجال كبير للنمو لمواءمة قدراتها الحكومية الرقمية مع المعايير الدولية. وتؤكد هذه الفجوة على الحاجة إلى دفع سريع لرفع كفاءة استخدام التكنولوجيا في القطاع العام، وضمان تقديم الخدمات بطريقة أكثر بساطة وشفافية وتركيزاً على المواطن.

بالنسبة لصانعي القرار على المستوى القطري، تعمل هذه النتائج كحافز للاستثمار بشكل أكثر تعمقاً في مجال الحكومة الرقمية. ولسد الفجوة والارتقاء بتقديم الخدمات الحكومية، تعتبر الاعتبارات الاستراتيجية التالية ضرورية:

1. تعزيز الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات

والاتصالات: بناء بنية تحتية قوية وآمنة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكنها دعم مجموعة من خدمات الحكومة الإلكترونية وتحمل الطلبات المتزايدة للمعاملات الرقمية.

2. إعطاء الأولوية لتنمية رأس المال البشري: تعزيز الإلمام

بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والكفاءة بين موظفي القطاع العام لضمان قدرتهم على تقديم الخدمات الرقمية وإدارتها بفعالية.

3. توسيع عروض الخدمات الرقمية: تطوير مجموعة شاملة

من الخدمات الرقمية التي تلبي احتياجات المواطنين المختلفة، وتبسيط العمليات وجعل الخدمات متاحة عبر قنوات رقمية متعددة.

4. اعتماد مبادئ التصميم المرتكزة على المستخدم: تنفيذ

الخدمات المصممة حول احتياجات المستخدمين وتوقعاتهم، مما يضمن أنها بديهية وشاملة ومتاحة لجميع شرائح السكان. وتعتبر الهوية الرقمية المركزية أفضل وسيلة لتحقيق هذا الهدف ودعم الترابط والتكامل بين المؤسسات الحكومية.

5. تشجيع التعاون بين القطاعات: تعزيز الشراكات بين الهيئات

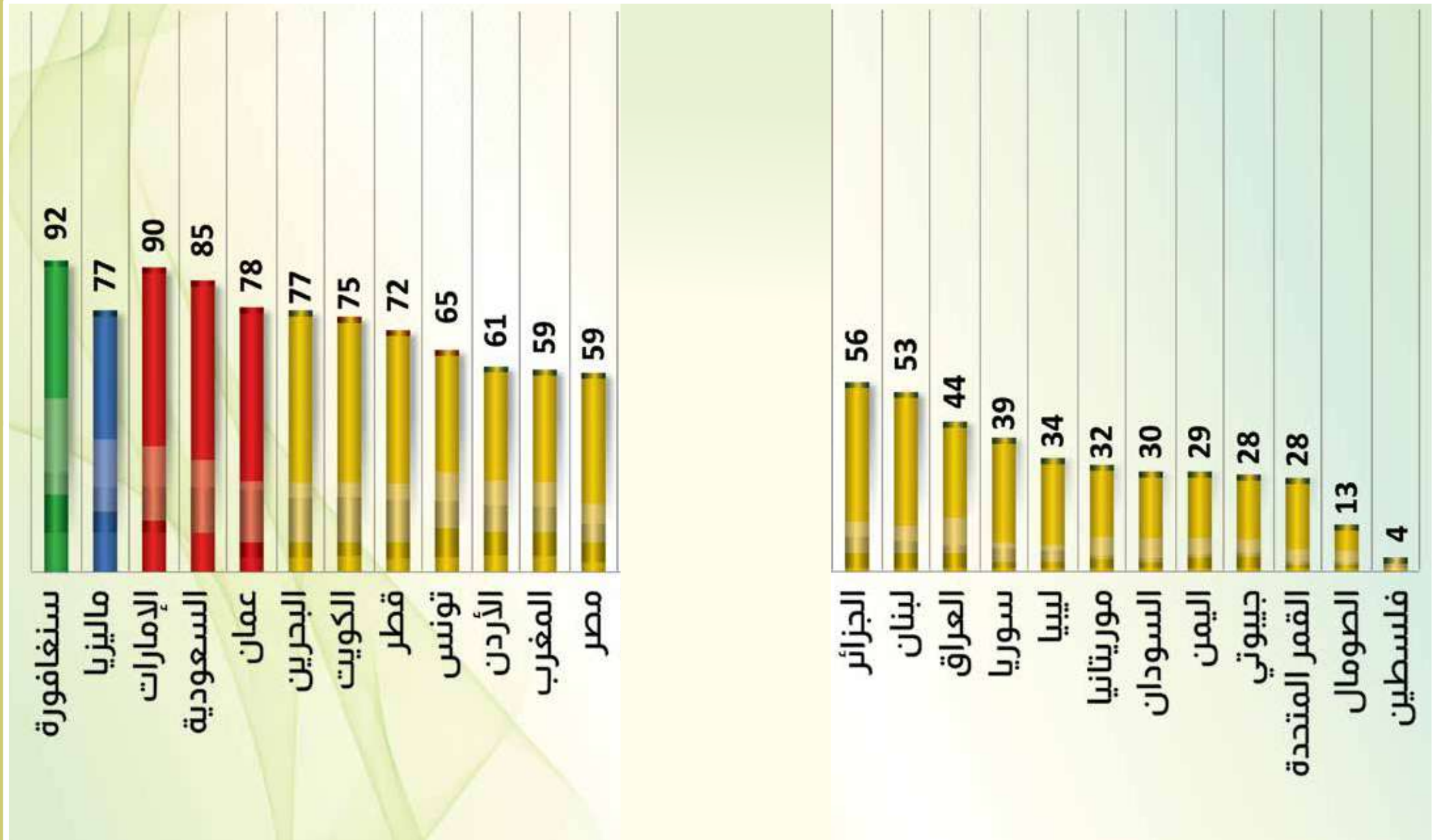
الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني لدفع الابتكار في خدمات الحكومة الإلكترونية وضمان ارتكائها في سيناريوهات المستخدم في العالم الحقيقي.

6. إنشاء أطر تنظيمية للخدمات الرقمية: إنشاء أطر قانونية

وتنظيمية تحكم تقديم خدمات الحكومة الإلكترونية، وضمان الحفاظ على الخصوصية والأمن والثقة.

يوضح الشكل التالي الترتيب المقارن للدول العربية مقابل البلدان المرجعية في مجال الحكومة الإلكترونية. وهو يوفر أداة مرجعية مرئية لوضعي السياسات لتقييم وضعهم الحالي وصياغة استراتيجيات تحفز التحسينات في خدماتهم الحكومية الرقمية. من الممكن أن تؤدي هذه التحسينات إلى تبسيط الوظائف الإدارية وتلعب أيضاً دوراً تحويلياً في تعزيز مشاركة المواطنين وتعزيز الشفافية ودفع النمو الاقتصادي من خلال الوسائل الرقمية.

الشكل رقم (9): ترتيب أداء الدول العربية مقارنةً بالدول المرجعية في ركيزة الحكومة الإلكترونية



الركيزة الخامسة - الابتكار:

يقيس محور الابتكار، وهو جانب حاسم من مؤشر الاقتصاد الرقمي للبلدان العربية، مدى تعزيز الدولة لبيئة مواتية للإبداع والتقدم التكنولوجي. يتم تقييم النظم الإيكولوجية للابتكار، كأسس ضرورية للتحويل الرقمي، من خلال مؤشرات مثل إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وحصة البحث والتطوير الممول من القطاع الخاص، والتعاون بين الجامعات والصناعة، وتأثير المعرفة واستيعابها.

وتؤكد البيانات أن الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية أظهرتا تقدماً جديراً بالثناء في مجال الابتكار، حيث تجاوزتا ماليزيا بفارق 20 نقطة واقتربتا من مستوى أداء سنغافورة، الرائدة عالمياً في مجال الابتكار. وهذا يعكس التزاماً كبيراً من قبل هذه الدول بالبحث والتطوير، وتركيزاً استراتيجياً على تنمية نظام بيئي صديق للابتكار. التفاوت بين هاتين الدولتين والدول العربية الأخرى ملحوظ، حيث تتقدم الإمارات العربية المتحدة بنحو 28 نقطة على المتوسط العام للدول العربية.

علاوة على ذلك، يبلغ الفارق فيما بين الدول العربية نفسها حوالي 50 نقطة بين الأكثر ابتكاراً والأقل ابتكاراً، مما يشير إلى اختلاف شاسع في الاستثمار في الابتكار ودعمه. ويبلغ متوسط درجة الأداء في البلدان العربية 22 درجة، متراجعاً بشكل كبير عن متوسط درجة الأداء المرجعي البالغ 53 نقطة بنحو 31 نقطة. وتكشف هذه الفجوة عن الحاجة الملحة للعديد من الدول العربية للارتقاء بقدراتها الابتكارية لتتماشى بشكل أفضل مع المعايير الدولية.



4.5 الابتكار

ومن المثير للاهتمام أن موريتانيا قد برزت في تقرير الابتكار العالمي، لا سيما لقوتها في تعزيز التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير. وقد أثرت هذه القوة بشكل إيجابي على تصنيفها في قطاع الابتكار، مما يدل على أن المبادرات المستهدفة يمكن أن تؤدي بالفعل إلى تقدم ملحوظ في النظام البيئي للابتكار في بلد ما.

وبالنسبة لوضعي السياسات، تعمل هذه الأفكار كأداة حيوية لصنع القرار والتخطيط الاستراتيجي. ولا تقتصر حتمية تعزيز الابتكار على زيادة الإنفاق على البحث والتطوير فحسب، بل تشمل أيضاً خلق أوجه للتعاون بين الأوساط الأكاديمية والصناعة لترجمة البحوث إلى تكنولوجيات جاهزة للسوق. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من مشاركة القطاع الخاص والاستثمار في أنشطة البحث والتطوير، والتي يمكن تحفيزها من خلال السياسات الحكومية ونماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ولسد الفجوة القائمة في مجال الابتكار، من الضروري تشجيع البلدان العربية على ما يلي:

1. **توطيد أوجه التعاون بين الجامعات وقطاع الصناعة:** تطوير آليات لتشجيع الشراكات بين المؤسسات الأكاديمية والصناعات لدفع البحث التطبيقي والابتكار.
2. **زيادة الاستثمار في البحث والتطوير:** تخصيص المزيد من الموارد المالية لأنشطة البحث والتطوير وخلق حوافز للقطاع الخاص للمساهمة في هذه الجهود.

3. **إنشاء مراكز الابتكار:** إنشاء مساحات مخصصة ومراكز ابتكار توفر البنية التحتية اللازمة والدعم للشركات الناشئة ورواد الأعمال.

4. **أنظمة التعليم المبتكرة:** إصلاح أنظمة التعليم للتأكيد على التفكير النقدي والإبداع ومهارات حل المشكلات التي تدعم القدرات الابتكارية.

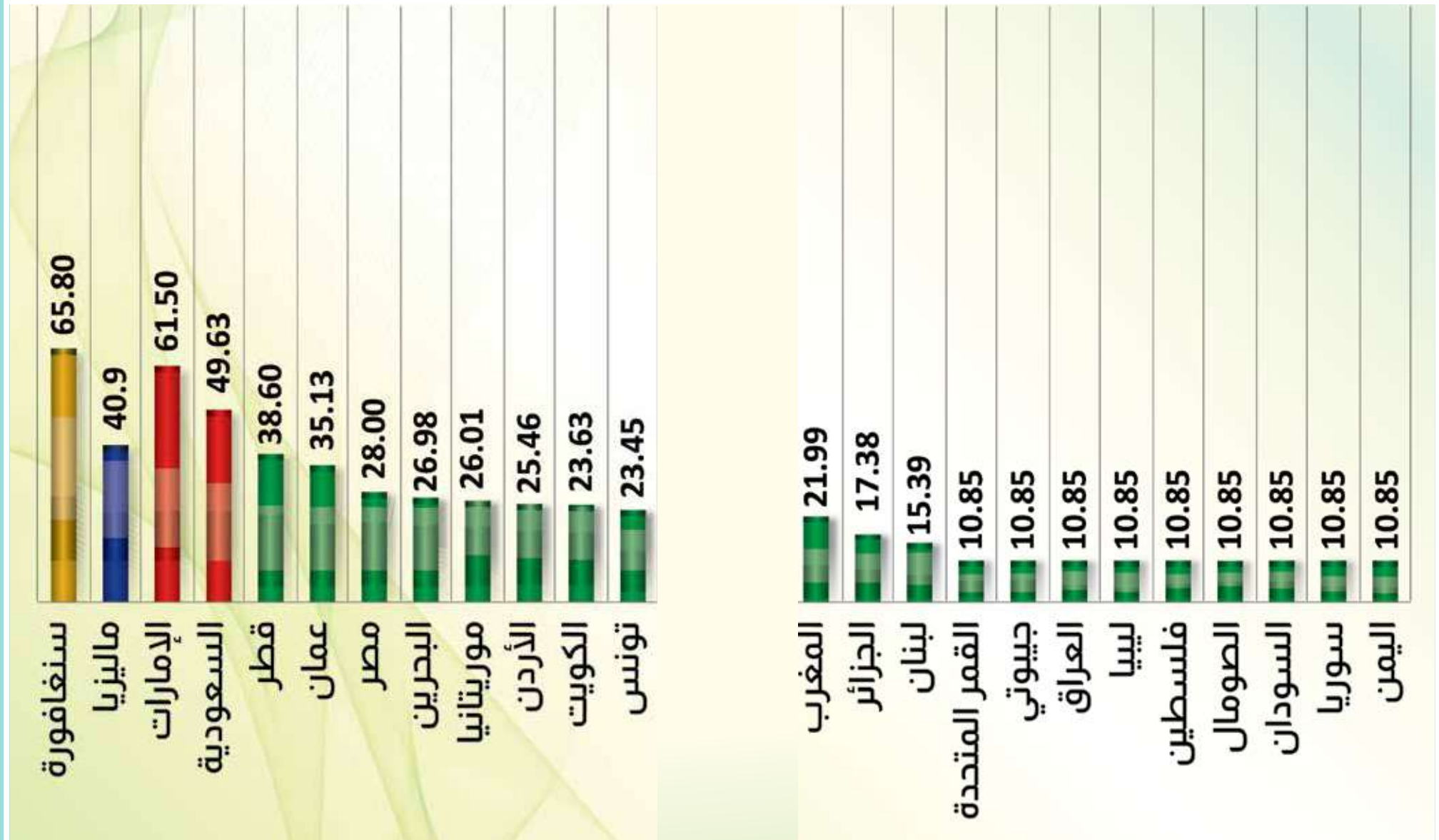
5. **سياسات نقل المعرفة:** تنفيذ السياسات التي تسهل نقل المعرفة والتكنولوجيا من مراكز الابتكار العالمية إلى الصناعات المحلية.

6. **الدعم التشريعي للابتكار:** سن تشريعات تحمي حقوق الملكية الفكرية، وتدعم تمويل رأس المال الاستثماري، وتشجع على المخاطرة في ريادة الأعمال.

7. **غرس ثقافة الابتكار:** تعزيز ثقافة وطنية تقدر وتدعم الابتكار من خلال وسائل الإعلام والمبادرات التعليمية والاعتراف العام بالإنجازات المبتكرة.

يقدم الشكل التالي تصوراً مقارناً لكيفية تصنيف الدول العربية مقابل الدول المعيارية في تعزيز الابتكار. يجب أن يكون هذا التمثيل الرسومي بمثابة حافز للدول العربية لتكثيف جهودها لرعاية وتسخير الابتكار ، وهو أمر ضروري لتحقيق مزايا تنافسية في الاقتصاد الرقمي وضمان التنمية المستدامة على المدى الطويل.

الشكل رقم (10): ترتيب أداء الدول العربية مقارنةً بالدول المرجعية في ركيزة الابتكار



الركيزة السادسة - الجاهزية التكنولوجية وتقنيات المستقبل

(المعرفة والتكنولوجيا سابقاً):

وتمثل ركيزة الجاهزية التكنولوجية وتقنيات المستقبل شهادة على كيفية مواكبة الدول للمشهد التكنولوجي سريع التطور، والذي يعد جزءاً مكماً من القدرة التنافسية والازدهار الاقتصادي. تعكس الركيزة قدرة البلد ليس فقط على تسخير التقنيات الحالية ولكن أيضاً على توقع الابتكارات المستقبلية والاستثمار فيها. ولقياس موقف الدولة واستعدادها في هذا المجال، يتم فحص مؤشرات مثل اعتماد التقنيات الناشئة، والاستثمارات في هذه التقنيات، وصياغة الاستراتيجيات التطلعية.

وتظهر النتيجة التي حققتها دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تجاوزت درجة ماليزيا، التزام الدولة الراسخ ليس فقط بتبني تقنيات المستقبل ولكن أيضاً بدفعها إلى حدود جديدة. إن الفجوة الطفيفة التي تشهدها دولة الإمارات العربية المتحدة عن الدول المرجعية تعزز مكانتها كدولة ذات تفكير مستقبلي تضع نفسها استراتيجياً في طليعة التقدم التكنولوجي.

بالإضافة إلى ذلك، تكشف البيانات أن دولاً مثل مصر والمغرب وتونس أظهرت تقدماً ملحوظاً، حيث تمكنت من التفوق على بعض نظيراتها الخليجية. وهذا يؤكد على إمكانية تحقيق نمو إقليمي أوسع ويشير إلى أن الاستثمارات والسياسات الاستراتيجية يمكن أن تحقق تقدماً كبيراً.

ومع ذلك، فإن الصورة العامة تظهر تبايناً واسعاً بين البلدان العربية، مع وجود فجوة كبيرة تبلغ 66 نقطة بين البلدان الأعلى أداء والأدنى



الجاهزية التكنولوجية

4.6

وتقنيات المستقبل

أداء. ويعكس هذا الانتشار مستوى متنوعاً من المشاركة في الجاهزية التكنولوجية وتقنيات المستقبل في جميع أنحاء المنطقة. ويشير متوسط نقاط الأداء العربي البالغ 37 نقطة، عند مقارنته بمتوسط البلد المرجعي البالغ 87 نقطة، إلى وجود فجوة واضحة تبلغ 50 نقطة. ويسلط هذا التفاوت الضوء على الحاجة الملحة إلى تسريع التركيز على اكتساب التكنولوجيا والمعرفة واعتمادها والابتكار في العالم العربي.

وبالنسبة لوضعي السياسات، يعد هذا التحليل بمثابة دليل أساسي لصياغة الاستراتيجيات التي تعزز التقدم التكنولوجي. وينبغي توجيه الجهود نحو ما يلي:

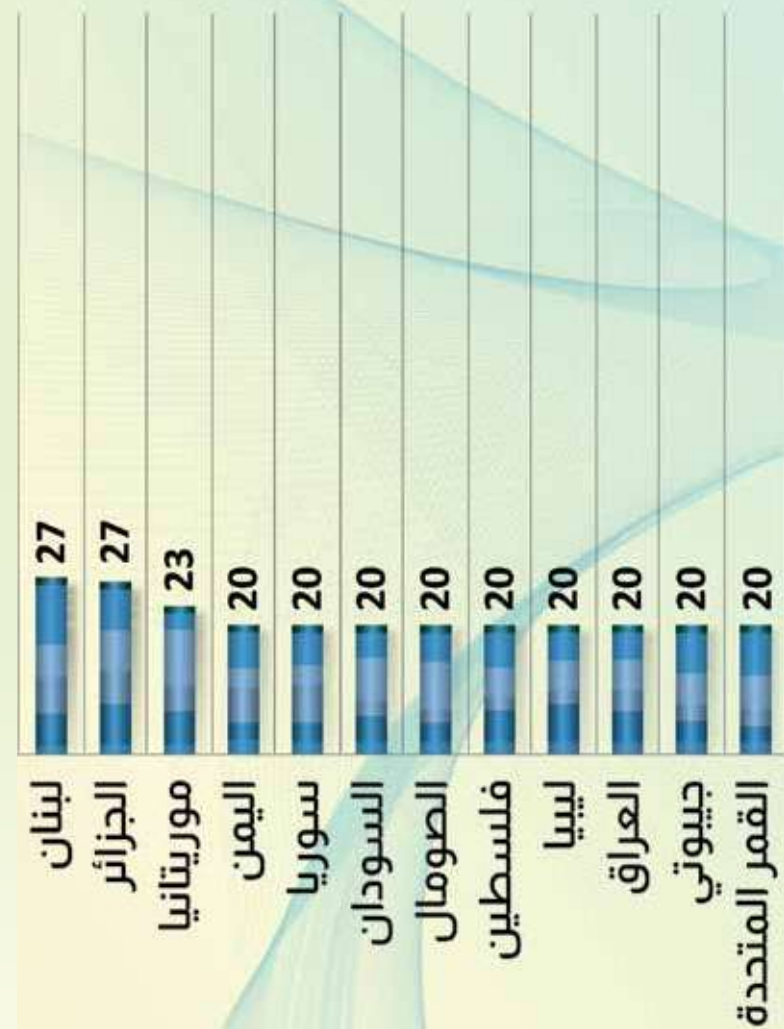
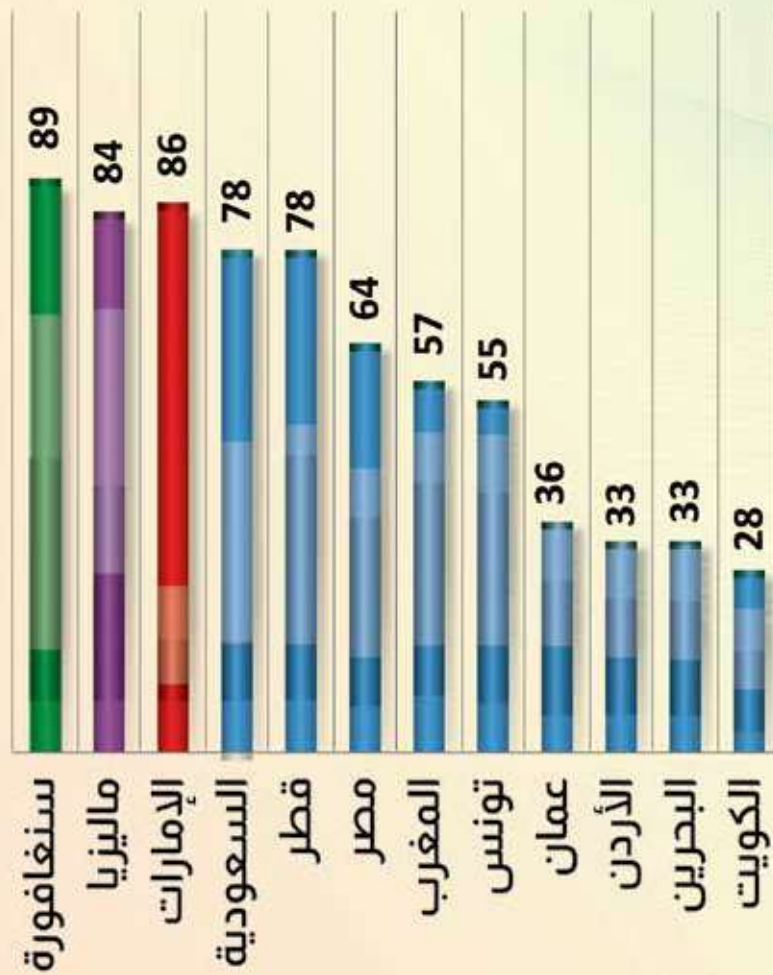
1. **تعزيز التعليم والتدريب التكنولوجي:** تطوير المناهج التعليمية وبرامج التدريب المهني التي تركز على التقنيات الناشئة لبناء قوة عاملة بارعة في التنقل في اقتصاد المستقبل.
2. **تعزيز البنية التحتية للبحث والتطوير:** الاستثمار في البنية التحتية للبحث والتطوير لدعم الابتكار في مجالات رئيسية مثل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية والطاقة المتجددة.
3. **صياغة استراتيجيات موجهة نحو المستقبل:** وضع استراتيجيات واضحة وقابلة للتنفيذ تحدد الرؤية وخارطة الطريق لتبني ودمج تقنيات المستقبل في مختلف قطاعات الاقتصاد.
4. **تشجيع مشاركة القطاع الخاص:** تهيئة بيئة مواتية للقطاع الخاص للاستثمار في التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك من خلال الحوافز والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

5. **غرس ثقافة الابتكار:** تعزيز نظام بيئي يتم فيه تشجيع الابتكار ومكافأته، مع التركيز على إيجاد حلول محلية للتحديات المحلية والعالمية.

6. **بناء إطار تكنولوجي مستدام:** ضمان استدامة الاستثمارات في التكنولوجيا والنظر في الآثار البيئية والمجتمعية طويلة الأجل.

يقدم الشكل التالي ترتيباً مقارناً للدول العربية مقابل الدول المعيارية فيما يتعلق بالاستعداد التكنولوجي واعتماد تقنيات المستقبل. وبالنسبة لصناع القرار، هذا الرقم يقيس الأداء الحالي ويؤكد أيضاً على الحاجة الملحة لاعتماد سياسات من شأنها سد الفجوة التكنولوجية. وبتبني هذه الدعوة إلى العمل، يمكن للبلدان العربية تعزيز قدرتها التنافسية العالمية، وتعزيز التنويع الاقتصادي، وبناء اقتصادات مرنة وقائمة على المعرفة.

الشكل رقم (11): ترتيب أداء الدول العربية مقارنةً بالدول المرجعية في ركيزة الجاهزية التكنولوجية وتقنيات المستقبل.



الركيزة السابعة - تطور السوق وتعقيده (نضج السوق):

تعمل ركيزة تطور السوق وتعقيده كمؤشر حاسم للنظام البيئي المالي للدولة وقدرتها على الحفاظ على حالة نمو الشركات بصورة صحية، ودعم قدرتها على الابتكار. وتعكس هذه الركيزة نضج وتطور الخدمات المالية والائتمانية، والتي تعتبر ضرورية لرعاية بيئات الأعمال المواتية للابتكار والتنمية الاقتصادية. وتشمل المؤشرات الرئيسية في هذا الصدد توافر تمويل بدء التشغيل وإمكانية الحصول عليه، ونسبة الائتمان المحلي إلى القطاع الخاص نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتنوع داخل الصناعات المحلية، التي توفر معاً مقياساً مركباً لديناميكيات السوق المتغيرة وتعقيدها.

وفقاً لأحدث البيانات، تبرز ماليزيا، متجاوزة جميع الدول العربية وحتى سنغافورة، ويرجع ذلك أساساً إلى تنوعها الصناعي الكبير، مما أكسبها درجة عالية بلغت 94 نقطة. تنوع الصناعات، يبين قوة وتعدد أوجه السوق الماليزي، كعناصر داعمة لمرونتها الاقتصادية وجاذبيتها للاستثمار.

تظهر نتائج الأداء بين الدول العربية تبايناً ملحوظاً، مع وجود فجوة أداء ملحوظة تصل إلى 44 نقطة. ويشير هذا الفارق إلى أنه في حين قطعت بعض الدول العربية خطوات واسعة نحو تطوير بيئات أسواقها، لا تزال دول أخرى تتصارع مع التحديات الأساسية التي تعيق تطور السوق وقطاعات الخدمات المالية.



تطور السوق وتعقيده

4.7

(نضج السوق)

وعند النظر إلى المتوسط العام، تسجل البلدان العربية متوسط 41 نقطة، أي أقل بشكل ملحوظ من المتوسط للبلدان المرجعية، وهو 76 نقطة. وتبرز هذه الفجوة الكبيرة البالغة 35 نقطة حاجة البلدان العربية إلى تعزيز بنيتها التحتية للخدمات المالية والائتمانية. وتشكل هذه التحسينات أهمية بالغة لتحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز المشاريع الريادية، ودفع الابتكار عبر الصناعات.

وبالنسبة لصانعي القرار على المستوى الوطني، فإن هذه الأفكار بغاية الأهمية وتدعوهم إلى إجراء استعراض عاجل للسياسات المالية وتعزيزها، بهدف إنشاء سوق أكثر قوة وتنوعاً وقادرة على دعم متطلبات الاقتصاد الحديث. وقد تشمل استراتيجيات تلبية هذه الحاجة ما يلي:

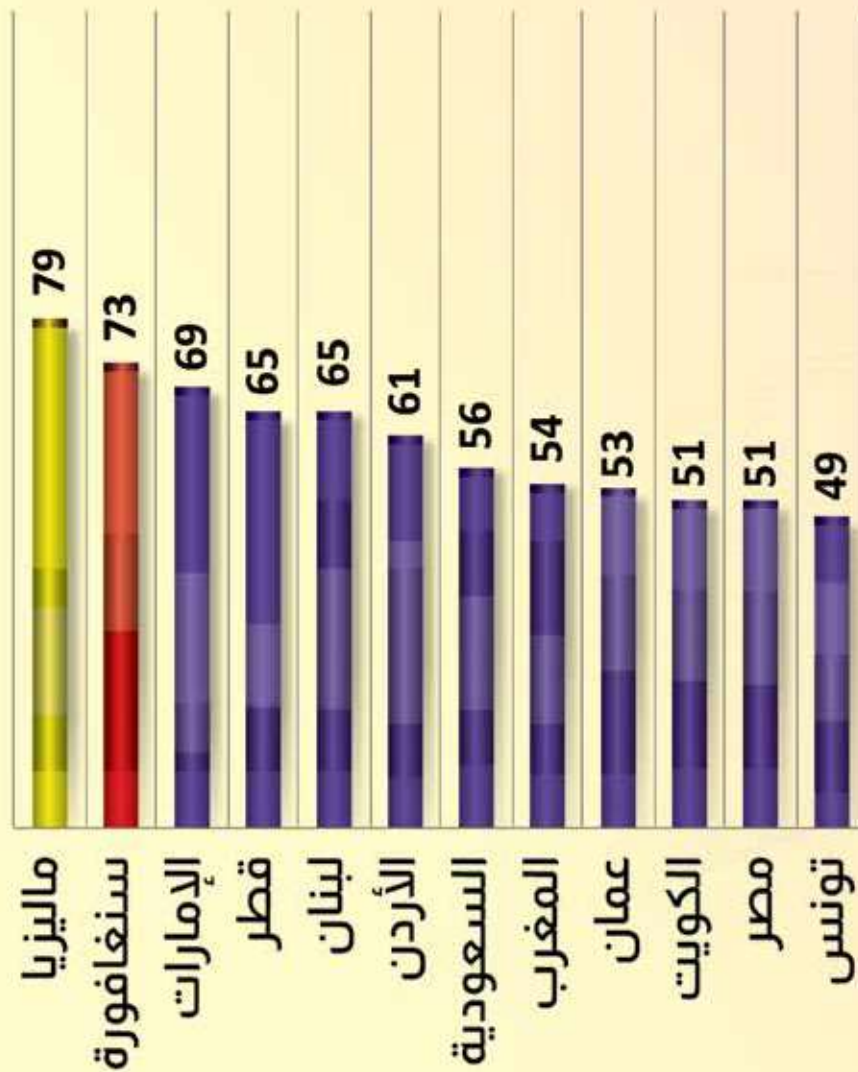
1. **إصلاح القطاع المالي:** إصلاح اللوائح المالية لتحسين فرص حصول الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة على الائتمان، وتعزيز بيئة داعمة لنمو الأعمال والابتكار.
2. **استراتيجيات التنويع:** تنفيذ السياسات التي تشجع التنويع الصناعي، وبالتالي تقليل الاعتماد على عدد محدود من القطاعات وزيادة المرونة الاقتصادية.
3. **تطوير النظام البيئي للشركات الناشئة:** إنشاء إطار يشجع استثمار رأس المال الاستثماري والتمويل الجماعي وآليات التمويل المبتكرة الأخرى المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات الشركات الناشئة.
4. **توافر الائتمان في القطاع الخاص:** تعزيز توافر الائتمان للقطاع الخاص، لا سيما في الصناعات التي تظهر إمكانات عالية للنمو والابتكار.

5. **بناء القدرات في مجال الخدمات المالية:** الاستثمار في تدريب وتطوير رأس المال البشري في قطاع الخدمات المالية لتعزيز جودة الخدمات والابتكار المالي.

6. **تسهيل الابتكار الصناعي:** تشجيع تحديث الصناعات التقليدية ونمو قطاعات جديدة من خلال الاستثمارات المستهدفة وحوافز البحث والتطوير والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

يوضح الشكل التالي ترتيب الدول العربية مقارنةً بالدول المرجعية ضمن ركيزة تطور السوق وتعقيدها. نعتقد أنه ينبغي على مخططي السياسات والاستراتيجيين الاقتصاديين متابعة الإصلاحات بقوة والاستثمار في خلق مشهد سوق متنوع ومعقد ومؤات لحركة رأس المال المالي المتقلبة. مثل هذا المشهد ليس فقط أساسياً للتنويع الاقتصادي، بل هو أيضاً شرط أساسي للمشاركة الفعالة في الاقتصاد العالمي، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتأمين مستقبل مزدهر للعالم العربي.

الشكل رقم (12): ترتيب أداء الدول العربية مقارنةً بالدول المرجعية في ركيزة قوة تطور السوق وتعقيده



الركيزة الثامنة - نمو الأسواق المالية:

تقدم ركيزة نمو الأسواق المالية، كجزء من مؤشر الاقتصاد الرقمي للدول العربية، نظرة ثاقبة حول مدى نجاح البلدان في دمج الشمول المالي والتكنولوجيا المالية في أطرها الاقتصادية. لم يعد الشمول المالي مجرد خيار سياسي بل محرك رئيسي للابتكار الاقتصادي، حيث تلعب التكنولوجيا المالية دوراً محورياً في تشكيل المشهد المالي للمجتمعات. تشمل المقاييس المستخدمة لتقييم هذه الركيزة النسبة المئوية للسكان الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاماً ولديهم حسابات مصرفية، وانتشار حاملي بطاقات الخصم والائتمان، ونسبة الأفراد المشاركين في المعاملات المالية الرقمية، والقيمة السوقية لأسواق رأس المال المدرجة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

تتميز المملكة العربية السعودية بحجم سوقها المالي، مما يشير إلى أن المملكة قد استفادت بشكل فعال من مواردها لبناء قطاع مالي كبير. وعلى الرغم من تقدم المملكة العربية السعودية، تكشف البيانات عن تباين كبير بين الدول العربية في الشمول المالي واعتماد التكنولوجيا، مع فارق كبير قدره 75 نقطة بين البلدان الأعلى أداءً والأدنى أداءً. وبلغ متوسط درجة الأداء العربي 26 نقطة، وهو ما يتضاءل مقارنةً بمتوسط البلدان المرجعية البالغ 86 نقطة، مما يحدد فجوة كبيرة تبلغ 60 نقطة. يشير هذا التناقض إلى ضرورة قيام الدول العربية بتعزيز بنيتها التحتية المالية والتكنولوجية لتعزيز المشاركة الاقتصادية والتحديث.



نمو الأسواق المالية

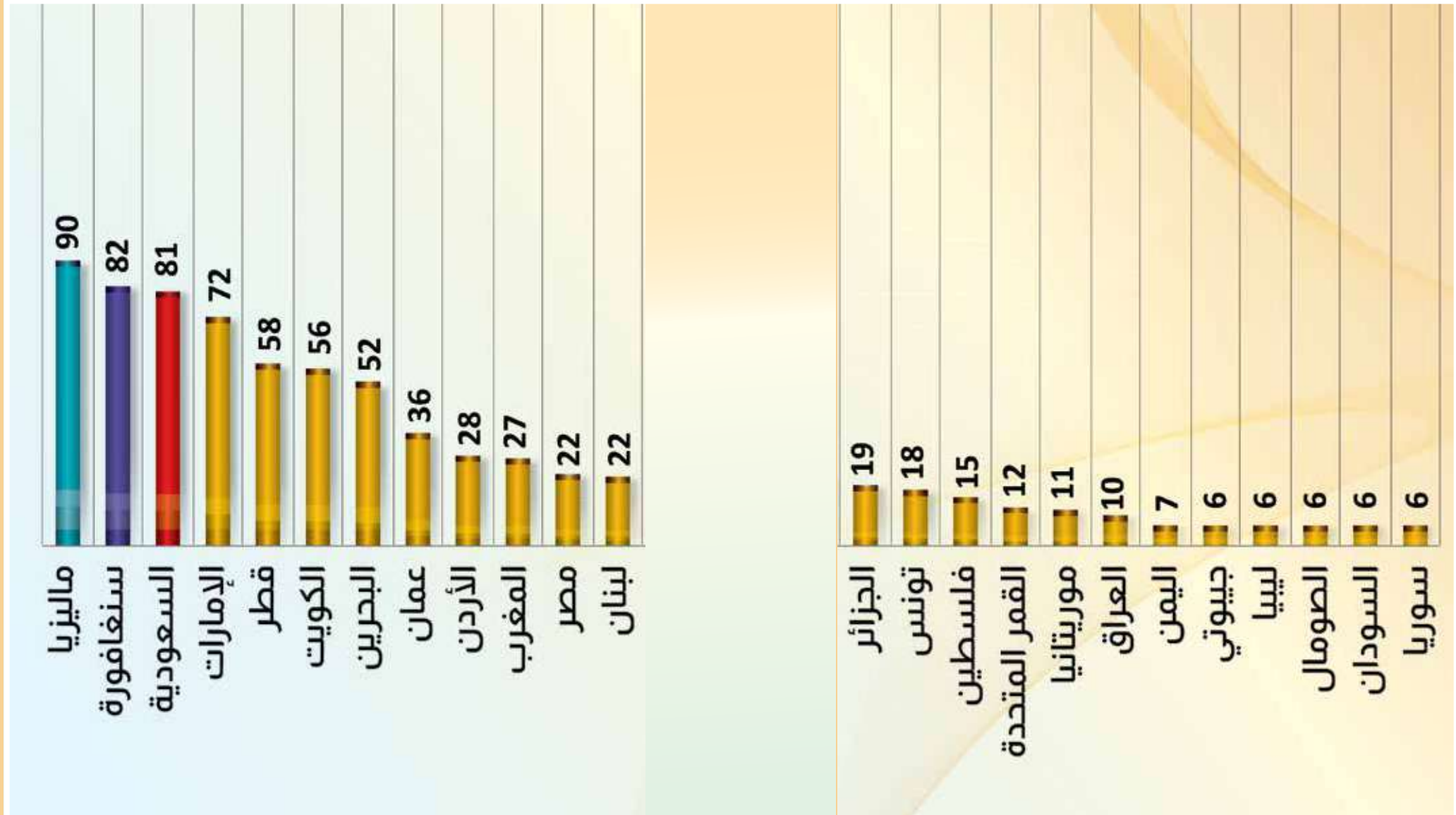
4.8

وبالنسبة لصناع القرار على المستوى القطري، تؤكد هذه البيانات على أهمية تطوير أسواق مالية كبيرة الحجم ومتطورة وشاملة ومتقدمة تكنولوجياً. ولتضييق الفجوة وتعزيز النمو الاقتصادي، ينبغي على البلدان العربية النظر في الإجراءات الاستراتيجية التالية:

1. **الاستثمار في التكنولوجيا المالية:** تشجيع الاستثمارات في الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية وتشجيع اعتماد التقنيات المالية المبتكرة لتحديث أنظمة الدفع وتوسيع نطاق الخدمات المالية.
2. **تحسين الأطر التنظيمية:** مراجعة الأطر التنظيمية لتسهيل نمو الخدمات المالية الرقمية وضمان بيئة آمنة للمعاملات عبر الإنترنت.
3. **توسيع نطاق التثقيف المالي:** زيادة الجهود في برامج محو الأمية المالية لضمان مشاركة شريحة أوسع من السكان في الأسواق المالية والاستفادة منها.
4. **تعزيز إمكانية الوصول المالي:** تقديم مبادرات لتوسيع نطاق الخدمات المصرفية والائتمانية للسكان المحرومين من الخدمات، مع التركيز على المناطق الريفية والنائية.
5. **تشجيع تنويع الأسواق:** دعم تنويع الأسواق المالية من خلال تسهيل الوصول إلى المنتجات الاستثمارية المختلفة وتشجيع نمو أسواق رأس المال.
6. **تعزيز مبادرات الشمول المالي:** إطلاق مبادرات هادفة تهدف إلى زيادة الشمول المالي، لا سيما للنساء والشباب، لضمان تكافؤ الفرص الاقتصادية.

يوضح الشكل التالي ترتيب أداء الدول العربية مقابل الدول المرجعية في ركيزة نمو الأسواق المالية، وهو بمثابة مرجع لواضعي السياسات. ويحث على إجراء مراجعة شاملة للاستراتيجيات المالية واعتماد التدابير التي تعزز الإدماج والابتكار، ويضمن للبلدان العربية أسواق مالية قوية من حيث الحجم ومرنة وشاملة ومستعدة لمواجهة التحديات والفرص التي ينطوي عليها المشهد المالي العالمي سريع التطور.

الشكل رقم (13): ترتيب أداء الدول العربية مقارنةً بالدول المرجعية في ركيزة نمو السوق المالي



الركيزة التاسعة - التنمية المستدامة:

ركيزة التنمية المستدامة هي مقياس لمدى فعالية البلدان في توفير التقدم التكنولوجي للتقدم نحو أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs). وهذا يشمل مجموعة واسعة من الأهداف، بما في ذلك القضاء على الفقر، والتخفيف من حدة الجوع، وتعزيز الصحة والرفاه، وتوفير التعليم الجيد، وتعزيز العمل اللائق والنمو الاقتصادي، وتحفيز الابتكار الصناعي والهياكل الأساسية، وتعزيز الشراكات لتحقيق هذه الأهداف.

تفوقت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، بأجندتهما التطلعية، على ماليزيا، وهي دولة متقدمة في مجال الالتزام بالتنمية المستدامة، حيث حققت درجات تعكس دمجاً قوياً للتكنولوجيا في استراتيجياتها التنموية. وتبرز أيضاً البلدان المغاربية في المنطقة العربية، حيث تسلط الضوء على الجهود المتضافرة لمواءمة مساراتها التنموية مع الممارسات والسياسات المستدامة.

ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة كبيرة عندما يتم وضع أداء الدول العربية جنباً إلى جنب مع أداء البلدان المرجعية. وتكشف البيانات عن تباين يبلغ حوالي 59 نقطة، مما يوضح المسافة التي لا يزال يتعين قطعها لتناسب مع وتيرة قادة العالم في مجال التنمية المستدامة. مع متوسط نقاط عربية يبلغ 57 نقطة مقابل المتوسط المرجعي البالغ 80 نقطة، هناك فارق واضح يبلغ 23 نقطة يستدعي التركيز الاستراتيجي والعمل عليه.



4.9 أهداف التنمية المستدامة

وبالنسبة لوضعي السياسات، فإن هذه الفجوة البالغة 23 نقطة ليست مجرد عجز بل هي فرصة لتسريع النمو والاستثمار في المجالات الحيوية للتنمية المستدامة. المعنى الضمني واضح: يجب على البلدان العربية الاستفادة من التكنولوجيا كمحفز للتغيير في جميع القطاعات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وتتطلب معالجة ذلك استراتيجيات متعددة الأوجه، منها:

1. دمج أهداف التنمية المستدامة في جداول الأعمال الوطنية:

التأكد من أن أهداف التنمية المستدامة هي في صميم خطط التنمية الوطنية والمبادرات التكنولوجية.

2. التكنولوجيا من أجل التخفيف من حدة الفقر: استخدام

المنصات الرقمية لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية والأسواق، وخاصةً للمجتمعات المهمشة، للمساعدة في القضاء على الفقر.

3. الابتكارات في مجال الصحة والتعليم: الاستثمار في التكنولوجيا

الصحية وتكنولوجيا التعليم لتحسين جودة ووصول خدمات الرعاية الصحية والتعليم.

4. التكنولوجيا الخضراء: التأكيد على تطوير واعتماد حلول

التكنولوجيا الخضراء لدعم أهداف الاستدامة البيئية.

5. الشمول الرقمي من أجل النمو الاقتصادي: توسيع برامج

الشمول الرقمي لتعزيز النمو الاقتصادي العادل، مع التركيز على تمكين الوصول إلى الأدوات الرقمية لجميع شرائح المجتمع.

6. الشراكات بين القطاعين العام والخاص: تعزيز الشراكات

بين القطاعين العام والخاص التي يمكن أن تقود مشاريع البنية التحتية المستدامة والابتكار، بالاعتماد على نقاط القوة في كلا القطاعين.

7. اتخاذ القرارات القائمة على البيانات: توظيف تحليلات

البيانات الذكاء الاصطناعي لاتخاذ قرارات مستنيرة تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة، وقياس التقدم وتحديد مجالات التحسين.

يحدد الشكل التالي ترتيب الدول العربية بالنسبة للبلدان المرجعية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وهو بمثابة أداة مرجعية حاسمة لصانعي القرار، ويحث على مراجعة السياسات الحالية واعتماد الممارسات المبتكرة التي من شأنها تسريع رحلتهم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. هذا الرقم هو تذكير بأن التكنولوجيا يمكن وينبغي تسخيرها لإنشاء مجتمعات مستدامة وشاملة، مما يعزز الالتزام العالمي بعدم ترك أي شخص خلف الركب.

الشكل رقم (14): ترتيب أداء الدول العربية مقارنةً بالدول المرجعية في ركيزة أهداف التنمية المستدامة



- موجز للوصف الاقتصادي للدولة.
- مقارنة قيمة المؤشر العام بمتوسط الإقليم والمقياس المعياري.
- قيمة المؤشر وفقاً للركائز المختلفة.
- نظرة عامة لأداء الدولة للأبعاد الاستراتيجية موزعة على المحاور.
- العرض التفصيلي لمتغيرات المؤشر الفرعية.
- ملخص أداء الدولة.

5 الفصل الخامس

التحليل التفصيلي الأداء الرقمي

للدول العربية

دولة الإمارات العربية المتحدة



دولة الإمارات العربية المتحدة

موجز للوصف الاقتصادي

مرتفع	مستوى الدخل وفقاً للبنك الدولي
53,708	متوسط دخل الفرد (بالدولار)
507.1	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
9.4	السكان (مليون نسمة)
2.40	معدل البطالة (%)

مقارنة قيمة المؤشر العام بمتوسط الإقليم والمقياس المعياري:

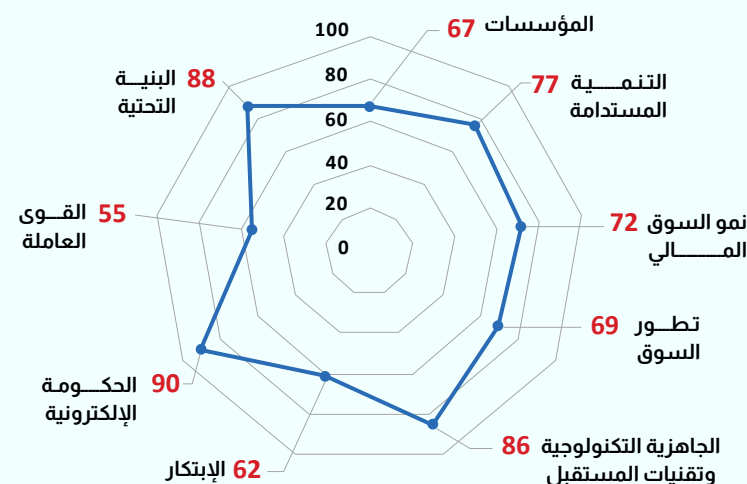


العرض التفصيلي لمتغيرات المؤشر الفرعية:

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر
1.1	البيئة السياسية	59.1
1.1.1	الاستقرار السياسي والأمن	70.3
1.1.2	فاعلية الحكومة	88.7
1.1.3	الصوت والمساءلة	18.4
1.2	البيئة التنظيمية	81.4
1.2.1	جودة التنظيم	82.1
1.2.2	سيادة القانون	78.8
1.2.3	مكافحة الفساد	83.5
1.3	حوكمة التكنولوجيا	61.1
1.3.1	خوادم الإنترنت الأمانة	58.3
1.3.2	الأمن الإلكتروني	98.0
1.3.3	التسوق عبر الإنترنت	28.8
1.3.4	البيئة التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	80.0
1.3.5	تنظيم التقنيات الناشئة	82.1
1.3.6	تشريعات التجارة الإلكترونية	66.7
1.3.7	حماية خصوصية المحتوى بموجب القانون	13.7
إجمالي الركيزة		67.2

الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
2.1	الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	97.9
2.2	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	91.1
2.3	الشمول التكنولوجي	75.8
2.3.1	المشاركة الإلكترونية	77.9

قيمة المؤشر وفقاً للركائز المختلفة:



نظرة عامة لأداء الدولة للأبعاد الاستراتيجية موزعة على المحاور:

البعد	المحاور	القيمة	الترتيب
الأسس الرقمية	المحور المؤسسي	67.2	2
	البنية التحتية	87.8	1
الابتكار	الابتكار	61.5	1
	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	85.8	1
	تطور السوق	68.5	1
الحكومة الإلكترونية	الحكومة الإلكترونية	90.1	1
الأعمال الرقمية	تطور السوق	68.5	1
	نمو السوق المالية	72.1	2
المواطن الرقمي	القوى العاملة	55.3	1
	البنية التحتية	87.8	1
التنمية المستدامة بعد متقاطع مع كافة الأبعاد		76.8	4

الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر
5.1	نسبة إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير بتمويل من قطاع الأعمال	91.9
5.2	التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير	73.1
5.3	تأثير المعرفة	32.4
5.4	استيعاب المعرفة	48.6
إجمالي الركيزة		61.5

الركيزة السادسة	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	قيمة المؤشر
6.1	اعتماد التقنيات الناشئة	78.0
6.2	الاستثمار في التقنيات الناشئة	79.5
6.3	استراتيجية الذكاء الاصطناعي	100.0
إجمالي الركيزة		85.8

الركيزة السابعة	تطور السوق	قيمة المؤشر
7.1	تمويل الشركات الناشئة وسهولة الحصول عليه	75.1
7.2	الائتمان المحلي للقطاع الخاص، % من الناتج المحلي الإجمالي	33.7
7.3	تنوع الصناعة المحلية	96.8
إجمالي الركيزة		68.5

2.3.2	الفجوة الاجتماعية والاقتصادية في استخدام المدفوعات الرقمية	91.5
2.3.3	توافر المحتوى المحلي على الإنترنت	85.8
2.3.4	الفجوة بين الجنسين في استخدام الإنترنت	71.5
2.3.5	الفجوة الريفية في استخدام المدفوعات الرقمية	52.4
الأداء اللوجستي		86.4
إجمالي الركيزة		87.8

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر
3.1	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	28.3
3.2	العمالة كثيفة المعرفة %	52.7
3.3	مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظام التعليم	84.9
إجمالي الركيزة		55.3

الركيزة الرابعة	الحكومة الإلكترونية	قيمة المؤشر
4.1	الخدمات الحكومية عبر الإنترنت	93.1
4.2	البنية التحتية للاتصالات	90.1
4.3	مكون رأس المال البشري	87.1
إجمالي الركيزة		90.1

ملخص أداء الدولة: دولة الإمارات العربية المتحدة

نظرة عامة

أظهرت دولة الإمارات العربية المتحدة أداءً قوياً في مؤشر الاقتصاد الرقمي للدول العربية، حيث أظهرت تكاملاً قوياً للتكنولوجيا الرقمية عبر مختلف قطاعات الاقتصاد، ومع مجموع إجمالي بلغ 75 نقطة على مقياس المؤشر. تستمر دولة الإمارات العربية المتحدة في احتفاظها بالمركز الأول بهذا المؤشر للدورة الرابعة على التوالي لتؤكد جديتها بالتحول الرقمي كدولة رائدة في الاقتصاد الرقمي بين الدول العربية. ويعكس هذا المركز الفريد الجهود المركزة التي تبذلها الدولة في تعزيز بيئة مواتية للابتكار الرقمي وتطوير البنية التحتية.

نقاط القوة

تتفوق دولة الإمارات في عدة محاور أساسية لمؤشر الاقتصاد الرقمي:

• **الحكومة الإلكترونية والابتكار:** تظهر دولة الإمارات العربية المتحدة نتائج متميزة في خدمات الحكومة الإلكترونية بنتيجة 90.1 وفي الابتكار أيضاً، مع تركيز ملحوظ على التعاون بين الجامعات والصناعة واستيعاب المعرفة، مما أدى إلى الحصول على درجة محورية قدرها 61.5.

• **تطوير الأسواق المالية:** من خلال إظهار نظام بيئي قوي للتكنولوجيا المالية ومستويات عالية من الشمول المالي، حققت دولة الإمارات العربية المتحدة درجة أساسية قدرها 72.1، مما يؤكد التطور المتقدم لأسواقها المالية.

الركيزة الثامنة	تطور السوق المالية	قيمة المؤشر
8.1	التكنولوجيا المالية والشمول المالي	78.2
8.1.1	نسبة من يمتلكون حسابات بنكية من السكان (% من العمر +15)	85.7
8.1.2	نسبة من يمتلكون بطاقة خصم أو ائتمان (%15+)	72.4
8.1.3	نسبة من قاموا بإجراء أو تلقي دفعة رقمية (%15+ عاماً)	76.6
8.2	القيمة السوقية لسوق رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	65.9
إجمالي الركيزة		72.1

الركيزة التاسعة	الأثر الاقتصادي والتنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكبر الأثر عليها)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	99.7
9.2	الهدف 2: القضاء على الجوع	64.8
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية	86.2
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	98.2
9.5	الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	63.7
9.6	الهدف 9: الابتكار في الصناعة والبنية التحتية	88.3
9.7	الهدف 17: الشراكة من أجل تحقيق الأهداف	37.1
إجمالي الركيزة		76.8

• الاستعداد التكنولوجي (تقنيات المستقبل):

يعتبر اعتماد الذكاء الاصطناعي والاستثمار في التقنيات الناشئة قوياً بشكل خاص، حيث حصلت على درجة 85.83. يشير هذا الاستعداد إلى نهج استباقي نحو تبني تقنيات المستقبل.

• التعليم والمهارات التكنولوجية:

تركز الإمارات على تعليم مهارات القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك البرمجة والذكاء الاصطناعي، في مدارسها وجامعاتها لتأهيل جيل جديد من المواهب الرقمية.

• البنية التحتية التكنولوجية:

تمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة بنية تحتية تكنولوجية عالمية المستوى، مع اتصال واسع النطاق بـ الإنترنت وشبكات اتصالات متقدمة تسهل العمليات الرقمية السلسة.

• البيئة الريادية والشركات الناشئة:

توفر الإمارات بيئة صديقة للأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة وتعد مركزاً رئيسياً للشركات الناشئة في المنطقة، وتوفر حاضنات أعمال ومسرعات تساعد على نمو الشركات الجديدة، وتتميز بأطر تنظيمية وحوافز قوية جاذبة للشركات والمستثمرين الدوليين، وهو ما يعزز نظاماً بيئياً رقمياً ديناميكياً.

• التبنى الرقمي المتقدم في قطاعي التجزئة والضيافة:

في دمج التكنولوجيا الرقمية في قطاعي التجزئة والضيافة، مما جعلها رائدة إقليمياً في التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية. ومن خلال التطبيقات المبتكرة مثل تجارب التسوق بالواقع الافتراضي وخدمة العملاء القائمة على الذكاء الاصطناعي، ووضع معايير لمشاركة المستهلك الرقمي، وتعزيز رحلة المتعاملين بشكل عام وتعزيز القطاعات الاقتصادية التي تعتمد على الإنفاق الاستهلاكي والسياحة.

• الاستثمارات الكبيرة في التكنولوجيا:

الإمارات تستثمر بكثافة في القطاعات التكنولوجية الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، التكنولوجيا المالية، والمدن الذكية، مما يدعم نمو الابتكار والتطوير التكنولوجي.

• الدعم الحكومي القوي:

الحكومة الإماراتية تقدم دعماً كبيراً للتكنولوجيا والابتكار من خلال التشريعات المواتية، الحوافز المالية، والاستثمارات في البنية التحتية التكنولوجية.

مجالات التحسين:

في حين أن دولة الإمارات العربية المتحدة تحقق نتائج جيدة بشكل عام، إلا أن هناك مجالات يمكن أن يؤدي المزيد من التعزيز فيها إلى ترسيخ قيادتها:

• تنمية القوى العاملة:

تشير النتيجة الأساسية البالغة 55.31 إلى وجود فرصة للتحسين، لا سيما في زيادة العمالة كثيفة المعرفة ودمج مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام التعليمي.

• أهداف التنمية المستدامة (SDGs):

على الرغم من أن النتيجة تستحق الثناء عند 76.84، فإن التركيز على أهداف التنمية المستدامة المستهدفة مثل التعليم الجيد والشراكة من أجل الأهداف يمكن أن يؤدي إلى نتائج أفضل وتأثير مجتمعي أكبر.

• خصوصية البيانات والأمن السيبراني:

تعزيز قوانين حماية البيانات وتدابير الأمن السيبراني لتتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، وضمان أمن وخصوصية المعاملات الرقمية والبيانات الشخصية.

• دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة: زيادة الدعم

للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في المجال الرقمي من خلال توفير فرص تمويل أكثر تفصيلاً وبرامج إرشادية ومساحات احتضان لرعاية المواهب المحلية والابتكار.

التحليل المقارن مقابل الدول المعيارية

ومقارنةً بالدول المعيارية مثل سنغافورة وماليزيا، فإن أداء دولة الإمارات العربية المتحدة جيد بشكل عام، لا سيما في الركائز المتعلقة بالجاهزية التكنولوجية وتطوير الأسواق المالية. ومع ذلك، فإنه يتأخر في مجالات مثل القوى العاملة وبعض أهداف التنمية المستدامة. على سبيل المثال، حققت سنغافورة درجات أعلى في ركيزة الحكومة الإلكترونية (84.55 مقابل 90.1) والابتكار (62.14 مقابل 61.5)، مما يعكس حوكمتها الرقمية الأكثر نضجاً وأنظمتها البيئية المبتكرة.

المبادرات الرئيسية الموصى بها

لتعزيز اقتصادها الرقمي، يمكن لدولة الإمارات العربية المتحدة النظر في المبادرات الاستراتيجية التالية:

• تعزيز المعرفة الرقمية: تنفيذ برامج وطنية لتعزيز المهارات الرقمية

في جميع مستويات التعليم وبين القوى العاملة لضمان إمداد ثابت من المهنيين المهرة للتكنولوجيات الناشئة.

• المبادرات الرقمية المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة: إطلاق

مبادرات تستفيد من التكنولوجيا الرقمية لتحقيق أهداف التنمية

المستدامة، لا سيما في مجالي التعليم والصحة، والتي يمكن أن تعمل أيضاً على تحسين نوعية الحياة لسكانها.

• تعزيز البنية التحتية الرقمية: على الرغم من أن دولة الإمارات

العربية المتحدة تتمتع ببنية تحتية قوية، إلا أن الترقيات والاستثمارات المستمرة في خدمات الإنترنت فائقة السرعة والوصول على نطاق أوسع إلى الخدمات الرقمية يمكن أن تزيد من قدرتها التنافسية.

• مراكز وحاضنات الابتكار: توسيع الدعم لمراكز وحاضنات الابتكار

التي تعزز التعاون بين الجامعات والصناعات، وخاصةً في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والروبوتات والتكنولوجيا الحيوية.

• مبادرة التكنولوجيا الخضراء: إطلاق مبادرة وطنية لتعزيز تطوير

واعتماد التقنيات الخضراء في القطاع الرقمي، والحد من البصمة البيئية للتقدم التكنولوجي.

الخلاصة

تقف دولة الإمارات العربية المتحدة كنموذج للتقدم الرقمي في المنطقة العربية، مدفوعة بالدعم الحكومي القوي والنهج التقدمي لاعتماد التكنولوجيا. ويسلط أداء الدولة في مؤشر الاقتصاد الرقمي الضوء على نقاط قوتها في البنية التحتية والخدمات الحكومية والابتكار. ومن خلال معالجة مجالات التحسين المحددة ومواصلة الاستثمار في المبادرات الاستراتيجية، يمكن لدولة الإمارات العربية المتحدة تعزيز مكانتها كدولة رائدة في الاقتصاد الرقمي، وتعزيز قدرتها التنافسية الاقتصادية وضمان نمو مستدام يتماشى مع الأهداف الأوسع للتنمية الوطنية والرفاهية.

المملكة العربية السعودية



موجز للوصف الاقتصادي

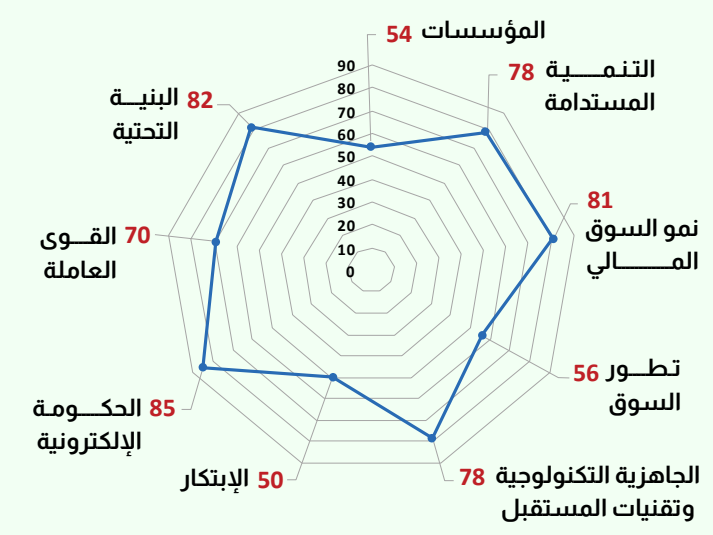
مرتفع	مستوى الدخل وفقاً للبنك الدولي
30,448	متوسط دخل الفرد (بالدولار)
1,108.6	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
36.4	السكان (مليون نسمة)
4.80	معدل البطالة (%)

مقارنة قيمة المؤشر العام بمتوسط الإقليم والمقياس المعياري



“ المملكة العربية السعودية ”

قيمة المؤشر وفقاً للركائز المختلفة:



نظرة عامة لأداء الدولة للأبعاد الاستراتيجية موزعة على المحاور:

الترتيب	القيمة	المحاور	البعد
6	54.1	المحور المؤسسي	الأسس الرقمية
2	81.8	البنية التحتية	
2	49.6	الابتكار	بُعد الابتكار
2	77.9	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	
5	56.0	تطور السوق	الحكومة الإلكترونية
2	85.4	الحكومة الإلكترونية	
5	56.0	تطور السوق	الأعمال الرقمية
1	80.9	نمو السوق المالية	

1	69.6	القوى العاملة	المواطن الرقمي
2	81.8	البنية التحتية	
2	78.4	التنمية المستدامة بعد متقاطع مع كافة الأبعاد	

العرض التفصيلي لمتغيرات المؤشر الفرعية:

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر
1.1	البيئة السياسية	36.9
1.1.1	الاستقرار السياسي والأمن	32.1
1.1.2	فاعلية الحكومة	70.8
1.1.3	الصوت والمساءلة	7.7
1.2	البيئة التنظيمية	62.3
1.2.1	جودة التنظيم	65.1
1.2.2	سيادة القانون	58.0
1.2.3	مكافحة الفساد	63.7
1.3	حوكمة التكنولوجيا	63.2
1.3.1	خوادم الإنترنت الآمنة	43.1
1.3.2	الأمن الإلكتروني	99.5
1.3.3	التسوق عبر الإنترنت	71.6
1.3.4	البيئة التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	94.1
1.3.5	تنظيم التقنيات الناشئة	77.1
1.3.6	تشريعات التجارة الإلكترونية	33.3
1.3.7	حماية خصوصية المحتوى بموجب القانون	23.5
54.1	إجمالي الركيزة	

الركيزة الرابعة	الحكومة الإلكترونية	قيمة المؤشر
4.1	الخدمات الحكومية عبر الإنترنت	82.2
4.2	البنية التحتية للاتصالات	87.4
4.3	مكون رأس المال البشري	86.6
	إجمالي الركيزة	85.4

الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر
5.1	نسبة إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير بتمويل من قطاع الأعمال	91.9
5.2	التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير	53.9
5.3	تأثير المعرفة	22.4
5.4	استيعاب المعرفة	30.3
	إجمالي الركيزة	49.6

الركيزة السادسة	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	قيمة المؤشر
6.1	اعتماد التقنيات الناشئة	72.3
6.2	الاستثمار في التقنيات الناشئة	61.5
6.3	استراتيجية الذكاء الاصطناعي	100.0
	إجمالي الركيزة	77.9

الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
2.1	الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	96.4
2.2	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	95.3
2.3	الشمول التكنولوجي	76.2
2.3.1	المشاركة الإلكترونية	68.6
2.3.2	الفجوة الاجتماعية والاقتصادية في استخدام المدفوعات الرقمية	78.2
2.3.3	توافر المحتوى المحلي عبر الإنترنت	91.1
2.3.4	الفجوة بين الجنسين في استخدام الإنترنت	71.5
2.3.5	الفجوة الريفية في استخدام المدفوعات الرقمية	71.6
2.4	الأداء اللوجستي	59.1
	إجمالي الركيزة	81.8

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر
3.1	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	72.9
3.2	العمالة كثيفة المعرفة %	52.7
3.3	مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظام التعليم	83.3
	إجمالي الركيزة	69.6

الركيزة التاسعة	الأثر الاقتصادي والتنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكبر الأثر عليها)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	100.00
9.2	الهدف 2: القضاء على الجوع	56.85
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية	80.69
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	78.47
9.5	الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	77.48
9.6	الهدف 9: الابتكار في الصناعة والبنية التحتية	74.72
9.7	الهدف 17: الشراكة من أجل تحقيق الأهداف	80.86
	إجمالي الركيزة	78.44

الركيزة السابعة	تطور السوق	قيمة المؤشر
7.1	تمويل الشركات الناشئة وسهولة الحصول عليه	70.3
7.2	الانتماء المحلي للقطاع الخاص، % من الناتج المحلي الإجمالي	19.2
7.3	تنوع الصناعة المحلية	78.5
	إجمالي الركيزة	56.0

الركيزة الثامنة	تطور السوق المالية	قيمة المؤشر
8.1	التكنولوجيا المالية والشمول المالي	73.3
8.1.1	نسبة من يمتلكون حسابات بنكية من السكان (% من العمر +15)	74.3
8.1.2	نسبة من يمتلكون بطاقة خصم أو ائتمان (+15 % عاماً)	72.1
8.1.3	نسبة من قاموا بإجراء أو تلقي دفعة رقمية (+15 % عاماً)	73.5
8.2	القيمة السوقية لسوق رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	88.5
	إجمالي الركيزة	80.9

نظرة عامة

تظهر المملكة العربية السعودية أداءً جديراً بالثناء في مؤشر الاقتصاد الرقمي للدول العربية، مما يعكس تقدماً كبيراً في دمج التقنيات الرقمية عبر مختلف القطاعات الاقتصادية. مع مجموع إجمالي قدره 72.3، تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الثانية في الاقتصاد الرقمي في المنطقة. ويعزى هذا الأداء إلى المبادرات المنبثقة عن رؤية 2030 الطموحة للدولة، والتي تؤكد على التحول الرقمي باعتباره ركيزة أساسية للتنمية الوطنية.

نقاط القوة

تُظهر المملكة العربية السعودية نقاط قوة ملحوظة في العديد من المجالات المهمة لمؤشر الاقتصاد الرقمي:

• **الاستعداد التكنولوجي (تقنيات المستقبل):** تتميز المملكة العربية السعودية بجرائها في تبني التقنيات الناشئة، حيث حصلت على درجة 77.94، مما يظهر استعدادها للاستفادة من الابتكارات الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والبلوكتشين لتحقيق النمو الاقتصادي.

• **التحول الرقمي الحكومي:** تتفوق المملكة في تقديم الخدمات الحكومية الرقمية حيث حصلت على 85.39 في هذا المحور. ويشير

هذا إلى مستوى عالٍ من النضج في استخدام المنصات الرقمية لتعزيز تقديم الخدمات العامة.

• **تطوير الأسواق المالية:** مع حصولها على درجة 80.9، تظهر المملكة العربية السعودية أداءً قوياً في مجال الشمول المالي وتطورات التكنولوجيا المالية، مدعومة بأطر تنظيمية استباقية واستثمارات كبيرة في الخدمات المالية الرقمية.

• **التكنولوجيا المالية (Fintech):** خطت المملكة العربية السعودية خطوات كبيرة في تطوير قطاع التكنولوجيا المالية، مدعومة باللوائح التقدمية والنظام البيئي المتنامي للشركات الناشئة والخدمات المالية.

• **مبادرات المدن الذكية:** تستثمر المملكة العربية السعودية بنشاط في مشاريع المدن الذكية، وأبرزها مدينة نيوم المخطط لها. هذه المبادرات هي جزء من رؤيتها 2030 لخلق بيئات حضرية متقدمة تقنياً تدمج إنترنت الأشياء والطاقة المتجددة وممارسات المعيشة المستدامة. يظهر هذا المشروع الطموح التزام المملكة العربية السعودية بريادة التقنيات المتطورة والتنمية المستدامة على نطاق عالمي.

• **التركيز على الابتكار التكنولوجي:** تعتبر السعودية الابتكار والتكنولوجيا ركيزة أساسية في رؤيتها 2030، ولهذا تستثمر بكثافة في تطوير البنية التحتية التكنولوجية وتدعم الشركات الناشئة والمشاريع الريادية، خصوصاً في مجالات مثل التكنولوجيا المالية والتكنولوجيا الصحية.

• **الموارد البشرية المؤهلة:** تمتلك السعودية المواهب والكفاءات

الشابة في مجالات الهندسة وتكنولوجيا المعلومات، مما يدعم قدرتها على التطوير التكنولوجي ويعزز الابتكار.

• **الدعم الحكومي القوي:** تقدم الحكومة الدعم المادي والتقني

للمشاريع التكنولوجية من خلال مبادرات مثل صندوق الاستثمارات العامة ومدينة نيوم، التي تعد مشروعاً نموذجياً للمدن الذكية والتكنولوجيا المتقدمة.

مجالات التحسين

على الرغم من الأداء العام القوي، هناك مجالات يمكن للمملكة العربية السعودية تحسينها لضمان الريادة المستدامة في المجال الرقمي:

• **الابتكار:** على الرغم من أن المملكة تحقق نتائج جيدة، إلا أن هناك

مجالاً لتعزيز جوانب مثل الإنفاق على البحث والتطوير الممول من خلال التعاون بين قطاع الأعمال والجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير. ويمكن تحسين ذلك لتعزيز اقتصاد أكثر ابتكاراً.

• **تطوير القوى العاملة:** تشير النتيجة الأساسية البالغة 69.64 إلى

أن المزيد من الاستثمارات في تعزيز مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى القوى العاملة ودمج التعليم الرقمي بشكل أكثر عمقاً يمكن أن يحقق مكاسب كبيرة.

• **أهداف التنمية المستدامة (SDGs):** إن التركيز على أهداف التنمية

المستدامة المستهدفة، لا سيما تلك التي تكون فيها النتائج أقل

نسبياً، مثل التعليم الجيد والصحة الجيدة، من شأنه أن يعزز التأثير المجتمعي للتكنولوجيات الرقمية.

• **خصوصية البيانات وحمايتها:** سيكون وضع قوانين أقوى

لخصوصية البيانات وحمايتها أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على الثقة في الخدمات الرقمية وتعزيز ثقة المستهلك في الاقتصاد الرقمي.

التحليل مقابل دولتي المقارنة المرجعية

عند مقارنتها بالدول المعيارية مثل سنغافورة وماليزيا، تظهر المملكة العربية السعودية أداءً تنافسياً، خاصةً في الحكومة الإلكترونية والجاهزية التكنولوجية. ومع ذلك، فإنه يتخلف في مجالات القوى العاملة والابتكار. على سبيل المثال، حققت سنغافورة درجات أعلى بكثير في ركيزة الابتكار (62.14 مقابل 49.63)، مما يشير إلى وجود بيئة أكثر حيوية للبحث والتطوير.

المبادرات الرئيسية الموصى بها

لتعزيز اقتصادها الرقمي، يمكن للمملكة العربية السعودية التركيز على المبادرات الإستراتيجية التالية:

• **تعزيز التعليم الرقمي:** تنفيذ برامج شاملة لمحو الأمية الرقمية

والتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على جميع المستويات التعليمية لإعداد القوى العاملة المستقبلية لمتطلبات الاقتصاد الرقمي.

• **تشجيع البحث والتطوير:** تشجيع مشاركة القطاع الخاص والتعاون الدولي في مجال البحث والتطوير لتعزيز قدرات الابتكار، لا سيما في التقنيات المتطورة مثل الذكاء الاصطناعي وتقنية البلوكتشين.

• **تطبيقات التكنولوجيا التي تركز على أهداف التنمية المستدامة:** تطوير ونشر حلول رقمية مصممة خصيصاً لتحقيق أهداف محددة للتنمية المستدامة، مثل تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية ونتائجها من خلال التطبيق عن بعد والسجلات الصحية الرقمية.

• **تعزيز البنية التحتية الرقمية:** الاستثمار المستمر في توسيع وتحديث البنية التحتية الرقمية لضمان وصول أوسع إلى الإنترنت عالي السرعة والخدمات الرقمية المتقدمة في جميع أنحاء المملكة، بما في ذلك المناطق النائية والريفية.

• **البرنامج الوطني لتعزيز الأمن السيبراني:** تطوير برنامج وطني لتعزيز دفاعات الأمن السيبراني عبر القطاعين العام والخاص، ودمج أحدث التقنيات وأفضل الممارسات.

الخلاصة

تقف المملكة العربية السعودية كدولة رائدة إقليمياً في مجال التحول الرقمي، مدفوعة بمبادراتها الاستراتيجية والدعم الحكومي الكبير. ويسلط أدائها في مؤشر الاقتصاد الرقمي الضوء على نقاط قوتها في الجاهزية التكنولوجية، وخدمات الحكومة الإلكترونية، وتطوير الأسواق المالية. ومن خلال معالجة مجالات التحسين والاستثمار في المبادرات

المستهدفة، يمكن للمملكة العربية السعودية تعزيز اقتصادها الرقمي، والذي سيلعب دوراً مهماً في تحقيق أهداف رؤيتها 2030 وفي تعزيز النمو الاقتصادي المستدام ومكانتها الاقتصادية إلى جانب الارتقاء بنوعية الحياة لمواطنيها من خلال الخدمات الرقمية المحسنة.

دولة قطر



موجز للوصف الاقتصادي

مرتفع	مستوى الدخل وفقاً للبنك الدولي
87,661	متوسط دخل الفرد (بالدولار)
236	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
2.7	السكان (مليون نسمة)
0.30	معدل البطالة (%)

مقارنة قيمة المؤشر العام بمتوسط الإقليم والمقياس المعياري



دولة قطر

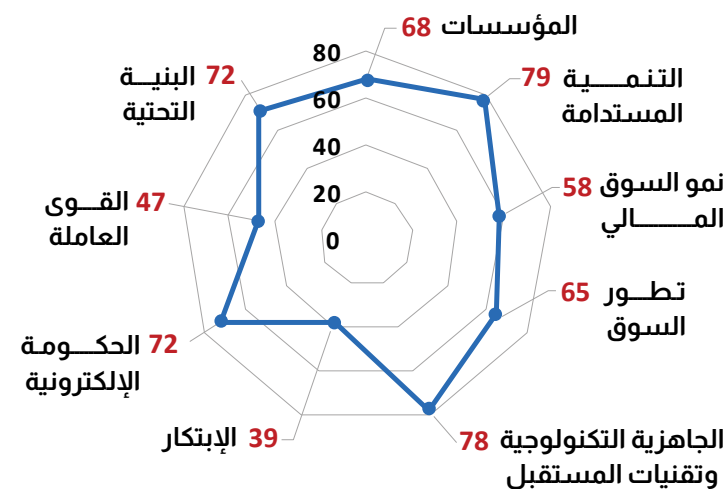


العرض التفصيلي لمتغيرات المؤشر الفرعية:

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر
1.1	البيئة السياسية	62.27
1.1.1	الاستقرار السياسي والأمن	83.96
1.1.2	فاعلية الحكومة	82.55
1.1.3	الصوت والمساءلة	20.29
1.2	البيئة التنظيمية	78.62
1.2.1	جودة التنظيم	77.36
1.2.2	سيادة القانون	79.25
1.2.3	مكافحة الفساد	79.25
1.3	حوكمة التكنولوجيا	63.18
1.3.1	خوادم الإنترنت الآمنة	48.78
1.3.2	الأمن الإلكتروني	94.40
1.3.3	التسوق عبر الإنترنت	2.48
1.3.4	البيئة التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	69.06
1.3.5	تنظيم التقنيات الناشئة	73.51
1.3.6	تشريعات التجارة الإلكترونية	100.00
1.3.7	حماية خصوصية المحتوى بموجب القانون	54.05
	إجمالي الركيزة	68.0

الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
2.1	الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	93.20
2.2	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	82.50
2.3	الشمول التكنولوجي	47.05
2.3.1	المشاركة الإلكترونية	36.05

قيمة المؤشر وفقاً للركائز المختلفة:



نظرة عامة لأداء الدولة للأبعاد الاستراتيجية موزعة على المحاور

البعد	المحاور	القيمة	الترتيب
الأسس الرقمية	المحور المؤسسي	68.0	1
	البنية التحتية	71.6	4
	الابتكار	38.6	2
بُعد الابتكار	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	77.9	3
	تطور السوق	56.0	5
الحكومة الإلكترونية	الحكومة الإلكترونية	71.7	6
	تطور السوق	65.0	2
الأعمال الرقمية	نمو السوق المالية	57.6	3
	القوى العاملة	46.8	3
المواطن الرقمي	البنية التحتية	71.6	4
	التنمية المستدامة بعد متقاطع مع كافة الأبعاد	78.6	1

الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر
5.1	نسبة إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير بتمويل من قطاع الأعمال	11.4
5.2	التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير	82.8
5.3	تأثير المعرفة	31.1
5.4	استيعاب المعرفة	29.1
	إجمالي الركيزة	38.6

الركيزة السادسة	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	قيمة المؤشر
6.1	اعتماد التقنيات الناشئة	62.7
6.2	الاستثمار في التقنيات الناشئة	71.0
6.3	استراتيجية الذكاء الاصطناعي	100.0
	إجمالي الركيزة	77.9

الركيزة السابعة	تطور السوق	قيمة المؤشر
7.1	تمويل الشركات الناشئة وسهولة الحصول عليه	62.3
7.2	الانتماء المحلي للقطاع الخاص، % من الناتج المحلي الإجمالي	52.6
7.3	تنوع الصناعة المحلية	80.1
	إجمالي الركيزة	65.0

2.3.2	الفجوة الاجتماعية والاقتصادية في استخدام المدفوعات الرقمية	39.69
2.3.3	توافر المحتوى المحلي عبر الإنترنت	81.97
2.3.4	الفجوة بين الجنسين في استخدام الإنترنت	70.39
2.3.5	الفجوة الريفية في استخدام المدفوعات الرقمية	7.15
2.4	الأداء اللوجستي	63.60
	إجمالي الركيزة	71.59

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر
3.1	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	19.90
3.2	العمالة كثيفة المعرفة %	31.20
3.3	مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظام التعليم	89.16
	إجمالي الركيزة	46.75

الركيزة الرابعة	الحكومة الإلكترونية	قيمة المؤشر
4.1	الخدمات الحكومية عبر الإنترنت	61.00
4.2	البنية التحتية للاتصالات	82.00
4.3	مكون رأس المال البشري	72.00
	إجمالي الركيزة	71.67

ملخص أداء الدولة: دولة قطر

نظرة عامة

أظهرت دولة قطر أداءً قوياً في مؤشر الاقتصاد الرقمي للدول العربية، مما يؤكد بنيتها التحتية الرقمية القوية ومبادراتها الاستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز المشهد الرقمي. ومع مجموع نقاط إجمالي قدره 66.1، تحتل قطر مكانة رائدة في مجال التقدم الرقمي في منطقة الخليج. ويعكس هذا الأداء التزام قطر بدمج التقنيات الرقمية كمحرك رئيسي للتنويع الاقتصادي والتنمية، بما يتماشى مع رؤيتها الوطنية 2030.

نقاط القوة

تُظهر قطر قوة استثنائية في العديد من المجالات الرئيسية لمؤشر الاقتصاد الرقمي:

• **التحول الرقمي الحكومي:** حققت دولة قطر أداءً متميزاً في مجال الخدمات الحكومية الرقمية، حيث حققت درجة محورية قدرها 85.39. وهذا يدل على وجود بنية تحتية متطورة للغاية لتقديم الخدمات العامة رقمياً.

• **المؤسسة والحوكمة:** من الجدير بالذكر أن قطر تتفوق في الركائز المؤسسية مثل البيئة السياسية وفعالية الحكومة، مما يعكس مناخها السياسي المستقر والحكم الفعال.

• **الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل):** تبرز دولة قطر في جاهزيتها لتقنيات المستقبل، حيث حصلت على درجة 77.89، مما يشير إلى قدرات قوية في تبني التقنيات الجديدة والناشئة.

الركيزة الثامنة	تطور السوق المالية	قيمة المؤشر
8.1	التكنولوجيا المالية والشمول المالي	78.2
8.1.1	نسبة من يمتلكون حسابات بنكية من السكان (% من العمر +15)	85.7
8.1.2	نسبة من يمتلكون بطاقة خصم أو ائتمان (% + 15)	72.4
8.1.3	نسبة من قاموا بإجراء أو تلقى دفعة رقمية (% عاملاً +)	76.6
8.2	القيمة السوقية لسوق رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	36.9
	إجمالي الركيزة	57.6

الركيزة التاسعة	الأثر الاقتصادي والتنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكبر الأثر عليها)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	99.67
9.2	الهدف 2: القضاء على الجوع	69.56
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية	88.67
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	89.90
9.5	الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	69.93
9.6	الهدف 9: الابتكار في الصناعة والبنية التحتية	84.08
9.7	الهدف 17: الشراكة من أجل تحقيق الأهداف	48.16
	إجمالي الركيزة	78.57

مجالات التحسين

على الرغم من نقاط القوة، هناك مجالات يمكن لقطر أن تعزز فيها اقتصادها الرقمي:

• **الابتكار:** على الرغم من أن قطر تحقق نتائج جيدة في تبني التقنيات، إلا أن هناك مجالاً للتحسين في دفع المزيد من الابتكارات المحلية، لا سيما في قطاعات مثل البحث والتطوير والتعاون بين الجامعات والصناعة.

• **تنمية القوى العاملة:** تشير النتيجة الأساسية هنا إلى الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لدمج مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة داخل القوى العاملة والأنظمة التعليمية.

• **أهداف التنمية المستدامة (SDGs):** يمكن لزيادة التركيز على أهداف محددة للتنمية المستدامة، مثل التعليم الجيد والصحة الجيدة، الاستفادة من التقنيات الرقمية لتحقيق تأثير اجتماعي أوسع.

التحليل مقابل دولتي المقارنة المرجعية

وبالمقارنة مع الدول المعيارية مثل سنغافورة وماليزيا، تتمتع قطر بتفوقها في بعض المجالات مثل الحكومة الإلكترونية والاستعداد التكنولوجي، ولكنها لا تحقق نفس المستوى بركائز أخرى مثل الابتكار وتنمية القوى العاملة. تشير الدرجات الأعلى التي حققتها سنغافورة في هذه المجالات (على سبيل المثال، الابتكار الذي حصل على 62.14 مقابل 38.6) إلى أن قطر يمكن أن تعزز من تطورها من خلال المزيد من التركيز على تطوير رأس مالها البشري ونظم الابتكار الإيكولوجية.

• **التركيز على الابتكار والتكنولوجيا:** تستثمر قطر بكثافة في الابتكار والتكنولوجيا، مع مبادرات مثل مدينة قطر للعلوم والتكنولوجيا، وتشجيع الشركات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز التطوير التكنولوجي.

• **التعليم والتدريب التكنولوجي:** قطر لديها التزام قوي بتعليم تكنولوجيا المعلومات والهندسة من خلال مؤسساتها التعليمية، مثل جامعة قطر وفروع الجامعات الدولية في قطر، التي تعزز من الكفاءات التكنولوجية.

• **الاستثمار في البنية التحتية الرقمية:** تواصل الحكومة استثماراتها في تحديث وتوسيع البنية التحتية الرقمية، بما في ذلك مراكز البيانات والأمن السيبراني، لدعم الاقتصاد الرقمي.

• **دعم الشركات الناشئة والريادة:** تدعم قطر الشركات الناشئة من خلال حاضنات الأعمال والمسرعات مثل مركز قطر للمال، مما يشجع على الابتكار في مجالات مثل التكنولوجيا المالية والتكنولوجيا الصحية.

• **الشراكات الدولية:** قطر لديها شراكات مع العديد من الشركات العالمية والمؤسسات التكنولوجية، مما يساعد في تبادل الخبرات وتعزيز التقدم التكنولوجي في البلاد.

لكي تتمكن قطر من ترسيخ مكانتها كدولة رائدة في مجال التكنولوجيا الرقمية ومواصلة نموها في الاقتصاد الرقمي، يوصى باتخاذ المبادرات الاستراتيجية التالية:

• **تطوير المهارات الرقمية:** تعزيز المناهج التعليمية لتشمل التدريب الشامل على المهارات الرقمية منذ سن مبكرة، وإعداد القوى العاملة المستقبلية لمتطلبات الاقتصاد الرقمي.

• **تعزيز النظم البيئية للابتكار:** زيادة الدعم للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا ومراكز الابتكار، وخاصةً في مجال التكنولوجيات الناشئة. تشجيع الشركات بين الأوساط الأكاديمية والصناعة لتعزيز ثقافة البحث والتطوير.

• **برامج التكنولوجيا المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة:** نشر الحلول التكنولوجية التي تهدف على وجه التحديد إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحسين النتائج في التعليم والرعاية الصحية والمدن المستدامة.

• **استثمارات البنية التحتية الرقمية:** مواصلة الاستثمار في توسيع وتحديث البنية التحتية الرقمية لضمان أحدث الخدمات في جميع أنحاء البلاد، وتعزيز الاتصال بالإنترنت وإمكانية الوصول إلى الخدمات الرقمية، وخاصة في المناطق الأقل تحضراً.

ويعكس أداء قطر في مؤشر الاقتصاد الرقمي تركيزها الاستراتيجي على الاستفادة من التقنيات الرقمية لدفع النمو الاقتصادي وتحسين الخدمات العامة. وباعتبارها دولة رائدة إقليمياً في مجال الحكومة الإلكترونية والاستعداد التكنولوجي، فقد وضعت قطر أساساً متيناً للتقدم المستقبلي. ومن خلال معالجة المجالات التي تتطلب التحسين والتركيز على المبادرات الاستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز الابتكار ومهارات القوى العاملة، يمكن لدولة قطر تعزيز اقتصادها الرقمي وتدعيم مرونتها الاقتصادية وضمان التنمية المستدامة التي تتماشى مع رؤيتها الوطنية، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين نوعية الحياة لجميع سكانها.

مملكة البحرين



موجز للوصف الاقتصادي

مرتفع	مستوى الدخل وفقاً للبنك الدولي
30,147	متوسط دخل الفرد (بالدولار)
44	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
1.5	السكان (مليون نسمة)
3.00	معدل البطالة (%)

مقارنة قيمة المؤشر العام بمتوسط الإقليم والمقياس المعياري



“مملكة البحرين”

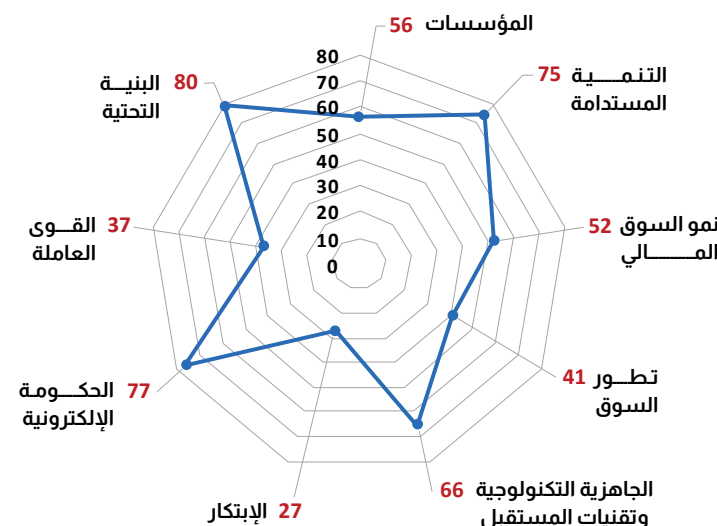


العرض التفصيلي لمتغيرات المؤشر الفرعية:

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر
1.1	البيئة السياسية	37.66
1.1.1	الاستقرار السياسي والأمن	30.66
1.1.2	فاعلية الحكومة	72.17
1.1.3	الصوت والمساءلة	10.14
1.2	البيئة التنظيمية	67.61
1.2.1	جودة التنظيم	78.30
1.2.2	سيادة القانون	65.09
1.2.3	مكافحة الفساد	59.43
1.3	حوكمة التكنولوجيا	62.83
1.3.1	خوادم الإنترنت الأمانة	48.77
1.3.2	الأمن الإلكتروني	77.47
1.3.3	التسوق عبر الإنترنت	28.38
1.3.4	البيئة التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	84.12
1.3.5	تنظيم التقنيات الناشئة	76.36
1.3.6	تشريعات التجارة الإلكترونية	100.00
1.3.7	حماية خصوصية المحتوى بموجب القانون	24.72
	إجمالي الركيزة	56.0

الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
2.1	الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	98.60
2.2	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	85.90
2.3	الشمول التكنولوجي	70.88
2.3.1	المشاركة الإلكترونية	43.03

قيمة المؤشر وفقاً للركائز المختلفة



نظرة عامة لأداء الدولة للأبعاد الاستراتيجية موزعة على المحاور

البعد	المحاور	القيمة	الترتيب
الأسس	المحور المؤسسي	56.0	3
الرقمية	البنية التحتية	79.7	3
	الابتكار	37.2	7
بُعد الابتكار	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	77.1	4
	تطور السوق	27.0	5
الحكومة الإلكترونية	الحكومة الإلكترونية	66.0	9
الأعمال	تطور السوق	40.9	11
الرقمية	نمو السوق المالية	52.5	5
المواطن الرقمي	القوى العاملة	60.9	11
	البنية التحتية	79.7	3
التنمية المستدامة بعد متقاطع مع كافة الأبعاد		74.5	6

الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر
5.1	نسبة إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير بتمويل من قطاع الأعمال	27
5.2	التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير	33
5.3	تأثير المعرفة	26
5.4	استيعاب المعرفة	22
	إجمالي الركيزة	27

الركيزة السادسة	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	قيمة المؤشر
6.1	اعتماد التقنيات الناشئة	66
6.2	الاستثمار في التقنيات الناشئة	32
6.3	استراتيجية الذكاء الاصطناعي	100
	إجمالي الركيزة	66

الركيزة السابعة	تطور السوق	قيمة المؤشر
7.1	تمويل الشركات الناشئة وسهولة الحصول عليه	26
7.2	الانتماء المحلي للقطاع الخاص، % من الناتج المحلي الإجمالي	27
7.3	تنوع الصناعة المحلية	70
	إجمالي الركيزة	41

2.3.2	الفجوة الاجتماعية والاقتصادية في استخدام المدفوعات الرقمية	75.64
2.3.3	توافر المحتوى المحلي عبر الإنترنت	88.94
2.3.4	الفجوة بين الجنسين في استخدام الإنترنت	71.55
2.3.5	الفجوة الريفية في استخدام المدفوعات الرقمية	75.26
2.4	الأداء اللوجستي	63.60
	إجمالي الركيزة	79.75

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر
3.1	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	8.30
3.2	العمالة كثيفة المعرفة %	31.20
3.3	مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظام التعليم	72.08
	إجمالي الركيزة	37.19

الركيزة الرابعة	الحكومة الإلكترونية	قيمة المؤشر
4.1	الخدمات الحكومية عبر الإنترنت	74.44
4.2	البنية التحتية للاتصالات	75.23
4.3	مكون رأس المال البشري	81.54
	إجمالي الركيزة	77.07

ملخص أداء الدولة: مملكة البحرين

نظرة عامة

تظهر مملكة البحرين تبنياً قوياً للتقنيات الرقمية، وهو ما ينعكس في مكانتها المهمة في مؤشر الاقتصاد الرقمي للدول العربية. مع مجموع إجمالي قدره 60.3، تحتل مملكة البحرين مرتبة متقدمة بين نظيراتها الإقليمية. ويشير هذا الأداء إلى النهج الاستباقي الذي تتبعه مملكة البحرين في التحول الرقمي، بدعم من المبادرات والسياسات الحكومية القوية التي تهدف إلى تعزيز الاقتصاد الرقمي كأولوية، بما يتماشى مع أهداف رؤية 2030.

نقاط القوة

تظهر مملكة البحرين نقاط قوة ملحوظة في العديد من المجالات الهامة لمؤشر الاقتصاد الرقمي:

• **المؤسسة والحوكمة:** تتألق مملكة البحرين في مجالات مثل فعالية الحكومة والبيئة التنظيمية، حيث سجلت درجات عالية في هذه المؤشرات. وهذا يعكس إطار حوكمة مستقراً وفعالاً يفضي إلى التقدم الرقمي.

• **الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل):** أظهرت مملكة البحرين استعدادها لتبني التقنيات الناشئة بحصولها على 66 نقطة، مما يؤكد التزامها بالبقاء في طليعة الابتكار التكنولوجي.

الركيزة الثامنة	تطور السوق المالية	قيمة المؤشر
8.1	التكنولوجيا المالية والشمول المالي	80
8.1.1	نسبة من يمتلكون حسابات بنكية من السكان (% من العمر +15)	83
8.1.2	نسبة من يمتلكون بطاقة خصم أو ائتمان (+ 15%)	81
8.1.3	نسبة من قاموا بإجراء أو تلقي دفعة رقمية (15% عاماً+)	77
8.2	القيمة السوقية لسوق رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	25
	إجمالي الركيزة	52

الركيزة التاسعة	الأثر الاقتصادي والتنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكبر الأثر عليها)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	99.7
9.2	الهدف 2: القضاء على الجوع	66.4
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية	86.8
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	85.2
9.5	الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	81.9
9.6	الهدف 9: الابتكار في الصناعة والبنية التحتية	63.7
9.7	الهدف 17: الشراكة من أجل تحقيق الأهداف	38.1
	إجمالي الركيزة	74.5

• **تطوير الأسواق المالية:** حققت المملكة درجة عالية بلغت 80.1 في تطوير الأسواق المالية، مما يشير إلى نضج القطاع المالي الذي يدمج الحلول الرقمية بشكل فعال.

• **النظام البيئي للشركات الناشئة:** طورت البحرين نظاماً بيئياً حيوياً للشركات الناشئة مدعوماً بمبادرات حكومية مثل مسرعات الشركات الناشئة، والضرائب المواتية، وحماية الملكية الفكرية القوية. تعزز هذه البيئة الابتكار وتستقطب الشركات الناشئة الإقليمية والدولية، لا سيما في قطاعي التكنولوجيا المالية والرقمية.

• **التحول الرقمي الحكومي:** اعتمدت الحكومة البحرينية الرقمنة في العديد من الخدمات العامة وتسعى لأن تكون الحكومة الإلكترونية أكثر فاعلية، مما يسهل على المواطنين والمقيمين الوصول إلى الخدمات الحكومية بكفاءة وشفافية.

• **التركيز على التعليم والمهارات التكنولوجية:** تولي البحرين أهمية كبيرة للتعليم في مجالات الهندسة وتكنولوجيا المعلومات، وتحرص على تطوير المهارات التكنولوجية لقوة عملها من خلال التدريب والبرامج التعليمية المتخصصة.

• **الابتكار والشركات الناشئة:** تمتلك البحرين سوقاً نشطاً للشركات الناشئة والمشاريع الريادية، خصوصاً في مجالات مثل التكنولوجيا المالية، وتدعم هذه المشاريع من خلال حاضنات الأعمال والمسرعات.

• **الشركات الدولية والإقليمية:** تستفيد البحرين من التعاون مع شركاء دوليين وإقليميين لتحسين بنيتها التحتية التكنولوجية وتبادل الخبرات والتقنيات الحديثة.

• **دعم الحكومة للتكنولوجيا والابتكار:** تشجع الحكومة البحرينية على الابتكار التكنولوجي من خلال مبادرات مثل «مركز البحرين للتميز الحكومي» والبرامج التي تعزز من الكفاءات الرقمية للعاملين في القطاع العام.

• **التأكيد على الأمن السيبراني:** تضع البحرين أمن المعلومات والبيانات في صدارة اهتماماتها، وتعمل على تطوير الأنظمة الأمنية لحماية البنية التحتية الرقمية والمعلوماتية من الهجمات الإلكترونية.

مجالات التحسين

على الرغم من الأداء القوي، هناك مجالات يمكن للبحرين أن تعزز إطار اقتصادها الرقمي:

• **البنية التحتية:** في حين أن أداء مملكة البحرين جيد في العديد من الجوانب الرقمية، إلا أن التحسين المستمر في الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها يمكن أن يزيد من تعزيز بنيتها التحتية الرقمية الشاملة.

• **تنمية القوى العاملة:** تشير ركيزة القوى العاملة إلى إمكانية النمو في تعزيز تكامل مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم وزيادة فرص العمل كثيفة المعرفة.

• **أهداف التنمية المستدامة:** التركيز بشكل مكثف على الاستفادة من التقنيات الرقمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في مجالي التعليم والصحة، يمكن أن يحسن الفوائد المجتمعية ونوعية الحياة.

التحليل مقابل دولتي المقارنة المرجعية

وبالمقارنة مع الدول المعيارية مثل سنغافورة وماليزيا، تتمتع مملكة البحرين بميزة تنافسية في مجالات معينة مثل المرونة والرشاقة المؤسسية وتطوير الأسواق المالية. ومع ذلك، فهي تحتاج للمزيد من الاستثمار في البنية التحتية والابتكار بالمقارنة مع أعلى الدرجات في سنغافورة، مما يشير إلى وجود مجال لإجراء تحسينات استراتيجية في هذه المجالات لتعزيز القدرة التنافسية الإقليمية والعالمية للبحرين.

المبادرات الرئيسية الموصى بها

ولمواصلة دفع اقتصادها الرقمي، يمكن للبحرين أن تنظر في المبادرات الاستراتيجية التالية:

• **تعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** الاستثمار في توسيع نطاق الوصول إلى الإنترنت عالي السرعة وتعزيز الخدمات الرقمية في جميع المناطق، مع التركيز على المناطق الحضرية والريفية على حد سواء لضمان الشمولية الرقمية على نطاق واسع.

• **تعزيز التعليم والمهارات الرقمية:** تطوير برامج مستهدفة لزيادة المعرفة الرقمية ومهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مستويات التعليم لإعداد قوة عاملة تتمتع بالكفاءة الرقمية.

• **تعزيز الابتكار والبحث والتطوير:** تشجيع استثمارات القطاع الخاص والتعاون الدولي في مجال البحث والتطوير، لا سيما في مجال التقنيات الرقمية مثل الذكاء الاصطناعي، وسلسلة الكتل، والأمن السيبراني.

• **البرامج الرقمية الموجهة نحو أهداف التنمية المستدامة:** تنفيذ المبادرات الرقمية التي تهدف على وجه التحديد إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، باستخدام التكنولوجيا لمواجهة التحديات في الصحة والتعليم والتنمية المستدامة للمدن.

الخلاصة

يؤكد أداء مملكة البحرين القوي في مؤشر الاقتصاد الرقمي على حوكمتها الفعالة ورؤيتها الاستراتيجية نحو الاقتصاد الرقمي أولاً. ومن خلال معالجة مجالات التحسين وتسخير نقاط قوتها في كفاءة الحكومة والتنمية المالية، يمكن للبحرين تعزيز مكانتها كدولة رائدة في التحول الرقمي ودفع النمو الاقتصادي والارتقاء بنوعية الحياة الشاملة لمواطنيها، بما يتماشى مع أهداف مملكة البحرين التنموية طويلة المدى. ومن الممكن أن يضمن التركيز المعزز على البنية التحتية الرقمية، وتنمية القوى العاملة، والابتكار، التقدم المستدام والمرونة في العالم الرقمي.

سلطنة عمان



موجز للوصف الاقتصادي

مرتفع	مستوى الدخل وفقاً للبنك الدولي
25,057	متوسط دخل الفرد (بالدولار)
115	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
4.6	السكان (مليون نسمة)
2.70	معدل البطالة (%)

مقارنة قيمة المؤشر العام بمتوسط الإقليم والمقياس المعياري



سلطنة عمان

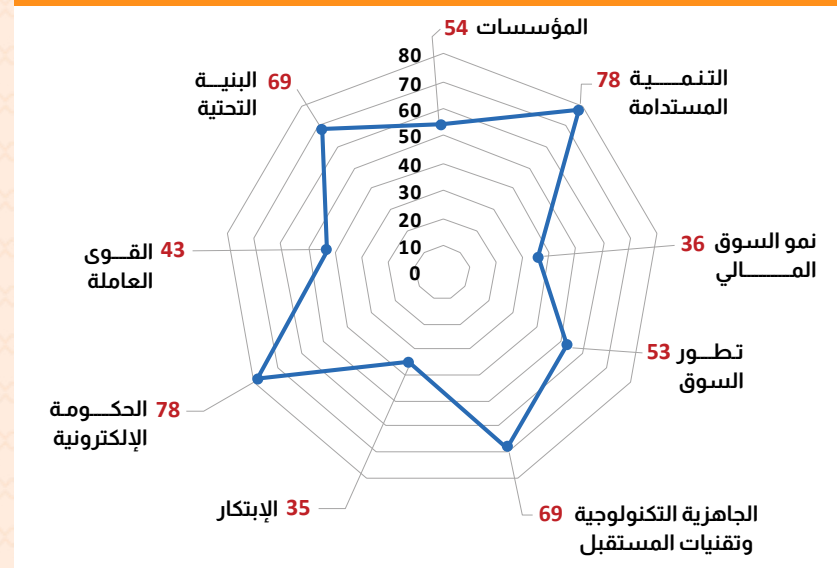


العرض التفصيلي لمتغيرات المؤشر الفرعية:

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر
1.1	البيئة السياسية	44.95
1.1.1	الاستقرار السياسي الأمن	62.74
1.1.2	فاعلية الحكومة	54.25
1.1.3	الصوت والمساءلة	17.87
1.2	البيئة التنظيمية	63.21
1.2.1	جودة التنظيم	65.57
1.2.2	سيادة القانون	66.51
1.2.3	مكافحة الفساد	57.55
1.3	حوكمة التكنولوجيا	55.28
1.3.1	خوادم الإنترنت الأمانة	44.42
1.3.2	الأمن الإلكتروني	95.97
1.3.3	التسوق عبر الإنترنت	2.48
1.3.4	البيئة التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	89.41
1.3.5	تنظيم التقنيات الناشئة	56.10
1.3.6	تشريعات التجارة الإلكترونية	66.67
1.3.7	حماية خصوصية المحتوى بموجب القانون	31.89
	إجمالي الركيزة	54.5

الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
2.1	الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	91.70
2.2	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	76.60
2.3	الشمول التكنولوجي	52.59

قيمة المؤشر وفقاً للركائز المختلفة



نظرة عامة لأداء الدولة للأبعاد الاستراتيجية موزعة على المحاور

البعد	المحاور	القيمة	الترتيب
الأسس الرقمية	المحور المؤسسي	54.5	5
	البنية التحتية	68.8	6
	الابتكار	35.1	3
بُعد الابتكار	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	69.2	7
	تطور السوق	53.3	7
	الحكومة الإلكترونية	78.3	3
الأعمال الرقمية	تطور السوق	53.3	7
	نمو السوق المالية	35.9	6
	القوى العاملة	47.9	4
المواطن الرقمي	البنية التحتية	68.8	6
	التنمية المستدامة بعد متقاطع مع كافة الأبعاد	78.4	3

الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر
5.1	نسبة إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير بتمويل من قطاع الأعمال	39.3
5.2	التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير	54.4
5.3	تأثير المعرفة	23.8
5.4	استيعاب المعرفة	23.0
	إجمالي الركيزة	35.1

الركيزة السادسة	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	قيمة المؤشر
6.1	اعتماد التقنيات الناشئة	57.5
6.2	الاستثمار في التقنيات الناشئة	50.0
6.3	استراتيجية الذكاء الاصطناعي	100.0
	إجمالي الركيزة	69.2

الركيزة السابعة	تطور السوق	قيمة المؤشر
7.1	تمويل الشركات الناشئة وسهولة الحصول عليه	43.9
7.2	الانتماء المحلي للقطاع الخاص، % من الناتج المحلي الإجمالي	28.1
7.3	تنوع الصناعة المحلية	87.8
	إجمالي الركيزة	53.3

2.3.1	المشاركة الإلكترونية	65.12
2.3.2	الفجوة الاجتماعية والاقتصادية في استخدام المدفوعات الرقمية	39.69
2.3.3	توافر المحتوى المحلي عبر الإنترنت	74.52
2.3.4	الفجوة بين الجنسين في استخدام الإنترنت	76.44
2.3.5	الفجوة الريفية في استخدام المدفوعات الرقمية	7.15
2.4	الأداء اللوجستي	54.50
	إجمالي الركيزة	68.85

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر
3.1	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	49.80
3.2	العمالة كثيفة المعرفة %	21.40
3.3	مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظام التعليم	72.63
	إجمالي الركيزة	42.74

الركيزة الرابعة	الحكومة الإلكترونية	قيمة المؤشر
4.1	الخدمات الحكومية عبر الإنترنت	74.23
4.2	البنية التحتية للاتصالات	80.12
4.3	مكون رأس المال البشري	80.67
	إجمالي الركيزة	78.34

التعليق الخاص بالدولة: سلطنة عمان

نظرة عامة

أظهرت سلطنة عمان أساساً متيناً في اقتصادها الرقمي، كما يتجلى ذلك في مؤشر الاقتصاد الرقمي للدول العربية. مع مجموع إجمالي قدره 60.1، يحتل الاقتصاد الرقمي في سلطنة عمان مرتبة جيدة ضمن المنطقة، مما يظهر التزاماً كبيراً للاستفادة من التقنيات الرقمية لتحقيق التنمية الاقتصادية. ويتمشى ذلك مع رؤية سلطنة عمان 2040، التي تؤكد على التحول الرقمي كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي المتنوع والمستدام.

نقاط القوة

يُظهر الاقتصاد الرقمي في سلطنة عمان عدة نقاط قوة:

• **الإطار المؤسسي:** حققت سلطنة عمان نتائج جيدة في مجالات

مثل فعالية الحكومة وسيادة القانون، مما يشير إلى وجود إطار مؤسسي مستقر وداعم للمبادرات الرقمية.

• **الجاهزية التكنولوجية:** خطت الدولة خطوات كبيرة في تبني

التقنيات الناشئة، مما أظهر نتيجة قوية تشير إلى الاستعداد للتطورات الرقمية المستقبلية.

• **مبادرات الصحة الرقمية:** أحرزت عمان تقدماً كبيراً في مجال

الصحة الرقمية، وتنفيذ خدمات التطبيب عن بعد والسجلات الصحية الرقمية. تعزز هذه المبادرة إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية وكفاءتها، لا سيما في المناطق النائية، بما يتماشى مع رؤية عمان لتوفير خدمات صحية عادلة في جميع أنحاء البلاد.

الركيزة الثامنة	تطور السوق المالية	قيمة المؤشر
8.1	التكنولوجيا المالية والشمول المالي	64.0
8.1.1	نسبة من يمتلكون حسابات بنكية من السكان (% من العمر +15)	74.0
8.1.2	نسبة من يمتلكون بطاقة خصم أو ائتمان (+ 15%)	59.0
8.1.3	نسبة من قاموا بإجراء أو تلقي دفعة رقمية (% عاملاً +)	59.0
8.2	القيمة السوقية لسوق رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	7.7
	إجمالي الركيزة	35.9

الركيزة التاسعة	الأثر الاقتصادي والتنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكبر الأثر عليها)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	99.67
9.2	الهدف 2: القضاء على الجوع	57.94
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية	83.55
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	84.98
9.5	الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	80.91
9.6	الهدف 9: الابتكار في الصناعة والبنية التحتية	67.18
9.7	الهدف 17: الشراكة من أجل تحقيق الأهداف	74.33
	إجمالي الركيزة	78.36

مجالات التحسين

لرفع مكانتها وتعظيم إمكانات اقتصادها الرقمي، يجب على سلطنة عمان التركيز على عدة مجالات رئيسية للتحسين:

• **تطوير البنية التحتية:** تعزيز البنية التحتية الرقمية، لا سيما في المناطق الريفية والمحرومة، لضمان الوصول على نطاق واسع إلى خدمات الإنترنت الموثوقة وعالية السرعة.

• **المهارات الرقمية للقوى العاملة:** هناك حاجة ماسة للاستثمار في برامج التعليم والتدريب الرقمي التي تزود القوى العاملة بالمهارات الرقمية اللازمة، مما يجعل التعليم متوافقاً مع احتياجات السوق.

• **الابتكار والبحث والتطوير:** من الضروري زيادة دعم البحث والتطوير، وخاصةً في مجال التقنيات الرقمية. ويمكن أن يشمل ذلك تحفيز استثمارات القطاع الخاص في الابتكار وإقامة شركات بين الأوساط الأكاديمية والصناعة.

• **التوسع في خدمات الحكومة الإلكترونية:** على الرغم من التقدم الذي أحرزته السلطنة، إلا أن هناك مجالاً لتوسيع وتحسين خدمات الحكومة الإلكترونية، مما يجعلها أكثر سهولة في الوصول إليها واستخدامها لجميع المواطنين.

• **التحول الرقمي في الشركات الصغيرة والمتوسطة:** دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في عمليات التحول الرقمي من خلال توفير الأدوات والموارد والتدريب لمساعدتها على التكيف مع نماذج الأعمال الرقمية.

• **التحول الرقمي الحكومي:** تنفيذ مبادرات عديدة لرقمنة الخدمات العامة وتحسين الإدارة الحكومية، لتسهيل الوصول إلى الخدمات بكفاءة وشفافية.

• **التركيز على التعليم والتدريب التكنولوجي:** تولي عُمان اهتماماً كبيراً للتعليم في مجالات الهندسة وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى تعزيز البرامج التدريبية لرفع مستوى المهارات التكنولوجية للقوى العاملة.

• **نمو القطاع التكنولوجي والابتكار:** هناك تزايد في عدد الشركات الناشئة والمشروعات الريادية في القطاع التكنولوجي، خصوصاً في مجالات مثل التكنولوجيا المالية (فينتك) والتجارة الإلكترونية.

• **المبادرات الحكومية لدعم الابتكار:** تدعم الحكومة تطوير الابتكارات التكنولوجية وتحفيز الشركات الناشئة من خلال مختلف البرامج والمسابقات والحوافز، مثل تلك التي تقدمها الهيئة العامة لترويج الاستثمار والتصدير.

• **دعم البيئة الرقمية الآمنة:** تولي عُمان اهتماماً بالأمن السيبراني وتطوير البنية التحتية الأمنية لحماية البيانات والمعلومات، مما يعزز الثقة في النظام الرقمي الوطني.

• **الشراكات الدولية والإقليمية:** تستفيد عُمان من التعاون مع شركاء دوليين لتطوير بنيتها التحتية التكنولوجية وتحسين خبراتها في الابتكار الرقمي.

• **أهداف التنمية المستدامة (SDGs):** هناك حاجة إلى مبادرات أكثر تركيزاً للاستفادة من التقنيات الرقمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في قطاعات مثل الصحة والتعليم والاستدامة البيئية.

التحليل المقارن مع الدول المعيارية

عند مقارنتها بالدول القياسية مثل سنغافورة وماليزيا، تظهر سلطنة عمان إمكانات جيدة، وإن كانت بحاجة لمزيد من التحسين، ولا سيما في مجالات مثل الابتكار والبنية التحتية، حيث تتفوق سنغافورة بشكل كبير بدرجات مثل 62.14 في الابتكار مقارنةً بدرجات سلطنة عمان الأدنى. تسلط هذه المقارنة الضوء على المجالات التي يمكن أن تستفيد فيها سلطنة عمان من التحسينات المستهدفة لتعزيز قدرتها التنافسية على نطاق عالمي.

المبادرات الرئيسية الموصى بها

لكي تتمكن سلطنة عمان من النهوض باقتصادها الرقمي بشكل فعال، يوصى بالمبادرات الاستراتيجية التالية:

• **بنية تحتية رقمية قوية:** زيادة الاستثمار في تطوير بنية تحتية رقمية قوية، مع التركيز بشكل خاص على اتصال النطاق العريض عالي السرعة في جميع أنحاء البلاد.

• **برامج المهارات الرقمية المتميزة:** إطلاق برامج شاملة لتعزيز الثقافة الرقمية تستهدف جميع شرائح المجتمع لزيادة الكفاءة الرقمية بشكل عام.

• **تعزيز النظم الإيكولوجية للابتكار:** خلق حوافز للابتكار في مختلف القطاعات، وإنشاء مجتمعات تكنولوجية، وتشجيع الشركات الناشئة من خلال سياسات مواتية ودعم مالي.

• **تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص:** تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتسهيل تبادل المعرفة والمشاريع المشتركة في المشاريع الرقمية.

• **نشر التكنولوجيا المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة:** تطوير حلول تقنية تساهم بشكل مباشر في أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في التعليم والرعاية الصحية والمدن المستدامة.

الخلاصة

يعكس وضع سلطنة عمان الحالي في مؤشر الاقتصاد الرقمي جهود السلطنة على طريق التحول الرقمي الكبير. ومن خلال التركيز على مجالات التحسين وتنفيذ المبادرات الاستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز البنية التحتية وتعزيز مهارات القوى العاملة وتشجيع الابتكار، يمكن لعمان تعزيز اقتصادها الرقمي. وهو ما يتأكد من خلال رؤية عمان 2040 التي تؤمن أن الاقتصاد الرقمي هو قاطرة لدعم جهود التنويع الاقتصادي في سلطنة عمان، وتحسين نوعية الحياة لسكانها، بما يدعم النمو المستدام والشامل على النحو المتوخى في رؤية السلطنة.

دولة الكويت



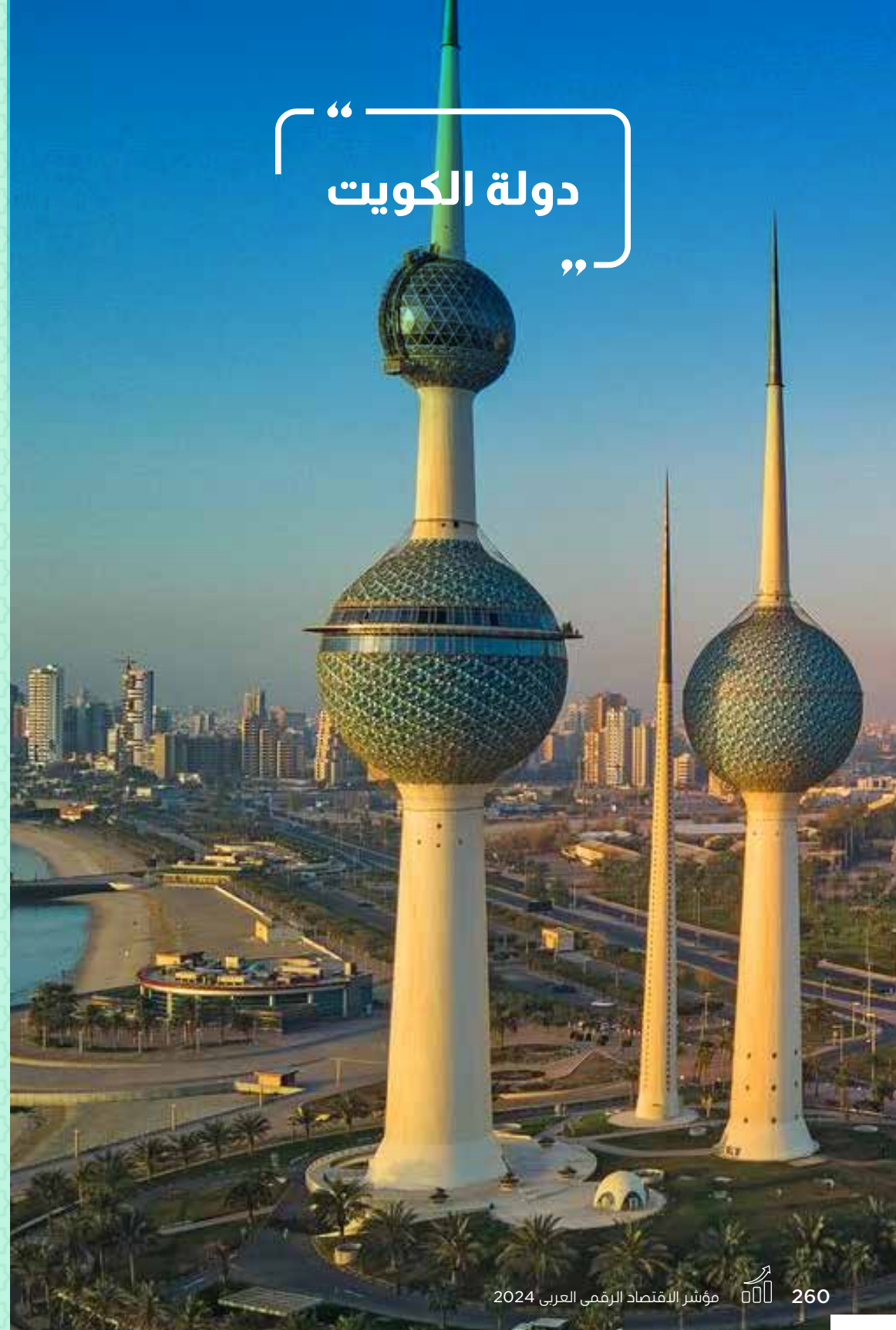
موجز الوصف الاقتصادي

مرتفع	مستوى الدخل وفقاً للبنك الدولي
41,080	متوسط دخل الفرد (بالدولار)
175	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
4.3	السكان (مليون نسمة)
2.00	معدل البطالة (%)

مقارنة قيمة المؤشر العام بمتوسط الإقليم والمقياس المعياري:



“دولة الكويت”

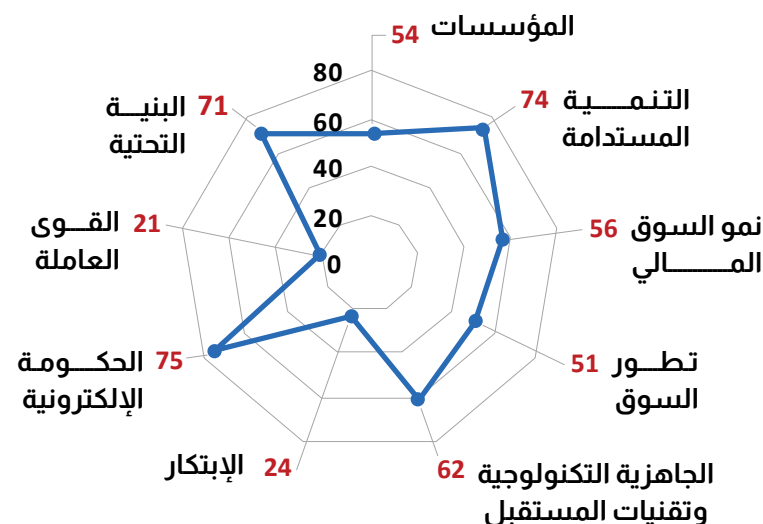


العرض التفصيلي لمتغيرات المؤشر الفرعية:

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر
1.1	البيئة السياسية	47.09
1.1.1	الاستقرار السياسي والأمن	54.25
1.1.2	فاعلية الحكومة	57.55
1.1.3	الصوت والمساءلة	29.47
1.2	البيئة التنظيمية	58.96
1.2.1	جودة التنظيم	60.38
1.2.2	سيادة القانون	57.55
1.2.3	مكافحة الفساد	58.96
1.3	حوكمة التكنولوجيا	57.45
1.3.1	خوادم الإنترنت الأمانة	47.92
1.3.2	الأمن الإلكتروني	74.63
1.3.3	التسوق عبر الإنترنت	22.76
1.3.4	البيئة التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	69.41
1.3.5	تنظيم التقنيات الناشئة	39.22
1.3.6	تشريعات التجارة الإلكترونية	100.00
1.3.7	حماية خصوصية المحتوى بموجب القانون	48.18
	إجمالي الركيزة	54.5

الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
2.1	الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	94.50
2.2	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	84.20
2.3	الشمول التكنولوجي	55.61
2.3.1	المشاركة الإلكترونية	53.49

قيمة المؤشر وفقاً للركائز المختلفة



نظرة عامة لأداء الدولة للأبعاد الاستراتيجية موزعة على المحاور

البعد	المحاور	القيمة	الترتيب
الاسس الرقمية	المحور المؤسسي	54.50	4
	البنية التحتية	71.08	5
بعد الابتكار	الابتكار	37.2	7
	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	23.63	9
	تطور السوق	61.82	10
الحكومة الإلكترونية	الحكومة الإلكترونية	74.84	5
الأعمال الرقمية w	تطور السوق	51.20	8
	نمو السوق المالية	56.33	4
المواطن الرقمي	القوى العاملة	20.75	12
	البنية التحتية	71.08	5
التنمية المستدامة بعد متقاطع مع كافة الأبعاد		74	12

الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر
5.1	نسبة إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير بتمويل من قطاع الأعمال	1.20
5.2	التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير	35.60
5.3	تأثير المعرفة	30.70
5.4	استيعاب المعرفة	27.00
	إجمالي الركيزة	23.63

الركيزة السادسة	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	قيمة المؤشر
6.1	اعتماد التقنيات الناشئة	42.95
6.2	الاستثمار في التقنيات الناشئة	42.50
6.3	استراتيجية الذكاء الاصطناعي	100.00
	إجمالي الركيزة	61.82

الركيزة السابعة	تطور السوق	قيمة المؤشر
7.1	تمويل الشركات الناشئة وسهولة الحصول عليه	49.80
7.2	الانتماء المحلي للقطاع الخاص، % من الناتج المحلي الإجمالي	47.80
7.3	تنوع الصناعة المحلية	56.00
	إجمالي الركيزة	51.20

2.3.2	الفجوة الاجتماعية والاقتصادية في استخدام المدفوعات الرقمية	76.49
2.3.3	توافر المحتوى المحلي عبر الإنترنت	68.51
2.3.4	الفجوة بين الجنسين في استخدام الإنترنت	72.04
2.3.5	الفجوة الريفية في استخدام المدفوعات الرقمية	7.53
2.4	الأداء اللوجستي	50.00
	إجمالي الركيزة	71.08

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر
3.1	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	60.4
3.2	العمالة كثيفة المعرفة %	32.4
3.3	مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظام التعليم	28.9
	إجمالي الركيزة	40.6

الركيزة الرابعة	الحكومة الإلكترونية	قيمة المؤشر
4.1	الخدمات الحكومية عبر الإنترنت	69.73
4.2	البنية التحتية للاتصالات	77.74
4.3	مكون رأس المال البشري	77.06
	إجمالي الركيزة	74.84

ملخص أداء الدولة: دولة الكويت

نظرة عامة

يُظهر أداء الكويت في مؤشر الاقتصاد الرقمي للدول العربية التزاماً قوياً بتعزيز مشهدها الرقمي، كجزء لا يتجزأ من رؤية الكويت الجديدة 2035 التي تهدف إلى تحويل البلاد إلى مركز مالي وثقافي. ومع مجموع إجمالي قدره 59.2، يعكس تصنيف الكويت الجهود الكبيرة نحو التكامل الرقمي والتنوع الاقتصادي، مدفوعة بالاستثمارات الاستراتيجية في التكنولوجيا والابتكار.

نقاط القوة

أظهرت الكويت العديد من نقاط القوة في مقاييس اقتصادها الرقمي:

• **تطوير الأسواق المالية:** حققت الكويت نتائج جيدة في تطوير أسواقها المالية، مما يشير إلى التكامل القوي للتكنولوجيا الرقمية في الخدمات المصرفية والمالية.

• **الحكومة الإلكترونية:** حققت الدولة تقدماً كبيراً في رقمنة الخدمات العامة، وتوفير خدمات الحكومة الإلكترونية الفعالة والشفافة للمواطنين والشركات.

• **مشاريع المدن الذكية:** استثمرت الكويت في تقنيات المدن الذكية كجزء من رؤية «كويت جديدة 2035». وتشمل هذه المشاريع البنية

الركيزة الثامنة	تطور السوق المالية	قيمة المؤشر
8.1	التكنولوجيا المالية والشمول المالي	77.56
8.1.1	نسبة من يمتلكون حسابات بنكية من السكان (% من العمر +15)	79.84
8.1.2	نسبة من يمتلكون بطاقة خصم أو ائتمان (+ 15%)	78.00
8.1.3	نسبة من قاموا بإجراء أو تلقي دفعة رقمية (% عاملاً +)	74.83
8.2	القيمة السوقية لسوق رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	35.10
	إجمالي الركيزة	56.3

الركيزة التاسعة	الأثر الاقتصادي والتنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكبر الأثر عليها)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	99.67
9.2	الهدف 2: القضاء على الجوع	67.52
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية	86.92
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	63.61
9.5	الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	76.97
9.6	الهدف 9: الابتكار في الصناعة والبنية التحتية	64.15
9.7	الهدف 17: الشراكة من أجل تحقيق الأهداف	61.57
	إجمالي الركيزة	74.34

مجالات التحسين

على الرغم من نقاط القوة التي تتمتع بها، هناك مجالات مهمة حيث يمكن للكويت تعزيز اقتصادها الرقمي:

• **إمكانية الوصول إلى النطاق العريض والإنترنت:** توسيع الوصول إلى الإنترنت عالي السرعة في جميع أنحاء البلاد، لا سيما في المناطق المحرومة، لضمان الوصول العادل إلى الموارد الرقمية.

• **المهارات الرقمية والتعليم:** تعزيز المعرفة الرقمية لدى القوى العاملة من خلال برامج تعليمية شاملة على جميع المستويات، من المدارس الابتدائية إلى التعليم العالي.

• **ابتكار القطاع الخاص:** تشجيع الابتكار داخل القطاع الخاص، بما في ذلك تقديم المزيد من الدعم الكبير للشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المنح والحوافز والتعاون مع شركات التكنولوجيا الدولية.

• **تدابير الأمن السيبراني:** تعزيز بروتوكولات الأمن السيبراني والبنية التحتية للحماية من التهديدات السيبرانية المتزايدة، وهو أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الثقة في الأنظمة الرقمية.

• **رقمنة الرعاية الصحية:** تسريع رقمنة الرعاية الصحية لتحسين تقديم الخدمات ورعاية المرضى، والاستفادة من التقنيات مثل التطبيب عن بعد والسجلات الصحية الإلكترونية.

• **التنمية المستدامة من خلال التكنولوجيا:** تنفيذ الحلول التكنولوجية التي تعزز أهداف التنمية المستدامة، وخاصة في الإدارة البيئية ومبادرات المدن الذكية.

التحتية الذكية وتطبيقات إنترنت الأشياء لتحسين الإدارة الحضرية وكفاءة الطاقة ونوعية الحياة. وتضع هذه المبادرات الكويت رائدة في مجال تكامل التكنولوجيا الحضرية في منطقة الخليج.

• **التعليم والموارد البشرية:** النظام التعليمي في الكويت يشمل تخصصات متقدمة في مجالات الهندسة وتكنولوجيا المعلومات، ويدعم تطوير القوى العاملة الماهرة في التكنولوجيا.

• **نظام الاتصالات المتقدم:** لدى الكويت واحدة من أفضل البنيات التحتية للاتصالات في الخليج، مع تغطية واسعة للجيل الرابع وخطط لتطبيق تقنيات الجيل الخامس.

• **دعم الابتكار والشركات الناشئة:** يوجد في الكويت عدة حاضنات ومسرعات أعمال تدعم الشركات الناشئة في مجالات التكنولوجيا، مما يشجع على الابتكار ويسهم في تنمية الاقتصاد الرقمي.

• **البيئة التنظيمية:** تعمل الحكومة على تحديث القوانين والأنظمة لدعم التجارة الإلكترونية وحماية البيانات، مما يخلق بيئة قانونية مواتية للأعمال التكنولوجية.

• **الشراكات الدولية:** هناك تعاون قائم مع عدد من الشركاء الدوليين في مشروعات البنية التحتية التكنولوجية، مما يساعد على إدخال أحدث التقنيات وتبادل الخبرات.

التحليل مقابل دولتي المقارنة المرجعية

عند مقارنتها بالدول المعيارية مثل سنغافورة وماليزيا، تُظهر الكويت أداءً واعدًا في مجالات مثل الحكومة الإلكترونية وتطوير الأسواق المالية ولكنها مازالت بحاجة لمزيد من الجهود لبناء القدرات الخاصة بالوصول إلى النطاق العريض والابتكار. على سبيل المثال، فإن الدرجات الأعلى التي حققتها سنغافورة في البنية التحتية والابتكار تسلط الضوء على المجالات التي يمكن للكويت تحسينها لتعزيز قدرتها التنافسية العالمية.

المبادرات الرئيسية الموصى بها

ومن أجل الارتقاء باقتصادها الرقمي بشكل فعال، يمكن للكويت النظر في المبادرات الاستراتيجية التالية:

• **الاستراتيجية الوطنية للنطاق العريض:** تنفيذ استراتيجية وطنية لتوسيع البنية التحتية للنطاق العريض، بهدف التغطية الشاملة والوصول إلى الإنترنت عالي السرعة.

• **إطار التعليم الرقمي:** إنشاء إطار وطني للتعليم الرقمي يدمج المهارات الرقمية في المناهج الدراسية على جميع المستويات التعليمية، وإعداد القوى العاملة الجاهزة للمستقبل.

• **صندوق الابتكار:** إنشاء صندوق وطني للابتكار يدعم البحث والتطوير في التقنيات الناشئة، وخاصةً في قطاعات مثل الطاقة والرعاية الصحية والخدمات المالية.

• **تعزيز الأمن السيبراني:** تطوير استراتيجية وطنية للأمن السيبراني تتضمن تقييمات منتظمة وبروتوكولات محدثة وحملات توعية عامة حول الأمن الرقمي.

• **مبادرات التكنولوجيا الصحية:** إطلاق مبادرات التكنولوجيا الصحية لرقمنة جميع جوانب الرعاية الصحية، وتحسين تقديم الرعاية الصحية، وتعزيز البحث في حلول الصحة الرقمية.

الخلاصة

يُظهر الترتيب الحالي للكويت في مؤشر الاقتصاد الرقمي أن الدولة تتبنى التحول الرقمي كعنصر حاسم في استراتيجيتها الاقتصادية. ومن خلال معالجة المجالات المحددة للتحسين واعتماد المبادرات المستهدفة، يمكن للكويت تعزيز اقتصادها الرقمي. ويمكن لهذا النهج أن يدعم خطط التنويع الاقتصادي في الكويت، ويعزز نوعية الحياة الشاملة لمواطنيها، بما يتماشى مع الأهداف الأوسع لـ «الكويت الجديدة 2035». وسيضمن أيضاً الالتزام المعزز بالبنية التحتية الرقمية والابتكار والتعليم النمو المستدام والمرونة في العصر الرقمي.

الأردن



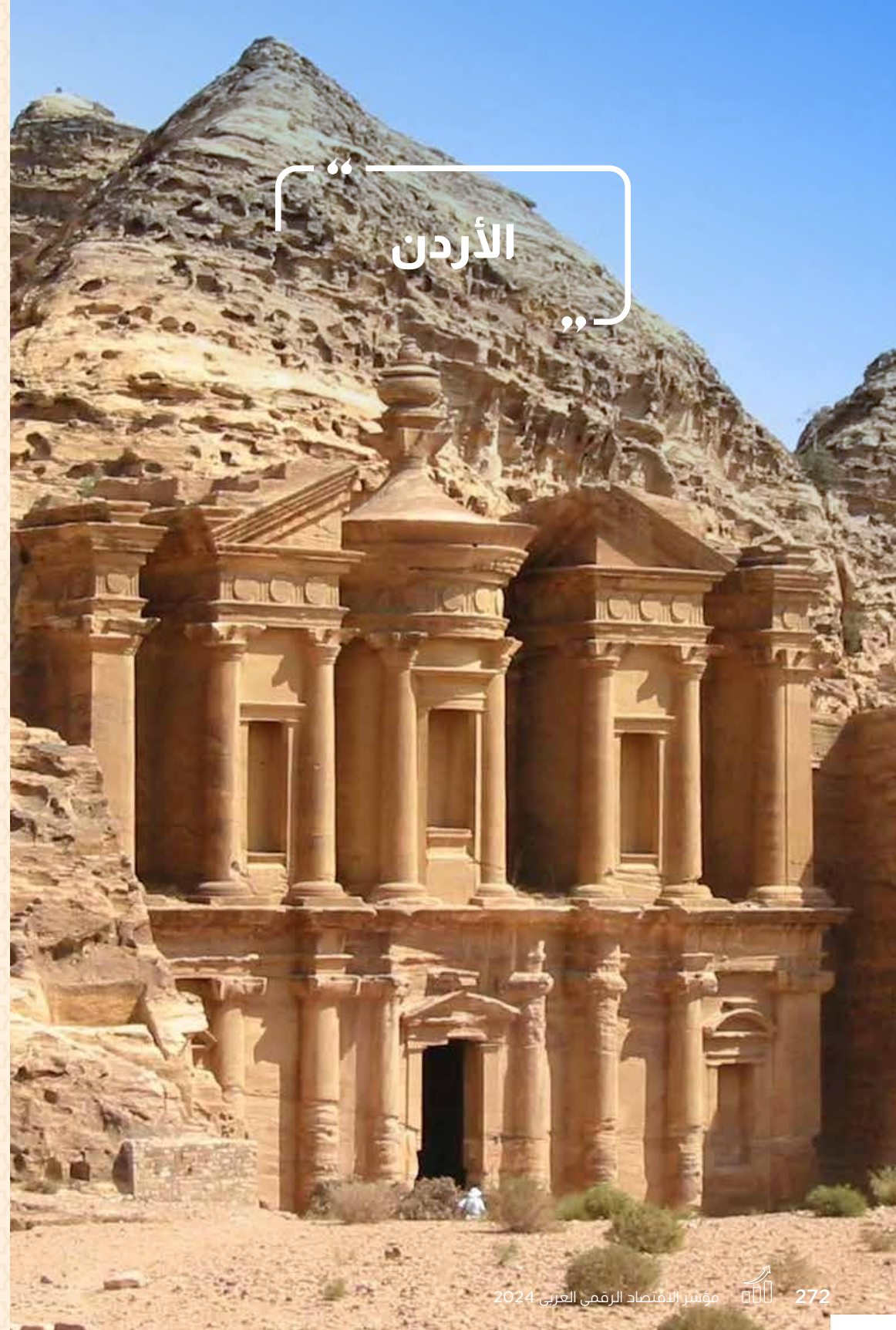
موجز الوصف الاقتصادي

متوسط مرتفع	مستوى الدخل وفقاً للبنك الدولي
4,311	متوسط دخل الفرد (بالدولار)
48.7	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
11.3	السكان (مليون نسمة)
19.00	معدل البطالة (%)

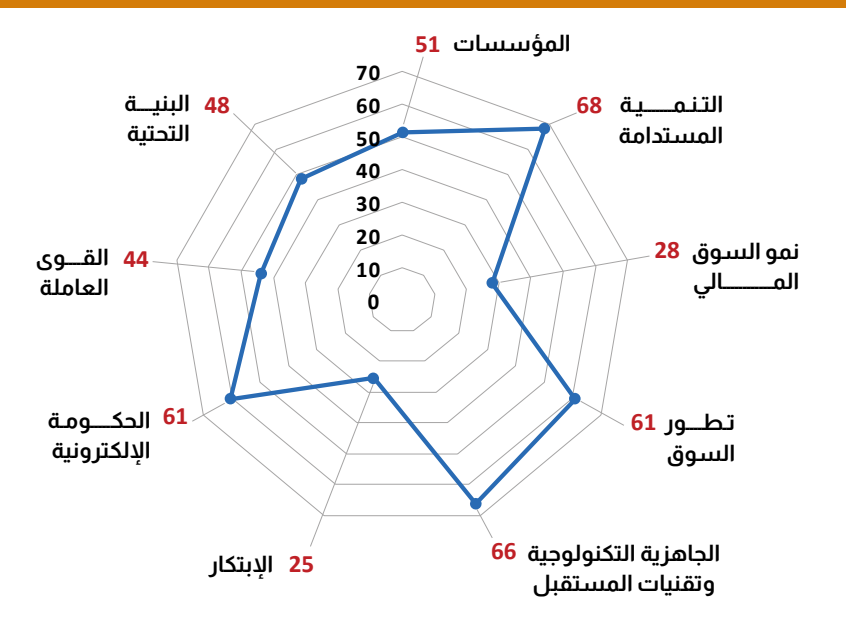
مقارنة قيمة المؤشر العام بمتوسط الإقليم والمقياس المعياري:



الأردن



قيمة المؤشر وفقاً للركائز المختلفة



نظرة عامة لأداء الدولة للأبعاد الاستراتيجية موزعة على المحاور

البعد	المحاور	القيمة	الترتيب
الاسس الرقمية	المحور المؤسسي	51.25	7
	البنية التحتية	48.04	11
بعد الابتكار	الابتكار	25.46	8
	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	66.09	8
الحكومة الإلكترونية	الحكومة الإلكترونية	60.81	8
الأعمال الرقمية	تطور السوق	61.00	4
	نمو السوق المالية	28.09	7

المواطن الرقمي	القوى العاملة	43.96	4
	البنية التحتية	48.04	11
التنمية المستدامة بعد متقاطع مع كافة الأبعاد		68.17	7

العرض التفصيلي لمتغيرات المؤشر الفرعية:

الركيزة الأولى	المؤسّسات	قيمة المؤشر
1.1	البيئة السياسية	40.78
1.1.1	الاستقرار السياسي والأمن	35.38
1.1.2	فاعلية الحكومة	59.91
1.1.3	الصوت والمساءلة	27.05
1.2	البيئة التنظيمية	57.39
1.2.1	جودة التنظيم	57.08
1.2.2	سيادة القانون	57.08
1.2.3	مكافحة الفساد	58.02
1.3	حوكمة التكنولوجيا	55.59
1.3.1	خوادم الإنترنت الأمانة	38.62
1.3.2	الأمن الإلكتروني	70.45
1.3.3	التسوق عبر الإنترنت	15.85
1.3.4	البيئة التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	84.12
1.3.5	تنظيم التقنيات الناشئة	56.36
1.3.6	تشريعات التجارة الإلكترونية	66.67
1.3.7	حماية خصوصية المحتوى بموجب القانون	57.07
إجمالي الركيزة		51.3

الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر
5.1	نسبة إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير بتمويل من قطاع الأعمال	1.14
5.2	التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير	57.00
5.3	تأثير المعرفة	21.40
5.4	استيعاب المعرفة	22.30
	إجمالي الركيزة	25.46

الركيزة السادسة	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	قيمة المؤشر
6.1	اعتماد التقنيات الناشئة	27.92
6.2	الاستثمار في التقنيات الناشئة	32.30
6.3	استراتيجية الذكاء الاصطناعي	50.00
	إجمالي الركيزة	36.74

الركيزة السابعة	تطور السوق	قيمة المؤشر
7.1	تمويل الشركات الناشئة وسهولة الحصول عليه	49.03
7.2	الانتماء المحلي للقطاع الخاص، % من الناتج المحلي الإجمالي	49.25
7.3	تنوع الصناعة المحلية	100.00
	إجمالي الركيزة	66.09

الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
2.1	الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	53.40
2.2	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	65.70
2.3	الشمول التكنولوجي	68.49
2.3.1	المشاركة الإلكترونية	53.49
2.3.2	الفجوة الاجتماعية والاقتصادية في استخدام المدفوعات الرقمية	54.42
2.3.3	توافر المحتوى المحلي عبر الإنترنت	74.52
2.3.4	الفجوة بين الجنسين في استخدام الإنترنت	60.03
2.3.5	الفجوة الريفية في استخدام المدفوعات الرقمية	100.00
2.4	الأداء اللوجستي	4.55
	إجمالي الركيزة	48.04

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر
3.1	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	19.20
3.2	العمالة كثيفة المعرفة %	32.90
3.3	مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظام التعليم	79.79
	إجمالي الركيزة	43.96

الركيزة الرابعة	الحكومة الإلكترونية	قيمة المؤشر
4.1	الخدمات الحكومية عبر الإنترنت	65.94
4.2	البنية التحتية للاتصالات	46.81
4.3	مكون رأس المال البشري	69.67
	إجمالي الركيزة	60.81

ملخص أداء الدولة: الأردن

نظرة عامة

تبين النتائج تطور أسس الاقتصاد الرقمي في الأردن من خلال التزامه الواضح بالاستفادة من التكنولوجيا من أجل التنمية الاقتصادية وتعزيز الخدمات العامة. مع مجموع نقاط إجمالي قدره 50.3 ودرجة إجمالية مرجحة تبلغ 52.6، يُظهر أداء الأردن في مؤشر الاقتصاد الرقمي للدول العربية تطورات كبيرة، ولكنه يحدد أيضاً المجالات الرئيسية التي يمكن أن تؤدي التحسينات الإضافية فيها إلى دفع اقتصادها الرقمي إلى الأمام. وهذا أمر بالغ الأهمية كجزء من رؤية الأردن 2025، التي تهدف إلى تعزيز بيئة اقتصادية مستدامة ومبتكرة.

نقاط القوة

يُظهر الأردن نقاط قوة قوية في العديد من المجالات الرئيسية لاقتصاده الرقمي:

• **البيئة التنظيمية:** أنشأت الدولة بيئة تنظيمية مواتية تدعم الأعمال الرقمية وريادة الأعمال.

• **الجاهزية التكنولوجية:** يُظهر الأردن استعداداً قوياً لتقنيات المستقبل، مما يشير إلى اتباع نهج استباقي في تبني الحلول والابتكارات الرقمية الجديدة.

• **التعليم التكنولوجي والبحث العلمي:** الأردن يتميز بنظام تعليمي متقدم يضم العديد من الجامعات الرائدة في مجالات الهندسة وتكنولوجيا المعلومات، مما يوفر قاعدة كبيرة من المهارات الرقمية.

الركيزة الثامنة	تطور السوق المالية	قيمة المؤشر
8.1	التكنولوجيا المالية والشمول المالي	38.68
8.1.1	نسبة من يمتلكون حسابات بنكية من السكان (% من العمر +15)	47.12
8.1.2	نسبة من يمتلكون بطاقة خصم أو ائتمان (% +15)	32.54
8.1.3	نسبة من قاموا بإجراء أو تلقي دفعة رقمية (% +15 عاماً)	36.37
8.2	القيمة السوقية لسوق رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	17.50
	إجمالي الركيزة	28.1

الركيزة التاسعة	الأثر الاقتصادي والتنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكبر الأثر عليها)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	38.68
9.2	الهدف 2: القضاء على الجوع	47.12
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية	32.54
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	36.37
9.5	الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	17.50
9.6	الهدف 9: الابتكار في الصناعة والبنية التحتية	28.1
9.7	الهدف 17: الشراكة من أجل تحقيق الأهداف	38.68
	إجمالي الركيزة	47.12

• **قطاع الاتصالات القوي:** يتمتع الأردن بسوق تنافسي للاتصالات يشمل عدة مشغلين يقدمون خدمات متنوعة وبأسعار تنافسية، مما يدعم توسع الخدمات الرقمية والإنترنت.

• **المبادرات الحكومية للتحويل الرقمي:** هناك التزام قوي من الحكومة الأردنية نحو التحويل الرقمي، مع العديد من المبادرات لرقمنة الخدمات العامة وتعزيز استخدام التكنولوجيا في الإدارة الحكومية.

• **البيئة الريادية والشركات الناشئة:** يُعد الأردن مركزاً للريادة والأعمال الناشئة في الشرق الأوسط، مع وجود حاضنات ومسرعات أعمال تدعم المشاريع الجديدة، خصوصاً في مجالات التكنولوجيا المالية والتكنولوجيا الصحية.

• **دعم الابتكار التكنولوجي:** الحكومة والقطاع الخاص في الأردن يوليان أهمية كبيرة للابتكار التكنولوجي، مما يشجع على البحث والتطوير في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني.

• **الشراكات الدولية:** يستفيد الأردن من علاقات قوية مع المجتمع الدولي والشركاء التقنيين الذين يدعمون البلاد في تطوير مشروعات البنية التحتية الرقمية وتبادل الخبرات.

مجالات التحسين

لتحسين اقتصاده الرقمي، يجب على الأردن التركيز على عدة مجالات مهمة:

• **البنية التحتية للنطاق العريض:** تعزيز جودة البنية التحتية للنطاق العريض ومدى وصولها في جميع أنحاء البلاد، لا سيما في المناطق الريفية والمحرومة، لضمان الوصول الشامل إلى الإنترنت الموثوق.

• **المهارات الرقمية وتدريب القوى العاملة:** توسيع المبادرات لتحسين المعرفة والمهارات الرقمية على جميع المستويات التعليمية وداخل القوى العاملة الحالية لتلبية المتطلبات المتطورة للاقتصاد الرقمي العالمي.

• **ابتكار القطاع الخاص:** تعزيز نظام بيئي أكثر حيوية للابتكار يدعم الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال فرص التمويل والإرشاد والتعاون.

• **بروتوكولات الأمن السيبراني:** تعزيز تدابير الأمن السيبراني للحماية من التهديدات السيبرانية المتزايدة، وهو أمر ضروري للحفاظ على الثقة في الأنظمة الرقمية.

• **رقمنة الرعاية الصحية:** تسريع اعتماد التقنيات الرقمية في مجال الرعاية الصحية لتحسين تقديم الخدمات وإدارة المرضى والوصول إلى المعلومات الطبية.

• **الخدمات المالية الرقمية:** توسيع نطاق توافر واعتماد الخدمات المالية الرقمية لتعزيز الشمول المالي، وخاصةً بين المجتمعات المحرومة.

• **مشاريع التكنولوجيا المستدامة:** تنفيذ الحلول القائمة على التكنولوجيا لتحديات التنمية المستدامة، وخاصةً في إدارة المياه وكفاءة الطاقة.

التحليل مقابل دولتي المقارنة المرجعية

عند مقارنتها بدول مرجعية مثل سنغافورة وماليزيا، يحتفظ الأردن بمكانته في مجال الحكومة الإلكترونية والجودة التنظيمية، لكنه يواجه فجوات في البنية التحتية للنطاق العريض وتنمية المهارات الرقمية. ويؤكد الأداء العالي لسنغافورة في البنية التحتية والابتكار على القدرات المحتملة للأردن لتعزيز مقومات القدرة التنافسية الإقليمية والعالمية.

المبادرات الرئيسية الموصى بها

يمكن للأردن أن يفكر في تنفيذ المبادرات الإستراتيجية التالية لتعزيز اقتصاده الرقمي:

• **الاستراتيجية الوطنية للنطاق العريض:** وضع استراتيجية وطنية لتوسيع النطاق العريض لزيادة سرعة الاتصال والتغطية في جميع المناطق، مع التركيز على الشمولية الرقمية.

• **برامج التعليم والتدريب الرقمي:** إطلاق برامج وطنية شاملة لتعزيز الثقافة الرقمية والتدريب المهني على المهارات الرقمية في مختلف القطاعات.

• **صندوق الابتكار وريادة الأعمال:** إنشاء صندوق مخصص لدعم الابتكار الرقمي وريادة الأعمال، بهدف تحفيز الحلول الإبداعية والتقدم التكنولوجي.

• **تحسينات الأمن السيبراني الوطني:** إنشاء إطار وطني قوي للأمن السيبراني لحماية الأصول الرقمية وتعزيز بروتوكولات حماية البيانات.

الخلاصة

• **التوسع في الرعاية الصحية الرقمية:** الاستثمار في تقنيات الرعاية الصحية الرقمية لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الصحية وتحسين كفاءتها، وخاصة في المناطق النائية.

يعكس مكانة الأردن في مؤشر الاقتصاد الرقمي التزامه الاستراتيجي بالتحول الرقمي باعتباره حجر الزاوية في التنمية الوطنية. ومن خلال التركيز على المجالات المحددة للتحسين والاستفادة من نقاط القوى الحالية، يستطيع الأردن تعزيز اقتصاده الرقمي، والذي سيلعب دوراً مهماً في تحقيق أهداف رؤية 2025. وتعد هذه الجهود حيوية للتنويع الاقتصادي ولتحسين نوعية الحياة الشاملة لمواطنيها، بما يضمن بقاء الأردن قادراً على المنافسة في عالم رقمي متزايد.



موجز للوصف الاقتصادي

متوسط منخفض	مستوى الدخل وفقاً للبنك الدولي
3,747	متوسط دخل الفرد (بالدولار)
46	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
12.4	السكان (مليون نسمة)
15.00	معدل البطالة (%)

مقارنة قيمة المؤشر العام بمتوسط الإقليم والمقياس المعياري

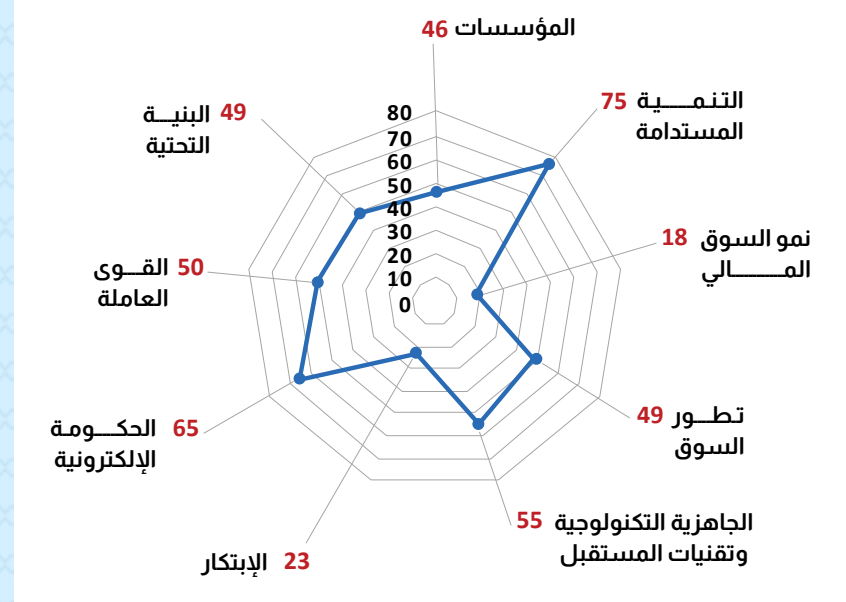


العرض التفصيلي لمتغيرات المؤشر الفرعية:

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر
1.1	البيئة السياسية	35.4
1.1.1	الاستقرار السياسي والأمن	24.1
1.1.2	فاعلية الحكومة	41.5
1.1.3	الصوت والمساءلة	40.6
1.2	البيئة التنظيمية	45.3
1.2.1	جودة التنظيم	37.3
1.2.2	سيادة القانون	50.9
1.2.3	مكافحة الفساد	47.6
1.3	حوكمة التكنولوجيا	56.5
1.3.1	خوادم الإنترنت الأمانة	46.0
1.3.2	الأمن الإلكتروني	86.0
1.3.3	التسوق عبر الإنترنت	18.9
1.3.4	البيئة التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	70.4
1.3.5	تنظيم التقنيات الناشئة	44.4
1.3.6	تشريعات التجارة الإلكترونية	66.7
1.3.7	حماية خصوصية المحتوى بموجب القانون	63.0
	إجمالي الركيزة	45.7

الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
2.1	الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	74.9
2.2	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	67.4
2.3	الشمول التكنولوجي	48.8
2.3.1	المشاركة الإلكترونية	53.5
2.3.2	الفجوة الاجتماعية والاقتصادية في استخدام المدفوعات الرقمية	65.3

قيمة المؤشر وفقاً للركائز المختلف



نظرة عامة لأداء الدولة للأبعاد الاستراتيجية موزعة على المحاور

البعد	المحاور	القيمة	الترتيب
الاسس الرقمية	المحور المؤسسي	45.7	9
	البنية التحتية	48.9	10
	الابتكار	23.5	10
بعد الابتكار	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	55.0	6
	تطور السوق	48.6	10
الحكومة الإلكترونية	الحكومة الإلكترونية	65.3	7
	تطور السوق	48.6	10
الأعمال الرقمية	نمو السوق المالية	17.9	12
	القوى العاملة	49.9	2
المواطن الرقمي	البنية التحتية	48.9	10
	التنمية المستدامة بعد متقاطع مع كافة الأبعاد	75.2	5

الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر
5.1	نسبة إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير بتمويل من قطاع الأعمال	23.4
5.2	التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير	23.4
5.3	تأثير المعرفة	26.7
5.4	استيعاب المعرفة	20.3
	إجمالي الركيزة	23.5

الركيزة السادسة	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	قيمة المؤشر
6.1	اعتماد التقنيات الناشئة	29.4
6.2	الاستثمار في التقنيات الناشئة	35.5
6.3	استراتيجية الذكاء الاصطناعي	100.0
	إجمالي الركيزة	55.0

الركيزة السابعة	تطور السوق	قيمة المؤشر
7.1	تمويل الشركات الناشئة وسهولة الحصول عليه	27.3
7.2	الانتماء المحلي للقطاع الخاص، % من الناتج المحلي الإجمالي	30.1
7.3	تنوع الصناعة المحلية	88.3
	إجمالي الركيزة	48.6

2.3.3	توافر المحتوى المحلي عبر الإنترنت	51.4
2.3.4	الفجوة بين الجنسين في استخدام الإنترنت	45.6
2.3.5	الفجوة الريفية في استخدام المدفوعات الرقمية	28.1
2.4	الأداء اللوجستي	4.6
	إجمالي الركيزة	68.85

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر
3.1	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	58.0
3.2	العمالة كثيفة المعرفة %	21.3
3.3	مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظام التعليم	70.4
	إجمالي الركيزة	49.9

الركيزة الرابعة	الحكومة الإلكترونية	قيمة المؤشر
4.1	الخدمات الحكومية عبر الإنترنت	60.3
4.2	البنية التحتية للاتصالات	66.5
4.3	مكون رأس المال البشري	69.1
	إجمالي الركيزة	65.3

ملخص أداء الدولة: الجمهورية التونسية

نظرة عامة

أظهرت تونس التزاماً بالنهوض باقتصادها الرقمي، وهو عنصر أساسي في استراتيجية التنمية الوطنية. ومع مجموع نقاط إجمالي قدره 47.8 ودرجة إجمالية مرجحة تبلغ 50.1، يُظهر الاقتصاد الرقمي في تونس إمكانية النمو والتحسين. ويشير هذا الأداء إلى الجهود المستمرة للاستفادة من التحول الرقمي كوسيلة لتحفيز التنويع الاقتصادي وتعزيز كفاءة القطاع العام.

نقاط القوة

أظهرت تونس نقاط قوة في العديد من المجالات الرئيسية ضمن مؤشر الاقتصاد الرقمي:

- **البيئة التنظيمية:** حققت تونس نتائج جيدة في البيئة التنظيمية، مما يشير إلى وجود إطار قوي يمكنه دعم العمليات التجارية الرقمية والابتكار.

- **سيادة القانون:** يعكس الأداء القوي في هذا المجال إطاراً قانونياً موثقاً يمكنه حماية المعاملات الرقمية وتعزيز بيئة أعمال آمنة.

- **البنية التحتية للإنترنت:** تمتلك تونس شبكة إنترنت متطورة نسبياً، مع تغطية واسعة لخدمات الألياف الضوئية والإنترنت عالي السرعة في العديد من الأماكن، مما يوفر اتصالاً موثقاً وسريعاً بالإنترنت.

الركيزة الثامنة	تطور السوق المالية	قيمة المؤشر
8.1	التكنولوجيا المالية والشمول المالي	28.3
8.1.1	نسبة من يمتلكون حسابات بنكية من السكان (% من العمر +15)	36.9
8.1.2	نسبة من يمتلكون بطاقة خصم أو ائتمان (% 15+)	20.5
8.1.3	نسبة من قاموا بإجراء أو تلقى دفعة رقمية (% 15+ عاماً)	27.7
8.2	القيمة السوقية لسوق رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	7.4
	إجمالي الركيزة	17.9

الركيزة التاسعة	الأثر الاقتصادي والتنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكبر الأثر عليها)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	97.9
9.2	الهدف 2: القضاء على الجوع	61.5
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية	78.9
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	93.1
9.5	الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	62.5
9.6	الهدف 9: الابتكار في الصناعة والبنية التحتية	55.9
9.7	الهدف 17: الشراكة من أجل تحقيق الأهداف	76.7
	إجمالي الركيزة	75.2

مجالات التحسين

لتحقيق إمكانات الاقتصاد الرقمي بشكل كامل، يجب على تونس التركيز على عدة مجالات للتحسين:

• **البنية التحتية للنطاق العريض:** تعزيز توافر وموثوقية خدمات النطاق العريض في جميع أنحاء البلاد، لا سيما في المناطق الريفية والمناطق المحرومة من الخدمات، لضمان المساواة في الوصول إلى الموارد الرقمية.

• **تنمية المهارات الرقمية:** هناك حاجة ماسة للاستثمار في برامج التعليم والتدريب الرقمية الشاملة على جميع المستويات، والتي ستزود القوى العاملة بالمهارات اللازمة لمستقبل رقمي.

• **الابتكار في القطاع الخاص:** هناك حاجة إلى دعم أقوى للابتكار في القطاع الخاص، بما في ذلك حوافز للشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة، لتعزيز نظام إيكولوجي رقمي أكثر حيوية.

• **أطر الأمن السيبراني:** تعزيز تدابير الأمن السيبراني لحماية البيانات والبنية التحتية الرقمية، وضمان أمن المعاملات الرقمية الخاصة والعامة على حد سواء.

• **الخدمات الصحية الرقمية:** تسريع التحول الرقمي لقطاع الرعاية الصحية لتحسين جودة الخدمة وإمكانية الوصول إليها، بما في ذلك التوسع في خدمات التطبيب عن بعد.

• **مبادرات المدن المستدامة والذكية:** تطوير حلول المدن الذكية التي تستفيد من التقنيات الرقمية لتحسين الخدمات الحضرية والاستدامة.

• **تكنولوجيا الاتصالات المتقدمة:** اعتمدت تونس بشكل واسع الجيل الرابع (4G) وتعمل على تطوير وتوسيع تقنيات الجيل الخامس (5G)، مما يسهل تطوير المشاريع والابتكارات التكنولوجية الجديدة.

• **المبادرات الحكومية للتحول الرقمي:** تنفذ الحكومة مجموعة واسعة من المبادرات لدعم التحول الرقمي، بما في ذلك تطوير الخدمات الحكومية الإلكترونية وتشجيع الاستثمار في القطاع التكنولوجي.

• **نظام تعليمي مركز على التكنولوجيا:** التعليم العالي في تونس يشمل تركيزاً قوياً على الهندسة وتكنولوجيا المعلومات، مما يخرج أفواجاً من المتخصصين المهرة سنوياً قادرين على دعم الاقتصاد الرقمي.

• **الشركات الناشئة والابتكار:** الساحة الريادية في تونس نشطة بشكل خاص، مع وجود العديد من الحاضنات والمسرعات التي تدعم الشركات الناشئة، خصوصاً في مجالات مثل التكنولوجيا المالية، والصحة الرقمية، والأمن السيبراني.

• **دعم الحكومة للتكنولوجيا والابتكار:** توجد العديد من البرامج الحكومية التي توفر الدعم المالي والتقني للمشاريع التكنولوجية، بالإضافة إلى تحفيز الابتكار من خلال الحوافز الضريبية والدعم اللوجستي.

• **الشراكات الدولية:** تتعاون تونس مع عدة شركاء دوليين لتحسين بنيتها التحتية التكنولوجية وتعزيز قدراتها في مجال الابتكار الرقمي، مما يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية.

وبالمقارنة مع البلدان القياسية مثل سنغافورة وماليزيا، تظهر تونس ميزة تنافسية في مجالات مثل البيئة التنظيمية وسيادة القانون، ولكنها تقصر في البنية التحتية والمهارات الرقمية للقوى العاملة. فعلى سبيل المثال، تتفوق سنغافورة بشكل كبير على تونس في البنية التحتية والابتكار، مما يسلط الضوء على المجالات التي يمكن لتونس فيها تعزيز أدائها لتحسين قدرتها التنافسية على نطاق عالمي.

المبادرات الرئيسية الموصى بها

ولتعزيز اقتصادها الرقمي، يمكن لتونس النظر في تنفيذ المبادرات الاستراتيجية التالية:

- **الخطة الوطنية للنطاق العريض:** تنفيذ خطة وطنية شاملة للنطاق العريض لتوسيع نطاق الوصول إلى الإنترنت عالي السرعة في جميع أنحاء البلاد، مع التركيز على كل من المناطق الحضرية والريفية.

- **استراتيجية التعليم الرقمي:** وضع استراتيجية وطنية للتعليم الرقمي لدمج المهارات الرقمية في جميع مستويات التعليم وبرامج التدريب المهني.

- **الابتكار ودعم البحث والتطوير:** إنشاء صناديق وحوافز لدعم البحث والتطوير في مجال التكنولوجيات الرقمية، لا سيما في القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل الزراعة والتصنيع والخدمات.

- **تحسينات الأمن السيبراني:** صياغة استراتيجية وطنية للأمن السيبراني تتضمن حملات توعية عامة وبروتوكولات أمنية معززة والتعاون مع كيانات الأمن السيبراني الدولية.

- **مبادرة رقمنة الرعاية الصحية:** تعزيز رقمنة الرعاية الصحية لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الطبية عالية الجودة وتحسين النتائج الصحية بين السكان.

الخلاصة

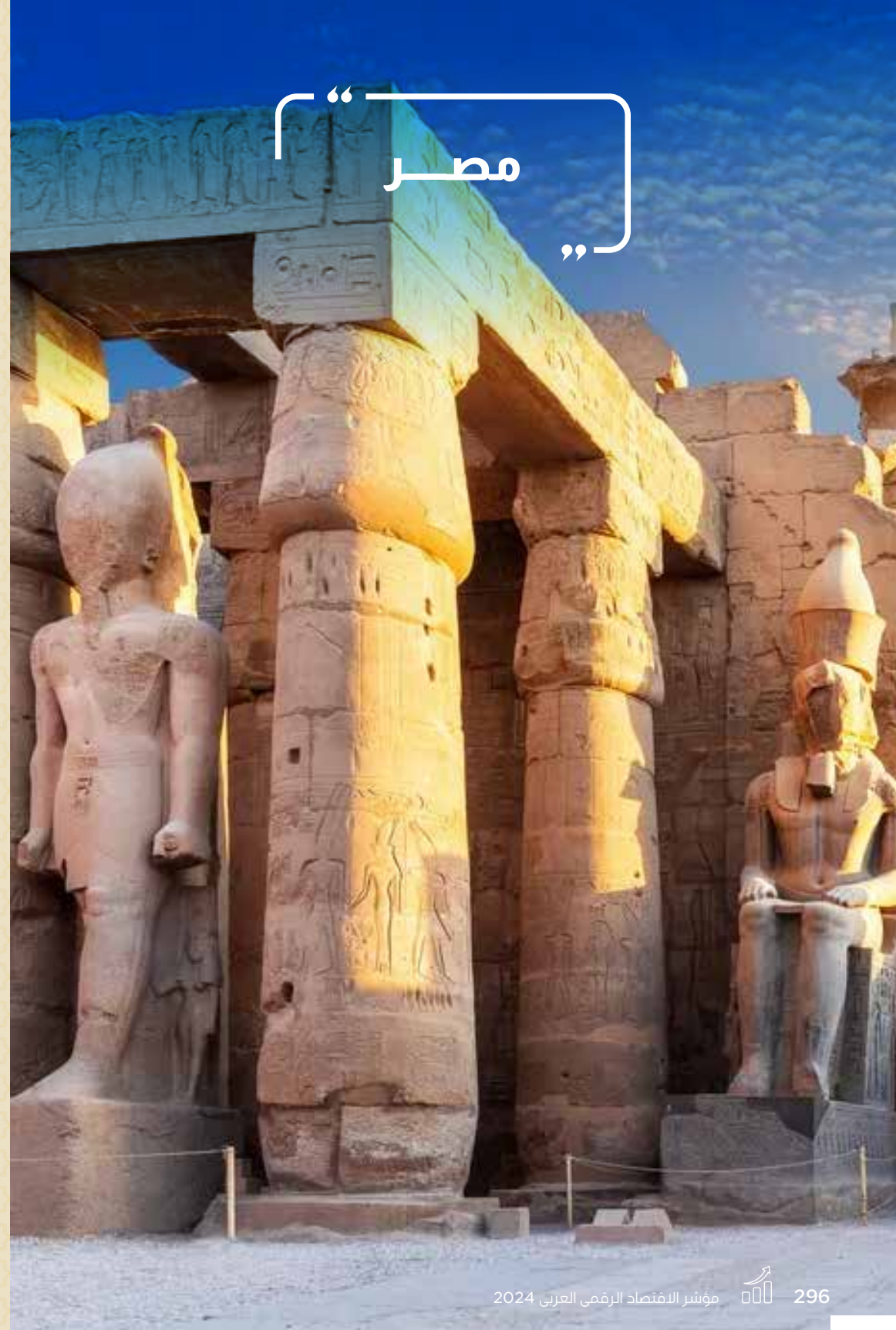
يعكس ترتيب تونس في مؤشر الاقتصاد الرقمي التزاماً أساسياً بالتحول الرقمي، ولكنه يسلط الضوء أيضاً على مجالات مهمة للتنمية. من خلال التركيز على تحسين البنية التحتية الرقمية، وتعزيز مهارات القوى العاملة، وتشجيع الابتكار، يمكن لتونس الاستفادة بشكل أفضل من التقنيات الرقمية للنمو الاقتصادي والرفاه المجتمعي. هذه الجهود ضرورية لتونس لتحقيق أهدافها الوطنية وتعزيز مكانتها في الاقتصاد الرقمي العالمي، مما يؤدي في النهاية إلى التنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة لمواطنيها.



موجز الوصف الاقتصادي

متوسط منخفض	مستوى الدخل وفقاً للبنك الدولي
4295	متوسط دخل الفرد (بالدولار)
476.7	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
111	السكان (مليون نسمة)
7.30	معدل البطالة (%)

مقارنة قيمة المؤشر العام بمتوسط الإقليم والمقياس المعياري:

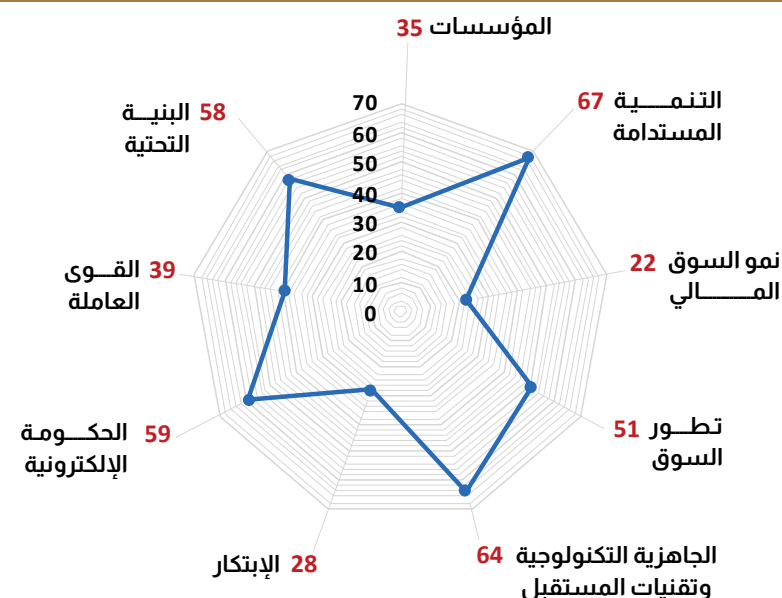


العرض التفصيلي لمتغيرات المؤشر الفرعية:

قيمة المؤشر	المؤسسات	الركيزة الأولى
19.10	البيئة السياسية	1.1
14.15	الاستقرار السياسي والأمن	1.1.1
33.96	فاعلية الحكومة	1.1.2
9.18	الصوت والمساءلة	1.1.3
31.13	البيئة التنظيمية	1.2
24.53	جودة التنظيم	1.2.1
42.45	سيادة القانون	1.2.2
26.42	مكافحة الفساد	1.2.3
55.55	حوكمة التكنولوجيا	1.3
29.76	خوادم الإنترنت الآمنة	1.3.1
95.40	الأمن الإلكتروني	1.3.2
2.61	التسوق عبر الإنترنت	1.3.3
84.12	البيئة التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	1.3.4
32.47	تنظيم التقنيات الناشئة	1.3.5
100.00	تشريعات التجارة الإلكترونية	1.3.6
44.51	حماية خصوصية المحتوى بموجب القانون	1.3.7
35.3	إجمالي الركيزة	

قيمة المؤشر	البنية التحتية	الركيزة الثانية
73.30	الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	2.1
55.10	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	2.2
58.11	الشمول التكنولوجي	2.3
33.73	المشاركة الإلكترونية	2.3.1

قيمة المؤشر وفقاً للركائز المختلف



نظرة عامة لأداء الدولة للأبعاد الاستراتيجية موزعة على المحاور

الترتيب	القيمة	المحاور	البعد
10	35.26	المحور المؤسسي	الاسس الرقمية
7	58.00	البنية التحتية	
4	28.00	الابتكار	بعد الابتكار
4	63.97	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	
10	58.95	الحكومة الإلكترونية	الحكومة الإلكترونية
9	50.83	تطور السوق	الأعمال الرقمية
9	22.43	نمو السوق المالية	
6	39.08	القوى العاملة	المواطن الرقمي
7	58.00	البنية التحتية	
8	67.45	التنمية المستدامة بعد متقاطع مع كافة الأبعاد	

الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر
5.1	نسبة إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير بتمويل من قطاع الأعمال	4.90
5.2	التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير	50.70
5.3	تأثير المعرفة	31.10
5.4	استيعاب المعرفة	25.30
	إجمالي الركيزة	28.00

الركيزة السادسة	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	قيمة المؤشر
6.1	اعتماد التقنيات الناشئة	54.92
6.2	الاستثمار في التقنيات الناشئة	37.00
6.3	استراتيجية الذكاء الاصطناعي	100.00
	إجمالي الركيزة	63.97

الركيزة السابعة	تطور السوق	قيمة المؤشر
7.1	تمويل الشركات الناشئة وسهولة الحصول عليه	48.10
7.2	الانتماء المحلي للقطاع الخاص، % من الناتج المحلي الإجمالي	8.60
7.3	تنوع الصناعة المحلية	95.80
	إجمالي الركيزة	50.83

2.3.2	الفجوة الاجتماعية والاقتصادية في استخدام المدفوعات الرقمية	42.95
2.3.3	توافر المحتوى المحلي عبر الإنترنت	78.61
2.3.4	الفجوة بين الجنسين في استخدام الإنترنت	65.51
2.3.5	الفجوة الريفية في استخدام المدفوعات الرقمية	69.77
2.4	الأداء اللوجستي	45.50
	إجمالي الركيزة	58.00

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر
4.1	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	58.0
4.2	العمالة كثيفة المعرفة %	21.3
4.3	مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظام التعليم	70.4
	إجمالي الركيزة	49.9

الركيزة الرابعة	الحكومة الإلكترونية	قيمة المؤشر
4.1	الخدمات الحكومية عبر الإنترنت	57.30
4.2	البنية التحتية للاتصالات	55.79
4.3	مكون رأس المال البشري	63.75
	إجمالي الركيزة	58.95

ملخص أداء الدولة: مصر

نظرة عامة

تعكس الجهود المصرية في التحول الرقمي رؤيتها الاستراتيجية لتعزيز التنوع الاقتصادي وكفاءة الخدمة العامة، مع درجة إجمالية تبلغ 50.4. تدل النتائج المحققة على التزام مصر الاستراتيجي بدمج التقنيات الرقمية في مختلف القطاعات الاقتصادية، بهدف ترسيخ مكانتها كدولة رائدة في التحول الرقمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويستند هذا الأداء إلى رؤية مصر 2030، التي تعطي الأولوية للابتكار التكنولوجي والشمولية الرقمية كمحركات رئيسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

نقاط القوة

تظهر مصر العديد من نقاط القوى الأساسية التي تسلط الضوء على نهجها التقدمي تجاه التكامل الرقمي:

- **فعالية الحكومة:** تسجل مصر نتائج جيدة في فعالية الحكومة، مما يشير إلى قدرات إدارية قوية في تنفيذ السياسات الرقمية.

- **البنية التحتية التكنولوجية:** وفرت الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية التكنولوجية أساساً متيناً للاتصال واسع النطاق والوصول إلى الإنترنت عبر الهاتف المحمول عبر المناطق الحضرية والريفية.

- **البيئة التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** أنشأت مصر إطاراً تنظيمياً قوياً يسهل العمليات التجارية الرقمية ويشجع الاستثمارات الأجنبية والمحلية في التكنولوجيا.

الركيزة الثامنة	تطور السوق المالية	قيمة المؤشر
8.1	التكنولوجيا المالية والشمول المالي	39.57
8.1.1	نسبة من يمتلكون حسابات بنكية من السكان (% من العمر +15)	70.70
8.1.2	نسبة من يمتلكون بطاقة خصم أو ائتمان (% 15+)	25.00
8.1.3	نسبة من قاموا بإجراء أو تلقي دفعة رقمية (% 15+ عاماً)	23.00
8.2	القيمة السوقية لسوق رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	5.30
	إجمالي الركيزة	22.43

الركيزة التاسعة	الأثر الاقتصادي والتنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكبر الأثر عليها)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	88.02
9.2	الهدف 2: القضاء على الجوع	65.25
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية	69.39
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	67.86
9.5	الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	64.92
9.6	الهدف 9: الابتكار في الصناعة والبنية التحتية	57.92
9.7	الهدف 17: الشراكة من أجل تحقيق الأهداف	58.81
	إجمالي الركيزة	67.45

مجالات التحسين

ولمواصلة تعزيز اقتصادها الرقمي، يجب على مصر التركيز على توسيع جهودها في عدة مجالات رئيسية:

• **المهارات الرقمية والتعليم:** تعزيز المناهج الدراسية عبر المؤسسات التعليمية لتشمل التدريب على المهارات الرقمية المتقدمة التي تلبي الاحتياجات المتطورة للاقتصاد الرقمي العالمي.

• **تدابير الأمن السيبراني:** تعزيز بروتوكولات الأمن السيبراني والبنية التحتية للحماية من التهديدات المتزايدة، وضمان المعاملات الرقمية الآمنة وخصوصية البيانات.

• **الابتكار والبحث والتطوير:** زيادة استثمارات الدولة والقطاع الخاص في البحث والتطوير، لا سيما في التقنيات المتطورة مثل الذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، وتحليلات البيانات.

• **التكامل الرقمي للشركات الصغيرة والمتوسطة:** تسهيل التكامل الرقمي الأوسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك الوصول إلى الأدوات الرقمية والتدريب والدعم المالي.

• **خدمات الرعاية الصحية الرقمية:** توسيع خدمات الرعاية الصحية الرقمية لتحسين إمكانية الوصول والكفاءة، لا سيما في المناطق المحرومة، والاستفادة من التطبيب عن بعد والسجلات الصحية الرقمية.

• **مبادرات الشمول الرقمي:** تطوير برامج مستهدفة لتقليص الفجوة الرقمية، بما يضمن حصول جميع شرائح المجتمع، وخاصة الفئات المحرومة، على التقنيات الرقمية.

• **التحول الرقمي الحكومي:** الحكومة المصرية تضع التحول الرقمي كأولوية عالية، مع العديد من المبادرات لرقمنة الخدمات الحكومية، مما يسهل على المواطنين الوصول إلى الخدمات ويعزز الشفافية والكفاءة في الإدارة.

• **نمو قطاع الاتصالات:** يتميز السوق المصري للاتصالات بتنافسية عالية ونمو سريع، مما يدفع نحو تحسين الخدمات وتخفيض الأسعار، ويعزز من توفر خدمات الإنترنت والاتصالات الأخرى.

• **الابتكار والشركات الناشئة:** لدى مصر سوق نشط للشركات الناشئة، خصوصاً في مجالات مثل التكنولوجيا المالية (فينتك) والصحة الرقمية، وتتلقى هذه الشركات دعماً كبيراً من الحكومة والمستثمرين الخاصين.

• **التعليم والموارد البشرية:** تولي الجامعات والمعاهد التعليمية في مصر اهتماماً كبيراً للتكنولوجيا وتخرج سنوياً الآلاف من المتخصصين في مجالات الحاسب الآلي والمعلومات، مما يوفر قاعدة متنامية من المهارات الرقمية.

• **الشراكات الدولية والإقليمية:** تعتبر مصر نقطة ربط رئيسية بين أفريقيا والعالم العربي وأوروبا، وتستفيد من هذا الموقع في توسيع شبكات الاتصالات الدولية وجذب الاستثمارات في البنية التحتية التكنولوجية.

• **المبادرات الحكومية لدعم التكنولوجيا:** الحكومة المصرية تحرص على دعم الابتكارات التكنولوجية وغيرها من الحوافز لتعزيز الصناعات التكنولوجية.

• **الطاقة المتجددة للعمليات الرقمية:** تعزيز استخدام موارد الطاقة المتجددة لتشغيل العمليات الرقمية، ودعم الاستدامة في الاقتصاد الرقمي المتنامي.

التحليل مقابل دولتي المقارنة المرجعية

وبالمقارنة مع الدول المعيارية مثل سنغافورة وماليزيا، تُظهر مصر قدرات قوية في الأطر التنظيمية والخدمات الرقمية الحكومية، ولكن لديها مجال للتحسين في مجالات مثل الابتكار وتنمية المهارات الرقمية. وتوضح هذه المعايير أهمية الاستثمار المستمر في التكنولوجيا والتعليم للحفاظ على القدرة التنافسية على المستوى العالمي.

المبادرات الرئيسية الموصى بها

ولدفع اقتصادها الرقمي، يمكن لمصر أن تنظر في المبادرات الاستراتيجية التالية:

• **الخطة الوطنية للتعليم الرقمي:** تنفيذ خطة وطنية لتعزيز التعليم الرقمي، ودمج مهارات تكنولوجيا المعلومات المتقدمة والوسائط الرقمية في جميع مستويات التعليم.

• **استراتيجية شاملة للأمن السيبراني:** إنشاء استراتيجية وطنية شاملة للأمن السيبراني تتضمن تقييم المخاطر وتخفيف التهديدات وحملات التوعية العامة.

• **تمويل وحوافز الابتكار:** خلق المزيد من الحوافز وفرص التمويل للشركات الناشئة والشركات القائمة المشاركة في المشاريع الرقمية المبتكرة. وإنشاء ودعم مراكز الابتكار والمجمعات التقنية لتحفيز الإبداع وريادة الأعمال في القطاع الرقمي

• **برنامج التحول الرقمي للرعاية الصحية:** توسيع برنامج التحول الرقمي للرعاية الصحية ليشمل المزيد من المستشفيات والعيادات في جميع أنحاء البلاد، وخاصةً في المناطق الريفية.

• **برنامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الرقمية:** إطلاق برنامج دعم للشركات الصغيرة والمتوسطة لتبني التقنيات الرقمية وتقديم المساعدة الفنية والتدريب والحصول على التمويل.

• **مشاريع الطاقة المتجددة لقطاع التكنولوجيا:** إطلاق مشاريع الطاقة المتجددة المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات قطاع التكنولوجيا، بما يضمن النمو المستدام للعمليات الرقمية.

الخلاصة

يؤكد أداء مصر في مؤشر الاقتصاد الرقمي مشاركتها الاستباقية في جهود التحول الرقمي. ومن خلال معالجة المجالات المحددة للتحسين والاستفادة من نقاط القوة لديها، يمكن لمصر تعزيز مكانتها كدولة رائدة في مجال التكنولوجيا الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. من المؤكد أن تؤدي الجهود الاستراتيجية الحالية والمستقبلية إلى تعزيز التنوع الاقتصادي إلى جانب تحسين الخدمات العامة والرفاهية المجتمعية، بما يتماشى مع رؤية مصر 2030 للتنمية المستدامة.

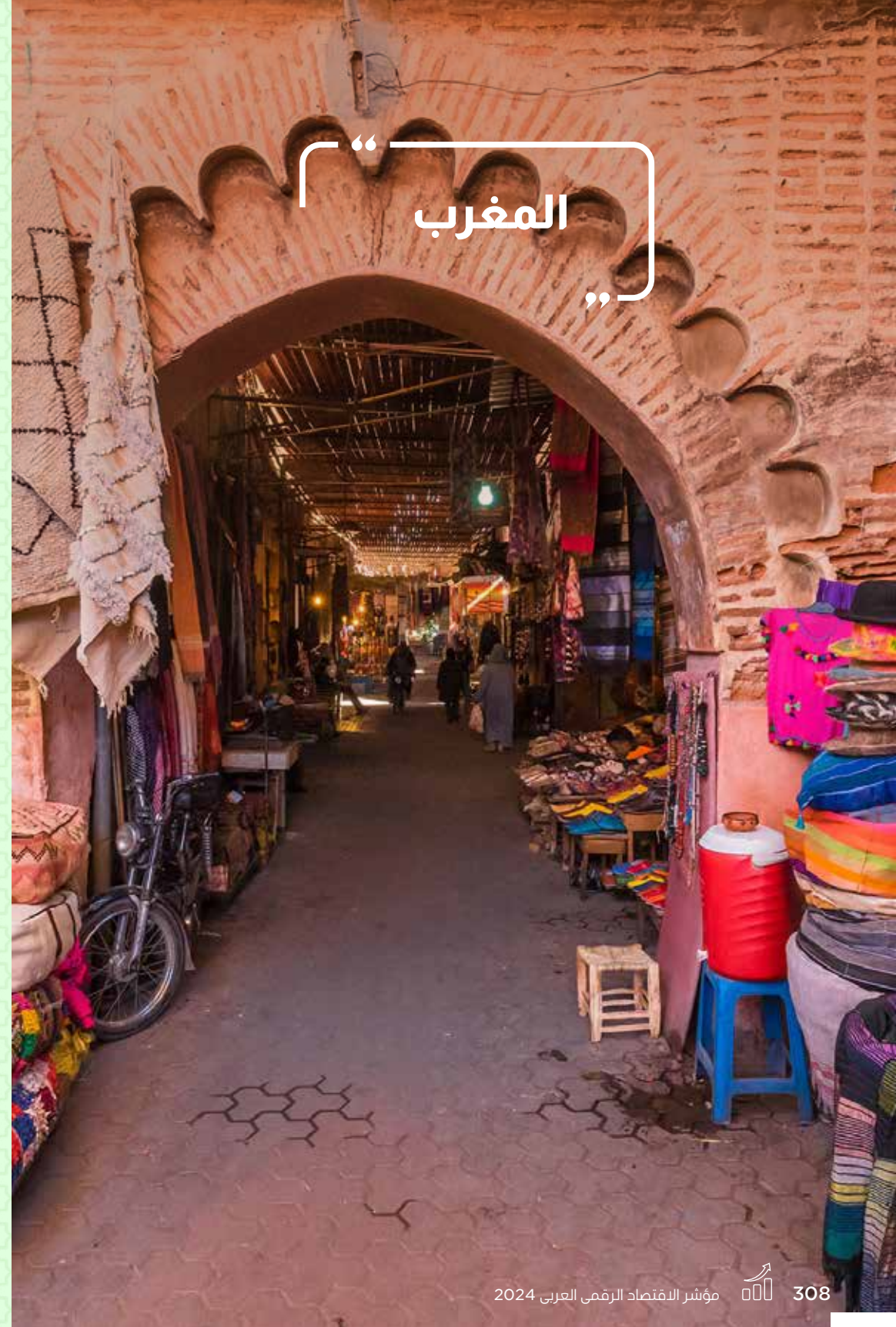
المغرب



موجز الوصف الاقتصادي

متوسط منخفض	مستوى الدخل وفقاً للبنك الدولي
3,442	متوسط دخل الفرد (بالدولار)
130.9	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
37.5	السكان (مليون نسمة)
11.90	معدل البطالة (%)

مقارنة قيمة المؤشر العام بمتوسط الإقليم والمقياس المعياري

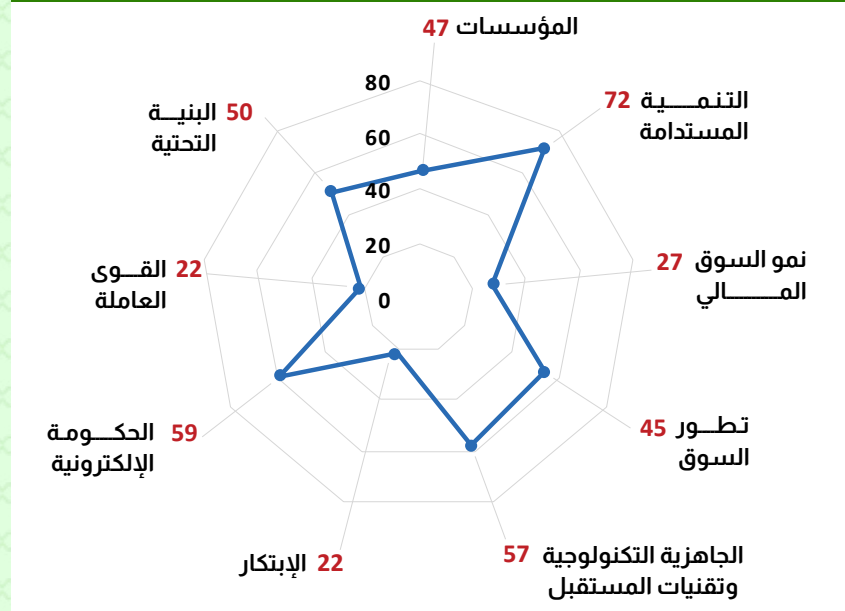


العرض التفصيلي لمتغيرات المؤشر الفرعية:

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر
1.1	البيئة السياسية	38.15
1.1.1	الاستقرار السياسي والأمن	34.43
1.1.2	فاعلية الحكومة	47.17
1.1.3	الصوت والمساءلة	32.85
1.2	البيئة التنظيمية	45.13
1.2.1	جودة التنظيم	49.06
1.2.2	سيادة القانون	44.81
1.2.3	مكافحة الفساد	41.51
1.3	حوكمة التكنولوجيا	57.15
1.3.1	خوادم الإنترنت الآمنة	48.60
1.3.2	الأمن الإلكتروني	82.10
1.3.3	التسوق عبر الإنترنت	10.50
1.3.4	البيئة التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	85.29
1.3.5	تنظيم التقنيات الناشئة	0.99
1.3.6	تشريعات التجارة الإلكترونية	100.00
1.3.7	حماية خصوصية المحتوى بموجب القانون	72.54
	إجمالي الركيزة	46.8

الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
2.1	الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	86.70
2.2	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	70.00
2.3	الشمول التكنولوجي	40.43
2.3.1	المشاركة الإلكترونية	25.58

قيمة المؤشر وفقاً للركائز المختلفة



نظرة عامة لأداء الدولة للأبعاد الاستراتيجية موزعة على المحاور

البعد	المحاور	القيمة	الترتيب
الاسس الرقمية	المحور المؤسسي	46.8	8
	البنية التحتية	50.4	9
	الابتكار	22.0	10
بعد الابتكار	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	57.4	6
	تطور السوق	53.8	7
الحكومة الإلكترونية	الحكومة الإلكترونية	59.2	9
	تطور السوق	53.8	7
الأعمال الرقمية	نمو السوق المالية	27.3	6
	القوى العاملة	22.0	11
المواطن الرقمي	البنية التحتية	22.0	11
	التنمية المستدامة بعد متقاطع مع كافة الأبعاد	71.6	9

الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر
5.1	نسبة إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير بتمويل من قطاع الأعمال	1.1
5.2	التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير	28.8
5.3	تأثير المعرفة	33.2
5.4	استيعاب المعرفة	24.8
	إجمالي الركيزة	22.0

الركيزة السادسة	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	قيمة المؤشر
6.1	اعتماد التقنيات الناشئة	37.2
6.2	الاستثمار في التقنيات الناشئة	35.0
6.3	استراتيجية الذكاء الاصطناعي	100.0
	إجمالي الركيزة	57.4

الركيزة السابعة	تطور السوق	قيمة المؤشر
7.1	تمويل الشركات الناشئة وسهولة الحصول عليه	33.4
7.2	الانتماء المحلي للقطاع الخاص، % من الناتج المحلي الإجمالي	33.8
7.3	تنوع الصناعة المحلية	94.2
	إجمالي الركيزة	53.8

2.3.2	الفجوة الاجتماعية والاقتصادية في استخدام المدفوعات الرقمية	44.22
2.3.3	توافر المحتوى المحلي عبر الإنترنت	60.10
2.3.4	الفجوة بين الجنسين في استخدام الإنترنت	65.12
2.3.5	الفجوة الريفية في استخدام المدفوعات الرقمية	7.15
2.4	الأداء اللوجستي	4.55
	إجمالي الركيزة	50.42

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر
3.1	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	47.90
3.2	العمالة كثيفة المعرفة %	8.80
3.3	مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظام التعليم	56.31
	إجمالي الركيزة	37.67

الركيزة الرابعة	الحكومة الإلكترونية	قيمة المؤشر
4.1	الخدمات الحكومية عبر الإنترنت	47.21
4.2	البنية التحتية للاتصالات	66.76
4.3	مكون رأس المال البشري	63.50
	إجمالي الركيزة	59.16

ملخص أداء الدولة: المغرب

نظرة عامة

تُعكس مكانة المغرب في مؤشر الاقتصاد الرقمي للدول العربية مرحلة متقدمة نسبياً من التكامل الرقمي مقارنةً بأقرانه في المنطقة، حيث حصل على درجة إجمالية قدرها 50.0. وتوضح هذه الأرقام النهج الجيد للمغرب في تسخير التقنيات الرقمية لتحفيز النمو الاقتصادي، وتحسين كفاءة القطاع العام، وتعزيز تقديم الخدمات، بما يتماشى مع رؤيته الاستراتيجية ليصبح اقتصاداً رقمياً رائداً في إفريقيا.

نقاط القوة

يُظهر المغرب العديد من نقاط القوة في اقتصاده الرقمي، والتي تعتبر أساسية لنموه المستمر:

- **البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** منحت الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المغرب منصة قوية للأنشطة الرقمية، مما يدعم الاتصال بالإنترنت واستخدام الهاتف المحمول على نطاق واسع.
- **الخدمات الحكومية الإلكترونية:** طور المغرب مجموعة واسعة من الخدمات الحكومية الإلكترونية، مما يسهل على المواطنين الوصول إلى الخدمات العامة بشكل سريع وفعال، ويعزز الشفافية والكفاءة.

الركيزة الثامنة	تطور السوق المالية	قيمة المؤشر
8.1	التكنولوجيا المالية والشمول المالي	35.5
8.1.1	نسبة من يمتلكون حسابات بنكية من السكان (% من العمر +15)	44.4
8.1.2	نسبة من يمتلكون بطاقة خصم أو ائتمان (%15+)	31.8
8.1.3	نسبة من قاموا بإجراء أو تلقي دفعة رقمية (%15+ عاماً)	30.3
8.2	القيمة السوقية لسوق رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	19.1
	إجمالي الركيزة	27.3

الركيزة التاسعة	الأثر الاقتصادي والتنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكبر الأثر عليها)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	90.38
9.2	الهدف 2: القضاء على الجوع	64.70
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية	73.09
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	78.57
9.5	الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	69.12
9.6	الهدف 9: الابتكار في الصناعة والبنية التحتية	55.08
9.7	الهدف 17: الشراكة من أجل تحقيق الأهداف	70.17
	إجمالي الركيزة	71.59

• **الإطار التنظيمي:** الإطار التنظيمي المتطور يدعم الابتكار الرقمي ويضمن بيئة مواتية لشركات التكنولوجيا والشركات الناشئة.

• **التعليم التكنولوجي:** التعليم في المغرب يولي أهمية كبيرة للمهارات التكنولوجية، حيث توجد برامج متخصصة في التكنولوجيا والحاسوب في مستويات التعليم المختلفة، تهدف إلى تكوين خبراء ومهندسين مؤهلين.

• **التجارة الإلكترونية:** هناك نمو ملحوظ في قطاع التكنولوجيا المالية والتجارة الإلكترونية في المغرب، مما يدل على بيئة مواتية للابتكار والتطوير في هذه القطاعات.

• **التعاون الدولي:** يتعاون المغرب مع عدة دول ومنظمات دولية في مشاريع التكنولوجيا والتحول الرقمي، مما يعزز من قدراته التكنولوجية ويفتح المجال لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

مجالات التحسين

ومن أجل تعزيز اقتصاده الرقمي، ينبغي للمغرب التركيز على المجالات التالية:

• **تنمية المهارات الرقمية:** تعزيز التعليم الرقمي على جميع المستويات، من المدارس الابتدائية إلى مؤسسات التعليم العالي، لضمان تزويد القوى العاملة بالمهارات اللازمة الموجهة نحو المستقبل.

• **تحسينات الأمن السيبراني:** بناء دفاعات أقوى للأمن السيبراني لحماية البنية التحتية الوطنية الحيوية والبيانات الشخصية ضد التهديدات السيبرانية المتزايدة.

• **الشمول الرقمي:** زيادة الجهود الرامية إلى تقليص الفجوة الرقمية، وضمان الوصول العادل إلى التقنيات الرقمية عبر جميع الطبقات الاجتماعية والمناطق، بما في ذلك المناطق النائية.

• **الابتكار والاستثمار في البحث والتطوير:** تعزيز استثمارات القطاعين العام والخاص في البحث والتطوير، لا سيما في التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي، وسلسلة الكتل، وإنترنت الأشياء.

• **التحول الرقمي للشركات الصغيرة والمتوسطة:** تشجيع التحول الرقمي في الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال الحوافز والتدريب وبرامج الدعم لزيادة قدرتها التنافسية ومرونتها.

• **الخدمات المالية الرقمية:** التوسع في اعتماد الخدمات المالية الرقمية وتطويرها لتعزيز الشمول المالي ودعم النمو الاقتصادي.

• **استدامة الطاقة للعمليات الرقمية:** تنفيذ حلول الطاقة المستدامة لدعم احتياجات الطاقة لاقتصاد رقمي متوسع.

التحليل مقابل دولتي المقارنة المرجعية

ومقارنةً ببلدان مرجعية مثل سنغافورة وماليزيا، يظهر المغرب تقدماً جيداً بالثناء في مجالات مثل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الحكومة الإلكترونية، لكنه متراجع كثيراً في مجال الابتكار وتنمية المهارات الرقمية. وتسلط هذه المعايير الضوء على ضرورة قيام المغرب بمزيد من الاستثمار في رعاية المواهب وتعزيز ثقافة الابتكار لتعزيز قدرتها التنافسية الإقليمية والعالمية.

لكي يتمكن المغرب من النهوض باقتصاده الرقمي، يوصى بالمبادرات الإستراتيجية التالية:

- **الاستراتيجية الوطنية للتعليم الرقمي:** تنفيذ استراتيجية شاملة لدمج المهارات الرقمية في المناهج الوطنية وتعزيز التعلم مدى الحياة وتحسين المهارات في التقنيات الرقمية.
- **الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني:** تطوير وتنفيذ استراتيجية وطنية للأمن السيبراني تشمل حماية البنية التحتية الحيوية، وقوانين خصوصية البيانات، وحملات التوعية العامة.
- **برامج الشمول الرقمي:** إطلاق برامج مستهدفة تهدف إلى زيادة الوصول الرقمي ومحو الأمية في المجتمعات الريفية المحرومة.
- **الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال البحث والتطوير:** تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لدفع الابتكار وتطوير التكنولوجيا، لا سيما في القطاعات الاستراتيجية مثل الزراعة والتصنيع والخدمات.
- **حوافز للشركات الصغيرة والمتوسطة الرقمية:** إنشاء إطار من الحوافز للشركات الصغيرة والمتوسطة لتبني الأدوات والمنصات الرقمية، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية والمنح والدعم الفني.
- **مبادرات الطاقة المستدامة لقطاعات التكنولوجيا:** تعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة ضمن قطاع التكنولوجيا لضمان النمو المستدام.

يسلط أداء المغرب في مؤشر الاقتصاد الرقمي الضوء على جهوده الحثيثة وإنجازاته القوية في المجال الرقمي. ومن خلال معالجة مجالات التحسين المحددة ومواصلة البناء على نقاط قوته، يمكن للمغرب أن يعزز مكانته كقائد رقمي في المنطقة. وستدعم هذه الجهود الأهداف الاقتصادية الاستراتيجية للمغرب، وتعزيز تقديم الخدمات العامة، وضمان النمو الشامل والاستدامة في رحلة التحول الرقمي.

الجزائر



موجز الوصف الاقتصادي

متوسط منخفض	مستوى الدخل وفقاً للبنك الدولي
4,343	متوسط دخل الفرد (بالدولار)
195	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
44.9	السكان (مليون نسمة)
12.70	معدل البطالة (%)

مقارنة قيمة المؤشر العام بمتوسط الإقليم والمقياس المعياري



الجزائر

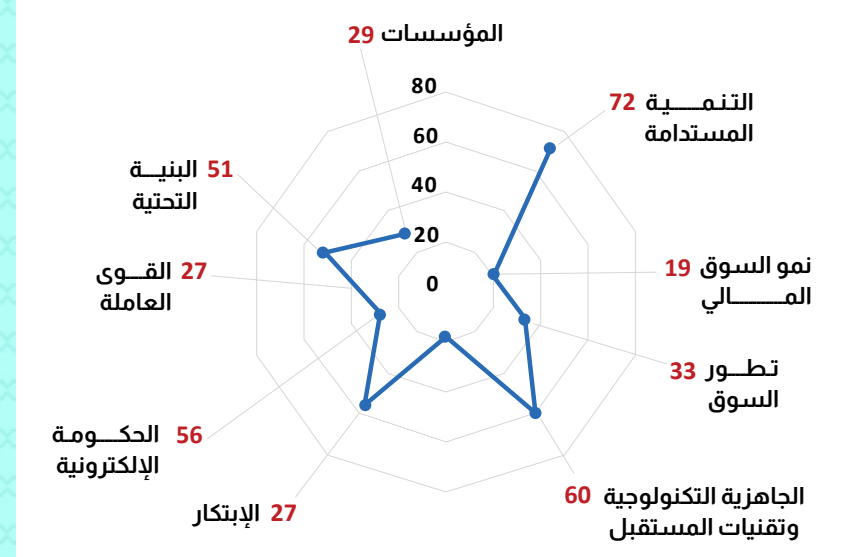


العرض التفصيلي لمتغيرات المؤشر الفرعية:

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر
1.1	البيئة السياسية	24.54
1.1.1	الاستقرار السياسي والأمن	19.34
1.1.2	فاعلية الحكومة	32.55
1.1.3	الصوت والمساءلة	21.74
1.2	البيئة التنظيمية	21.70
1.2.1	جودة التنظيم	14.15
1.2.2	سيادة القانون	22.64
1.2.3	مكافحة الفساد	28.30
1.3	حوكمة التكنولوجيا	39.91
1.3.1	خوادم الإنترنت الأمانة	30.92
1.3.2	الأمن الإلكتروني	32.79
1.3.3	التسوق عبر الإنترنت	8.78
1.3.4	البيئة التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	64.12
1.3.5	تنظيم التقنيات الناشئة	0.99
1.3.6	تشريعات التجارة الإلكترونية	100.00
1.3.7	حماية خصوصية المحتوى بموجب القانون	41.77
	إجمالي الركيزة	28.7

الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
2.1	الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	72.20
2.2	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	66.70
2.3	الشمول التكنولوجي	47.11
2.3.1	المشاركة الإلكترونية	20.94

قيمة المؤشر وفقاً للركائز المختلفة



نظرة عامة لأداء الدولة للأبعاد الاستراتيجية موزعة على المحاور

البعد	المحاور	القيمة	الترتيب
الاسس الرقمية	المحور المؤسسي	28.7	11
	البنية التحتية	51	8
بعد الابتكار	الابتكار	17.4	12
	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	60.4	12
	تطور السوق	33.0	12
الحكومة الإلكترونية	الحكومة الإلكترونية	56.1	11
الأعمال الرقمية	تطور السوق	33.0	12
	نمو السوق المالية	19.5	11
المواطن الرقمي	القوى العاملة	46	6
	البنية التحتية	53	8
التنمية المستدامة بعد متقاطع مع كافة الأبعاد		72.1	4

الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر
5.1	نسبة إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير بتمويل من قطاع الأعمال	8.30
5.2	التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير	28.90
5.3	تأثير المعرفة	11.90
5.4	استيعاب المعرفة	20.40
	إجمالي الركيزة	17.38

الركيزة السادسة	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	قيمة المؤشر
6.1	اعتماد التقنيات الناشئة	47.15
6.2	الاستثمار في التقنيات الناشئة	34.00
6.3	استراتيجية الذكاء الاصطناعي	100.00
	إجمالي الركيزة	60.38

الركيزة السابعة	تطور السوق	قيمة المؤشر
7.1	تمويل الشركات الناشئة وسهولة الحصول عليه	25.94
7.2	الانتماء المحلي للقطاع الخاص، % من الناتج المحلي الإجمالي	29.70
7.3	تنوع الصناعة المحلية	43.50
	إجمالي الركيزة	33.05

2.3.2	الفجوة الاجتماعية والاقتصادية في استخدام المدفوعات الرقمية	41.78
2.3.3	توافر المحتوى المحلي عبر الإنترنت	47.84
2.3.4	الفجوة بين الجنسين في استخدام الإنترنت	34.99
2.3.5	الفجوة الريفية في استخدام المدفوعات الرقمية	89.99
2.4	الأداء اللوجستي	18.20
	إجمالي الركيزة	51.05

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر
3.1	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	0.95
3.2	العمالة كثيفة المعرفة %	24.60
3.3	مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظام التعليم	56.62
	إجمالي الركيزة	27.39

الركيزة الرابعة	الحكومة الإلكترونية	قيمة المؤشر
4.1	الخدمات الحكومية عبر الإنترنت	61.33
4.2	البنية التحتية للاتصالات	37.43
4.3	مكون رأس المال البشري	69.56
	إجمالي الركيزة	56.11

ملخص أداء الدولة: الجزائر

نظرة عامة

تُظهر مشاركة الجزائر في الاقتصاد الرقمي، كما يتجلى في مؤشر الاقتصاد الرقمي للدول العربية، مرحلة تأسيسية ذات إمكانات ملحوظة للتوسع والتحسين. ومع مجموع نقاط إجمالي قدره 42.7 ودرجة إجمالية مرجحة تبلغ 45.5، أصبحت البيئة الرقمية في الجزائر جاهزة للتحسين، بما يتماشى مع أهدافها الوطنية الاستراتيجية لتنويع الاقتصاد وزيادة اعتماد التكنولوجيا في مختلف القطاعات.

نقاط القوة

أظهرت الجزائر نقاط قوة خاصة في جوانب محددة من اقتصادها الرقمي:

• **فعالية الحكومة:** حققت الجزائر نتائج ملحوظة في فعالية الحكومة، مما يشير إلى قدرة الحكومة على تنفيذ السياسات والمبادرات الرقمية بشكل فعال.

• **الاستقرار السياسي:** أدى تركيز الدولة على الحفاظ على الاستقرار السياسي إلى توفير بيئة مواتية لبدء مشاريع التحول الرقمي.

• **البنية التحتية للإنترنت:** قامت الجزائر بتحسينات كبيرة في البنية التحتية للإنترنت على مدى السنوات الأخيرة، مع توسع كبير في شبكات الألياف الضوئية وتحسين تغطية وجودة خدمات الإنترنت.

الركيزة الثامنة	تطور السوق المالية	قيمة المؤشر
8.1	التكنولوجيا المالية والشمول المالي	33.89
8.1.1	نسبة من يمتلكون حسابات بنكية من السكان (% من العمر +15)	44.10
8.1.2	نسبة من يمتلكون بطاقة خصم أو ائتمان (% +15)	23.82
8.1.3	نسبة من قاموا بإجراء أو تلقى دفعة رقمية (% +15 عاماً)	33.74
8.2	القيمة السوقية لسوق رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	5.04
	إجمالي الركيزة	19.46

الركيزة التاسعة	الأثر الاقتصادي والتنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكبر الأثر عليها)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	97.67
9.2	الهدف 2: القضاء على الجوع	57.56
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية	77.35
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	70.05
9.5	الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	67.46
9.6	الهدف 9: الابتكار في الصناعة والبنية التحتية	53.87
9.7	الهدف 17: الشراكة من أجل تحقيق الأهداف	81.06
	إجمالي الركيزة	72.15

مجالات التحسين

لتعزيز اقتصادها الرقمي، تحتاج الجزائر إلى معالجة عدة مجالات حاسمة:

• **تحديث البنية التحتية الرقمية:** تطوير البنية التحتية الرقمية الحالية لدعم الإنترنت عالي السرعة وخدمات الاتصالات المتقدمة في جميع أنحاء البلاد.

• **التعليم التكنولوجي وبناء القدرات:** إنشاء برامج تعليمية أكثر شمولاً تدمج المهارات الرقمية الحالية لإعداد القوى العاملة لمتطلبات الاقتصاد الحديث.

• **تعزيز الخدمات الرقمية في القطاعات العامة:** توسيع الخدمات الرقمية عبر القطاعات العامة مثل الصحة والتعليم والنقل لتحسين الكفاءة وإمكانية الوصول لجميع المواطنين.

• **دعم الابتكار التكنولوجي المحلي:** تشجيع الابتكار المحلي من خلال حوافز البحث والتطوير، وخاصة في القطاعات التي تعتمد على التكنولوجيا مثل الطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

• **تطوير استراتيجية وطنية للأمن السيبراني:** صياغة استراتيجية قوية للأمن السيبراني لحماية البنية التحتية الرقمية الوطنية والبيانات الشخصية من التهديدات السيبرانية.

• **تعزيز التجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية:** تعزيز نمو التجارة الإلكترونية من خلال تبسيط اللوائح وتوفير المنصات التي تدعم الشركات المحلية في الوصول إلى أسواق أوسع.

• **انتشار الهواتف المحمولة:** هناك نسبة عالية من السكان في الجزائر يستخدمون الهواتف المحمولة، مما يوفر قاعدة ممتازة لتطوير التطبيقات والخدمات الرقمية المتنوعة.

• **المبادرات الحكومية:** تنفذ الحكومة الجزائرية عدة مبادرات لتحسين الخدمات العامة من خلال الرقمنة، بما في ذلك الخدمات الحكومية الإلكترونية التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والكفاءة في الإدارة العامة.

• **التعليم والتدريب التكنولوجي:** توفر الجزائر توفر تعليمياً وتدريبياً في مجالات الحاسب الآلي والتكنولوجيا من خلال الجامعات والمعاهد التعليمية، مما يساهم في تكوين قدرات بشرية قادرة على دعم الابتكار والتطور التكنولوجي.

• **التحول الرقمي في القطاع الخاص:** هناك تزايد في الاستثمارات والمشاريع الريادية في القطاع الخاص، خاصة في مجالات مثل التكنولوجيا المالية والتجارة الإلكترونية، مما يعزز من الجاهزية الرقمية للاقتصاد.

• **الشراكات الدولية:** تستفيد الجزائر من الدعم والشراكات الدولية لتحسين البنية التحتية الرقمية والتكنولوجية، مما يساعد في إدخال أحدث التقنيات وأفضل الممارسات.

• **دعم المؤسسات الحكومية للابتكار:** تشجع الحكومة وتدعم الابتكارات التكنولوجية وتحفز الشركات الناشئة من خلال مختلف البرامج والتسهيلات، بما في ذلك الحوافز الضريبية والمالية.

التحليل مقابل دولتي المقارنة المرجعية

بالمقارنة مع الدول المعيارية مثل سنغافورة وماليزيا، تُظهر الجزائر نقاط قوة أساسية في الاستقرار السياسي وفعالية الحكومة ولكنها تحتاج إلى تحسينات كبيرة في البنية التحتية والنظم الإيكولوجية للابتكار. على سبيل المثال، تسلط النتائج المتقدمة التي حققتها سنغافورة في مجال الاستعداد التكنولوجي والحكومة الإلكترونية الضوء على المجالات الرئيسية التي يمكن للجزائر تحسينها لتعزيز اقتصاد رقمي أكثر تنافسية.

المبادرات الرئيسية الموصى بها

لتعزيز مكانتها في الاقتصاد الرقمي، يمكن للجزائر تنفيذ المبادرات الاستراتيجية التالية:

• **الخطة الوطنية للبنية التحتية الرقمية:** الاستثمار في خطة وطنية لتعزيز البنية التحتية الرقمية بشكل كبير، مع التركيز على تحقيق اتصال إنترنت عالي السرعة على الصعيد الوطني.

• **برامج التعليم التي تركز على التكنولوجيا:** تطوير برامج تركز على التكنولوجيا على جميع مستويات التعليم لزيادة المعرفة الرقمية وإنتاج قوة عاملة ماهرة في مجال التكنولوجيا.

• **منح الابتكار للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا:** تقديم المنح والإعانات للشركات الناشئة في قطاعات التكنولوجيا لتحفيز الابتكار وريادة الأعمال.

• **الإطار الشامل للأمن السيبراني:** بناء إطار وطني شامل للأمن السيبراني لضمان سلامة وأمن العمليات الرقمية في جميع القطاعات.

• الإصلاحات التنظيمية للتجارة الإلكترونية: تنفيذ الإصلاحات

التنظيمية لتشجيع نمو التجارة الإلكترونية، مما يسهل على الشركات إنشاء وتوسيع عملياتها عبر الإنترنت.

الخلاصة

يعكس الوضع الحالي للاقتصاد الرقمي في الجزائر خطواتها الأولية نحو تبني التحول الرقمي كجزء لا يتجزأ من التنمية الوطنية. ومن خلال معالجة مجالات التحسين والاستفادة من نقاط القوى الحالية، يمكن للجزائر تعزيز اقتصادها الرقمي، وهو أمر بالغ الأهمية للتنويع الاقتصادي والنمو المستدام. ويمكن أن تساعد مثل هذه الاستراتيجيات الجزائر على مواكبة التطورات الرقمية العالمية، وتُحسن أيضاً كفاءة الحكومة والقطاع الخاص، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين نوعية الحياة لمواطنيها ووضع الجزائر كمركز رقمي مزدهر في المنطقة.



موجز الوصف الاقتصادي

متوسط مرتفع	مستوى الدخل وفقاً للبنك الدولي
4136	متوسط دخل الفرد (بالدولار)
23.1	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
5.5	السكان (مليون نسمة)
29.20	معدل البطالة (%)

مقارنة قيمة المؤشر العام بمتوسط الإقليم والمقياس المعياري

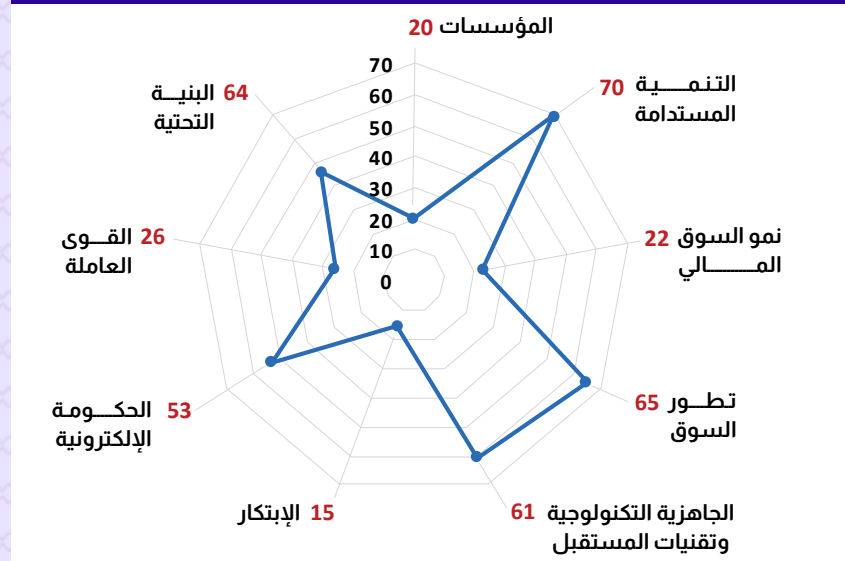


لعرض التفصيلي لمتغيرات المؤشر الفرعية:

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر
1.1	البيئة السياسية	15.97
1.1.1	الاستقرار السياسي والأمن	9.43
1.1.2	فاعلية الحكومة	7.55
1.1.3	الصوت والمساءلة	30.92
1.2	البيئة التنظيمية	13.68
1.2.1	جودة التنظيم	13.68
1.2.2	سيادة القانون	13.68
1.2.3	مكافحة الفساد	13.68
1.3	حوكمة التكنولوجيا	31.72
1.3.1	خوادم الإنترنت الأمانة	46.14
1.3.2	الأمن الإلكتروني	29.22
1.3.3	التسوق عبر الإنترنت	7.69
1.3.4	البيئة التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	12.94
1.3.5	تنظيم التقنيات الناشئة	24.94
1.3.6	تشريعات التجارة الإلكترونية	66.67
1.3.7	حماية خصوصية المحتوى بموجب القانون	34.46
	إجمالي الركيزة	20.5

الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
2.1	الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	71.90
2.2	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	58.80
2.3	الشمول التكنولوجي	49.53
2.3.1	المشاركة الإلكترونية	38.37

قيمة المؤشر وفقاً للركائز المختلفة



نظرة عامة لأداء الدولة للأبعاد الاستراتيجية موزعة على المحاور

البعد	المحاور	القيمة	الترتيب
الاسس الرقمية	المحور المؤسسي	20.46	13
	البنية التحتية	46.20	12
بعد الابتكار	الابتكار	15.39	13
	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	60.54	11
	تطور السوق	64.70	3
الحكومة الإلكترونية	الحكومة الإلكترونية	52.73	12
الأعمال الرقمية	تطور السوق	64.70	3
	نمو السوق المالية	22.13	10
المواطن الرقمي	القوى العاملة	25.82	10
	البنية التحتية	46.20	12
التنمية المستدامة بعد متقاطع مع كافة الأبعاد		67.45	8

الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر
5.1	نسبة إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير بتمويل من قطاع الأعمال	1.14
5.2	التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير	35.20
5.3	تأثير المعرفة	0.80
5.4	استيعاب المعرفة	24.40
	إجمالي الركيزة	15.39

الركيزة السادسة	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	قيمة المؤشر
6.1	اعتماد التقنيات الناشئة	40.87
6.2	الاستثمار في التقنيات الناشئة	40.75
6.3	استراتيجية الذكاء الاصطناعي	100.00
	إجمالي الركيزة	63.97

الركيزة السابعة	تطور السوق	قيمة المؤشر
7.1	تمويل الشركات الناشئة وسهولة الحصول عليه	74.00
7.2	الائتمان المحلي للقطاع الخاص، % من الناتج المحلي الإجمالي	39.90
7.3	تنوع الصناعة المحلية	80.20
	إجمالي الركيزة	50.83

2.3.2	الفجوة الاجتماعية والاقتصادية في استخدام المدفوعات الرقمية	52.99
2.3.3	توافر المحتوى المحلي عبر الإنترنت	51.68
2.3.4	الفجوة بين الجنسين في استخدام الإنترنت	33.24
2.3.5	الفجوة الريفية في استخدام المدفوعات الرقمية	71.37
2.4	الأداء اللوجستي	4.55
	إجمالي الركيزة	46.20

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر
3.1	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	9.70
3.2	العمالة كثيفة المعرفة %	40.30
3.3	مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظام التعليم	27.47
	إجمالي الركيزة	25.82

الركيزة الرابعة	الحكومة الإلكترونية	قيمة المؤشر
4.1	الخدمات الحكومية عبر الإنترنت	49.07
4.2	البنية التحتية للاتصالات	42.57
4.3	مكون رأس المال البشري	42.57
	إجمالي الركيزة	52.73

ملخص أداء الدولة: لبنان

نظرة عامة

يُظهر الاقتصاد الرقمي في لبنان، كما يتجلى في مؤشر الاقتصاد الرقمي للدول العربية، مجالات القوة والفرص في سياق التحديات الاقتصادية المستمرة. ومع الحصول على نتيجة إجمالية قدرها 41.9 ودرجة إجمالية مرجحة تبلغ 44.2، يشير أداء لبنان إلى الحاجة إلى تحسينات مُركّزة لتسخير الإمكانيات الكاملة للتحول الرقمي. ويعتبر هذا الجهد محورياً لدعم الاستقرار والنمو الاقتصادي في البلاد، بما يتماشى مع أهداف التعافي والتنمية الوطنية الأوسع.

نقاط القوة

على الرغم من مواجهة عقبات اقتصادية كبيرة، أظهر لبنان نقاط قوة في مجالات محددة من اقتصاده الرقمي:

• **البيئة التنظيمية:** يسجل لبنان نتائج جيدة نسبياً في البيئة التنظيمية، مما يشير إلى إطار يمكن أن يدعم العمليات التجارية الرقمية وتبني التكنولوجيا.

• **انتشار الإنترنت والهواتف المحمولة:** لبنان لديه نسبة عالية من السكان الذين يستخدمون الإنترنت والهواتف المحمولة، مما يوفر قاعدة قوية لتطوير التطبيقات والخدمات الرقمية المتنوعة.

الركيزة الثامنة	تطور السوق المالية	قيمة المؤشر
8.1	التكنولوجيا المالية والشمول المالي	37.67
8.1.1	نسبة من يمتلكون حسابات بنكية من السكان (% من العمر +15)	45.00
8.1.2	نسبة من يمتلكون بطاقة خصم أو ائتمان (% +15)	35.00
8.1.3	نسبة من قاموا بإجراء أو تلقي دفعة رقمية (% +15 عاماً)	33.00
8.2	القيمة السوقية لسوق رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	6.60
	إجمالي الركيزة	22.43

الركيزة التاسعة	الأثر الاقتصادي والتنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكبر الأثر عليها)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	98.73
9.2	الهدف 2: القضاء على الجوع	56.64
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية	74.34
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	99.62
9.5	الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	54.15
9.6	الهدف 9: الابتكار في الصناعة والبنية التحتية	73.32
9.7	الهدف 17: الشراكة من أجل تحقيق الأهداف	30.08
	إجمالي الركيزة	69.55

مجالات التحسين

لتحقيق فوائد الاقتصاد الرقمي، يحتاج لبنان إلى معالجة عدة مجالات حاسمة:

• البنية التحتية للنطاق العريض والوصول إلى الإنترنت: يُعد تعزيز

البنية التحتية الوطنية للنطاق العريض لضمان الوصول الموثوق والواسع النطاق إلى الإنترنت أمراً بالغ الأهمية، خاصة في المناطق الريفية والمحرومة.

• محو الأمية الرقمية والتدريب على المهارات: يُعد تعزيز محو الأمية

الرقمية في جميع المستويات التعليمية وتوفير فرص تحسين المهارات للقوى العاملة الحالية أمراً ضرورياً لتلبية متطلبات الاقتصاد الرقمي.

• تحسينات الأمن السيبراني: بناء تدابير قوية للأمن السيبراني لحماية

البيانات وتعزيز الثقة في المعاملات الرقمية.

• دعم الابتكار وريادة الأعمال: إنشاء نظام بيئي داعم للابتكار وريادة

الأعمال، بما في ذلك الحوافز للشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة.

• الاستقرار الاقتصادي والاستثمار: استقرار الاقتصاد لتشجيع

الاستثمار المحلي والأجنبي في التقنيات الرقمية والبنية التحتية.

• الشراكات بين القطاعين العام والخاص: تشجيع الشراكات

بين القطاع العام والمؤسسات الخاصة للاستفادة من الموارد للمشروعات الرقمية.

• البنية التحتية للإنترنت: على الرغم من بعض التحديات، هناك

جهود مستمرة لتحسين وتوسيع البنية التحتية للإنترنت، بما في ذلك توسعة شبكات الألياف الضوئية، الأمر الذي يساعد على تحسين سرعات الاتصال.

• التعليم والمهارات التكنولوجية: لبنان يتمتع بنظام تعليمي قوي

يشمل عدداً كبيراً من الخريجين في مجالات الهندسة والتكنولوجيا كل عام، مما يوفر موارد بشرية مؤهلة يمكن أن تدعم الابتكار والتطوير التكنولوجي.

• الشركات الناشئة والابتكار: الساحة التكنولوجية في لبنان نشطة

بشكل خاص، مع وجود العديد من الشركات الناشئة والمسرعات التي تعمل في مجالات مثل الفنتك، الصحة الرقمية، والتكنولوجيا الخضراء.

• التحول الرقمي في القطاع العام: هناك مبادرات حكومية لتطوير

الخدمات العامة من خلال الرقمنة، مما يساعد على تحسين الكفاءة والشفافية في الإدارة الحكومية.

• دعم المؤسسات الدولية: يستفيد لبنان من الدعم الدولي في مجال

تطوير البنية التحتية التكنولوجية والرقمية، بما في ذلك المساعدات والبرامج التي تهدف إلى تحسين الجاهزية الرقمية.

• الشبكات الاجتماعية والإعلام الرقمي: لبنان لديه وجود قوي على

الإنترنت في مجالات الإعلام والشبكات الاجتماعية، مما يساهم في ديناميكية النقاش العام ويعزز من الوعي بأهمية التكنولوجيا.

• **رقمنة الرعاية الصحية والتعليم:** توسيع المبادرات الرقمية في مجال الرعاية الصحية والتعليم لتحسين إمكانية الوصول والكفاءة، وهو أمر مهم بشكل خاص في سيناريوهات التعافي من الأزمات.

التحليل مقابل دولتي المقارنة المرجعية

وبالمقارنة مع دول معيارية مثل سنغافورة وماليزيا، فإن لبنان لديه مساحة كبيرة ليغطيها، وخاصةً في البنية التحتية، ومهارات القوى العاملة، والابتكار. على سبيل المثال، فإن النتائج العالية التي حققتها سنغافورة في مجالات مثل الاستعداد التكنولوجي وخدمات الحكومة الإلكترونية تسلط الضوء على الفجوات التي يحتاج لبنان إلى معالجتها لتعزيز موقفه التنافسي على المستوى العالمي.

المبادرات الرئيسية الموصى بها

لتعزيز اقتصاده الرقمي، يمكن للبنان النظر في المبادرات الاستراتيجية التالية:

• **الخطة الوطنية للنطاق العريض:** تنفيذ خطة شاملة لترقية وتوسيع البنية التحتية للنطاق العريض، بهدف الوصول الشامل إلى الإنترنت عالي السرعة.

• **الاستراتيجية الوطنية للمهارات الرقمية:** وضع استراتيجية وطنية للمهارات الرقمية، ودمج التعليم الرقمي في المناهج الدراسية وتوفير التدريب المستمر للكبار.

• **صندوق الشركات الناشئة والابتكار:** إنشاء صندوق لدعم الشركات الناشئة الرقمية ومراكز الابتكار، مع التركيز على قطاعات مثل التكنولوجيا المالية، والتكنولوجيا الصحية، وتكنولوجيا التعليم.

• **استراتيجية الأمن السيبراني:** صياغة وتنفيذ استراتيجية وطنية للأمن السيبراني لحماية البنية التحتية والبيانات الشخصية، وبالتالي تعزيز بيئة رقمية آمنة.

• **التحول الرقمي في القطاعات الرئيسية:** تعزيز التحول الرقمي للقطاعات الحيوية مثل الرعاية الصحية والتعليم لتحسين تقديم الخدمات والمرونة في مواجهة الاضطرابات الاقتصادية.

الخلاصة

يعكس تصنيف لبنان في مؤشر الاقتصاد الرقمي التحديات الاقتصادية الحالية ولكنه يسلط الضوء أيضاً على الفوائد المحتملة للتحول الرقمي. ومن خلال معالجة مجالات التحسين المحددة والاستفادة من نقاط القوى الحالية، يستطيع لبنان تعزيز اقتصاده الرقمي، الذي سيكون محورياً للانتعاش الاقتصادي والنمو المستدام. ويمكن لهذه الجهود أن تساعد في استقرار الاقتصاد الوطني، وتحسين الخدمات العامة، وتوفير فرص جديدة للابتكار وريادة الأعمال، مما يساهم في نهاية المطاف في الرفاهية العامة للبلاد وقدرتها على الصمود.

موريتانيا



موجز الوصف الاقتصادي

متوسط مرتفع	مستوى الدخل وفقاً للبنك الدولي
2,065	متوسط دخل الفرد (بالدولار)
10	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
4.7	السكان (مليون نسمة)
10.50	معدل البطالة (%)

مقارنة قيمة المؤشر العام بمتوسط الإقليم والمقياس المعياري



موريتانيا

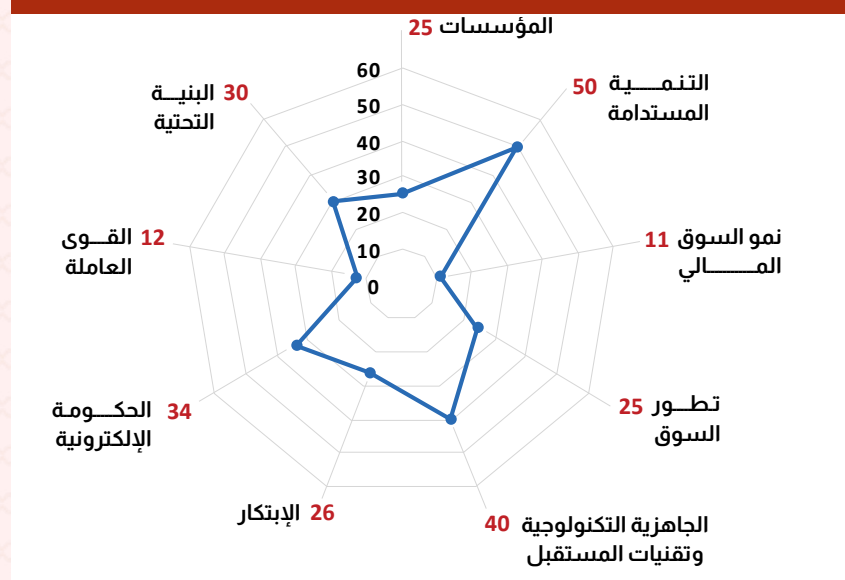


لعرض التفصيلي لمتغيرات المؤشر الفرعية:

قيمة المؤشر	المؤسسات	الركيزة الأولى
27.11	البيئة السياسية	1.1
27.36	الاستقرار السياسي والأمن	1.1.1
25.47	فاعلية الحكومة	1.1.2
28.50	الصوت والمساءلة	1.1.3
21.07	البيئة التنظيمية	1.2
14.62	جودة التنظيم	1.2.1
25.47	سيادة القانون	1.2.2
23.11	مكافحة الفساد	1.2.3
26.63	حوكمة التكنولوجيا	1.3
21.16	خوادم الإنترنت الآمنة	1.3.1
17.51	الأمن الإلكتروني	1.3.2
3.88	التسوق عبر الإنترنت	1.3.3
61.18	البيئة التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	1.3.4
1.04	تنظيم التقنيات الناشئة	1.3.5
66.67	تشريعات التجارة الإلكترونية	1.3.6
14.95	حماية خصوصية المحتوى بموجب القانون	1.3.7
24.9	إجمالي الركيزة	

قيمة المؤشر	البنية التحتية	الركيزة الثانية
30.40	الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	2.1
46.50	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	2.2
34.27	الشمول التكنولوجي	2.3
19.89	المشاركة الإلكترونية	2.3.1

قيمة المؤشر وفقاً للركائز المختلفة



نظرة عامة لأداء الدولة للأبعاد الاستراتيجية موزعة على المحاور

الترتيب	القيمة	المحاور	البعد
12	24.94	المحور المؤسسي	الاسس الرقمية
13	30.07	البنية التحتية	
7	26.01	الابتكار	بعد الابتكار
13	39.72	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	
13	24.62	تطور السوق	
16	33.75	الحكومة الإلكترونية	الحكومة الإلكترونية
13	24.62	تطور السوق	الأعمال الرقمية
15	11.17	نمو السوق المالية	
13	12.26	القوى العاملة	المواطن الرقمي
13	30.07	البنية التحتية	
14	50.00	التنمية المستدامة بعد متقاطع مع كافة الأبعاد	

الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر
5.1	نسبة إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير بتمويل من قطاع الأعمال	1.14
5.2	التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير	53.10
5.3	تأثير المعرفة	26.30
5.4	استيعاب المعرفة	23.50
	إجمالي الركيزة	26.01

الركيزة السادسة	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	قيمة المؤشر
6.1	اعتماد التقنيات الناشئة	27.92
6.2	الاستثمار في التقنيات الناشئة	41.25
6.3	استراتيجية الذكاء الاصطناعي	50.00
	إجمالي الركيزة	39.72

الركيزة السابعة	تطور السوق	قيمة المؤشر
7.1	تمويل الشركات الناشئة وسهولة الحصول عليه	25.94
7.2	الانتماء المحلي للقطاع الخاص، % من الناتج المحلي الإجمالي	6.60
7.3	تنوع الصناعة المحلية	41.33
	إجمالي الركيزة	24.62

2.3.2	الفجوة الاجتماعية والاقتصادية في استخدام المدفوعات الرقمية	82.96
2.3.3	توافر المحتوى المحلي عبر الإنترنت	25.00
2.3.4	الفجوة بين الجنسين في استخدام الإنترنت	33.24
2.3.5	الفجوة الريفية في استخدام المدفوعات الرقمية	10.24
2.4	الأداء اللوجستي	9.10
	إجمالي الركيزة	30.07

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر
3.1	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	0.95
3.2	العمالة كثيفة المعرفة %	8.36
3.3	مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظام التعليم	27.47
	إجمالي الركيزة	12.26

الركيزة الرابعة	الحكومة الإلكترونية	قيمة المؤشر
0.95	الخدمات الحكومية عبر الإنترنت	9.90
8.36	البنية التحتية للاتصالات	16.01
27.47	مكون رأس المال البشري	75.34
12.26	إجمالي الركيزة	33.75

ملخص أداء الدولة: موريتانيا

نظرة عامة

تؤكد مكانة موريتانيا في مؤشر الاقتصاد الرقمي للدول العربية، بنتيجة إجمالية قدرها 28.6، على المرحلة الوليدة لاقتصادها الرقمي ضمن سياق مليء بالتحديات، ولكنه يحتمل أن يكون تحويلياً. وهذا يسلط الضوء على فرصة كبيرة للاستفادة من التقنيات الرقمية لتعزيز النمو الاقتصادي، وتعزيز الخدمات العامة، وتحسين الإدارة الشاملة.

نقاط القوة

على الرغم من مواجهة العديد من التحديات التنموية، أظهرت موريتانيا نقاط قوة أساسية في رحلتها الرقمية:

- **الاستقرار السياسي:** توفر الجهود الأخيرة لتحقيق الاستقرار في البيئة السياسية في موريتانيا خلفية مواتية لتنفيذ مشاريع التحول الرقمي.

- **الإطار التنظيمي:** هناك إطار تنظيمي أساسي ولكنه متطور يهدف إلى دعم الأنشطة الرقمية، ويمكن تطويره بشكل أكبر لتسهيل النمو في قطاع التكنولوجيا.

- **تغطية الإنترنت:** تشهد موريتانيا تحسينات مستمرة في البنية التحتية للإنترنت، بما في ذلك التوسع في شبكات الألياف الضوئية والاتصالات المتنقلة مثل 3G و4G، مما يعزز من تغطية وجودة الخدمات الرقمية.

الركيزة الثامنة	تطور السوق المالية	قيمة المؤشر
8.1	التكنولوجيا المالية والشمول المالي	17.31
8.1.1	نسبة من يمتلكون حسابات بنكية من السكان (% من العمر +15)	23.46
8.1.2	نسبة من يمتلكون بطاقة خصم أو ائتمان (%15+)	8.54
8.1.3	نسبة من قاموا بإجراء أو تلقى دفعة رقمية (%15+ عاماً)	19.92
8.2	القيمة السوقية لسوق رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	5.04
	إجمالي الركيزة	11.2

الركيزة التاسعة	الأثر الاقتصادي والتنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكبر الأثر عليها)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	76.98
9.2	الهدف 2: القضاء على الجوع	42.60
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية	51.84
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	47.03
9.5	الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	50.40
9.6	الهدف 9: الابتكار في الصناعة والبنية التحتية	25.60
9.7	الهدف 17: الشراكة من أجل تحقيق الأهداف	55.56
	إجمالي الركيزة	50.00

مجالات التحسين

للاستفادة من إمكانات اقتصادها الرقمي، تحتاج موريتانيا إلى التركيز على عدة مجالات حاسمة:

- **توسيع البنية التحتية للاتصالات:** تطوير وتوسيع شبكة الاتصالات لضمان الوصول إلى الإنترنت على نطاق واسع وموثوق في المناطق الحضرية والريفية.

- **محو الأمية الرقمية والتعليم:** تعزيز برامج محو الأمية الرقمية بشكل كبير ودمج المهارات الرقمية في المناهج التعليمية على جميع المستويات لإعداد القوى العاملة للاقتصاد الرقمي.

- **تطوير خدمات الحكومة الإلكترونية:** بناء وتوسيع خدمات الحكومة الإلكترونية لتحسين كفاءة وإمكانية الوصول إلى التفاعلات الحكومية للمواطنين والشركات.

- **تدابير الأمن السيبراني:** وضع تدابير قوية للأمن السيبراني لحماية البنية التحتية الرقمية الحيوية والبيانات الشخصية، وتعزيز الثقة في المنصات الرقمية.

- **دعم ريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة:** تطوير البرامج التي تدعم ريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الرقمي، بما في ذلك الوصول إلى التمويل والإرشاد وفرص السوق.

- **مبادرات الشمول الرقمي:** إنشاء مبادرات مستهدفة لضمان الشمول الرقمي لجميع الفئات السكانية، مع التركيز بشكل خاص على المجتمعات المهمشة والمحرومة.

- **استخدام الهواتف المحمولة:** يوجد انتشار واسع للهواتف المحمولة بين السكان، مما يوفر قاعدة قوية لتطوير التطبيقات والخدمات الرقمية المختلفة، ويسهل عملية الوصول إلى الخدمات الحكومية والتجارية الإلكترونية.

- **المبادرات الحكومية للتحويل الرقمي:** تعمل الحكومة الموريتانية على تطوير استراتيجيات للتحويل الرقمي، تشمل تحسين الخدمات الحكومية الإلكترونية وتعزيز استخدام التكنولوجيا في الإدارة العامة لتحسين الكفاءة والشفافية.

- **تطوير القدرات التكنولوجية:** يوجد تركيز على تعليم وتدريب الشباب في مجالات الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات، من خلال الجامعات والمعاهد المختلفة، مما يساعد على تكوين جيل جديد من المهنين المؤهلين في هذه المجالات.

- **الشراكات الدولية والإقليمية:** موريتانيا تستفيد من الدعم الدولي والإقليمي في تطوير بنيتها التحتية التكنولوجية والرقمية، مما يساعد في تسريع وتيرة التحديثات التكنولوجية وتحسين الخدمات.

- **نمو قطاع التكنولوجيا الناشئة:** هناك زيادة في عدد الشركات الناشئة والمبادرات الريادية في مجال التكنولوجيا، خاصة في التكنولوجيا المالية والخدمات الرقمية، مما يدل على بيئة مواتية للابتكار والتطور.

- **البرامج والمبادرات لتعزيز المهارات الرقمية:** الحكومة والمنظمات غير الحكومية تعمل على تحسين المهارات الرقمية للسكان من خلال البرامج التدريبية وورش العمل، وتشجيع الشباب والنساء على اكتساب مهارات تكنولوجية.

• **تكامل الطاقة المتجددة للعمليات الرقمية:** تنفيذ حلول الطاقة المتجددة لتشغيل العمليات الرقمية بشكل مستدام، ومعالجة ندرة الطاقة والمخاوف البيئية.

• **التحول الرقمي للرعاية الصحية والتعليم:** تسريع اعتماد التقنيات الرقمية في الرعاية الصحية والتعليم لتعزيز جودة الخدمة ومدى وصولها.

التحليل مقابل دولتي المقارنة المرجعية

ومقارنةً بالدول المعيارية مثل سنغافورة وماليزيا، تظهر موريتانيا فجوات كبيرة في البنية التحتية الرقمية والتعليم والخدمات الرقمية الحكومية. تؤكد هذه المعايير على الحاجة الماسة لموريتانيا لتعزيز قدراتها الرقمية ليس فقط لتلبية المعايير الإقليمية ولكن أيضاً لتحسين قدرتها التنافسية على نطاق عالمي.

المبادرات الرئيسية الموصى بها

لتعزيز اقتصادها الرقمي، يمكن لموريتانيا النظر في المبادرات الاستراتيجية التالية:

• **الاستراتيجية الوطنية للنطاق العريض:** تنفيذ استراتيجية وطنية للنطاق العريض تركز على توسيع نطاق الوصول إلى الإنترنت وتحسين البنية التحتية للاتصالات.

• **برنامج التعليم الرقمي الشامل:** تطوير برنامج تعليم رقمي شامل يستهدف المدارس والجامعات ومراكز التدريب المهني لتعزيز الثقافة الرقمية.

• **خطة تطوير الحكومة الإلكترونية:** إطلاق خطة طموحة لتطوير وتعزيز منصات الحكومة الإلكترونية، وتسهيل حصول الجمهور على الخدمات بشكل أفضل وتحسين العمليات الإدارية.

• **تنفيذ استراتيجية الأمن السيبراني:** صياغة وتنفيذ استراتيجية وطنية للأمن السيبراني لحماية الأصول الرقمية وزيادة الثقة في المعاملات الرقمية.

• **صندوق ريادة الأعمال الرقمية:** إنشاء صندوق لتشجيع ريادة الأعمال الرقمية، مع التركيز على الابتكار في قطاعات مثل الزراعة والتعدين والخدمات.

• **حلول الطاقة المستدامة للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات:** تعزيز تكامل حلول الطاقة المستدامة في تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لضمان موثوقية واستدامة العمليات الرقمية.

الخلاصة

يعكس موقع موريتانيا في مؤشر الاقتصاد الرقمي المراحل الأولى من التحول الرقمي وسط تحديات وطنية أوسع. ومن خلال معالجة المجالات المحددة للتحسين والاستفادة من نقاط قوتها الأولية، يمكن لموريتانيا تعزيز اقتصادها الرقمي. ويمكن لمثل هذه الجهود أن تدعم التنويع الاقتصادي الأوسع، وتحسين تقديم الخدمات العامة، والمساهمة في التنمية المستدامة، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز الرفاهية الوطنية والمرونة الاقتصادية.

العراق



موجز الوصف الاقتصادي

متوسط مرتفع	مستوى الدخل وفقاً للبنك الدولي
\$5,937	متوسط دخل الفرد (بالدولار)
264	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
44.5	السكان (مليون نسمة)
11.00	معدل البطالة (%)

مقارنة قيمة المؤشر العام بمتوسط الإقليم والمقياس المعياري



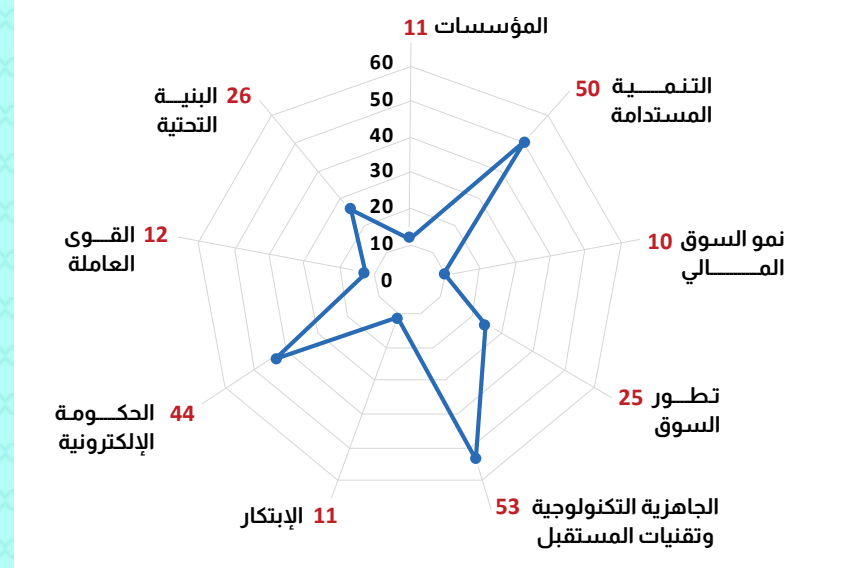
العراق

لعرض التفصيلي لمتغيرات المؤشر الفرعية:

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر
1.1	البيئة السياسية	11.34
1.1.1	الاستقرار السياسي والأمن	2.36
1.1.2	فاعلية الحكومة	9.43
1.1.3	الصوت والمساءلة	22.22
1.2	البيئة التنظيمية	8.65
1.2.1	جودة التنظيم	11.79
1.2.2	سيادة القانون	3.30
1.2.3	مكافحة الفساد	10.85
1.3	حوكمة التكنولوجيا	13.88
1.3.1	خوادم الإنترنت الآمنة	20.11
1.3.2	الأمن الإلكتروني	16.64
1.3.3	التسوق عبر الإنترنت	2.48
1.3.4	البيئة التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	12.29
1.3.5	تنظيم التقنيات الناشئة	0.99
1.3.6	تشريعات التجارة الإلكترونية	31.67
1.3.7	حماية خصوصية المحتوى بموجب القانون	13.02
	إجمالي الركيزة	11.3

الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
2.1	الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	28.88
2.2	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	44.18
2.3	الشمول التكنولوجي	24.74
2.3.1	المشاركة الإلكترونية	19.89

قيمة المؤشر وفقاً للركائز المختلفة



نظرة عامة لأداء الدولة للأبعاد الاستراتيجية موزعة على المحاور

البعد	المحاور	القيمة	الترتيب
الاسس الرقمية	المحور المؤسسي	11.29	16
	البنية التحتية	25.59	16
بعد الابتكار	الابتكار	10.85	16
	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	53.41	20
	تطور السوق	24.51	16
الحكومة الإلكترونية	الحكومة الإلكترونية	43.83	13
	تطور السوق	24.51	16
الأعمال الرقمية	نمو السوق المالية	9.62	16
	القوى العاملة	12.26	17
المواطن الرقمي	البنية التحتية	25.59	16
	التنمية المستدامة بعد متقاطع مع كافة الأبعاد	50.44	13

الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر
5.1	نسبة إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير بتمويل من قطاع الأعمال	1.14
5.2	التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير	22.23
5.3	تأثير المعرفة	0.76
5.4	استيعاب المعرفة	19.29
	إجمالي الركيزة	15.39

الركيزة السادسة	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	قيمة المؤشر
6.1	اعتماد التقنيات الناشئة	27.92
6.2	الاستثمار في التقنيات الناشئة	32.30
6.3	استراتيجية الذكاء الاصطناعي	100.00
	إجمالي الركيزة	53.41

الركيزة السابعة	تطور السوق	قيمة المؤشر
7.1	تمويل الشركات الناشئة وسهولة الحصول عليه	25.94
7.2	الائتمان المحلي للقطاع الخاص، % من الناتج المحلي الإجمالي	6.27
7.3	تنوع الصناعة المحلية	41.33
	إجمالي الركيزة	24.51

2.3.2	الفجوة الاجتماعية والاقتصادية في استخدام المدفوعات الرقمية	39.69
2.3.3	توافر المحتوى المحلي عبر الإنترنت	23.75
2.3.4	الفجوة بين الجنسين في استخدام الإنترنت	33.24
2.3.5	الفجوة الريفية في استخدام المدفوعات الرقمية	7.15
2.4	الأداء اللوجستي	4.55
	إجمالي الركيزة	25.59

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر
3.1	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	0.95
3.2	العمالة كثيفة المعرفة %	8.36
3.3	مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظام التعليم	27.47
	إجمالي الركيزة	12.26

الركيزة الرابعة	الحكومة الإلكترونية	قيمة المؤشر
4.1	الخدمات الحكومية عبر الإنترنت	52.01
4.2	البنية التحتية للاتصالات	20.60
4.3	مكون رأس المال البشري	58.88
	إجمالي الركيزة	43.83

ملخص أداء الدولة: العراق

نظرة عامة

إن الاقتصاد الرقمي في العراق، كما هو موضح في مؤشر الاقتصاد الرقمي للدول العربية، هو في مرحلة ناشئة، حيث حصل على درجة إجمالية قدرها 28.3. وهذا يسلط الضوء على إمكانات كبيرة للتنمية ضمن إطار جهود الإنعاش الاقتصادي والاستقرار الأوسع في العراق. يُعد تعزيز البنية التحتية والخدمات الرقمية أمراً بالغ الأهمية لدعم طموحات الدولة لتنويع اقتصادها وتحسين كفاءة القطاع العام.

نقاط القوة

- يُظهر العراق نقاط قوة في مجالات محددة تعتبر أساسية لنموه الرقمي:
- **الاستقرار السياسي:** على الرغم من التحديات التاريخية، فإن الجهود الأخيرة لتحقيق الاستقرار في البيئة السياسية تخلق خلفية أكثر ملاءمة لتنفيذ المبادرات الرقمية.
- **الاتصال بالإنترنت:** شهد العراق تحسينات مستمرة في البنية التحتية للإنترنت، بما في ذلك توسع شبكات الألياف الضوئية وتقديم خدمات الجيل الثالث والرابع للهواتف المحمولة، مما يزيد من تغطية وجودة الاتصالات.
- **استخدام الهواتف المحمولة:** هناك ارتفاع ملحوظ في استخدام الهواتف المحمولة والأجهزة الذكية بين العراقيين، مما يوفر أساساً قوياً لنشر التطبيقات والخدمات الرقمية المختلفة.

الركيزة الثامنة	تطور السوق المالية	قيمة المؤشر
8.1	التكنولوجيا المالية والشمول المالي	14.21
8.1.1	نسبة من يمتلكون حسابات بنكية من السكان (% من العمر +15)	18.57
8.1.2	نسبة من يمتلكون بطاقة خصم أو ائتمان (% +15)	9.83
8.1.3	نسبة من قاموا بإجراء أو تلقي دفعة رقمية (% +15 عاماً)	14.24
8.2	القيمة السوقية لسوق رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	5.04
	إجمالي الركيزة	9.62

الركيزة التاسعة	الأثر الاقتصادي والتنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكبر الأثر عليها)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	4.32
9.2	الهدف 2: القضاء على الجوع	53.15
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية	61.35
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	69.87
9.5	الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	57.87
9.6	الهدف 9: الابتكار في الصناعة والبنية التحتية	34.71
9.7	الهدف 17: الشراكة من أجل تحقيق الأهداف	71.78
	إجمالي الركيزة	50.44

مجالات التحسين

لتحسين مسار التحول الرقمي، يجب على العراق معالجة العديد من المجالات الحاسمة:

• **البنية التحتية للاتصالات:** هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة لإعادة بناء وتحديث البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية لضمان الوصول إلى شبكة الإنترنت الموثوقة وعالية السرعة على الصعيد الوطني.

• **تعليم المهارات الرقمية:** توسيع نطاق التعليم الرقمي وجودته لتطوير قوة عاملة مجهزة بالمهارات الرقمية اللازمة للازدهار في الاقتصاد الحديث.

• **خدمات الحكومة الإلكترونية:** تعزيز توافر وموثوقية خدمات الحكومة الإلكترونية لتحسين وصول الجمهور إلى الموارد الحكومية وتبسيط العمليات الإدارية.

• **تدابير الأمن السيبراني:** وضع تدابير شاملة للأمن السيبراني لحماية البنية التحتية الرقمية الحيوية والبيانات الحساسة ضد التهديدات السيبرانية المتزايدة.

• **النظام البيئي لريادة الأعمال للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا:** إنشاء نظام بيئي لريادة الأعمال يعزز الابتكار ويدعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا من خلال التمويل والإرشاد والدعم التنظيمي.

• **برامج الشمول الرقمي:** تنفيذ البرامج التي تهدف إلى تقليص الفجوة الرقمية، وضمان وصول جميع شرائح السكان، بما في ذلك المناطق الريفية والمتأثرة بالصراع، إلى التقنيات الرقمية.

• **المبادرات الحكومية للتحول الرقمي:** أطلقت الحكومة العراقية عدة مبادرات لتعزيز التحول الرقمي، بما في ذلك تطوير الخدمات الحكومية الإلكترونية وإدخال نظم المعلومات في الإدارة العامة لتحسين الكفاءة والشفافية.

• **التعليم والتدريب في مجال التكنولوجيا:** تولي الجامعات والمؤسسات التعليمية في العراق اهتماماً متزايداً لتقديم برامج تعليمية في مجالات الحاسوب والتكنولوجيا، مما يساعد في بناء قدرات الموارد البشرية.

• **الشركات الدولية:** يستفيد العراق من التعاون مع منظمات دولية ودول مانحة في مشاريع لتطوير البنية التحتية التكنولوجية والرقمية، مما يساهم في تحسين الجاهزية الرقمية.

• **قطاع التكنولوجيا الناشئة:** هناك تزايد في عدد الشركات الناشئة والمشاريع الريادية التي تعمل في مجالات مثل التكنولوجيا المالية، والتجارة الإلكترونية، والخدمات الرقمية، مما يعكس بيئة مواتية للابتكار والتطوير.

• **البرامج والمبادرات لتعزيز المهارات الرقمية:** هناك العديد من البرامج الوطنية والمحلية التي تهدف إلى تحسين المهارات الرقمية للسكان، وتشجيع الشباب والنساء بشكل خاص على اكتساب مهارات تكنولوجية.

• الأطر التنظيمية للأعمال الرقمية: إصلاح وتعزيز الأطر التنظيمية

لدعم الأعمال الرقمية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التكنولوجيا.

التحليل مقابل دولتي المقارنة المرجعية

ومقارنةً بالدول المعيارية مثل سنغافورة وماليزيا، يواجه العراق تحديات كبيرة في البنية التحتية والخدمات الحكومية. إن النتائج العالية التي حققتها سنغافورة في الحكومة الإلكترونية والجاهزية التكنولوجية تسلط الضوء على المجالات التي يحتاج فيها العراق إلى تحسينات مركزة لتعزيز الاقتصاد الرقمي التنافسي.

المبادرات الرئيسية الموصى بها

لتعزيز اقتصاده الرقمي، يمكن للعراق النظر في المبادرات الاستراتيجية التالية:

• المبادرة الوطنية للبنية التحتية الرقمية: إطلاق مبادرة شاملة لتطوير

البنية التحتية الرقمية، مع التركيز على توسيع الاتصال بالإنترنت وتحديث الشبكات القديمة.

• حملة محو الأمية الرقمية: إطلاق حملة وطنية لمحو الأمية الرقمية

تستهدف جميع المستويات التعليمية، ودمج المهارات الرقمية في المناهج وبرامج تعليم الكبار.

• برامج دعم الشركات الناشئة: إنشاء برامج تدعم الشركات الناشئة

في مجال التكنولوجيا مع التركيز على الابتكار في قطاعات مثل الطاقة والزراعة والتمويل.

• الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني: تطوير استراتيجية وطنية

قوية للأمن السيبراني تعزز حماية الأنظمة الرقمية الحكومية والقطاع الخاص.

• التحديث التنظيمي: تحديث الأطر التنظيمية لتسهيل دخول الشركات

الرقمية إلى السوق وتشجيع الاستثمار في التقنيات الرقمية.

الخلاصة

يؤكد الوضع الحالي للعراق في مؤشر الاقتصاد الرقمي على أهمية التحسينات الرقمية المستهدفة كجزء من استراتيجية التعافي الاقتصادي الأوسع. ومن خلال معالجة المجالات الرئيسية للتحسين والبناء على نقاط القوى الحالية، يمكن للعراق تعزيز اقتصاده الرقمي، الذي سيلعب دوراً مهماً في جهود التنويع الاقتصادي وتحقيق الاستقرار. ويمكن لهذه الاستراتيجيات أن تعمل على تعزيز النمو الاقتصادي وتحسن أيضاً الكفاءة الحكومية وتقديم الخدمات العامة، والارتقاء بجودة ونوعية الحياة لمواطنيها ويضع العراق كمشارك ناشئ في الاقتصاد الرقمي العالمي.

القمر المتحدة



موجز الوصف الاقتصادي

منخفض	مستوى الدخل وفقاً للبنك الدولي
1485	متوسط دخل الفرد (بالدولار)
1.2	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
0.85	السكان (مليون نسمة)
3.20	معدل البطالة (%)

مقارنة قيمة المؤشر العام بمتوسط الإقليم والمقياس المعياري



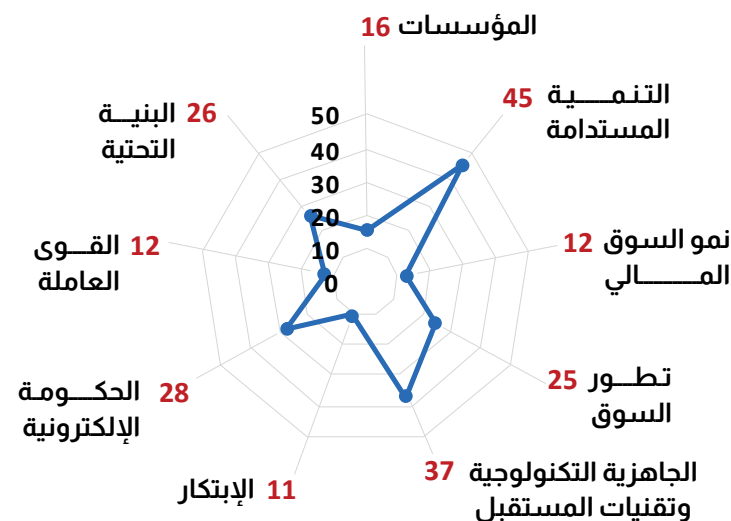
القمر المتحدة

لعرض التفصيلي لمتغيرات المؤشر الفرعية:

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر
1.1	البيئة السياسية	23.31
1.1.1	الاستقرار السياسي والأمن	39.15
1.1.2	فاعلية الحكومة	6.13
1.1.3	الصوت والمساءلة	24.64
1.2	البيئة التنظيمية	9.59
1.2.1	جودة التنظيم	10.85
1.2.2	سيادة القانون	8.49
1.2.3	مكافحة الفساد	9.43
1.3	حوكمة التكنولوجيا	13.88
1.3.1	خوادم الإنترنت الآمنة	20.11
1.3.2	الأمن الإلكتروني	16.64
1.3.3	التسوق عبر الإنترنت	2.48
1.3.4	البيئة التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	12.29
1.3.5	تنظيم التقنيات الناشئة	0.99
1.3.6	تشريعات التجارة الإلكترونية	31.67
1.3.7	حماية خصوصية المحتوى بموجب القانون	13.02
	إجمالي الركيزة	15.6

الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
2.1	الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	28.88
2.2	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	44.18
2.3	الشمول التكنولوجي	24.74
2.3.1	المشاركة الإلكترونية	19.89

قيمة المؤشر وفقاً للركائز المختلفة



نظرة عامة لأداء الدولة للأبعاد الاستراتيجية موزعة على المحاور

البعد	المحاور	القيمة	الترتيب
الاسس الرقمية	المحور المؤسسي	15.59	15
	البنية التحتية	25.59	14
بعد الابتكار	الابتكار	10.85	14
	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	36.74	22
	تطور السوق	10.85	14
الحكومة الإلكترونية	الحكومة الإلكترونية	36.74	22
الأعمال الرقمية	تطور السوق	24.51	14
	نمو السوق المالية	12.13	14
المواطن الرقمي	القوى العاملة	12.26	14
	البنية التحتية	25.59	14
التنمية المستدامة بعد متقاطع مع كافة الأبعاد		45.41	16

الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر
5.1	نسبة إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير بتمويل من قطاع الأعمال	1.1
5.2	التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير	22.2
5.3	تأثير المعرفة	0.8
5.4	استيعاب المعرفة	19.3
	إجمالي الركيزة	10.9

الركيزة السادسة	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	قيمة المؤشر
6.1	اعتماد التقنيات الناشئة	27.9
6.2	الاستثمار في التقنيات الناشئة	32.3
6.3	استراتيجية الذكاء الاصطناعي	50.0
	إجمالي الركيزة	36.7

الركيزة السابعة	تطور السوق	قيمة المؤشر
7.1	تمويل الشركات الناشئة وسهولة الحصول عليه	25.9
7.2	الانتماء المحلي للقطاع الخاص، % من الناتج المحلي الإجمالي	6.3
7.3	تنوع الصناعة المحلية	41.3
	إجمالي الركيزة	24.5

2.3.2	الفجوة الاجتماعية والاقتصادية في استخدام المدفوعات الرقمية	39.69
2.3.3	توافر المحتوى المحلي عبر الإنترنت	23.75
2.3.4	الفجوة بين الجنسين في استخدام الإنترنت	33.24
2.3.5	الفجوة الريفية في استخدام المدفوعات الرقمية	7.15
2.4	الأداء اللوجستي	4.55
	إجمالي الركيزة	25.59

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر
3.1	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	0.95
3.2	العمالة كثيفة المعرفة %	8.36
3.3	مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظام التعليم	27.47
	إجمالي الركيزة	12.26

الركيزة الرابعة	الحكومة الإلكترونية	قيمة المؤشر
4.1	الخدمات الحكومية عبر الإنترنت	3.26
4.2	البنية التحتية للاتصالات	33.00
4.3	مكون رأس المال البشري	47.10
	إجمالي الركيزة	27.79

ملخص أداء الدولة: القمر المتحدة

نظرة عامة

يقدم أداء جمهورية القمر المتحدة في مؤشر الاقتصاد الرقمي للدول العربية لمحة سريعة عن الاقتصاد الرقمي في مرحلة تكوينه، حيث حصل على درجة إجمالية قدرها 24.3. تسلط هذه الأرقام الضوء على الإمكانيات الكبيرة للنمو داخل القطاع الرقمي في البلاد، وهو جزء لا يتجزأ من تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الأوسع وتعزيز تقديم الخدمات العامة في جميع أنحاء الجمهورية.

نقاط القوة

على الرغم من المرحلة الوليدة لاقتصادها الرقمي، فقد أنشأت جمهورية القمر المتحدة نقاط قوة أساسية يمكن تطويرها بشكل أكبر:

- **الاستقرار السياسي:** تمكنت جمهورية القمر المتحدة من الحفاظ على مستوى من الاستقرار السياسي بما يشجع على بدء وتنفيذ مشاريع التحول الرقمي.

- **الوصول إلى الإنترنت:** جهود مستمرة لتحسين الوصول إلى الإنترنت من خلال توسيع البنية التحتية وتقديم خدمات إنترنت أكثر فعالية وسرعة، مثل الألياف الضوئية في بعض المناطق.

- **البنية التحتية التكنولوجية:** هناك استثمارات في تحديث وتوسيع البنية التحتية للاتصالات، بدعم من شركاء دوليين، لتحسين الخدمات الرقمية والاتصالات في البلاد.

الركيزة الثامنة	تطور السوق المالية	قيمة المؤشر
8.1	التكنولوجيا المالية والشمول المالي	19.2
8.1.1	نسبة من يمتلكون حسابات بنكية من السكان (% من العمر +15)	34.3
8.1.2	نسبة من يمتلكون بطاقة خصم أو ائتمان (%15+)	3.6
8.1.3	نسبة من قاموا بإجراء أو تلقي دفعة رقمية (%15+ عاماً)	19.8
8.2	القيمة السوقية لسوق رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	5.0
	إجمالي الركيزة	12.1

الركيزة التاسعة	الأثر الاقتصادي والتنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكبر الأثر عليها)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	51.77
9.2	الهدف 2: القضاء على الجوع	45.25
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية	55.26
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	39.43
9.5	الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	43.47
9.6	الهدف 9: الابتكار في الصناعة والبنية التحتية	21.66
9.7	الهدف 17: الشراكة من أجل تحقيق الأهداف	61.05
	إجمالي الركيزة	45.41

مجالات التحسين

لتعزيز اقتصادها الرقمي، تحتاج جمهورية القمر المتحدة إلى معالجة العديد من المجالات الحيوية:

• **تطوير البنية التحتية للاتصالات:** بناء شبكة اتصالات أكثر قوة

وشمولاً لتوفير وصول واسع النطاق وموثوق إلى الإنترنت عبر الجزر.

• **محو الأمية الرقمية والتعليم:** تنفيذ برامج وطنية تركز على محو

الأمية الرقمية لدمج المهارات الرقمية في جميع المستويات التعليمية، وإعداد السكان للعصر الرقمي.

• **خدمات الحكومة الإلكترونية:** تطوير وتوسيع خدمات الحكومة

الإلكترونية لتحسين كفاءة الإدارة العامة وإمكانية حصول المواطنين على الخدمات الحكومية.

• **قدرات الأمن السيبراني:** إنشاء بروتوكولات وأنظمة قوية للأمن

السيبراني لحماية البنية التحتية الرقمية للدولة وبيانات المواطنين.

• **دعم رواد الأعمال المحليين والشركات الصغيرة والمتوسطة:** خلق

بيئات داعمة لرواد الأعمال المحليين والشركات الصغيرة والمتوسطة التي ترغب في الانخراط في الأعمال التجارية الرقمية.

• **البنية التحتية للطاقة:** ضمان إمدادات الطاقة الموثوقة لدعم

العمليات الرقمية المتسقة وغير المنقطعة، وهو أمر بالغ الأهمية للقطاعات المعتمدة على التكنولوجيا.

• **الإصلاحات التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** تحديث

وإصلاح الأطر التنظيمية لتشجيع الاستثمار والابتكار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يسهل على الشركات البدء والعمل رقمياً.

• **استخدام الهواتف المحمولة:** ارتفاع نسبة استخدام الهواتف

المحمولة يعزز من قدرة جمهورية القمر المتحدة على نشر الخدمات المحمولة والتطبيقات الذكية، مما يفتح الباب أمام تحسين الخدمات العامة والخاصة.

• **الدعم الحكومي للتكنولوجيا والابتكار:** تشجيع الحكومة على الابتكار

والتكنولوجيا من خلال سياسات داعمة وبرامج تعليمية تركز على تطوير المهارات الرقمية والتكنولوجيا.

• **مشاريع التكنولوجيا الناشئة:** ارتفاع عدد الشركات الناشئة والمشاريع

الريادية التي تعمل في مجال التكنولوجيا، مما يعكس البيئة المواتية للابتكار والتطور التكنولوجي.

• **البرامج التعليمية والتدريبية:** تولى الجامعات والمؤسسات التعليمية

اهتماماً لتعليم العلوم والتكنولوجيا، مما يساهم في تكوين قاعدة من المتخصصين القادرين على دعم الاقتصاد الرقمي.

• **الشراكات الدولية:** تستفيد جمهورية القمر المتحدة من التعاون

مع منظمات دولية وبلدان أخرى في مشاريع تطوير البنية التحتية التكنولوجية والرقمية، مما يساعد في رفع مستوى الجاهزية التكنولوجية للبلاد.

عند مقارنتها بالدول المعيارية مثل سنغافورة وماليزيا، تواجه جمهورية القمر المتحدة اختلافات صارخة في البنية التحتية الرقمية والتعليم والخدمات الرقمية الحكومية. وتؤكد الاقتصادات الرقمية المتقدمة في المعايير ضرورة قيام جزر القمر بالاستثمار بشكل كبير في هذه المجالات لتعزيز اقتصاد رقمي تنافسي وشامل.

المبادرات الرئيسية الموصى بها

من أجل النهوض باقتصادها الرقمي، يمكن لجمهورية القمر المتحدة النظر في المبادرات الاستراتيجية التالية:

- **الخطة الوطنية للبنية التحتية الرقمية:** إطلاق خطة وطنية طموحة تهدف إلى تطوير وتوسيع البنية التحتية الرقمية لضمان تغطية شاملة للإنترنت في جميع أنحاء جمهورية القمر المتحدة.
- **مبادرة التعليم الرقمي:** إنشاء مبادرة تعليمية رقمية واسعة النطاق تتضمن دمج المناهج الدراسية في المدارس ومراكز التدريب المهني.
- **برنامج تطوير الحكومة الإلكترونية:** الاستثمار في منصات الحكومة الإلكترونية لرقمنة الخدمات العامة وجعلها أكثر كفاءة ومتاحة لجميع المواطنين.
- **استراتيجية الأمن السيبراني:** تطوير استراتيجية وطنية للأمن السيبراني لحماية الأصول الرقمية وتعزيز الثقة في المعاملات الرقمية.
- **دعم ريادة الأعمال والابتكار:** إنشاء حوافز وهيكل دعم لتعزيز ريادة الأعمال والابتكار داخل القطاع الرقمي.

يشير مكانة جمهورية القمر المتحدة الحالية في مؤشر الاقتصاد الرقمي إلى المراحل الأولى من رحلتها نحو التحول الرقمي. ومن خلال معالجة مجالات التحسين المحددة والاستفادة من استقرارها السياسي، تستطيع جمهورية القمر المتحدة تعزيز اقتصادها الرقمي، والذي سيلعب دوراً محورياً في تنميتها الاقتصادية الشاملة. وستدعم هذه الجهود التنويع الاقتصادي وتعزز أيضاً نوعية الحياة لمواطنيها، وتحسن العمليات الحكومية، وتوفر إطاراً للتنمية المستدامة في العصر الرقمي.

جيبوتي



موجز الوصف الاقتصادي

متوسط منخفض	مستوى الدخل وفقاً للبنك الدولي
3136	متوسط دخل الفرد (بالدولار)
3.5	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
1.1	السكان (مليون نسمة)
2.80	معدل البطالة (%)

مقارنة قيمة المؤشر العام بمتوسط الإقليم والمقياس المعياري



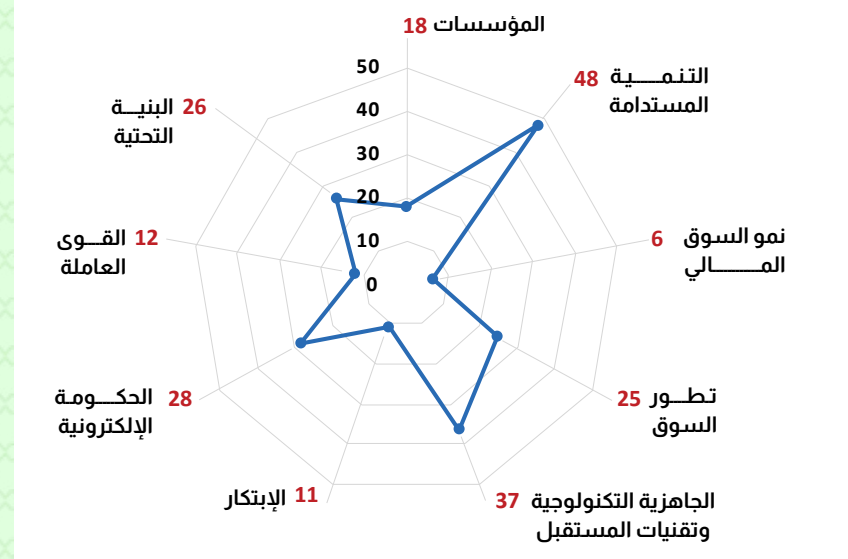
جيبوتي

لعرض التفصيلي لمتغيرات المؤشر الفرعية:

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر
1.1	البيئة السياسية	21.02
1.1.1	الاستقرار السياسي والأمن	26.89
1.1.2	فاعلية الحكومة	22.17
1.1.3	الصوت والمساءلة	14.01
1.2	البيئة التنظيمية	19.03
1.2.1	جودة التنظيم	18.87
1.2.2	سيادة القانون	14.62
1.2.3	مكافحة الفساد	23.58
1.3	حوكمة التكنولوجيا	13.88
1.3.1	خوادم الإنترنت الأمانة	20.11
1.3.2	الأمن الإلكتروني	16.64
1.3.3	التسوق عبر الإنترنت	2.48
1.3.4	البيئة التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	12.29
1.3.5	تنظيم التقنيات الناشئة	0.99
1.3.6	تشريعات التجارة الإلكترونية	31.67
1.3.7	حماية خصوصية المحتوى بموجب القانون	13.02
	إجمالي الركيزة	18.0

الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
2.1	الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	28.88
2.2	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	44.18
2.3	الشمول التكنولوجي	24.74
2.3.1	المشاركة الإلكترونية	19.89

قيمة المؤشر وفقاً للركائز المختلفة



نظرة عامة لأداء الدولة للأبعاد الاستراتيجية موزعة على المحاور

البعد	المحاور	القيمة	الترتيب
الاسس الرقمية	المحور المؤسسي	18.0	14
	البنية التحتية	25.6	15
بعد الابتكار	الابتكار	10.9	15
	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	36.7	21
	تطور السوق	24.5	15
الحكومة الإلكترونية	الحكومة الإلكترونية	28.3	19
الأعمال الرقمية	تطور السوق	24.5	15
	نمو السوق المالية	6.5	19
المواطن الرقمي	القوى العاملة	12.3	15
	البنية التحتية	25.6	15
التنمية المستدامة بعد متقاطع مع كافة الأبعاد		48.0	15

الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر
5.1	نسبة إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير بتمويل من قطاع الأعمال	1.14
5.2	التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير	22.23
5.3	تأثير المعرفة	0.76
5.4	استيعاب المعرفة	19.29
	إجمالي الركيزة	10.85

الركيزة السادسة	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	قيمة المؤشر
6.1	اعتماد التقنيات الناشئة	27.92
6.2	الاستثمار في التقنيات الناشئة	32.30
6.3	استراتيجية الذكاء الاصطناعي	50.00
	إجمالي الركيزة	36.74

الركيزة السابعة	تطور السوق	قيمة المؤشر
7.1	تمويل الشركات الناشئة وسهولة الحصول عليه	25.94
7.2	الائتمان المحلي للقطاع الخاص، % من الناتج المحلي الإجمالي	6.27
7.3	تنوع الصناعة المحلية	41.33
	إجمالي الركيزة	24.51

2.3.2	الفجوة الاجتماعية والاقتصادية في استخدام المدفوعات الرقمية	39.69
2.3.3	توافر المحتوى المحلي عبر الإنترنت	23.75
2.3.4	الفجوة بين الجنسين في استخدام الإنترنت	33.24
2.3.5	الفجوة الريفية في استخدام المدفوعات الرقمية	7.15
2.4	الأداء اللوجستي	4.55
	إجمالي الركيزة	25.59

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر
3.1	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	0.95
3.2	العمالة كثيفة المعرفة %	8.36
3.3	مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظام التعليم	27.47
	إجمالي الركيزة	12.26

الركيزة الرابعة	الحكومة الإلكترونية	قيمة المؤشر
4.1	الخدمات الحكومية عبر الإنترنت	27.60
4.2	البنية التحتية للاتصالات	22.08
4.3	مكون رأس المال البشري	35.29
	إجمالي الركيزة	28.32

ملخص أداء الدولة: جيبوتي

نظرة عامة

يكشف موقع جيبوتي في مؤشر الاقتصاد الرقمي للدول العربية، بنتيجة إجمالية قدرها 24.2، عن المرحلة الابتدائية لاقتصادها الرقمي ضمن سياق مهياً للتبني التكنولوجي والابتكار. ويشير هذا المؤشر إلى إمكانية تحقيق نمو كبير من خلال الاستثمارات الاستراتيجية في البنية التحتية والخدمات الرقمية، بما يتماشى مع الأهداف الأوسع لجيبوتي لتصبح مركزاً إقليمياً للتجارة والخدمات اللوجستية.

نقاط القوة

على الرغم من مواجهة العديد من التحديات التنموية، تُظهر جيبوتي نقاط قوة أساسية في نهجها تجاه التحول الرقمي:

• **الموقع الجغرافي الاستراتيجي:** يوفر موقع جيبوتي كبوابة للبحر الأحمر فرصاً فريدة لتطوير منصات التجارة الرقمية والتجارة الإلكترونية التي يمكن أن تخدم الأسواق المحلية والإقليمية.

• **الاتصال بالإنترنت:** شهدت جيبوتي تحسينات كبيرة في البنية التحتية للإنترنت، بما في ذلك تركيب كابلات الألياف الضوئية وتحديث الشبكات القائمة لتحسين سرعة وجودة الخدمات.

• **استخدام الهواتف المحمولة:** هناك انتشار واسع للهواتف المحمولة بين السكان، مما يسمح بتطوير الخدمات المحمولة والتطبيقات التي تسهل الوصول إلى مختلف الخدمات.

الركيزة الثامنة	تطور السوق المالية	قيمة المؤشر
8.1	التكنولوجيا المالية والشمول المالي	7.88
8.1.1	نسبة من يمتلكون حسابات بنكية من السكان (% من العمر +15)	11.31
8.1.2	نسبة من يمتلكون بطاقة خصم أو ائتمان (%15+)	3.46
8.1.3	نسبة من قاموا بإجراء أو تلقي دفعة رقمية (%15+ عاماً)	8.87
8.2	القيمة السوقية لسوق رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	5.04
	إجمالي الركيزة	6.46

الركيزة التاسعة	الأثر الاقتصادي والتنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكبر الأثر عليها)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	64.74
9.2	الهدف 2: القضاء على الجوع	53.02
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية	50.91
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	24.33
9.5	الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	53.57
9.6	الهدف 9: الابتكار في الصناعة والبنية التحتية	36.53
9.7	الهدف 17: الشراكة من أجل تحقيق الأهداف	53.22
	إجمالي الركيزة	48.05

- **الشركات الدولية:** تستفيد جيبوتي من الشركات مع مختلف الجهات الدولية لتعزيز قدراتها التكنولوجية والرقمية، مما يساعد في تسريع النمو الاقتصادي وتحسين الخدمات.
- **الدعم الحكومي:** تدعم الحكومة المشاريع الرقمية وتحفز الابتكار في القطاع التكنولوجي، وهو ما يشجع على الاستثمارات ويزيد من فرص النمو في المجال الرقمي.

مجالات التحسين

- للاستفادة من اقتصادها الرقمي بفعالية، تحتاج جيبوتي إلى التركيز على عدة مجالات حاسمة:
- **تعزيز البنية التحتية للاتصالات:** بناء شبكة اتصالات قوية لضمان تغطية موثوقة وشاملة للإنترنت في جميع أنحاء البلاد.
- **المهارات الرقمية والتعليم:** تعزيز مناهج التعليم الرقمي بشكل كبير على جميع المستويات لتعزيز القوى العاملة البارة في التكنولوجيا والقادرة على التنقل في المشهد الرقمي.
- **تطوير إطار الأمن السيبراني:** إنشاء بنية تحتية شاملة للأمن السيبراني لحماية الأصول الرقمية الوطنية والتجارية وبناء الثقة في المعاملات الرقمية.
- **الإصلاحات التنظيمية والقانونية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** تبسيط العمليات التنظيمية وتحديث الأطر القانونية لتشجيع الابتكار الرقمي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات التكنولوجيا.

- **توسيع خدمات الحكومة الإلكترونية:** توسيع وتعزيز خدمات الحكومة الإلكترونية لتحسين كفاءة الإدارة العامة وزيادة إمكانية الوصول للمواطنين.
- **البنية التحتية للطاقة من أجل الاستدامة الرقمية:** تطوير حلول الطاقة المستدامة لدعم متطلبات الطاقة للعمليات الرقمية المتنامية.
- **آليات الدعم للشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة:** تنفيذ آليات الدعم بما في ذلك التمويل والإرشاد وخدمات تطوير الأعمال للشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة في المجال الرقمي.

التحليل مقابل دولتي المقارنة المرجعية

عند مقارنتها بالدول المعيارية مثل سنغافورة وماليزيا، فإن البنية التحتية الرقمية والنظام البيئي لجيبوتي في المراحل الأولى من التطوير. وتؤكد المعايير على الحاجة إلى تحسينات كبيرة في الحوكمة الرقمية والاتصال وقدرات الابتكار لتعزيز القدرة التنافسية لجيبوتي على نطاق عالمي.

المبادرات الرئيسية الموصى بها

- لكي تتمكن جيبوتي من النهوض باقتصادها الرقمي، يوصى باتخاذ المبادرات الاستراتيجية التالية:
- **المشروع الوطني للبنية التحتية الرقمية:** إطلاق مبادرة كبرى تهدف إلى تطوير وتوسيع البنية التحتية الرقمية لضمان الاتصال الوطني والإقليمي.

الخلاصة

ويؤكد مكانة جيبوتي الحالية في مؤشر الاقتصاد الرقمي الحاجة الماسة إلى التحسينات الرقمية المركزة كجزء من استراتيجية التنمية الوطنية. ومن خلال معالجة مجالات التحسين المحددة والاستفادة من موقعها الجغرافي الاستراتيجي، يمكن لجيبوتي تعزيز اقتصادها الرقمي، والذي سيكون حاسماً لتطلعاتها إلى أن تصبح مركزاً إقليمياً للتجارة والخدمات اللوجستية. ويمكن أن يؤدي تركيز الجهود الوطنية إلى تعزيز التنويع الاقتصادي وتحسين تقديم الخدمات العامة والرفاهية المجتمعية، بما يتماشى مع الأهداف التنموية الأوسع لجيبوتي.

• البرنامج الوطني لمحو الأمية الرقمية: إنشاء برنامج وطني لتعزيز

الثقافة الرقمية في جميع المستويات التعليمية، وتعزيز التعلم مدى الحياة وتنمية المهارات الرقمية.

• الخطة الاستراتيجية للأمن السيبراني: وضع خطة استراتيجية للأمن

السيبراني الوطني لحماية البنية التحتية الرقمية الحيوية وتعزيز الأمن الرقمي عبر القطاعين العام والخاص.

• الإصلاح التنظيمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: إجراء

إصلاحات شاملة للوائح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخلق بيئة جذابة للاستثمارات القائمة على التكنولوجيا.

• برنامج تطوير الحكومة الإلكترونية: توسيع منصات الحكومة

الإلكترونية لتبسيط العمليات الحكومية وتعزيز تقديم الخدمات العامة.

• مبادرات الطاقة المتجددة للعمليات الرقمية: تعزيز اعتماد مصادر

الطاقة المتجددة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضمان النمو الرقمي المستدام.

سوريا



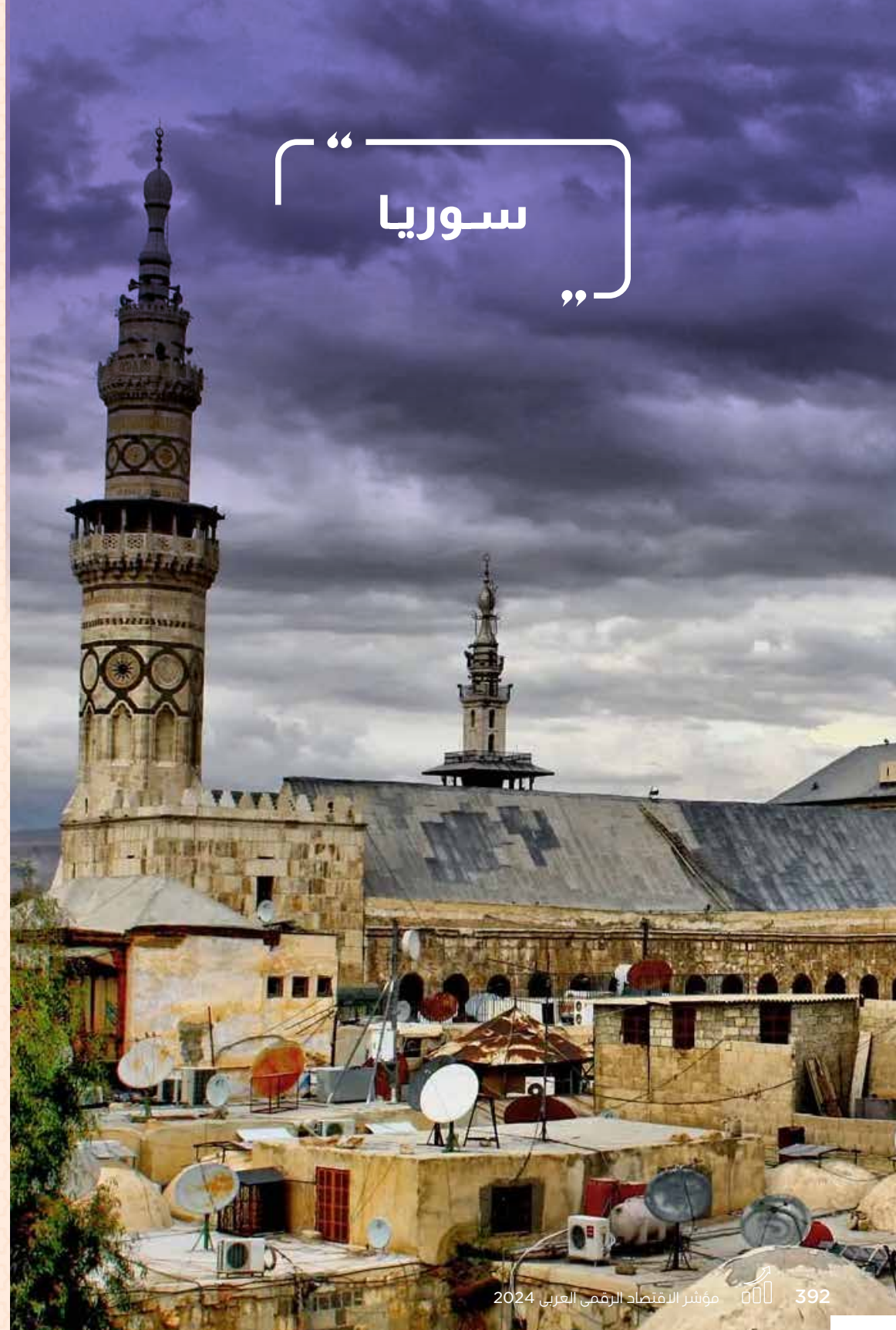
موجز الوصف الاقتصادي

مستوى الدخل وفقاً للبنك الدولي	منخفضة الدخل
متوسط دخل الفرد (بالدولار)	421
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	9
السكان (مليون نسمة)	22.1
معدل البطالة (%)	52.00

مقارنة قيمة المؤشر العام بمتوسط الإقليم والمقياس المعياري



سوريا

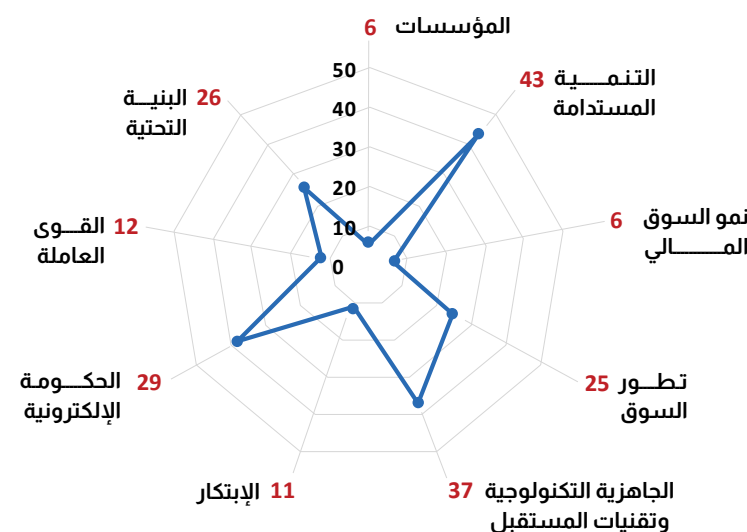


لعرض التفصيلي لمتغيرات المؤشر الفرعية:

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر
1.1	البيئة السياسية	1.3
1.1.1	الاستقرار السياسي والأمن	0.0
1.1.2	فاعلية الحكومة	2.8
1.1.3	الصوت والمساءلة	1.0
1.2	البيئة التنظيمية	1.9
1.2.1	جودة التنظيم	3.8
1.2.2	سيادة القانون	0.9
1.2.3	مكافحة الفساد	0.9
1.3	حوكمة التكنولوجيا	13.9
1.3.1	خوادم الإنترنت الأمانة	20.1
1.3.2	الأمن الإلكتروني	16.6
1.3.3	التسوق عبر الإنترنت	2.5
1.3.4	البيئة التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	12.3
1.3.5	تنظيم التقنيات الناشئة	1.0
1.3.6	تشريعات التجارة الإلكترونية	31.7
1.3.7	حماية خصوصية المحتوى بموجب القانون	13.0
	إجمالي الركيزة	5.7

الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
2.1	الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	28.9
2.2	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	44.2
2.3	الشمول التكنولوجي	24.7
2.3.1	المشاركة الإلكترونية	19.9

قيمة المؤشر وفقاً للركائز المختلفة



نظرة عامة لأداء الدولة للأبعاد الاستراتيجية موزعة على المحاور

البعد	المحاور	القيمة	الترتيب
الاسس الرقمية	المحور المؤسسي	5.7	20
	البنية التحتية	25.6	21
بعد الابتكار	الابتكار	10.9	21
	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	36.7	15
	تطور السوق	24.5	21
الحكومة الإلكترونية	الحكومة الإلكترونية	38.7	14
	تطور السوق	24.5	21
الأعمال الرقمية	نمو السوق المالية	6.5	22
	القوى العاملة	12.3	21
المواطن الرقمي	البنية التحتية	25.6	21
	التنمية المستدامة بعد متقاطع مع كافة الأبعاد	43.4	17

الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر
5.1	نسبة إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير بتمويل من قطاع الأعمال	1.1
5.2	التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير	22.2
5.3	تأثير المعرفة	0.8
5.4	استيعاب المعرفة	19.3
	إجمالي الركيزة	10.9

الركيزة السادسة	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	قيمة المؤشر
6.1	اعتماد التقنيات الناشئة	27.9
6.2	الاستثمار في التقنيات الناشئة	32.3
6.3	استراتيجية الذكاء الاصطناعي	50.0
	إجمالي الركيزة	36.7

الركيزة السابعة	تطور السوق	قيمة المؤشر
7.1	تمويل الشركات الناشئة وسهولة الحصول عليه	25.9
7.2	الانتماء المحلي للقطاع الخاص، % من الناتج المحلي الإجمالي	6.3
7.3	تنوع الصناعة المحلية	41.3
	إجمالي الركيزة	24.5

2.3.2	الفجوة الاجتماعية والاقتصادية في استخدام المدفوعات الرقمية	39.7
2.3.3	توافر المحتوى المحلي عبر الإنترنت	23.8
2.3.4	الفجوة بين الجنسين في استخدام الإنترنت	33.2
2.3.5	الفجوة الريفية في استخدام المدفوعات الرقمية	7.2
2.4	الأداء اللوجستي	4.6
	إجمالي الركيزة	25.6

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر
3.1	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	1.0
3.2	العمالة كثيفة المعرفة %	8.4
3.3	مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظام التعليم	27.5
	إجمالي الركيزة	12.3

الركيزة الرابعة	الحكومة الإلكترونية	قيمة المؤشر
4.1	الخدمات الحكومية عبر الإنترنت	35.8
4.2	البنية التحتية للاتصالات	30.5
4.3	مكون رأس المال البشري	49.8
	إجمالي الركيزة	38.7

ملخص أداء الدولة: سوريا

نظرة عامة

يعكس الترتيب الحالي لسوريا في مؤشر الاقتصاد الرقمي للدول العربية تحديات كبيرة، ويؤكد أيضاً على المجالات المُحتملة للتقدم الرقمي الاستراتيجي. مع مجموع إجمالي قدره 23.9، يمر الاقتصاد الرقمي في سوريا بمرحلة تأسيسية، مع وجود مجال كبير للتطوير والنمو. وهذا أمر بالغ الأهمية بشكل خاص بالنظر إلى جهود التعافي المستمرة من الصراع الذي طال أمده، والذي يمثل تحديات وفرصاً فريدة لإعادة بناء وتحديث البنية التحتية والخدمات من خلال التقنيات الرقمية.

نقاط القوة

تتمتع سوريا بنقاط قوة محدودة ولكنها جديرة بالملاحظة في اقتصادها الرقمي:

• **استخدام الإنترنت:** رغم الدمار الذي لحق بالبنية التحتية، إلا أن

استخدام الإنترنت في سوريا قد نما خلال السنوات الأخيرة، مع زيادة الوصول إلى خدمات الإنترنت في المناطق الحضرية.

• **المبادرات التكنولوجية الشبابية:** هناك جهود ملحوظة من قبل

الشباب السوري في مجال التكنولوجيا، حيث يعمل العديد من الشباب السوري على تطوير مشاريع وابتكارات رقمية تساهم في الاقتصاد الرقمي.

• **الشراكات الدولية والإقليمية:** تتلقى سوريا دعماً من منظمات دولية

وأقليمية لتحسين البنية التحتية الرقمية، مما يساعد في استعادة وتطوير القدرات التكنولوجية للبلاد.

الركيزة الثامنة	تطور السوق المالية	قيمة المؤشر
8.1	التكنولوجيا المالية والشمول المالي	7.9
8.1.1	نسبة من يمتلكون حسابات بنكية من السكان (% من العمر +15)	11.3
8.1.2	نسبة من يمتلكون بطاقة خصم أو ائتمان (%15+)	3.5
8.1.3	نسبة من قاموا بإجراء أو تلقى دفعة رقمية (%15+ عاماً)	8.9
8.2	القيمة السوقية لسوق رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	5.0
	إجمالي الركيزة	7.9

الركيزة التاسعة	الأثر الاقتصادي والتنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكبر الأثر عليها)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	4.3
9.2	الهدف 2: القضاء على الجوع	31.1
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية	61.3
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	61.8
9.5	الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	70.2
9.6	الهدف 9: الابتكار في الصناعة والبنية التحتية	23.9
9.7	الهدف 17: الشراكة من أجل تحقيق الأهداف	50.9
	إجمالي الركيزة	43.4

• الجامعات والمعاهد التعليمية: تواصل الجامعات السورية تقديم

التعليم في مجالات الحاسوب والتكنولوجيا، وتزود الطلاب بالمهارات اللازمة للتعامل مع التقنيات الجديدة، مما يساهم في تنمية القدرات الرقمية بين الجيل الجديد.

• التجارة الإلكترونية: هناك تزايد في الاهتمام بمجالات التجارة

الإلكترونية والتكنولوجيا المالية في سوريا، مما يدل على بداية تحول في كيفية إجراء الأعمال والمعاملات المالية بشكل رقمي.

• الإطار التنظيمي: على الرغم من التحديات العديدة، حافظت سوريا

على إطار تنظيمي أساسي يمكن أن يدعم التحول الرقمي إذا اقترن باستثمارات وإصلاحات مناسبة.

مجالات التحسين

لإعادة بناء اقتصادها الرقمي وتعزيزه، تحتاج سوريا إلى التركيز على عدة مجالات حيوية:

• إعادة بناء البنية التحتية للاتصالات: إعادة بناء وتحديث البنية

التي تحتية للاتصالات لتوفير وصول موثوق وواسع النطاق إلى الإنترنت، وهو أمر أساسي لأي اقتصاد رقمي.

• محو الأمية الرقمية والتعليم: تطوير برامج محو الأمية الرقمية

الشاملة ودمج تعليم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على جميع المستويات لبناء قوة عاملة ماهرة رقمياً قادرة على دعم النمو الاقتصادي والابتكار.

• الخدمات الرقمية للقطاع العام: تنفيذ الخدمات الرقمية عبر

القطاعات العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم والإدارة العامة لتحسين إمكانية الوصول والكفاءة والشفافية.

• دعم ريادة الأعمال الرقمية: تشجيع ريادة الأعمال الرقمية من خلال

الحوافز وبرامج الدعم والحاضنات القادرة على تحفيز الابتكار وخلق فرص العمل.

• الأمن السيبراني وحماية البيانات: وضع تدابير قوية للأمن السيبراني

وقوانين حماية البيانات لحماية البنية التحتية الرقمية وإعادة بناء الثقة في الأنظمة الرقمية.

• الشراكات والاستثمارات الدولية: البحث عن شراكات واستثمارات

دولية لدعم المشاريع الرقمية وتطوير البنية التحتية، والتي تعتبر ضرورية للتحديث السريع.

• مبادرات الحكومة الإلكترونية: تطوير مبادرات شاملة للحكومة

الإلكترونية لتبسيط العمليات والخدمات الحكومية، وجعلها في متناول المواطنين والحد من أوجه القصور البيروقراطية.

التحليل مقابل دولتي المقارنة المرجعية

بالمقارنة مع الدول المعيارية مثل سنغافورة وماليزيا، فإن الاقتصاد الرقمي في سوريا يحتاج للكثير من الجهود بكافة المجالات بشكل كبير، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والقيود الاقتصادية. إن البنى التحتية الرقمية المتقدمة في سنغافورة وماليزيا، والأنظمة البيئية القوية للابتكار، والخدمات الرقمية العامة الواسعة، تسلط الضوء على المجالات الحيوية التي تحتاج سوريا إلى التركيز عليها لإعادة بناء وتعزيز قدراتها الرقمية.

ومن أجل تعزيز اقتصادها الرقمي، يمكن لسورية أن تنظر في المبادرات الاستراتيجية التالية:

• **البرنامج الوطني للبنية التحتية الرقمية:** إطلاق حملة وطنية لإعادة

بناء البنية التحتية الرقمية وتعزيزها، مع التركيز على الوصول إلى الإنترنت عالي السرعة وشبكات الاتصالات الحديثة.

• **مبادرة تنمية المهارات الرقمية:** إنشاء مبادرة وطنية لتنمية المهارات

الرقمية تستهدف جميع المستويات التعليمية وتشمل برامج التدريب المهني.

• **النظام البيئي الرقمي للشركات الناشئة:** إنشاء نظام بيئي داعم

للشركات الناشئة الرقمية، بما في ذلك الحوافز المالية وبرامج الإرشاد ومراكز الابتكار، خاصة في المدن ذات الأنشطة الاقتصادية العالية.

• **استراتيجية الأمن السيبراني:** تطوير استراتيجية وطنية للأمن السيبراني

تعطي الأولوية للبنية التحتية الحيوية والخدمات الحكومية والقطاع الخاص، مما يضمن أمن ومرونة العمليات الرقمية.

• **التعاون الدولي من أجل التنمية الرقمية:** الاستفادة من التعاون الدولي

والتمويل لدعم مشاريع البنية التحتية الرقمية، ونقل التكنولوجيا، وبرامج تنمية المهارات.

يعكس موقع سوريا في مؤشر الاقتصاد الرقمي تحديات كبيرة، ولكنه يقدم أيضاً فرصاً فريدة للاستفادة من التحول الرقمي في جهود التعافي وإعادة البناء في البلاد. ومن خلال التركيز على التحسينات الأساسية مثل البنية التحتية والتعليم والخدمات العامة، ومن خلال تعزيز بيئة مواتية للإبداع الرقمي وريادة الأعمال، تستطيع سوريا تحقيق تقدم كبير. وستكون هذه الاستراتيجيات حاسمة ليس فقط لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، ولكن أيضاً لضمان التنمية المستدامة على المدى الطويل، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين نوعية الحياة والاستقرار الاقتصادي.



موجز الوصف الاقتصادي

متوسط مرتفع	مستوى الدخل وفقاً للبنك الدولي
6716	متوسط دخل الفرد (بالدولار)
46	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
6.8	السكان (مليون نسمة)
18.00	معدل البطالة (%)

مقارنة قيمة المؤشر العام بمتوسط الإقليم والمقياس المعياري

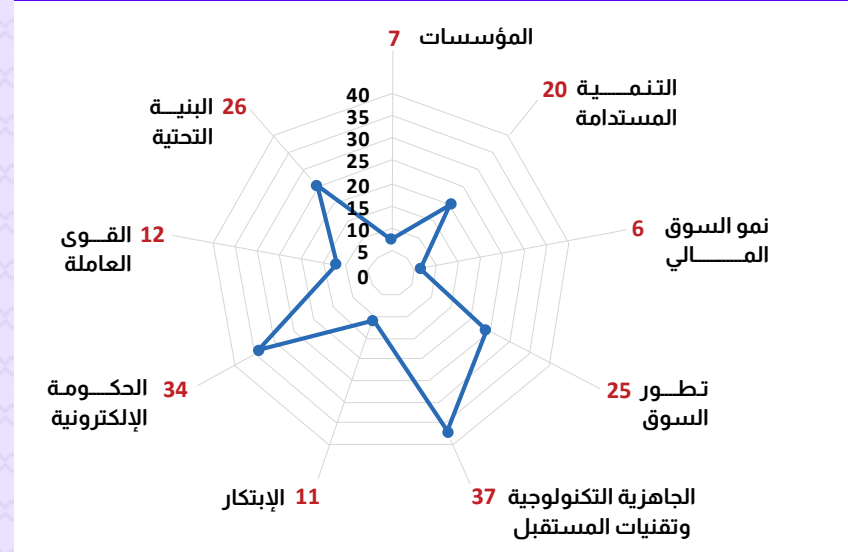


العرض التفصيلي لمتغيرات المؤشر الفرعية:

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر
1.1	البيئة السياسية	5.75
1.1.1	الاستقرار السياسي والأمن	3.77
1.1.2	فاعلية الحكومة	2.36
1.1.3	الصوت والمساءلة	11.11
1.2	البيئة التنظيمية	2.52
1.2.1	جودة التنظيم	1.42
1.2.2	سيادة القانون	2.36
1.2.3	مكافحة الفساد	3.77
1.3	حوكمة التكنولوجيا	13.88
1.3.1	خوادم الإنترنت الأمانة	20.11
1.3.2	الأمن الإلكتروني	16.64
1.3.3	التسوق عبر الإنترنت	2.48
1.3.4	البيئة التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	12.29
1.3.5	تنظيم التقنيات الناشئة	0.99
1.3.6	تشريعات التجارة الإلكترونية	31.67
1.3.7	حماية خصوصية المحتوى بموجب القانون	13.02
	إجمالي الركيزة	7.4

الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
2.1	الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	28.88
2.2	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	44.18
2.3	الشمول التكنولوجي	24.74
2.3.1	المشاركة الإلكترونية	19.89

قيمة المؤشر وفقاً للركائز المختلفة



نظرة عامة لأداء الدولة للأبعاد الاستراتيجية موزعة على المحاور

البعد	المحاور	القيمة	الترتيب
الاسس الرقمية	المحور المؤسسي	7.38	18
	البنية التحتية	25.59	17
بعد الابتكار	الابتكار	10.85	17
	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	36.74	19
	تطور السوق	24.51	17
الحكومة الإلكترونية	الحكومة الإلكترونية	33.75	15
الأعمال الرقمية	تطور السوق	24.51	17
	نمو السوق المالية	6.46	19
المواطن الرقمي	القوى العاملة	12.26	17
	البنية التحتية	25.59	17
التنمية المستدامة بعد متقاطع مع كافة الأبعاد		20.06	21

الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر
5.1	نسبة إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير بتمويل من قطاع الأعمال	1.14
5.2	التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير	22.23
5.3	تأثير المعرفة	0.76
5.4	استيعاب المعرفة	19.29
	إجمالي الركيزة	10.85

الركيزة السادسة	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	قيمة المؤشر
6.1	اعتماد التقنيات الناشئة	27.92
6.2	الاستثمار في التقنيات الناشئة	32.30
6.3	استراتيجية الذكاء الاصطناعي	50.00
	إجمالي الركيزة	36.74

الركيزة السابعة	تطور السوق	قيمة المؤشر
7.1	تمويل الشركات الناشئة وسهولة الحصول عليه	25.94
7.2	الانتماء المحلي للقطاع الخاص، % من الناتج المحلي الإجمالي	6.27
7.3	تنوع الصناعة المحلية	41.33
	إجمالي الركيزة	24.51

2.3.2	الفجوة الاجتماعية والاقتصادية في استخدام المدفوعات الرقمية	39.69
2.3.3	توافر المحتوى المحلي عبر الإنترنت	23.75
2.3.4	الفجوة بين الجنسين في استخدام الإنترنت	33.24
2.3.5	الفجوة الريفية في استخدام المدفوعات الرقمية	7.15
2.4	الأداء اللوجستي	4.55
	إجمالي الركيزة	25.59

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر
3.1	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	0.95
3.2	العمالة كثيفة المعرفة %	8.36
3.3	مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظام التعليم	27.47
	إجمالي الركيزة	12.26

الركيزة الرابعة	الحكومة الإلكترونية	قيمة المؤشر
4.1	الخدمات الحكومية عبر الإنترنت	16.01
4.2	البنية التحتية للاتصالات	9.90
4.3	مكون رأس المال البشري	75.34
	إجمالي الركيزة	33.75

ملخص أداء الدولة: ليبيا

نظرة عامة

إن مكانة ليبيا في مؤشر الاقتصاد الرقمي للدول العربية، برصيد إجمالي قدره 21.2، يسלט الضوء على التحديات والفرص الكبيرة في مشهدها الرقمي. وفي خضم التحولات السياسية الجارية وإعادة بناء البنية التحتية، يعد انخراط ليبيا في التقنيات الرقمية أمراً بالغ الأهمية للتنويع الاقتصادي، وتعزيز كفاءة القطاع العام، وتحسين تقديم الخدمات في جميع أنحاء البلاد.

نقاط القوة

على الرغم من البيئة الصعبة، تتمتع ليبيا بنقاط قوة أساسية يمكن تسخيرها لتعزيز اقتصادها الرقمي:

• **انتشار الإنترنت:** لدى ليبيا تغطية جيدة لخدمات الإنترنت، خاصة في العاصمة طرابلس والمدن الكبرى الأخرى، مما يسهل الوصول إلى الإنترنت لعدد كبير من السكان.

• **البنية التحتية للإنترنت:** في السنوات الأخيرة، تم إجراء استثمارات لتحسين وتوسيع شبكات الإنترنت، بما في ذلك تركيب كابلات الألياف الضوئية في بعض الأجزاء من البلاد، مما يساهم في تحسين سرعة وجودة الاتصال.

• **البيئة التنظيمية:** تمتلك ليبيا إطاراً تنظيمياً أساسياً يمكنه، مع التحسينات المستهدفة، أن يدعم بشكل فعال الابتكار الرقمي واعتماد التكنولوجيا.

الركيزة الثامنة	تطور السوق المالية	قيمة المؤشر
8.1	التكنولوجيا المالية والشمول المالي	7.88
8.1.1	نسبة من يمتلكون حسابات بنكية من السكان (% من العمر +15)	11.31
8.1.2	نسبة من يمتلكون بطاقة خصم أو ائتمان (%15+)	3.46
8.1.3	نسبة من قاموا بإجراء أو تلقي دفعة رقمية (%15+ عاماً)	8.87
8.2	القيمة السوقية لسوق رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	5.04
	إجمالي الركيزة	6.5

الركيزة التاسعة	الأثر الاقتصادي والتنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكبر الأثر عليها)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	4.32
9.2	الهدف 2: القضاء على الجوع	20.80
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية	16.97
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	23.12
9.5	الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	41.30
9.6	الهدف 9: الابتكار في الصناعة والبنية التحتية	5.32
9.7	الهدف 17: الشراكة من أجل تحقيق الأهداف	28.57
	إجمالي الركيزة	20.06

• **إطار الأمن السيبراني:** إنشاء إطار قوي للأمن السيبراني لحماية الأصول الرقمية الوطنية والفردية، وهو أمر بالغ الأهمية لتعزيز الثقة في الأنظمة الرقمية.

• **دعم الابتكار وريادة الأعمال:** خلق الحوافز وهياكل الدعم لتشجيع الابتكار المحلي وريادة الأعمال في القطاع الرقمي.

• **الخدمات المالية الرقمية:** توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية لتعزيز الشمول المالي ودعم التعافي الاقتصادي.

• **البنية التحتية للطاقة لتحقيق الاستقرار الرقمي:** ضمان إمدادات طاقة مستقرة وموثوقة لدعم العمليات الرقمية المستمرة، وهو أمر ضروري لاستدامة الأنشطة الرقمية.

التحليل مقابل دولتي المقارنة المرجعية

عند مقارنتها بدول مرجعية مثل سنغافورة وماليزيا، تتخلف ليبيا بشكل كبير في جميع جوانب تنمية الاقتصاد الرقمي، بما في ذلك البنية التحتية والتعليم والخدمات الرقمية العامة. وتؤكد هذه المعايير أهمية بناء نظام بيئي رقمي شامل لدعم النمو الاقتصادي المستدام والقدرة التنافسية الدولية.

الركيزة الثامنة	تطور السوق المالية	قيمة المؤشر
8.1	التكنولوجيا المالية والشمول المالي	7.88
8.1.1	نسبة من يمتلكون حسابات بنكية من السكان (% من العمر +15)	11.31
8.1.2	نسبة من يمتلكون بطاقة خصم أو ائتمان (%15+)	3.46
8.1.3	نسبة من قاموا بإجراء أو تلقي دفعة رقمية (%15+ عاماً)	8.87
8.2	القيمة السوقية لسوق رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	5.04
	إجمالي الركيزة	6.5

الركيزة التاسعة	الأثر الاقتصادي والتنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكبر الأثر عليها)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	4.32
9.2	الهدف 2: القضاء على الجوع	20.80
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية	16.97
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	23.12
9.5	الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	41.30
9.6	الهدف 9: الابتكار في الصناعة والبنية التحتية	5.32
9.7	الهدف 17: الشراكة من أجل تحقيق الأهداف	28.57
	إجمالي الركيزة	20.06

لتعزيز اقتصادها الرقمي، يمكن لليبيا أن تنظر في المبادرات الاستراتيجية التالية:

- **الخطة الوطنية للبنية التحتية الرقمية:** إطلاق مبادرة وطنية لتحسين البنية التحتية الرقمية بشكل كبير، مع التركيز على الوصول إلى الإنترنت عالي السرعة والاتصالات الحديثة.
- **استراتيجية التعليم الرقمي:** تنفيذ استراتيجية وطنية للتعليم الرقمي تعزز محو الأمية الرقمية على جميع المستويات وتشمل التدريب المهني لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية للاقتصاد الرقمي.
- **تطوير الحكومة الإلكترونية:** الاستثمار في تطوير أنظمة الحكومة الإلكترونية لتعزيز كفاءة الخدمات الحكومية وتحسين التفاعل بين القطاع العام والمواطنين.
- **مبادرات الأمن السيبراني:** إنشاء مبادرات وطنية شاملة للأمن السيبراني تشمل التشريعات وحماية البنية التحتية وحملات التوعية العامة.
- **صندوق الابتكار وريادة الأعمال:** إنشاء صندوق لدعم الابتكار الرقمي وريادة الأعمال، لا سيما في مجال التقنيات الناشئة التي يمكن أن تدفع عجلة التنويع الاقتصادي.
- **مشاريع الطاقة المتجددة:** تطوير مشاريع الطاقة المتجددة المصممة خصيصاً لدعم احتياجات الطاقة للاقتصاد الرقمي المتنامي.

يعكس وضع ليبيا الحالي في مؤشر الاقتصاد الرقمي الحاجة الملحة إلى التركيز الاستراتيجي على التحول الرقمي كجزء من جهود إعادة البناء الوطني. ومن خلال معالجة مجالات التحسين المحددة والبناء على نقاط قوتها الحالية، يمكن لليبيا تعزيز اقتصادها الرقمي، الذي سيلعب دوراً حاسماً في استقرارها الاقتصادي وتنميتها على المدى الطويل. وهذه الجهود ضرورية ليس فقط لتحقيق النمو الاقتصادي، ولكن أيضاً لتحسين تقديم الخدمات العامة وتحقيق قدر أكبر من الرفاهية المجتمعية، وبالتالي دعم رحلة ليبيا نحو التعافي والازدهار.



موجز الوصف الاقتصادي

متوسط منخفض	مستوى الدخل وفقاً للبنك الدولي
1,102	متوسط دخل الفرد (بالدولار)
52	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
46.9	السكان (مليون نسمة)
19.80	معدل البطالة (%)

مقارنة قيمة المؤشر العام بمتوسط الإقليم والمقياس المعياري

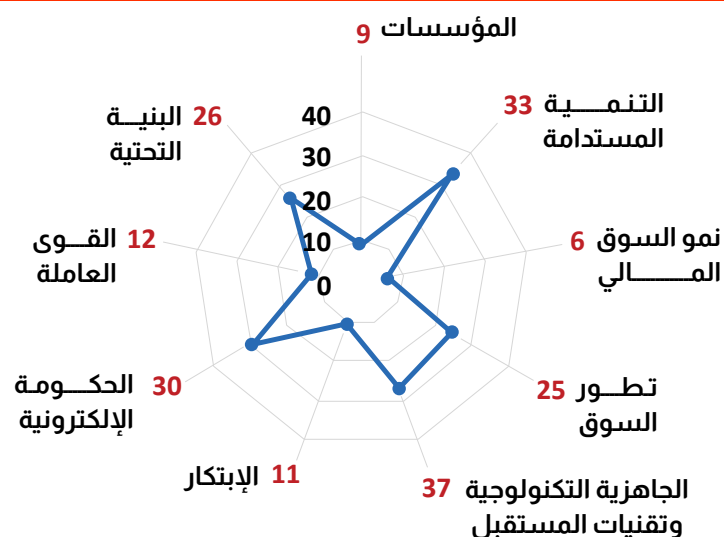


العرض التفصيلي لمتغيرات المؤشر الفرعية:

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر
1.1	البيئة السياسية	5.7
1.1.1	الاستقرار السياسي والأمن	5.2
1.1.2	فاعلية الحكومة	4.7
1.1.3	الصوت والمساءلة	7.2
1.2	البيئة التنظيمية	7.2
1.2.1	جودة التنظيم	4.7
1.2.2	سيادة القانون	10.4
1.2.3	مكافحة الفساد	6.6
1.3	حوكمة التكنولوجيا	13.9
1.3.1	خوادم الإنترنت الأمانة	20.1
1.3.2	الأمن الإلكتروني	16.6
1.3.3	التسوق عبر الإنترنت	2.5
1.3.4	البيئة التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	12.3
1.3.5	تنظيم التقنيات الناشئة	1.0
1.3.6	تشريعات التجارة الإلكترونية	31.7
1.3.7	حماية خصوصية المحتوى بموجب القانون	13.0
	إجمالي الركيزة	8.9

الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
2.1	الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	28.9
2.2	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	44.2
2.3	الشمول التكنولوجي	24.7
2.3.1	المشاركة الإلكترونية	19.9

قيمة المؤشر وفقاً للركائز المختلفة



نظرة عامة لأداء الدولة للأبعاد الاستراتيجية موزعة على المحاور

البعد	المحاور	القيمة	الترتيب
الاسس الرقمية	المحور المؤسسي	8.9	17
	البنية التحتية	25.6	20
بعد الابتكار	الابتكار	10.9	20
	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	26.7	16
	تطور السوق	24.5	20
الحكومة الإلكترونية	الحكومة الإلكترونية	29.7	17
الأعمال الرقمية	تطور السوق	24.5	20
	نمو السوق المالية	6.5	21
المواطن الرقمي	القوى العاملة	12.3	20
	البنية التحتية	25.6	20
التنمية المستدامة بعد متقاطع مع كافة الأبعاد		33.4	19

الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر
5.1	نسبة إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير بتمويل من قطاع الأعمال	1.1
5.2	التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير	22.2
5.3	تأثير المعرفة	0.8
5.4	استيعاب المعرفة	19.3
	إجمالي الركيزة	10.9

الركيزة السادسة	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	قيمة المؤشر
6.1	اعتماد التقنيات الناشئة	27.9
6.2	الاستثمار في التقنيات الناشئة	32.3
6.3	استراتيجية الذكاء الاصطناعي	20.0
	إجمالي الركيزة	26.7

الركيزة السابعة	تطور السوق	قيمة المؤشر
7.1	تمويل الشركات الناشئة وسهولة الحصول عليه	25.9
7.2	الانتماء المحلي للقطاع الخاص، % من الناتج المحلي الإجمالي	6.3
7.3	تنوع الصناعة المحلية	41.3
	إجمالي الركيزة	24.5

2.3.2	الفجوة الاجتماعية والاقتصادية في استخدام المدفوعات الرقمية	39.7
2.3.3	توافر المحتوى المحلي عبر الإنترنت	23.8
2.3.4	الفجوة بين الجنسين في استخدام الإنترنت	33.2
2.3.5	الفجوة الريفية في استخدام المدفوعات الرقمية	7.2
2.4	الأداء اللوجستي	4.6
	إجمالي الركيزة	25.6

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر
3.1	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	1.0
3.2	العمالة كثيفة المعرفة %	8.4
3.3	مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظام التعليم	27.5
	إجمالي الركيزة	12.3

الركيزة الرابعة	الحكومة الإلكترونية	قيمة المؤشر
4.1	الخدمات الحكومية عبر الإنترنت	21.2
4.2	البنية التحتية للاتصالات	32.0
4.3	مكون رأس المال البشري	36.0
	إجمالي الركيزة	29.7

ملخص أداء الدولة: السودان

نظرة عامة

يوضح موقع السودان في مؤشر الاقتصاد الرقمي للدول العربية الحالة الناشئة لاقتصاده الرقمي، حيث حصل على درجة إجمالية قدرها 20.7. تشير هذه الأرقام إلى وجود مجال كبير للتنمية في القطاع الرقمي في السودان، وهو أمر بالغ الأهمية لتسهيل التنويع الاقتصادي، وتحسين الحوكمة، وتعزيز تقديم الخدمات العامة في سياق الإصلاحات الاقتصادية المستمرة والتحول السياسي.

نقاط القوة

يتمتع السودان بنقاط قوة أساسية توفر أساساً للنمو الرقمي:

- **الاتصال بالإنترنت:** شهد السودان تحسينات ملحوظة في البنية التحتية للإنترنت خلال السنوات الأخيرة مع زيادة تغطية الإنترنت عبر الهواتف المحمولة وتقنيات الاتصال المختلفة، وهو ما يوفر إمكانيات كبيرة لتطوير الاقتصاد الرقمي.

- **البيئة التنظيمية:** يحتفظ السودان بإطار تنظيمي أساسي يمكنه، مع مزيد من التطوير، دعم نمو الأنشطة الرقمية وتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي في التكنولوجيا.

- **المشاريع الناشئة في مجال التكنولوجيا:** هناك نمو في القطاع الريادي خاصة في مجال التكنولوجيا، حيث بدأت العديد من الشركات الناشئة بتقديم حلول رقمية مبتكرة في مجالات مثل التكنولوجيا المالية، والصحة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني.

الركيزة الثامنة	تطور السوق المالية	قيمة المؤشر
8.1	التكنولوجيا المالية والشمول المالي	7.9
8.1.1	نسبة من يمتلكون حسابات بنكية من السكان (% من العمر +15)	11.3
8.1.2	نسبة من يمتلكون بطاقة خصم أو ائتمان (%15+)	3.5
8.1.3	نسبة من قاموا بإجراء أو تلقى دفعة رقمية (%15+ عاماً)	8.9
8.2	القيمة السوقية لسوق رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	5.0
	إجمالي الركيزة	6.5

الركيزة التاسعة	الأثر الاقتصادي والتنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكبر الأثر عليها)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	32.5
9.2	الهدف 2: القضاء على الجوع	21.9
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية	51.9
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	31.8
9.5	الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	44.2
9.6	الهدف 9: الابتكار في الصناعة والبنية التحتية	15.4
9.7	الهدف 17: الشراكة من أجل تحقيق الأهداف	36.3
	إجمالي الركيزة	33.4

• المبادرات الحكومية للتحويل الرقمي: بدأت الحكومة السودانية

بتنفيذ خطط للتحويل الرقمي تشمل تطوير الخدمات الحكومية الإلكترونية والتوسع في استخدام التكنولوجيا في الإدارة العامة لتحسين الكفاءة والشفافية.

• تحسين الكفاءات الرقمية بين الشباب: الجامعات والمعاهد

التعليمية في السودان تواصل تعزيز برامجها التعليمية لتشمل مهارات العصر الرقمي مثل البرمجة، تحليل البيانات، والأمن السيبراني، مما يساعد في إعداد جيل جديد قادر على التعامل مع تحديات الاقتصاد الرقمي.

• الشراكات الدولية والإقليمية: يتعاون السودان مع عدة شركاء دوليين

وإقليميين لتحسين البنية التحتية التكنولوجية، مثل مشاريع تمويل توسعة شبكات الألياف الضوئية وتحسين خدمات الاتصالات.

مجالات التحسين

للاستفادة من اقتصاده الرقمي لتحقيق التنمية الوطنية الأوسع، يحتاج السودان إلى التركيز على عدة مجالات حاسمة:

• إمكانية الوصول إلى النطاق العريض والإنترنت: هناك حاجة إلى

استثمارات كبيرة لتوسيع البنية التحتية للاتصالات وتحديثها لتوفير إمكانية الوصول إلى الإنترنت بشكل موثوق وواسع النطاق في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك المناطق النائية والريفية.

• التعليم الرقمي والتدريب على المهارات: وضع استراتيجية وطنية

شاملة للتعليم الرقمي لتعزيز الثقافة الرقمية وتزويد القوى العاملة بالمهارات الحديثة اللازمة.

• رقمنة القطاع العام: توسيع وتعزيز الخدمات الرقمية في القطاع

العام لتحسين كفاءة العمليات الحكومية وتقديم الخدمات العامة.

• البنية التحتية للأمن السيبراني: بناء بنية تحتية قوية للأمن السيبراني

وأطر تنظيمية لحماية البيانات وتعزيز أمن المعاملات الرقمية.

• استقرار البنية التحتية للطاقة: ضمان إمدادات طاقة مستقرة

وموثوقة لدعم العمليات الرقمية المستمرة، وهو أمر ضروري للتشغيل الفعال للتكنولوجيات الرقمية.

• دعم ريادة الأعمال والابتكار: إنشاء برامج وحوافز تشجع الابتكار

وتدعم ريادة الأعمال الرقمية، وهو أمر حيوي للتنويع الاقتصادي وتوليد فرص العمل.

التحليل مقابل دولتي المقارنة المرجعية

ومقارنةً بالدول المعيارية مثل سنغافورة وماليزيا، فإن البنية التحتية الرقمية والنظام التعليمي والبيئة التنظيمية في السودان متراجعة بشكل كبير. تسلط هذه المعايير الضوء على الحوكمة الرقمية المتقدمة، والاتصال بالإنترنت على نطاق واسع، والنظم الإيكولوجية للابتكار التي يمكن أن يطمح السودان إلى تطويرها، مع التأكيد على ضرورة إجراء تحسينات كبيرة للوصول إلى القدرة التنافسية الإقليمية والعالمية.

لتعزيز اقتصاده الرقمي، يمكن للسودان النظر في المبادرات الاستراتيجية التالية:

• **البرنامج الوطني لتعزيز الاتصالات:** تطوير وتنفيذ برنامج يركز على توسيع وتعزيز شبكة الاتصالات لضمان تغطية إنترنت واسعة وموثوقة.

• **حملة محو الأمية الرقمية والتعليم:** إطلاق حملة وطنية تهدف إلى تحسين محو الأمية الرقمية في جميع المستويات التعليمية، ودمج المهارات الرقمية في برامج تعليم الكبار والتدريب المهني.

• **توسيع الخدمات العامة الرقمية:** الاستثمار في التكنولوجيا لتوسيع الخدمات العامة الرقمية وتحسينها، وجعلها أكثر سهولة وكفاءة لجميع المواطنين.

• **الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني:** صياغة وتنفيذ استراتيجية وطنية شاملة للأمن السيبراني تتضمن إنشاء وسائل حماية للبنية التحتية الحيوية وزيادة الوعي العام حول الأمن الرقمي.

• **دعم الشركات الرقمية الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة:** خلق بيئات داعمة للشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الرقمي من خلال الحوافز الضريبية والمنح وبرامج الإرشاد.

يؤكد تصنيف السودان في مؤشر الاقتصاد الرقمي على الحاجة الملحة لإجراء تحسينات مركزة كجزء من استراتيجية التنمية الوطنية الأوسع. ومن خلال معالجة المجالات المحددة للتحسين والاستفادة من إطاره التنظيمي، يمكن للسودان أن يتقدم في اقتصاده الرقمي. وهذا التطور ضروري ليس فقط لتحفيز النمو الاقتصادي ولكن أيضاً لتعزيز الكفاءة الحكومية وتحسين الخدمات العامة ودعم جهود السودان المستمرة نحو الاستقرار والذي نعتقد أنه أصبح يمثل الأولوية الأولى لهذا البلد العربي العزيز، ودعماً لجهود التنمية المستدامة في العصر الرقمي.



موجز الوصف الاقتصادي

منخفض	مستوى الدخل وفقاً للبنك الدولي
650	متوسط دخل الفرد (بالدولار)
23.25	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
33.7	السكان (مليون نسمة)
27.20	معدل البطالة (%)

مقارنة قيمة المؤشر العام بمتوسط الإقليم والمقياس المعياري

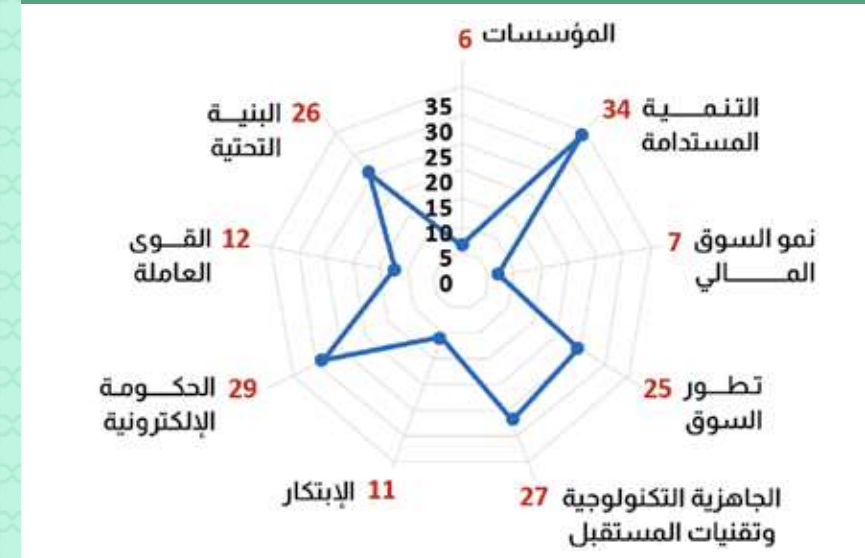


العرض التفصيلي لمتغيرات المؤشر الفرعية:

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر
1.1	البيئة السياسية	2.7
1.1.1	الاستقرار السياسي والأمن	1.9
1.1.2	فاعلية الحكومة	0.5
1.1.3	الصوت والمساءلة	5.8
1.2	البيئة التنظيمية	2.0
1.2.1	جودة التنظيم	2.8
1.2.2	سيادة القانون	1.9
1.2.3	مكافحة الفساد	1.4
1.3	حوكمة التكنولوجيا	13.9
1.3.1	خوادم الإنترنت الأمانة	20.1
1.3.2	الأمن الإلكتروني	16.6
1.3.3	التسوق عبر الإنترنت	2.5
1.3.4	البيئة التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	12.3
1.3.5	تنظيم التقنيات الناشئة	1.0
1.3.6	تشريعات التجارة الإلكترونية	31.7
1.3.7	حماية خصوصية المحتوى بموجب القانون	13.0
	إجمالي الركيزة	6.2

الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
2.1	الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	28.9
2.2	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	44.2
2.3	الشمول التكنولوجي	24.7
2.3.1	المشاركة الإلكترونية	19.9

قيمة المؤشر وفقاً للركائز المختلفة



نظرة عامة لأداء الدولة للأبعاد الاستراتيجية موزعة على المحاور

البعد	المحاور	القيمة	الترتيب
الاسس الرقمية	المحور المؤسسي	6.2	19
	البنية التحتية	25.6	22
	الابتكار	10.9	22
بعد الابتكار	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	26.7	14
	تطور السوق	24.5	22
	الحكومة الإلكترونية	29.0	18
الأعمال الرقمية	تطور السوق	24.5	22
	نمو السوق المالية	6.8	17
المواطن الرقمي	القوى العاملة	12.3	22
	البنية التحتية	25.6	22
التنمية المستدامة بعد متقاطع مع كافة الأبعاد		33.9	18

الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر
5.1	نسبة إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير بتمويل من قطاع الأعمال	1.1
5.2	التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير	22.2
5.3	تأثير المعرفة	0.8
5.4	استيعاب المعرفة	19.3
	إجمالي الركيزة	10.9

الركيزة السادسة	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	قيمة المؤشر
6.1	اعتماد التقنيات الناشئة	27.9
6.2	الاستثمار في التقنيات الناشئة	32.3
6.3	استراتيجية الذكاء الاصطناعي	20.0
	إجمالي الركيزة	26.7

الركيزة السابعة	تطور السوق	قيمة المؤشر
7.1	تمويل الشركات الناشئة وسهولة الحصول عليه	25.9
7.2	الائتمان المحلي للقطاع الخاص، % من الناتج المحلي الإجمالي	6.3
7.3	تنوع الصناعة المحلية	41.3
	إجمالي الركيزة	24.5

2.3.2	الفجوة الاجتماعية والاقتصادية في استخدام المدفوعات الرقمية	39.7
2.3.3	توافر المحتوى المحلي عبر الإنترنت	23.8
2.3.4	الفجوة بين الجنسين في استخدام الإنترنت	33.2
2.3.5	الفجوة الريفية في استخدام المدفوعات الرقمية	7.2
2.4	الأداء اللوجستي	4.6
	إجمالي الركيزة	25.6

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر
3.1	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	1.0
3.2	العمالة كثيفة المعرفة %	8.4
3.3	مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظام التعليم	27.5
	إجمالي الركيزة	12.3

الركيزة الرابعة	الحكومة الإلكترونية	قيمة المؤشر
4.1	الخدمات الحكومية عبر الإنترنت	33.9
4.2	البنية التحتية للاتصالات	16.7
4.3	مكون رأس المال البشري	36.3
	إجمالي الركيزة	29.0

ملخص أداء الدولة: اليمن

نظرة عامة

يعكس مكانة اليمن في مؤشر الاقتصاد الرقمي للدول العربية التحديات الكبيرة التي تواجهها البلاد وسط الصراعات المستمرة وعدم الاستقرار الاقتصادي. مع مجموع إجمالي قدره 20.5، يعتبر الاقتصاد الرقمي في اليمن مازال بالمراحل الأولى مما يتطلب تطويراً كبيراً وتدخلًا استراتيجياً للاستفادة من التقنيات الرقمية في جهود إعادة البناء والتنمية الوطنية.

نقاط القوة

على الرغم من البيئة الصعبة، يُظهر اليمن نقاط قوة أساسية يمكن البناء عليها:

- **الوصول إلى الإنترنت:** على الرغم من الانقطاعات المتكررة ومشاكل البنية التحتية، هناك جهود مستمرة لتحسين الوصول إلى الإنترنت في مناطق متعددة من اليمن، مما يسمح بزيادة الوصول إلى المعلومات والخدمات الرقمية.

- **استخدام الهواتف المحمولة:** اليمن لديها نسبة عالية نسبياً من السكان الذين يمتلكون هواتف محمولة، مما يوفر أساساً لتطوير الخدمات المحمولة والتطبيقات الذكية التي يمكن أن تعزز من الخدمات المالية والتجارية.

الركيزة الثامنة	تطور السوق المالية	قيمة المؤشر
8.1	التكنولوجيا المالية والشمول المالي	8.5
8.1.1	نسبة من يمتلكون حسابات بنكية من السكان (% من العمر +15)	11.9
8.1.2	نسبة من يمتلكون بطاقة خصم أو ائتمان (%15+)	4.2
8.1.3	نسبة من قاموا بإجراء أو تلقى دفعة رقمية (%15+ عاماً)	9.3
8.2	القيمة السوقية لسوق رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	5.0
	إجمالي الركيزة	6.8

الركيزة التاسعة	الأثر الاقتصادي والتنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكبر الأثر عليها)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	4.6
9.2	الهدف 2: القضاء على الجوع	28.8
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية	44.5
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	41.8
9.5	الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	53.2
9.6	الهدف 9: الابتكار في الصناعة والبنية التحتية	14.2
9.7	الهدف 17: الشراكة من أجل تحقيق الأهداف	50.1
	إجمالي الركيزة	33.9

• مبادرات الحكومة الإلكترونية: في بعض المناطق، هناك محاولات

لتطبيق مشاريع الحكومة الإلكترونية لتسهيل الخدمات الحكومية عبر الإنترنت، وهو ما يعد خطوة نحو تحديث الإدارة العامة وزيادة شفافيتها.

• المشاريع الصغيرة والمتوسطة الناشئة في مجال التكنولوجيا:

هناك زيادة في عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال التكنولوجيا، مما يظهر وجود بيئة ريادية متنامية على الرغم من الصعوبات الاقتصادية.

• التعاون مع المنظمات الدولية:

اليمن تعاونت مع عدة منظمات دولية لتحسين البنية التحتية التكنولوجية والرقمية، مما يساعد في بناء قدراتها في هذا القطاع.

مجالات التحسين

لتحسين اقتصادها الرقمي، يحتاج اليمن إلى التركيز على عدة مجالات حيوية:

• إعادة بناء البنية التحتية للاتصالات:

تعد إعادة بناء البنية التحتية للاتصالات أمراً بالغ الأهمية لتوفير العمود الفقري للاتصال الرقمي في جميع أنحاء البلاد.

• التعليم ومحو الأمية الرقمية:

يعد تعزيز نظام التعليم بشكل كبير ليشمل محو الأمية الرقمية على جميع المستويات أمراً ضرورياً لتزويد السكان بالمهارات اللازمة لمستقبل رقمي.

• رقمنة الرعاية الصحية:

يمكن أن يكون تنفيذ حلول الرعاية الصحية الرقمية خطوة حيوية في مواجهة تحديات الرعاية الصحية واسعة النطاق، وتحسين الوصول والكفاءة.

• الشفافية الحكومية وخدمات الحكومة الإلكترونية: تطوير منصات

قوية للحكومة الإلكترونية لتعزيز الشفافية وتحسين الخدمات العامة.

• أطر الأمن السيبراني:

وضع تدابير قوية للأمن السيبراني لحماية البيانات والبنية التحتية بينما تعيد الدولة بناء قدراتها الرقمية.

• دعم ريادة الأعمال الرقمية:

تعزيز بيئة تدعم ريادة الأعمال الرقمية من خلال الحوافز والسياسات الداعمة لتحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

• الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية:

تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية لتحسين الشمول المالي، وخاصةً للمجتمعات الريفية والمهمشة.

التحليل مقابل دولتي المقارنة المرجعية

ومقارنةً بالدول المعيارية مثل سنغافورة وماليزيا، يواجه اليمن تحديات أساسية في جميع جوانب الاقتصاد الرقمي تقريباً. تسلط هذه المعايير الضوء على الأهمية الحاسمة للبنية التحتية المستقرة، والحكم الفعال، وأنظمة التعليم الشاملة - وجميع المجالات التي تحتاج فيها اليمن إلى تحسينات مركزة.

لتعزيز اقتصادها الرقمي، يمكن لليمن أن يفكر في تنفيذ المبادرات الإستراتيجية التالية:

• **الخطة الوطنية للبنية التحتية الرقمية:** وضع وتنفيذ خطة وطنية لإعادة بناء وتحديث البنية التحتية الرقمية، مع التركيز على إمكانية الوصول والموثوقية.

• **برنامج التعليم الرقمي الشامل:** إطلاق برنامج وطني للتعليم الرقمي يستهدف كافة المستويات التعليمية ويتضمن تعليم الكبار والتدريب المهني لتحسين الثقافة الرقمية.

• **مبادرات الرعاية الصحية الرقمية:** بدء مشاريع الرعاية الصحية الرقمية التي يمكنها تحسين تقديم الرعاية الصحية وإدارة المرضى بسرعة في كل من المناطق الحضرية والريفية.

• **تطوير الحكومة الإلكترونية:** الاستثمار في تقنيات الحكومة الإلكترونية لتبسيط العمليات الحكومية وتقديم خدمات فعالة وشفافة للمواطنين.

• **دعم ريادة الأعمال والابتكار:** إنشاء أنظمة دعم لرواد الأعمال والمبتكرين، خاصة في قطاع التكنولوجيا الرقمية، لتحفيز الابتكار المحلي والتنويع الاقتصادي.

يؤكد موقع اليمن الحالي في مؤشر الاقتصاد الرقمي الحاجة الملحة إلى استراتيجيات شاملة تهدف إلى دمج التكنولوجيا الرقمية في خطط التنمية في البلاد. ومن خلال التركيز على التحسينات الأساسية والاستفادة من نقاط القوى المحتملة، يمكن لليمن أن يبدأ في إعادة بناء اقتصاده وتحسين نوعية الحياة لمواطنيه من خلال التحول الرقمي. وستكون هذه الجهود حاسمة بالنسبة لاستقرار اليمن على المدى الطويل، والتعافي الاقتصادي، والنمو النهائي، مما يضع البلاد في وضع يمكنها من التعامل بشكل أفضل مع التحديات الحالية والفرص المستقبلية في العصر الرقمي.

الصومال



“الصومال”

موجز الوصف الاقتصادي

منخفض	مستوى الدخل وفقاً للبنك الدولي
592	متوسط دخل الفرد (بالدولار)
10.40	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
17.6	السكان (مليون نسمة)
19.90	معدل البطالة (%)

مقارنة قيمة المؤشر العام بمتوسط الإقليم والمقياس المعياري

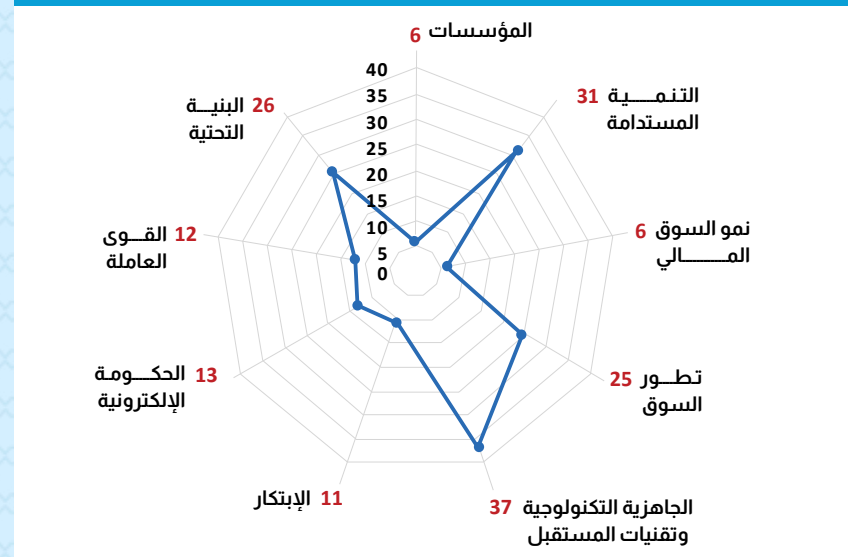


العرض التفصيلي لمتغيرات المؤشر الفرعية:

قيمة المؤشر	المؤسسات	الركيزة الأولى
1.8	البيئة السياسية	1.1
0.9	الاستقرار السياسي والأمن	1.1.1
1.4	فاعلية الحكومة	1.1.2
2.9	الصوت والمساءلة	1.1.3
1.3	البيئة التنظيمية	1.2
3.3	جودة التنظيم	1.2.1
0.0	سيادة القانون	1.2.2
0.5	مكافحة الفساد	1.2.3
13.9	حوكمة التكنولوجيا	1.3
20.1	خوادم الإنترنت الأمانة	1.3.1
16.6	الأمن الإلكتروني	1.3.2
2.5	التسوق عبر الإنترنت	1.3.3
12.3	البيئة التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	1.3.4
1.0	تنظيم التقنيات الناشئة	1.3.5
31.7	تشريعات التجارة الإلكترونية	1.3.6
13.0	حماية خصوصية المحتوى بموجب القانون	1.3.7
5.6	إجمالي الركيزة	

قيمة المؤشر	البنية التحتية	الركيزة الثانية
28.9	الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	2.1
44.2	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	2.2
24.7	الشمول التكنولوجي	2.3
19.9	المشاركة الإلكترونية	2.3.1

قيمة المؤشر وفقاً للركائز المختلفة



نظرة عامة لأداء الدولة للأبعاد الاستراتيجية موزعة على المحاور

البعد	المحاور	القيمة	الترتيب
الاسس الرقمية	المحور المؤسسي	5.6	21
	البنية التحتية	25.6	19
بعد الابتكار	الابتكار	10.9	19
	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	36.7	17
	تطور السوق	24.5	19
الحكومة الإلكترونية	الحكومة الإلكترونية	13.4	21
الأعمال الرقمية	تطور السوق	24.5	19
	نمو السوق المالية	6.5	20
المواطن الرقمي	القوى العاملة	12.3	19
	البنية التحتية	25.6	19
التنمية المستدامة بعد متقاطع مع كافة الأبعاد		31.0	20

الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر
5.1	نسبة إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير بتمويل من قطاع الأعمال	1.1
5.2	التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير	22.2
5.3	تأثير المعرفة	0.8
5.4	استيعاب المعرفة	19.3
	إجمالي الركيزة	10.9

الركيزة السادسة	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	قيمة المؤشر
6.1	اعتماد التقنيات الناشئة	27.9
6.2	الاستثمار في التقنيات الناشئة	32.3
6.3	استراتيجية الذكاء الاصطناعي	50.0
	إجمالي الركيزة	36.7

الركيزة السابعة	تطور السوق	قيمة المؤشر
7.1	تمويل الشركات الناشئة وسهولة الحصول عليه	25.9
7.2	الائتمان المحلي للقطاع الخاص، % من الناتج المحلي الإجمالي	6.3
7.3	تنوع الصناعة المحلية	41.3
	إجمالي الركيزة	24.5

2.3.2	الفجوة الاجتماعية والاقتصادية في استخدام المدفوعات الرقمية	39.7
2.3.3	توافر المحتوى المحلي عبر الإنترنت	23.8
2.3.4	الفجوة بين الجنسين في استخدام الإنترنت	33.2
2.3.5	الفجوة الريفية في استخدام المدفوعات الرقمية	7.2
2.4	الأداء اللوجستي	4.6
	إجمالي الركيزة	25.6

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر
3.1	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	1.0
3.2	العمالة كثيفة المعرفة %	8.4
3.3	مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظام التعليم	27.5
	إجمالي الركيزة	12.3

الركيزة الرابعة	الحكومة الإلكترونية	قيمة المؤشر
4.1	الخدمات الحكومية عبر الإنترنت	29.4
4.2	البنية التحتية للاتصالات	10.7
4.3	مكون رأس المال البشري	0.0
	إجمالي الركيزة	13.4

ملخص أداء الدولة: الصومال

نظرة عامة

يعكس أداء الصومال في مؤشر الاقتصاد الرقمي للدول العربية، بنتيجة إجمالية قدرها 20.1، التحديات الكبيرة وإمكانات النمو في مشهدها الرقمي. وسط التعافي المستمر من عقود من الصراع، يُعد تعزيز القدرات الرقمية أمراً بالغ الأهمية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتحسين الحوكمة، وتعزيز الاندماج الاجتماعي في جميع أنحاء البلاد.

نقاط القوة

على الرغم من التحديات الكبيرة، يتمتع الصومال بنقاط قوة أساسية يمكن تسخيرها لدعم اقتصاده الرقمي:

- **انتشار الهاتف المحمول:** الصومال لديها نسبة عالية من استخدام الهواتف المحمولة بين السكان. هذا يعطي أساساً قوياً لتطوير خدمات الاتصال والتطبيقات المحمولة التي يمكن أن تعزز من الخدمات المالية والتجارية.

- **الخدمات المالية الرقمية:** شهد الصومال اعتماداً واسع النطاق لخدمات مدفوعات وتحويل الأموال عبر الهاتف المحمول، مما يوفر قاعدة صلبة لتوسيع الخدمات المالية الرقمية في جميع أنحاء البلاد.
- **المبادرات الريادية والابتكار:** البيئة الريادية في الصومال بدأت تظهر تقدماً ملحوظاً، مع وجود عدة حاضنات أعمال ومسرعات تعمل على دعم الشركات الناشئة، خاصة في مجالات التكنولوجيا والابتكار.

الركيزة الثامنة	تطور السوق المالية	قيمة المؤشر
8.1	التكنولوجيا المالية والشمول المالي	7.9
8.1.1	نسبة من يمتلكون حسابات بنكية من السكان (% من العمر +15)	11.3
8.1.2	نسبة من يمتلكون بطاقة خصم أو ائتمان (%15+)	3.5
8.1.3	نسبة من قاموا بإجراء أو تلقي دفعة رقمية (%15+ عاماً)	8.9
8.2	القيمة السوقية لسوق رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	5.0
	إجمالي الركيزة	6.5

الركيزة التاسعة	الأثر الاقتصادي والتنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكبر الأثر عليها)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	11.27
9.2	الهدف 2: القضاء على الجوع	27.31
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية	17.86
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	55.64
9.5	الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	55.67
9.6	الهدف 9: الابتكار في الصناعة والبنية التحتية	5.60
9.7	الهدف 17: الشراكة من أجل تحقيق الأهداف	43.73
	إجمالي الركيزة	31.01

• **دعم المنظمات الدولية:** الصومال تستفيد أيضاً من الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية لتطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز القدرات التكنولوجية للبلاد.

مجالات التحسين

لتعظيم إمكانات اقتصادها الرقمي، يحتاج الصومال إلى معالجة عدة مجالات رئيسية:

• **تطوير البنية التحتية للاتصالات:** هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة لبناء وتحديث البنية التحتية للاتصالات، مما يضمن الوصول الموثوق إلى الإنترنت في جميع المناطق.

• **محو الأمية الرقمية والتدريب على المهارات:** تنفيذ برامج وطنية تركز على زيادة محو الأمية الرقمية وتوفير التدريب على المهارات الرقمية لتجهيز القوى العاملة للعصر الرقمي.

• **البنية التحتية للأمن السيبراني:** تطوير تدابير قوية للأمن السيبراني للحماية من التهديدات المتزايدة وبناء الثقة في المعاملات الرقمية.

• **تعزيز الإطار التنظيمي:** تعزيز الإطار التنظيمي لدعم الابتكارات الرقمية وجذب الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا.

• **خدمات الحكومة الإلكترونية:** إنشاء وتوسيع خدمات الحكومة الإلكترونية لتحسين تقديم الخدمات العامة وتعزيز الشفافية والكفاءة الحكومية.

• **البنية التحتية للطاقة:** تحسين البنية التحتية للطاقة لضمان إمدادات الطاقة المستقرة والمستدامة للعمليات الرقمية، وخاصةً في المناطق النائية.

• **دعم ريادة الأعمال الرقمية:** خلق بيئة داعمة لريادة الأعمال الرقمية تشمل الوصول إلى التمويل والإرشاد وخدمات تطوير الأعمال.

• **رقمنة الرعاية الصحية:** تسريع رقمنة خدمات الرعاية الصحية لزيادة إمكانية الوصول إليها والكفاءة، لا سيما في المناطق المحرومة.

التحليل مقابل دولتي المقارنة المرجعية

ومقارنةً بالدول المعيارية مثل سنغافورة وماليزيا، فإن البنية التحتية الرقمية والنظام البيئي في الصومال في مراحل التطوير المبكرة. وتسلط هذه المعايير الضوء على الأهمية الحاسمة للاستثمار في الاتصالات القوية والحوكمة الرقمية لتعزيز القدرة التنافسية والمرونة الاقتصادية.

المبادرات الرئيسية الموصى بها

لكي يتمكن الصومال من النهوض باقتصاده الرقمي، يوصى بالمبادرات الاستراتيجية التالية:

• **الخطة الوطنية للاتصالات:** وضع وتنفيذ خطة شاملة لتحسين البنية التحتية للاتصالات بشكل كبير، مع التركيز على توسيع التغطية وتعزيز الاتصال.

• **حملة التعليم الرقمي:** إطلاق حملة وطنية للتعليم الرقمي لتحسين المعرفة الرقمية في جميع المستويات التعليمية وتعزيز التعلم المستمر وتنمية المهارات.

• **الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني:** إنشاء استراتيجية وطنية للأمن السيبراني لحماية البنية التحتية الرقمية والبيانات الحساسة، وتعزيز بيئة رقمية آمنة.

الخلاصة

يؤكد مكانة الصومال الحالية في مؤشر الاقتصاد الرقمي الحاجة إلى تحسينات كبيرة في بنيتها التحتية وقدراتها الرقمية. وينبغي التركيز على المجالات المحددة للتحسين والبناء على خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول الحالية، لتمكين الصومال من تعزيز اقتصادها الرقمي، والذي سيكون حاسماً للنمو الاقتصادي، وتحسين أنظمة الحوكمة، وزيادة الاندماج الاجتماعي. وستدعم هذه الجهود أهداف الصومال الأوسع المتمثلة في تحقيق الاستقرار والانتعاش والتنمية المستدامة.

• **إصلاح اللوائح الرقمية:** إجراء إصلاح شامل للوائح الرقمية لخلق

بيئة مواتية للاستثمارات التكنولوجية والابتكار.

• **برنامج تنفيذ الحكومة الإلكترونية:** إطلاق برنامج لتطوير وتوسيع

منصات الحكومة الإلكترونية لتبسيط الخدمات الحكومية وتعزيز مشاركة المواطنين.

• **حلول الطاقة المتجددة لعمليات التكنولوجيا:** تعزيز استخدام

الطاقة المتجددة في تشغيل عمليات التكنولوجيا لضمان استدامة وموثوقية الخدمات الرقمية.



موجز الوصف الاقتصادي

-	مستوى الدخل وفقاً للبنك الدولي
N/A	متوسط دخل الفرد (بالدولار)
N/A	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
N/A	السكان (مليون نسمة)
26.00	معدل البطالة (%)

مقارنة قيمة المؤشر العام بمتوسط الإقليم والمقياس المعياري

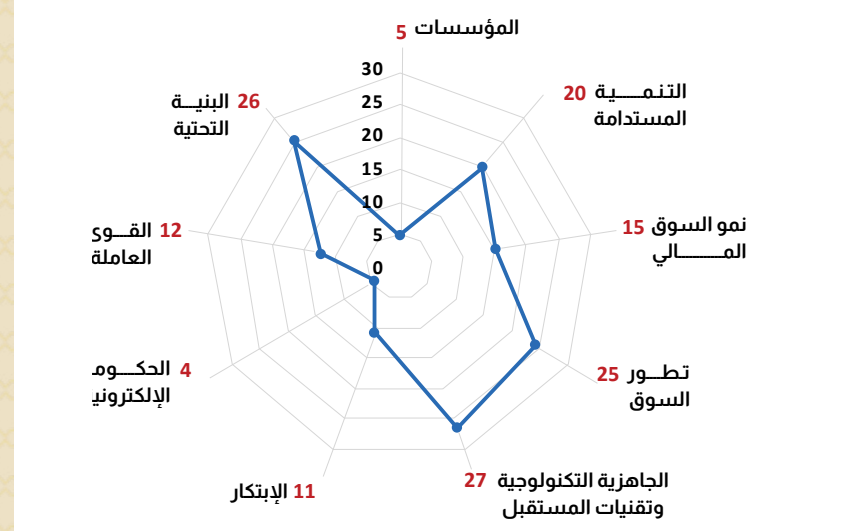


العرض التفصيلي لمتغيرات المؤشر الفرعية:

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر
1.1	البيئة السياسية	0.46
1.1.1	الاستقرار السياسي والأمن	0.00
1.1.2	فاعلية الحكومة	0.45
1.1.3	الصوت والمساءلة	0.92
1.2	البيئة التنظيمية	0.60
1.2.1	جودة التنظيم	1.34
1.2.2	سيادة القانون	0.00
1.2.3	مكافحة الفساد	0.45
1.3	حوكمة التكنولوجيا	13.88
1.3.1	خوادم الإنترنت الآمنة	20.11
1.3.2	الأمن الإلكتروني	16.64
1.3.3	التسوق عبر الإنترنت	2.48
1.3.4	البيئة التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	12.29
1.3.5	تنظيم التقنيات الناشئة	0.99
1.3.6	تشريعات التجارة الإلكترونية	31.67
1.3.7	حماية خصوصية المحتوى بموجب القانون	13.02
	إجمالي الركيزة	5.0

الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
2.1	الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	28.88
2.2	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	44.18
2.3	الشمول التكنولوجي	24.74
2.3.1	المشاركة الإلكترونية	19.89

قيمة المؤشر وفقاً للركائز المختلفة



نظرة عامة لأداء الدولة للأبعاد الاستراتيجية موزعة على المحاور

البعد	المحاور	القيمة	الترتيب
الاسس الرقمية	المحور المؤسسي	5.0	22
	البنية التحتية	25.6	18
بعد الابتكار	الابتكار	10.9	18
	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	26.7	18
	تطور السوق	24.5	18
الحكومة الإلكترونية	الحكومة الإلكترونية	4.4	22
الأعمال الرقمية	تطور السوق	24.5	19
	نمو السوق المالية	6.5	20
المواطن الرقمي	القوى العاملة	12.3	18
	البنية التحتية	25.6	18
التنمية المستدامة بعد متقاطع مع كافة الأبعاد		20.1	22

الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر
5.1	نسبة إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير بتمويل من قطاع الأعمال	1.1
5.2	التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير	22.2
5.3	تأثير المعرفة	0.8
5.4	استيعاب المعرفة	19.3
	إجمالي الركيزة	10.9

الركيزة السادسة	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	قيمة المؤشر
6.1	اعتماد التقنيات الناشئة	27.9
6.2	الاستثمار في التقنيات الناشئة	32.3
6.3	استراتيجية الذكاء الاصطناعي	20.0
	إجمالي الركيزة	26.7

الركيزة السابعة	تطور السوق	قيمة المؤشر
7.1	تمويل الشركات الناشئة وسهولة الحصول عليه	25.9
7.2	الائتمان المحلي للقطاع الخاص، % من الناتج المحلي الإجمالي	6.3
7.3	تنوع الصناعة المحلية	41.3
	إجمالي الركيزة	24.5

2.3.2	الفجوة الاجتماعية والاقتصادية في استخدام المدفوعات الرقمية	39.69
2.3.3	توافر المحتوى المحلي عبر الإنترنت	23.75
2.3.4	الفجوة بين الجنسين في استخدام الإنترنت	33.24
2.3.5	الفجوة الريفية في استخدام المدفوعات الرقمية	7.15
2.4	الأداء اللوجستي	4.55
	إجمالي الركيزة	25.59

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر
3.1	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	0.95
3.2	العمالة كثيفة المعرفة %	8.36
3.3	مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظام التعليم	27.47
	إجمالي الركيزة	12.26

الركيزة الرابعة	الحكومة الإلكترونية	قيمة المؤشر
4.1	الخدمات الحكومية عبر الإنترنت	3.10
4.2	البنية التحتية للاتصالات	10.20
4.3	مكون رأس المال البشري	0.00
	إجمالي الركيزة	4.43

نظرة عامة

يُظهر انخراط فلسطين في التقنيات الرقمية، كما هو مبين في مؤشر الاقتصاد الرقمي للدول العربية، سياقاً مليئاً بالتحديات والفرص. مع مجموع إجمالي قدره 17.5، يشير الاقتصاد الرقمي في فلسطين إلى إمكانات كبيرة للنمو وسط القيود المرتبطة بعدم الاستقرار السياسي ومحدودية الوصول إلى الموارد. يؤكد هذا التحليل على الحاجة إلى أساليب استراتيجية ومبتكرة لتعزيز القدرات الرقمية داخل الدولة.

نقاط القوة

على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها فلسطين، فقد أظهرت فلسطين نقاط قوة أساسية:

- **التغطية الواسعة لشبكات الإنترنت:** فلسطين لديها تغطية جيدة لخدمات الإنترنت بتقنيات مختلفة مثل ADSL والألياف الضوئية في المناطق الحضرية، مما يسهل الوصول إلى الإنترنت لعدد كبير من السكان.

- **استخدام الهواتف المحمولة:** الاستخدام الواسع للهواتف المحمولة والأجهزة الذكية يوفر بيئة مثالية لتطوير التطبيقات الرقمية وخدمات الإنترنت المتنقلة التي يمكن أن تسهم في تحسين الخدمات المختلفة.

- **الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية:** هناك استثمارات مستمرة في تحسين البنية التحتية للاتصالات، بما في ذلك مشروعات لتعزيز شبكات الألياف الضوئية التي تعد أساسية لتقديم خدمات إنترنت أسرع وأكثر استقراراً.

الركيزة الثامنة	تطور السوق المالية	قيمة المؤشر
8.1	التكنولوجيا المالية والشمول المالي	25.4
8.1.1	نسبة من يمتلكون حسابات بنكية من السكان (% من العمر +15)	33.6
8.1.2	نسبة من يمتلكون بطاقة خصم أو ائتمان (%15+)	21.7
8.1.3	نسبة من قاموا بإجراء أو تلقى دفعة رقمية (%15+ عاماً)	21.0
8.2	القيمة السوقية لسوق رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	5.0
	إجمالي الركيزة	15.2

الركيزة التاسعة	الأثر الاقتصادي والتنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكبر الأثر عليها)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	4.32
9.2	الهدف 2: القضاء على الجوع	20.80
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية	16.97
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	23.12
9.5	الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	41.30
9.6	الهدف 9: الابتكار في الصناعة والبنية التحتية	5.32
9.7	الهدف 17: الشراكة من أجل تحقيق الأهداف	28.57
	إجمالي الركيزة	20.06

- **البيئة التنظيمية:** طورت فلسطين إطاراً تنظيمياً يوفر هياكل لدعم الأنشطة والشركات الرقمية، رغم أنه يحتاج إلى مزيد من التعزيز.
- **المبادرات التعليمية والرقمية:** وجود مبادرات لتعزيز القدرات الرقمية والتعليمية، مثل تدريب الشباب على المهارات الرقمية والبرمجة، وهو ما يساعد في تعزيز الكفاءات الوطنية في مجال التكنولوجيا.
- **التعاون الدولي:** تستفيد فلسطين من الدعم العربي والدولي في مشروعات تطوير البنية التحتية التكنولوجية والرقمية، مما يساهم في تسريع عملية التحديث والتطوير.

مجالات التحسين

- لتحسين اقتصادها الرقمي، يجب على فلسطين التركيز على عدة مجالات حيوية:
- **توسيع البنية التحتية الرقمية:** هناك حاجة إلى تطوير واسع النطاق للبنية التحتية الرقمية لضمان الوصول إلى الإنترنت على نطاق أوسع وأكثر موثوقية في جميع المناطق، بما في ذلك المناطق النائية.
- **الإصلاحات التعليمية لمحو الأمية الرقمية:** يعد تجديد النظام التعليمي ليدمج برامج محو الأمية الرقمية الشاملة بدءاً من التعليم المبكر وحتى التعليم العالي أمراً بالغ الأهمية لبناء قوة عاملة تتمتع بالذكاء التكنولوجي.
- **تعزيز خدمات الحكومة الإلكترونية:** تطوير وتوسيع خدمات الحكومة الإلكترونية لتبسيط العمليات الإدارية وتحسين وصول الجمهور إلى الخدمات الحكومية.

- **مبادرات الأمن السيبراني:** وضع تدابير قوية للأمن السيبراني لحماية البيانات الرقمية والبنية التحتية، وتعزيز بيئة آمنة عبر الإنترنت للشركات والمستهلكين.
- **دعم ريادة الأعمال التقنية:** خلق حوافز وأنظمة دعم لرواد الأعمال والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا، وتشجيع الابتكار والتنويع الاقتصادي.
- **الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية:** زيادة توافر الخدمات المالية الرقمية وإمكانية الوصول إليها لتعزيز الشمول المالي، وخاصة للمجتمعات المحرومة.
- **أمن الطاقة للعمليات الرقمية:** ضمان إمدادات طاقة مستقرة لدعم العمليات الرقمية دون انقطاع، وهو أمر بالغ الأهمية نظراً لانقطاع التيار الكهربائي المتكرر.

التحليل مقابل دولتي المقارنة المرجعية

وبالمقارنة مع الدول المعيارية مثل سنغافورة وماليزيا، تواجه فلسطين تحديات فريدة تعيق تطور اقتصادها الرقمي. تسلط البنى التحتية الرقمية المتقدمة والأنظمة التعليمية القوية في هذه المعايير الضوء على المجالات المهمة التي تحتاج فيها فلسطين إلى تدخلات مستهدفة لتعزيز اقتصاد رقمي تنافسي وشامل.

لتعزيز اقتصادها الرقمي، يمكن لفلسطين أن تنظر في المبادرات الاستراتيجية التالية:

• الاستراتيجية الوطنية للبنية التحتية الرقمية: تنفيذ استراتيجية

تركز على تحسين البنية التحتية الرقمية بشكل كبير، وضمان الوصول إلى الإنترنت عالي السرعة على الصعيد الوطني.

• برنامج تنمية المهارات الرقمية: إطلاق برنامج وطني يهدف إلى تعزيز

المهارات الرقمية في جميع المستويات التعليمية وتوفير التدريب للقوى العاملة الحالية.

• مشروع توسيع الحكومة الإلكترونية: الاستثمار في توسيع وتعزيز

منصات الحكومة الإلكترونية لزيادة كفاءة الخدمات العامة وإمكانية الوصول إليها.

• تطوير إطار الأمن السيبراني: تطوير إطار وطني شامل للأمن السيبراني

للحماية من التهديدات السيبرانية وتعزيز أمن البيانات.

• صندوق الابتكار وريادة الأعمال: إنشاء صندوق لدعم الابتكار الرقمي

وريادة الأعمال، لا سيما في قطاعات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا المالية والتجارة الإلكترونية.

يؤكد أداء فلسطين في مؤشر الاقتصاد الرقمي على الحاجة الملحة إلى تحسينات رقمية مركزة كجزء من استراتيجية التنمية الأوسع. ومن خلال معالجة المجالات الرئيسية للتحسين والاستفادة من الأطر التنظيمية القائمة، يمكن لفلسطين تعزيز اقتصادها الرقمي. وهذه الجهود ضرورية ليس فقط لتحقيق النمو الاقتصادي ولكن أيضاً لتحسين كفاءة الحكومة وتقديم الخدمات العامة، وتعزيز نوعية الحياة الشاملة لمواطنيها، وتعزيز القدرة على الصمود والاستدامة في مواجهة التحديات المستمرة.



الملاحق

منهجية التعامل مع القيم المفقودة

يوضح الجدول التالي جميع الدول وعدد البيانات الغير مكتملة في المؤشرات.

اليمن	29	الإمارات	0	تونس	1	سوريا	35	السودان	33	الصومال	34	السعودية	0	قطر	3	فلسطين	45	عمان	3	المغرب	5	موريتانيا	10	ليبيا	40	لبنان	4	الكويت	0	الأردن	2	العراق	29	مصر	0	جيبوتي	33	القمر المتحدة	28	البحرين	1	الجزائر	4
-------	----	----------	---	------	---	-------	----	---------	----	---------	----	----------	---	-----	---	--------	----	------	---	--------	---	-----------	----	-------	----	-------	---	--------	---	--------	---	--------	----	-----	---	--------	----	---------------	----	---------	---	---------	---

منهجية التقدير

تم البحث عن البيان في مواقع الدول المختلفة واستخدامه في حالة توفره. وفي حالة تعذر الوصول إلى البيان تم تقديره كما هو موضح فيما يلي:

هناك عدة طرق لتقدير البيانات المفقودة للمؤشرات من الناحية العلمية، وقرر فريق مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي أن يعتمد على التقدير الخطي واعتباره هو الأنسب لتقدير هذه البيانات. وفي التقدير الخطي يتم استبدال كل قيمة مفقودة بقيمة أخرى يختارها الباحث، وهذه القيمة يمكن أن تكون:

- متوسط قيمة المشاهدات: تتناسب في الحالات التي تكون فيها البيانات متجانسة.
- قيمة ثابتة يتم اختيارها بناءً على أبحاث سابقة.
- قيمة يمكن توقعها باستخدام تحليل التراجع/الانحدار على أساس العلاقة مع المتغيرات الأخرى.
- قيمة منطقية تعكس الفهم المتخصص وعلى أساس الوضع الحالي للدول العربية بالمنطقة.

ونظراً لأن البيانات في الدول العربية لم تكن متجانسة ولديها قيم متطرفة، فقد استبعدنا بدائل تحليل الانحدار والمتوسط واعتمدنا بدلاً من ذلك على الخيار الأخير وهو القيم المنطقية. ونظراً لأن البيانات المفقودة كانت تخص الدول التي كان أداؤها ضعيفاً جداً وأقل من المستوى الأدنى لأي من المؤشرات المستخدمة، فقد اخترنا منهجية النموذج الخطي التالية:

القيمة المفقودة = الحد الأدنى لدرجة المؤشرات - 5 % (X)
القيمة الأدنى للمؤشرات

آلية احتساب نقاط كل دولة في مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي

تتراوح درجة المؤشر بين 0-100 (يمثل 100 أفضل أداء و0 الأقل أداء).
لمزيد من التفاصيل عن حساب نقاط كل دولة انظر الملحق رقم (2)

تم حساب النتيجة الإجمالية للدولة في خطوتين رئيسيتين:

الخطوة الأولى هي تحويل قيم كل مؤشر فرعي الذي لا تقع درجاته على مقياس من 0-100 إلى رقم طبيعي تتراوح قيمته بين 0-100 باستخدام المعادلة التالية:

معادلة التحويل إلى الرقم الطبيعي:

$$x^A = \frac{\text{الأدنى الحد (x) - الحد الأدنى الحد (x)}}{\text{الأدنى الحد (x) - الحد الأقصى (x)}}$$

حيث:

x^A القيمة القياسية الموحدة

x القيمة الأصلية للمؤشر

سنغافورة



موجز الوصف الاقتصادي

مرتفع	مستوى الدخل وفقاً للبنك الدولي
82,807	متوسط دخل الفرد (بالدولار)
467	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
6.014	السكان (مليون نسمة)
0	معدل البطالة (%)

مقارنة قيمة المؤشر العام بمتوسط الإقليم والمقياس المعياري:



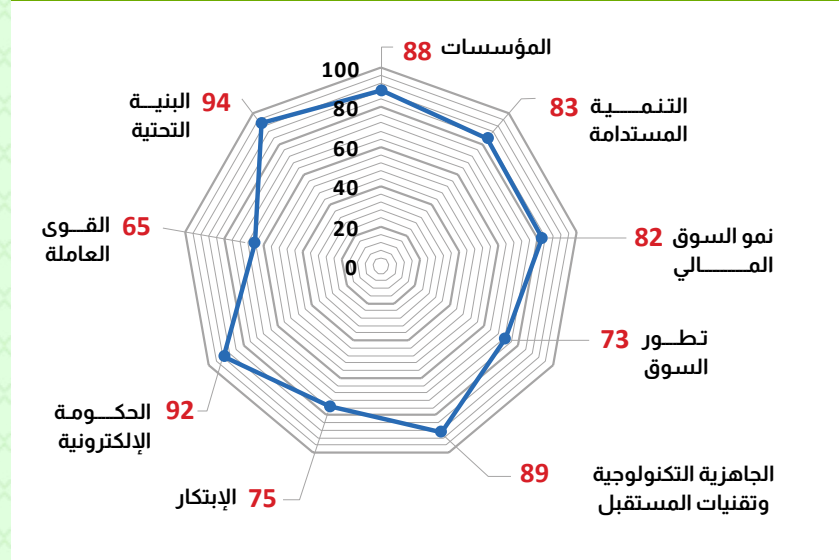
سنغافورة

العرض التفصيلي لمتغيرات المؤشر الفرعية:

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر
1.1	البيئة السياسية	80.5
1.1.1	الاستقرار السياسي والأمن	97.2
1.1.2	فاعلية الحكومة	100.0
1.1.3	الصوت والمساءلة	44.4
1.2	البيئة التنظيمية	99.2
1.2.1	جودة التنظيم	100.0
1.2.2	سيادة القانون	99.1
1.2.3	مكافحة الفساد	98.6
1.3	حوكمة التكنولوجيا	85.5
1.3.1	خوادم الإنترنت الأمانة	93.9
1.3.2	الأمن الإلكتروني	98.5
1.3.3	التسوق عبر الإنترنت	67.2
1.3.4	البيئة التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	93.5
1.3.5	تنظيم التقنيات الناشئة	93.8
1.3.6	تشريعات التجارة الإلكترونية	100.0
1.3.7	حماية خصوصية المحتوى بموجب القانون	51.5
	إجمالي الركيزة	88.4

الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
2.1	الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	100.0
2.2	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	84.7
2.3	الشمول التكنولوجي	89.9
2.3.1	المشاركة الإلكترونية	97.7

قيمة المؤشر وفقاً للركائز المختلفة



نظرة عامة لأداء الدولة للأبعاد الاستراتيجية موزعة على المحاور

البعد	المحاور	القيمة
الأسس الرقمية	المحور المؤسسي	88.4
	البنية التحتية	93.6
	الابتكار	75.3
الابتكار	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	89.0
	تطور السوق	72.5
	الحكومة الإلكترونية	91.7
الأعمال الرقمية	تطور السوق	72.5
	نمو السوق المالية	82.4
	القوى العاملة	64.7
المواطن الرقمي	البنية التحتية	93.6
	التنمية المستدامة بعد متقاطع مع كافة الأبعاد	83.3

الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر
5.1	نسبة إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير بتمويل من قطاع الأعمال	91.9
5.2	التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير	73.1
5.3	تأثير المعرفة	32.4
5.4	استيعاب المعرفة	48.6
	إجمالي الركيزة	61.5

الركيزة السادسة	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	قيمة المؤشر
6.1	اعتماد التقنيات الناشئة	88.5
6.2	الاستثمار في التقنيات الناشئة	78.5
6.3	استراتيجية الذكاء الاصطناعي	100.0
	إجمالي الركيزة	89.0

الركيزة السابعة	تطور السوق	قيمة المؤشر
7.1	تمويل الشركات الناشئة وسهولة الحصول عليه	94.0
7.2	الائتمان المحلي للقطاع الخاص، % من الناتج المحلي الإجمالي	49.4
7.3	تنوع الصناعة المحلية	74.2
	إجمالي الركيزة	72.5

2.3.2	الفجوة الاجتماعية والاقتصادية في استخدام المدفوعات الرقمية	92.8
2.3.3	توافر المحتوى المحلي عبر الإنترنت	91.6
2.3.4	الفجوة بين الجنسين في استخدام الإنترنت	68.3
2.3.5	الفجوة الريفية في استخدام المدفوعات الرقمية	98.9
2.4	الأداء اللوجستي	100.0
	إجمالي الركيزة	93.6

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر
3.1	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	11.2
3.2	العمالة كثيفة المعرفة %	93.1
3.3	مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظام التعليم	89.8
	إجمالي الركيزة	64.7

الركيزة الرابعة	الحكومة الإلكترونية	قيمة المؤشر
4.1	الخدمات الحكومية عبر الإنترنت	96.2
4.2	البنية التحتية للاتصالات	87.6
4.3	مكون رأس المال البشري	91.3
	إجمالي الركيزة	91.7



الركيزة الثامنة	تطور السوق المالية	قيمة المؤشر
8.1	التكنولوجيا المالية والشمول المالي	95.0
8.1.1	نسبة من يمتلكون حسابات بنكية من السكان (% من العمر +15)	97.5
8.1.2	نسبة من يمتلكون بطاقة خصم أو ائتمان (%15+)	93.7
8.1.3	نسبة من قاموا بإجراء أو تلقي دفعة رقمية (%15+ عاماً)	93.8
8.2	القيمة السوقية لسوق رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	69.8
	إجمالي الركيزة	82.4

الركيزة التاسعة	الأثر الاقتصادي والتنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكبر الأثر عليها)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	98.9
9.2	الهدف 2: القضاء على الجوع	76.2
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية	94.4
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	98.6
9.5	الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	74.8
9.6	الهدف 9: الابتكار في الصناعة والبنية التحتية	91.4
9.7	الهدف 17: الشراكة من أجل تحقيق الأهداف	49.0
	إجمالي الركيزة	83.3

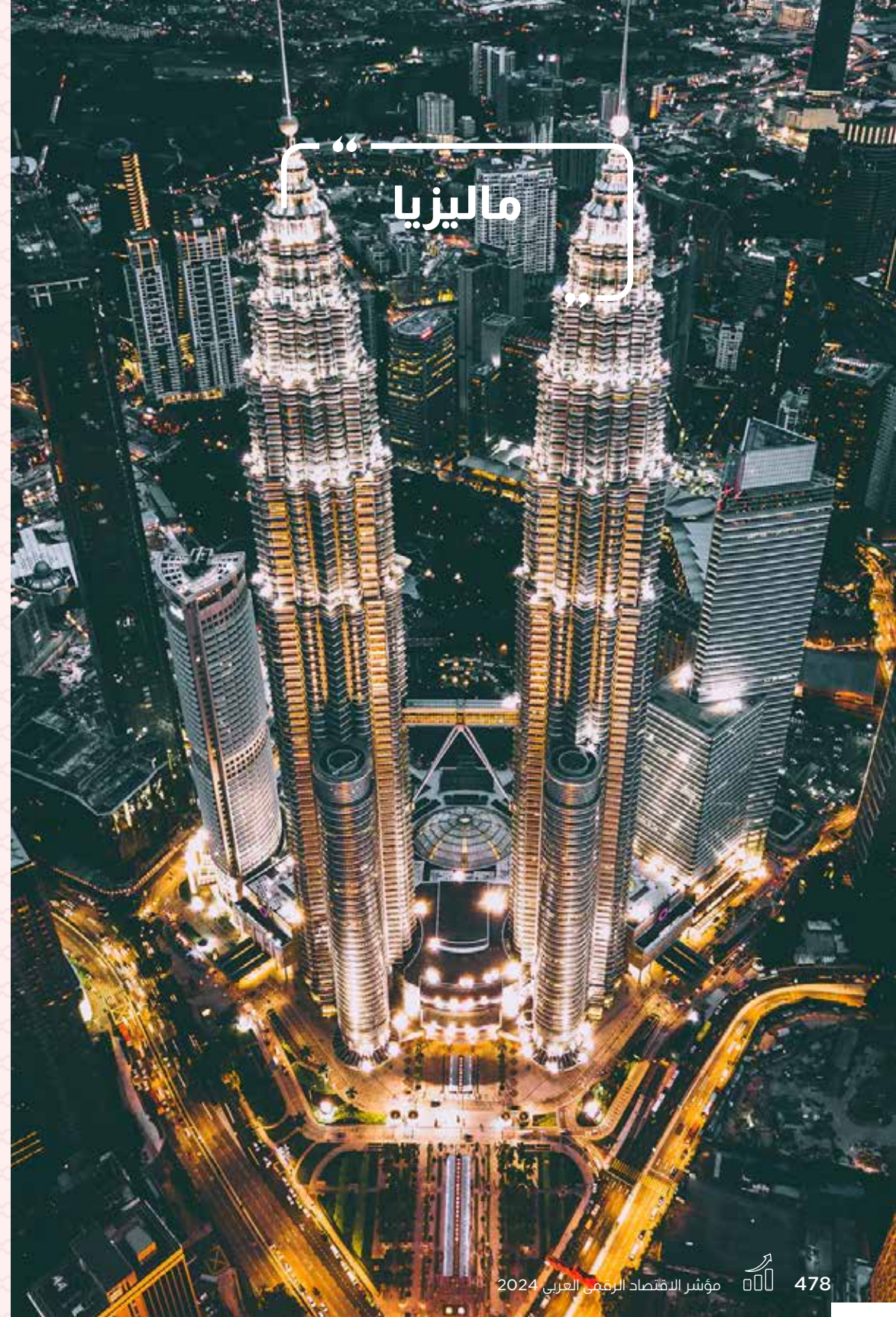
ماليزيا



موجز الوصف الاقتصادي

متوسط مرتفع	مستوى الدخل وفقاً للبنك الدولي
11,993	متوسط دخل الفرد (بالدولار)
407	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
33.57	السكان (مليون نسمة)
0	معدل البطالة (%)

مقارنة قيمة المؤشر العام بمتوسط الإقليم والمقياس المعياري:



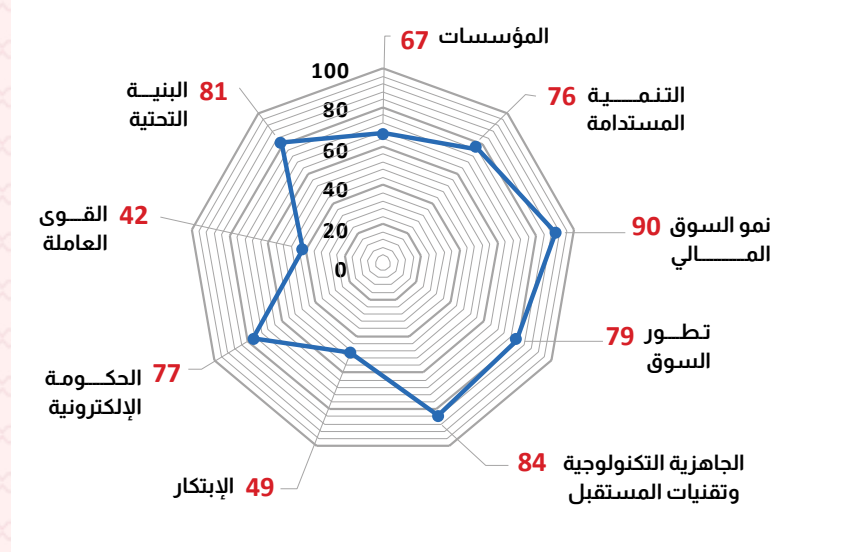
ماليزيا

العرض التفصيلي لمتغيرات المؤشر الفرعية:

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر
1.1	البيئة السياسية	59.5
1.1.1	الاستقرار السياسي والأمن	51.9
1.1.2	فاعلية الحكومة	79.2
1.1.3	الصوت والمساءلة	47.3
1.2	البيئة التنظيمية	67.8
1.2.1	جودة التنظيم	72.6
1.2.2	سيادة القانون	68.4
1.2.3	مكافحة الفساد	62.3
1.3	حوكمة التكنولوجيا	73.4
1.3.1	خوادم الإنترنت الآمنة	71.0
1.3.2	الأمن الإلكتروني	98.0
1.3.3	التسوق عبر الإنترنت	57.9
1.3.4	البيئة التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	83.5
1.3.5	تنظيم التقنيات الناشئة	60.0
1.3.6	تشريعات التجارة الإلكترونية	100.0
1.3.7	حماية خصوصية المحتوى بموجب القانون	43.3
	إجمالي الركيزة	66.9

الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
2.1	الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	91.7
2.2	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	91.7
2.3	الشمول التكنولوجي	71.3
2.3.1	المشاركة الإلكترونية	67.4

قيمة المؤشر وفقاً للركائز المختلفة



نظرة عامة لأداء الدولة للأبعاد الاستراتيجية موزعة على المحاور

البعد	المحاور	القيمة
الأسس الرقمية	المحور المؤسسي	66.9
	البنية التحتية	80.7
الابتكار	الابتكار	49.0
	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	83.6
	تطور السوق	79.4
الحكومة الإلكترونية	الحكومة الإلكترونية	77.4
	تطور السوق	79.45
الأعمال الرقمية	نمو السوق المالية	90.1
	القوى العاملة	42.0
المواطن الرقمي	البنية التحتية	80.7
	التنمية المستدامة بعد متقاطع مع كافة الأبعاد	76.1

الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر
5.1	نسبة إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير بتمويل من قطاع الأعمال	47.3
5.2	التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير	62.8
5.3	تأثير المعرفة	37.7
5.4	استيعاب المعرفة	48.2
	إجمالي الركيزة	49.0

الركيزة السادسة	الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)	قيمة المؤشر
6.1	اعتماد التقنيات الناشئة	71.9
6.2	الاستثمار في التقنيات الناشئة	78.8
6.3	استراتيجية الذكاء الاصطناعي	100.0
	إجمالي الركيزة	83.6

الركيزة السابعة	تطور السوق	قيمة المؤشر
7.1	تمويل الشركات الناشئة وسهولة الحصول عليه	93.9
7.2	الائتمان المحلي للقطاع الخاص، % من الناتج المحلي الإجمالي	50.7
7.3	تنوع الصناعة المحلية	93.7
	إجمالي الركيزة	79.4

2.3.2	الفجوة الاجتماعية والاقتصادية في استخدام المدفوعات الرقمية	79.3
2.3.3	توافر المحتوى المحلي عبر الإنترنت	76.7
2.3.4	الفجوة بين الجنسين في استخدام الإنترنت	66.7
2.3.5	الفجوة الريفية في استخدام المدفوعات الرقمية	66.3
2.4	الأداء اللوجستي	68.2
	إجمالي الركيزة	80.7

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر
3.1	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	33.2
3.2	العمالة كثيفة المعرفة %	41.5
3.3	مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظام التعليم	51.2
	إجمالي الركيزة	42.0

الركيزة الرابعة	الحكومة الإلكترونية	قيمة المؤشر
4.1	الخدمات الحكومية عبر الإنترنت	76.3
4.2	البنية التحتية للاتصالات	79.5
4.3	مكون رأس المال البشري	76.5
	إجمالي الركيزة	77.4



الركيزة الثامنة	تطور السوق المالية	قيمة المؤشر
8.1	التكنولوجيا المالية والشمول المالي	86.5
8.1.1	نسبة من يمتلكون حسابات بنكية من السكان (% من العمر +15)	88.4
8.1.2	نسبة من يمتلكون بطاقة خصم أو ائتمان (%15+)	83.6
8.1.3	نسبة من قاموا بإجراء أو تلقي دفعة رقمية (%15+ عاماً)	87.5
8.2	القيمة السوقية لسوق رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	93.7
	إجمالي الركيزة	90.1

الركيزة التاسعة	الأثر الاقتصادي والتنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكبر الأثر عليها)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	98.9
9.2	الهدف 2: القضاء على الجوع	49.4
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية	80.1
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	88.0
9.5	الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	78.0
9.6	الهدف 9: الابتكار في الصناعة والبنية التحتية	81.0
9.7	الهدف 17: الشراكة من أجل تحقيق الأهداف	57.3
	إجمالي الركيزة	76.1

الذكاء الاصطناعي - أهم المبادرات

يرصد هذا الملحق نبذة عن بعض المبادرات والإنجازات التي تم الإعلان عنها بمجموعة من الدول العربية الفعالة بمؤشر الجاهزية للذكاء الاصطناعي

تم رصد بعض تلك المبادرات للإمارات والسعودية وقطر والبحرين، والكويت وعمان والعراق والأردن ومصر وتونس والمغرب والجزائر وليبيا بالملحق حيث يرصد التقرير أهم مشاريع البنية التحتية، ورفع المهارات التقنية بالذكاء الاصطناعي، والشراكات الدولية.

ملحوظة هامة

لا تشكل المبادرات والأنشطة المسجلة حصراً شاملاً بل هي فقط أمثلة وعينات للاطلاع والمقارنة المعيارية وليس الرصد الحصري، لذا وجب التنويه.

الموضوع	الإنجاز/المبادرة	عنوان URL المرجعي
البنية التحتية	استثمار مايكروسوفت 1.5 مليار دولار في G42.	https://www.cnbc.com/2024/04/microsoft-to-invest-1point5-billion-in-emirati-ai-firm-g42-takes-minority-stake.html
	إنشاء جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي	https://mbzuai.ac.ae
	تطوير أحدث مرافق البحوث للذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات.	https://ai.gov.ae/infrastructure_report/
القوى العاملة والمهارات	برنامج المبرمجين (HQ): تعزيز المهارات التقنية المحلية من خلال تفاعل مجتمع التكنولوجيا العالمي.	https://ai.gov.ae/codershq/
	البرنامج الوطني للمبرمجين: مبادرة حكومية لتدريب واستقطاب مواهب البرمجة.	https://ai.gov.ae/np4c/

المملكة العربية السعودية

الموضوع	الإنجاز/المبادرة	عنوان URL المرجعي
البنية التحتية	مشروع نيوم: استثمار ضخم في مدينة ذكية مستقبلية ذات قدرات الذكاء الاصطناعي متقدمة.	https://www.neom.com/en-us
	الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا): الهيئة المركزية لاستراتيجية الذكاء الاصطناعي وتنفيذها.	https://sdaia.gov.sa/en/pages/default.aspx
	برنامج الكوكب الذكي لإدارة المياه . طائرة "فهد" بدون طيار لإدارة حركة المرور.	https://sdaia.gov.sa/en/news
القوى العاملة والمهارات	الشراكة مع كورسيرا لتدريب المواطنين على التكنولوجيا، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي.	https://blog.coursera.org/empowering-saudi-arabias-workforce-mcit-sda-nelc-and-coursera-launch-transformative-initiative-to-train-100000-saudi-citizens-for-in-demand-digital-jobs/

جائزة الذكاء الاصطناعي والروبوتات من أجل الخير: تشجيع الابتكار بين الشباب والمهنيين.	https://www.roboticsforgood.ae/
استضافة مؤتمرات الذكاء الاصطناعي السنوية: جذب قادة الذكاء الاصطناعي العالميين وتعزيز التعاون الدولي.	https://www.dubaifuture.ae/latest-news/dubai-centre-for-artificial-intelligence-hosts-ai-majlis-for-33-government-teams-to-boost-ai-adoption/
شركات مع عمالقة التكنولوجيا العالميين: التعاون مع شركات مثل IBM و Google و Huawei في مشاريع الذكاء الاصطناعي.	https://www.edgemiddleeast.com/emergent-tech/98875-uae-taps-tech-giants-google-microsoft-amazon-and-more-to-develop-coding-talent
قمة الذكاء الاصطناعي: حدث كبير لعرض قدرات الذكاء الاصطناعي وجذب أصحاب المصلحة الدوليين.	https://aieverythingglobal.com/home

قطر

الموضوع	الإنجاز/المبادرة	عنوان URL المرجعي
البنية التحتية	واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا: الاستثمار في المناطق التكنولوجية وتعزيز الابتكار في الذكاء الاصطناعي.	https://qstp.org.qa/
	تطوير رؤية قطر الوطنية 2030 التي تركز على التنمية المستدامة المدفوعة بالتكنولوجيا.	https://www.gco.gov.qa/en/about-qatar/national-vision2030/
	بنية تحتية متقدمة لمركز البيانات بما في ذلك التعاون مع عمالقة التكنولوجيا العالميين للخدمات السحابية.	https://www.meeza.net/m-vault-2/
القوى العاملة والمهارات	معهد قطر لبحوث الحوسبة: تعزيز قدرات البحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي.	https://qcric.org.qa/

	الاستراتيجية الوطنية للبيانات - الذكاء الاصطناعي: التخطيط لرفع مهارات الآلاف في علم البيانات والذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات.	https://www.vision2030.gov.sa/
	إنشاء أكاديميات الذكاء الاصطناعي ومراكز ابتكار في الجامعات.	Deloitte opens AI institute in Saudi Arabia (thenationalnews.com)
الشركات الدولية	التعاون مع قادة الذكاء الاصطناعي العالمية مثل Huawei و IBM لتطوير حلول الذكاء الاصطناعي للرعاية الصحية وإدارة المدن.	https://www.arabnews.com/node/1752576/business-economy
	المشاركة النشطة في المنتديات ومؤتمرات القمة العالمية الذكاء الاصطناعي لتعزيز التعاون الدولي.	https://mepei.com/saudi-arabia-and-artificial-intelligence/
	عضو في الشراكة العالمية بشأن الذكاء الاصطناعي (GPAI) لضمان اعتماد الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول.	https://gpai.ai/projects/

البحرين

الموضوع	الإنجاز/المبادرة	عنوان URL المرجعي
البنية التحتية	الخطة الوطنية السادسة للاتصالات: تحدد رؤية استراتيجية للاتصالات مع التركيز على الذكاء الاصطناعي.	https://www.mtt.gov.bh/content/sixth-national-telecommunications-plan
	وضع استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي تهدف إلى تعزيز البنية التحتية للذكاء الاصطناعي.	https://www.bahrain.bh/wps/portal/en!/ut/p/z1/xZJLU8lwFIX_Slyw7CSlr3SJglN0FBULNBsmba9tsE1CCaD_3rCUGR6uzO5mvnmzLkHM7zATPKdqLgRSvLGzhkLI-44IAm9lyR5fhmScJLQqB_depO4j-e_Afc9JeR1Nh68Te6HLvFdZK7ZJyfegFy3fwZg5-VnmGGmC1HiDOlgLuhH4ZS5Xzg-9Slnpm7gxHFYumFMo5CQA11lo02Ns1zqJcge4bnaGmRqQJ9CVqVqeyTndceFRKWohOENqtQOOtmCNGilt2E7x7poOEGSmSUFsXGymjdKV7U9gNJ2CNooausIDJQ1FI1qhKwwQ-XArEXE6v1mg2sUSUNfBm8-Be n80NWZ7wm3jFwVJ5HcgE4tOvSfacgcWY7Ep3OzMPznYA9TqXqWtv56R8rkRCs2zRNW-oFzU6P3ujTyPNvfgAJEvQ2/

https://www.qatar.cmu.edu/	شراكات مع أفضل الجامعات للبحث العلمي والتعليم والذكاء الاصطناعي، مثل جامعة كارنيجي ميلون في قطر.	
https://tasmu.gov.qa/	مبادرات وطنية مثل "تسمو" تركز على حلول التكنولوجيا الذكية في قطاعات مثل الرعاية الصحية والنقل.	
https://www.qitcom.qa/	استضافة المنتديات الدولية مثل كيتكوم، وتعزيز التعاون التكنولوجي العالمي وعرض الابتكارات في الذكاء الاصطناعي.	الشراكات الدولية
https://news.microsoft.com/en-xm/202215/09//ipa-qatar-partners-with-microsoft-to-advance-qatars-digital-transformation/	تحالفات استراتيجية مع شركات التكنولوجيا العالمية لنشر حلول الذكاء الاصطناعي في قطاعات مثل التمويل والرعاية الصحية.	
https://www.itu.int/en/ITU-T/AI/Pages/default.aspx	العضوية في مجموعات بحثية الذكاء الاصطناعي دولية لتبادل المعرفة والخبرات.	

https://www.bna.bh/en/10thBahrainInternationaleGovernmentForumlaunched.aspx?cms=q8FmFJgiscL2fwlzON1%2BDqWe1gWCS0gkY1Nx%2BuxmaBw%3D	المشاركة الفعالة في المنتديات الدولية لتعزيز التعاون في مجال الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية.	
https://confmanage.com/Conference/Index?id=38	استضافة مؤتمرات الذكاء الاصطناعي والتقنية لتعزيز الشراكات الدولية وتبادل الابتكار.	

https://www.bna.bh/en/Bahrainoutlinesdigitaltransformationstrategy.aspx?cms=q8FmFJgiscL2fwlzON1%2BDh%2F4jwQerJ%2F	مبادرات لتعزيز البنية التحتية الرقمية المواتية لتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي.	
https://www.go-globe.com/bahrain-digital-transformation-vision-2030/	المبادرات الحكومية لتعزيز المهارات الرقمية بالقوى العاملة، بما في ذلك برامج التدريب على الذكاء الاصطناعي.	القوى العاملة والمهارات
https://www.gdnlife.com/Home/ArticleDetail?ArticleId=54194&category=9	التعاون مع مؤسسات التعليمية لدمج مهارات الذكاء الاصطناعي والرقمنة في المناهج الدراسية.	
https://www.zawya.com/en/press-release/companies-news/mumtalakat-launches-new-digital-solutions-provider-array-l82zhqp1	التعاون مع شركات التكنولوجيا العالمية لتطوير حلول الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية.	الشراكات الدولية

https://www.muscatdaily.com/202429/01//oman-ai-summit-focuses-on-innovation-investment/	المشاركة في منتديات الذكاء الاصطناعي العالمية لجذب خبرات الذكاء الاصطناعي الدولية إلى عمان.	الشراكات الدولية
---	---	------------------

الموضوع	الإنجاز/المبادرة	عنوان URL المرجعي
البنية التحتية	مبادرات مثل رؤية عمان 2040 التي تركز على تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لتحويل القطاعات الاقتصادية.	https://www.2040.om/
	تطوير مجتمعات التكنولوجيا ومراكز البحوث في الذكاء الاصطناعي.	https://www.trade.gov/country-commercial-guides/oman-information-and-communication-technology-ict
القوى العاملة والمهارات	البرامج الوطنية لتعزيز التعليم والذكاء الاصطناعي وتدريب القوى العاملة.	https://elblog.pl/202418/04//omans-youth-and-future-skills-project-leverages-ai-for-educational-advancement/
	التعاون مع المؤسسات التعليمية الدولية لتعزيز مهارات الذكاء الاصطناعي.	https://www.thearabianstories.com/202413/03//omans-vision-for-digital-transformation-in-higher-education-in-the-era-of-artificial-intelligence/

https://jordan.do-trust.org/empowering-youth-with-digital-skills-dot-jordans-digital-jobs-program	برامج وطنية للتدريب على المهارات الرقمية تهدف إلى تزويد الشباب بمتطلبات السوق بالذكاء الاصطناعي.	
https://www.researchgate.net/publication/377506728_Artificial_intelligence_in_Jordanian_education_Assessing_acceptance_via_perceived_cybersecurity_novelty_value_and_perceived_trust	شراكات مع المؤسسات التعليمية الدولية لتعزيز البحث في الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي.	
https://aiconference-jordan.com	المشاركة في المنتديات والمؤتمرات المعنية بالذكاء الاصطناعي العالمية ولتعزيز التعاون الدولي.	الشراكات الدولية

الموضوع	الإنجاز/المبادرة	عنوان URL المرجعي
البنية التحتية	تطوير مراكز التكنولوجيا في عمان لدعم ريادة الأعمال الرقمية وتطوير الذكاء الاصطناعي.	https://www.intaj.net/why-jordan/
	المبادرات التي تدعمها الحكومة لتعزيز الخدمات الرقمية والاتصال بالإنترنت في جميع أنحاء البلاد.	https://www.trade.gov/country-commercial-guides/jordan-information-and-communication-technology
	الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية لتسهيل البحث وتطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات.	https://www.go-globe.com/mobile-and-technology-development-in-jordan
القوى العاملة والمهارات	التعاون بين الجامعات وشركات التكنولوجيا لدمج الذكاء الاصطناعي في المناهج الدراسية.	https://www.ju.edu.jo/

مصر

عنوان URL المرجعي	الإنجاز/المبادرة	الموضوع
https://enterpriseiotinsights.com/20200901/channels/news/egypt-plans-hyperscale-data-center-250mn	إطلاق مركز بيانات فائق الحجم باستثمار 250 مليون دولار.	البنية التحتية
https://depi.gov.eg/	المبادرات الحكومية لتعزيز البنية التحتية الرقمية الداعمة لتقنيات الذكاء الاصطناعي.	
Publications_2310202000_en_AI_Strategy.pdf	الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي التي تركز على إصلاحات التعليم لدمج الذكاء الاصطناعي بالتدريب.	القوى العاملة والمهارات

https://amcham.jo/wp-content/uploads/202106/Final-draft-agenda-Private-Dialogue-Jordan-17-June-20212-2-.pdf	المشاركة الفعالة في مشاريع التنمية الدولية التي تركز على التكنولوجيا والابتكار.	
https://www.itu.int/en/ITU-T/AI/Pages/default.aspx	العضوية في مبادرات التكنولوجيا العالمية للوصول إلى الخبرات والموارد اللازمة لتطوير الذكاء الاصطناعي.	

الكويت

الموضوع	الإنجاز/المبادرة	عنوان URL المرجعي
البنية التحتية	تطوير بنية تحتية رقمية متقدمة لدعم تقنيات الذكاء الاصطناعي.	https://www.kw.zain.com/en/business
	الاستثمار في أحدث مراكز البيانات والخدمات السحابية	https://www.kw.zain.com/en/cloud
القوى العاملة والمهارات	المبادرات الحكومية لدمج الذكاء الاصطناعي بالتعليم في المدارس والجامعات.	https://www.moe.edu.kw
	شراكات مع مؤسسات عالمية لتدريب القوى العاملة المحلية على مهارات الذكاء الاصطناعي .	https://www.kfas.org
الشراكات الدولية	التعاون مع شركات التكنولوجيا العالمية لتعزيز قدرات الذكاء الاصطناعي.	https://www.techafrikanews.com/2024/03/12/zain-and-huawei-launch-ai-center-of-excellence-for-5-5g-net-work-automation

التعاون مع الجامعات لتطوير مناهج ومبادرات بحثية متعلقة بالذكاء الاصطناعي.	https://www.amcham.org.eg/publications/business-monthly/issues/315/March-2022/4150/egypt-ai-roadmap	
المشاركة في مبادرات الذكاء الاصطناعي العالمية والشراكات مع الكيانات الدولية مثل IBM و Microsoft.	https://news.microsoft.com/en-xm/2021/02/01/ict-minister-witnesses-announcing-new-partnerships-with-major-tech-companies-within-debi	الشراكات الدولية
استضافة المؤتمرات والمنتديات المعنية بالذكاء الاصطناعي الدولية للتواصل مع المجتمعات الذكاء الاصطناعي العالمية.	https://english.ahram.org.eg/News/520431.aspx	

https://www.universityworld-news.com/post.php?story=20240128124946323	شراكات مع جامعات عالمية لبرامج التبادل في الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا.	
https://www.universityworldnews.com/post.php?story=20240423064239372	التعاون مع الكيانات الدولية والعالمية لتعزيز قدرات الذكاء الاصطناعي والبحوث.	الشراكات الدولية
https://tunisian-ai-society.org/	المشاركة في المشاريع والمنتديات المعنية بالذكاء الاصطناعي الدولية لتعزيز التبادل التكنولوجي.	

الموضوع	الإنجاز/المبادرة	عنوان URL المرجعي
البنية التحتية	مبادرات لتعزيز البنية التحتية الرقمية، لا سيما في مجال خدمات الاتصالات والإنترنت.	https://subtelforum.com/tunisia-plans-for-telecom-expansion
	تطوير مجمعات تكنولوجية تهدف إلى تعزيز الذكاء الاصطناعي والشركات التكنولوجية الناشئة.	https://www.f6s.com/companies/software/tunisia/co
القوى العاملة والمهارات	الإصلاحات الحكومية والتعليمية لدمج مهارات الذكاء الاصطناعي الرقمية بالتعليم.	https://blogs.worldbank.org/en/arabvoices/tunisia-technology-support-school-improvement

https://www.form.erarab-net/publication/morocco-the-impact-of-the-digitization-of-public-services/ https://www.wearetech.africa/en/fils-uk/news/tech/morocco-unveils-key-pillars-of-maroc-digital-2030-strategy	الاستراتيجية الوطنية لتعزيز المهارات الرقمية في مختلف القطاعات.	البنية التحتية
https://www.maroc.ma/en/news/morocco-participates-artificial-intelligence-and-inclusive-governance-forum	المشاركة في المنتدى العالمية الخاصة بالذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا لتعزيز القدرات وتعزيز التعاون الدولي.	القوى العاملة والمهارات
https://www.uneca.org/eca-events/sites/default/files/resources/documents/TCND/ARFSD2024/STI/case_studies/morocco_tt_report_august.pdf	التعاون مع البلدان الأوروبية في مجال نقل التكنولوجيا والابتكارات، الذكاء الاصطناعي.	الشراكات الدولية

الموضوع	الإنجاز/المبادرة	عنوان URL المرجعي
البنية التحتية	ترقيات مستمرة للوصول إلى النطاق العريض وتطوير مجمعات التكنولوجيا.	https://www.anrt.ma/en
	مبادرات لدمج تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في القطاعات والخدمات العامة.	https://www.mcinet.gov.ma/en
القوى العاملة والمهارات	التركيز الاستراتيجي على تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ودمج الذكاء الاصطناعي في المناهج الجامعية.	https://www.enssup.gov.ma/en

الموضوع	الإنجاز/المبادرة	عنوان URL المرجعي
البنية التحتية	الاستثمار في النطاق العريض والبنية التحتية الرقمية لدعم تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي.	https://meatechwatch.com/2024/01/03/algerie-telecom-and-djezzy-collaborate-to-revolutionize-ict-in-algeria/
القوى العاملة والمهارات	الاستراتيجية الوطنية لإدماج التعليم مع الذكاء الاصطناعي في جميع مراحل التعليم والتدريب المهني.	https://www.mesrs.dz/
الشراكات الدولية	المشاركة في المنتدى الدولي للتكنولوجيا، والذكاء الاصطناعي لتعزيز القدرات وتعزيز التعاون.	https://research-and-innovation.ec.europa.eu/strategy/strategy-2020-2024/europe-world/international-cooperation/bilateral-cooperation-science-and-technology-agreements-non-eu-countries/algeria_en

الموضوع	الإنجاز/المبادرة	عنوان URL المرجعي
البنية التحتية	تطوير منطقة بيروت الرقمية كمركز للابتكار الرقمي الذكاء الاصطناعي.	https://www.beirut-digitaldistrict.com/
القوى العاملة والمهارات	مبادرات لدمج المهارات الرقمية في مناهج التعليم العالي.	https://www.mehe.gov.lb/en
الشراكات الدولية	التعاون مع الجهات الدولية لتطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي.	https://www.alghurairfoundation.org/wp-content/uploads/2024/03/IGNITE.pdf

الموضوع	الإنجاز/المبادرة	عنوان URL المرجعي
البنية التحتية	الجهود المبذولة لإعادة بناء وتحديث البنية التحتية التكنولوجية، مع التركيز على التحول الرقمي.	https://codbel.com/iraq-how-the-digital-transformation-is-changing-the-countrys-economy/
القوى العاملة والمهارات	برامج حكومية لدمج مهارات الذكاء الاصطناعي والرقمية مع المؤسسات التعليمية.	https://www.mohe.gov.iq/
الشراكات الدولية	الشراكات مع المنظمات الدولية لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقدرات الذكاء الاصطناعي.	https://innov8.channel8.com/530

الموضوع	الإنجاز/المبادرة	عنوان URL المرجعي
البنية التحتية	الجهود الجارية لتعزيز البنية التحتية الرقمية في مرحلة ما بعد النزاع.	https://www.iemed.org/publication/prospects-of-post-conflict-reconstruction-in-libya/
القوى العاملة والمهارات	مبادرات لإحياء التعليم ودمج التدريب الرقمي في الجامعات.	https://unichrone.com/ly/artificial-intelligence-expert-training/tripoli
الشراكات الدولية	التعاون مع الوكالات الدولية لإعادة بناء قطاع التكنولوجيا.	https://www.undp.org/libya

حول المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي

المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي هو إحدى أهم مبادرات الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي، وأداة تم تصميمها خصيصاً لتصوير الوضع الرقمي والاقتصادي الحالي لكل دولة عربية، فضلاً عن إبراز نقاط القوة وفرص ومجالات التنمية.

يجمع المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي بين المؤشرات الاقتصادية والرقمية لقياس تأثير التحول الرقمي على العديد من جوانب الاقتصاد والتنمية المستدامة.

كما ويهدف المؤشر إلى التقاط وتحليل الجوانب متعددة الأبعاد للاقتصاد الرقمي وتقديم رؤى وتوصيات رئيسية لصانعي السياسات والقرارات في المنطقة العربية في سبيل تحقيق مستهدفات النمو الاقتصادي الرقمي طويل المدى، وتحسين مستويات الإنتاجية، ونمو سوق العمل والأعمال.

000-0000-000-00-0



الائتلاف العربي للتقنية الرقمية
Arab League Digital Technology Consortium



مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
Council of Arab Economic Unity



جامعة الدول العربية
League of Arab States